وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــوع:

إمكانية تحسين أداء الاقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: علوم اقتصادية

إعداد الطالب:

عمار براهمية

إشراف الأستاذ الدكتور:

الطاهر بن يعقوب

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. عبود زرقين	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –	رئيسا
أ.د. الطاهر بن يعقوب	أستاذ التعليم العالي	جامعة فرحات عباس – سطيف –	مقررا
أ.د. محمود جمام	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –	عضوا
أ.د. عبد الحكيم ملياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة فرحات عباس – سطيف –	عضوا
د. حسين بلعجوز	أستاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	عضوا
د. عبد الوحيد صرارمة	أستاذ محاضر	جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –	عضوا

السنة الجامعية: 2014–2015

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

- من قال فيهما الله سبحانه وتعالى: " ووَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِن جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلا تُطِعْهُمَا إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ". والديا الكريمين حفظهما الله؛
- زوجتي وابني عدنان وابنتي رتاج؛
- إخوتي وأخواتي؛
- كل أصدقائي وزملائي في الدراسة.

كلمة شكر وتقدير

دائما أشكر الله عزّ وجلّ وأحمده، على كثير نعمه لجميع خلقه، وعلى توفيقه، وأقدر دائما من قدّموا لي المساعدة ومدّوا لي يد العون في دراستي وأخص بالذكر المساهمة الكبيرة للأستاذ الدكتور **الطاهر بن يعقوب** بتوجيهاته وملاحظاته وتشجيعه المستمر، ولا يفوتني شكر الدكتور **الجودي صاطوري** على كل نصائحه العلمية.

كما أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم إجازة هذا العمل، فلكم مني كل الامتنان والتقدير على جهدكم لقراءته وتقييمه.

فهرس عام

المحتويات	الصفحة
فهرس عام	X - I
فهرس الجداول	XII - XI
فهرس الأشكال	XIII
مقدمة عامة	أ– ش
الفصل الأول: بيئة النشاط الاقتصادي كمنبع للأداء	2
المبحث الأول: البيئة الاقتصادية	3
المطلب الأول: البيئة الاقتصادية، المكونات والأبعاد	3
1. مفهوم البيئة الاقتصادية	3
2. مكونات وأبعاد البيئة الاقتصادية	4
1.2. مكونات البيئة	4
2.2. أبعاد البيئة	13
المطلب الثاني: العولمة والتحليل الحديث للبيئة الاقتصادية	14
1. مفهوم العولمة وأهدافها	15
1.1.مفهوم العولمة	15
2.1. أهداف العولمة آثارها السلبية	16
2. تحليل البيئة حسب ضغوط العولمة	18
1.2. البنك الدولي للإنشاء والتعمير	19
2.2. صندوق النقد الدولي	19
3.2. المنظمة العالمية للتجارة	21
المطلب الثالث: تأثير البيئة الاقتصادية على الأداء الاقتصادي من خلال التغيير	21
1. ماهية التغيير	21
2. الاتجاهات التي تحكم عملية التغيير	22
المبحث الثاني: الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية	25
المطلب الأول: الاقتصاد وأسسه	25
1. تعريف الاقتصاد	26
2. أسس الاقتصاد	26
المطلب الثاني: الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج	28
1. الموارد الاقتصادية	28
2. عناصر الإنتاج والإنتاجية	29

1.2.مفهوم الإنتاجية	29
2.2. أهمية الإنتاجية	30
المطلب الثالث: المشكلة الاقتصادية	31
1. طبيعة المشكلة الاقتصادية وأسبابها	31
1.1. الندرة النسبية للموارد الاقتصادية	32
2.1. كثرة الحاجات الإنسانية وتعددها وتطورها وتزايدها	33
3.1. الاختيار	33
2. المشكلات الاقتصادية الأساسية	34
3. الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة	35
المبحث الثالث: تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي	36
المطلب الأول: النشاط الاقتصادي من مدخل نظمي	36
1. مفهوم النشاط الاقتصادي	36
1.1.القطاعات الاقتصادية الرئيسة	37
2.1.الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي	37
2. ضوابط توجيه النشاط الاقتصادي	39
3. مكونات النظام الاقتصادي وتفاعلها	40
1.3. المدخلات	40
2.3. القوى العاملة	41
المطلب الثاني: دور الدولة حسب المدارس الفكرية	42
1. المذاهب الفكرية للأنظمة الاقتصادية	43
1.1. مذهب التجاريين	43
2.1. مذهب الطبيعيين أو الفيزوقراط	44
3.1. المذهب الرأسمالي	45
2. تطور نشاط الدولة الاقتصادي	50
1.2. الدول المركزية أو المستبدة	50
2.2. الدول الفردية أو الحارسة	51
3.2. دولة التدخل	51
4.2. دولة النمو والتنمية	51
5.2. دولة الخصوصية	52
6.2. تجربة الاقتصاد الأمريكي الليبرالي لنموذج نشاط الدولة المتنامي	52

خلاصة الفصل الأول	53
الفصل الثاني: الأداء الاقتصادي	55
المبحث الأول: ماهية الأداء	56
المطلب الأول: مفهوم الأداء	56
1. تعريف الأداء	56
2. عناصر الأداء، محدداته وثقافته	58
1.2. عناصر الأداء ومحدداته	58
2.2. ثقافة الأداء	59
المطلب الثاني: نظريات الأداء ومؤشراته	60
1. نظريات الأداء	60
1.1. نظرية الإدارة العلمية	60
2.1. نظرية التقسيم الإداري	61
3.1. النظرية البيروقراطية	61
4.1. نظريات العلاقات الإنسانية	62
2. مؤشرات الأداء الاقتصادي	62
1.2. مؤشرات أداء المؤسسات الاقتصادية	63
2.2. مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي	64
3. مؤشرات الأداء الاقتصادي حسب المؤسسات الدولية	67
1.3 مؤشر التنافسية العالمية	69
2.3. مؤشر الفساد والشفافية	69
3.3. مؤشر التنمية البشرية	70
4.3. مؤشري قياس الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر منظمة الإنكتاد	71
5.3. مؤشر الحرية الاقتصادية	73
6.3. مؤشر الاستعداد المعرفي والتقني	74
7.3. مؤشر الاندماج في منظومة العولمة	75
8.3. المؤشر الثلاثي لقياس ثروة الأمم الناهضة	75
المبحث الثاني: إدارة الأداء كعملية مستمرة	77
المطلب الأول: ماهية إدارة الأداء	77
1. تعريف إدارة الأداء	77
2. خصائص وأهداف إدارة الأداء	78

2. خصائص وأهداف إدارة الأداء	78
1.2. خصائص إدارة الأداء	78
2.2. أهداف إدارة الأداء	79
المطلب الثاني: عملية إدارة الأداء	81
1. تخطيط الأداء	81
1.1. كيفية تخطيط الأداء	81
2.1. نموذج وعناصر الأداء الناجح	86
2. مراقبة الأداء ومراجعته	89
1.2. مراقبة الأداء	89
2.2. مراجعة الأداء	89
3. تقييم وتشخيص الأداء	90
1.3. مستويات تقييم الأداء في المؤسسات	90
2.3. أساليب تقييم الأداء الكلي للمؤسسات	91
3.3. تشخيص الأداء	92
المطلب الثالث: ممارسة إدارة الأداء	93
1. المبادئ التوجيهية لإدارة الأداء	93
2. طرق إدارة الأداء	94
3. منشور الأداء	94
1.3. مظاهر منشور الأداء	94
2.3. فلسفة منشور الأداء	94
المبحث الثالث: تحسين الأداء الاقتصادي	96
المطلب الأول: أهم مداخل التحسين في الأداء	96
1. مدخل التخطيط الإستراتيجي	96
2. مدخل تحسين العمليات	97
1.2. خطوات التحسين	97
2.2. أبعاد الأداء ومهام العمليات لمقاييس الأداء	98
3. مدخل إعادة هندسة الأعمال	99
المطلب الثاني: تحسين الأداء في المستويات التنظيمية	99
1. إدارة الأداء في المستويات التنظيمية	99

2. مسؤولية الإدارة العليا في تحسين الأداء على المستويات التنظيمية	100
المطلب الثالث: المشاكل في المستويات الإدارية	100
1. حلول المشاكل المتعلقة بالإستراتيجية	101
2. معالجة المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية	101
3. الأداء الضعيف وسبل معالجته	101
1.3. الصعوبات التي تسبب ضعف الأداء	102
2.3. معالجة ضعف الأداء	102
خلاصة الفصل الثاني	103
الفصل الثالث: بيئة النشاط الاقتصادي الجزائري ومؤشراته	105
المبحث الأول: البيئة الاقتصادية وأهم التطورات البنيوية	106
المطلب الأول: بيئة الاقتصاد الجزائري	106
1. بيئة الأعمال والمؤسسات	106
2. البيئة التعليمية	109
1.2. بالنسبة للتعليم الابتدائي والمتوسط	109
2.2. بالنسبة للتعليم الثانوي والجامعي	110
3. البيئة الاجتماعية والثقافية	112
1.3. نظرة المجتمع تجاه الإدارة والإداريين في المؤسسات الاقتصادية	112
2.3. نظرة المجتمع تجاه السلطة	112
3.3. التعاون بين المؤسسات الاقتصادية وغيرها	113
4.3. نظرة المجتمع تجاه العمل والنجاح	115
5.3. النظام الطبقي في المجتمع	115
6.3. نظرة المجتمع تجاه جمع الثروة والربح المادي	115
4. البيئة السياسية والقانونية	115
1.4. حصة المستثمر الأجنبي	116
2.4. حرية تحويل أرباح المستثمر الأجنبي	116
3.4. المساواة في المعاملة	117
4.4. الامتيـازات	117
5.4. إمكانية التحكيم الدولي	117
المطلب الثاني: التطورات البنيوية للاقتصاد الجزائري	118

1. مرحلة التسيير الذاتي للاقتصاد الجزائري	118
2. مرحلة التأميمات	118
3. مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري	119
4. مرحلة اقتصاد السوق	119
المبحث الثاني: تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري	123
المطلب الأول: أهم المؤشرات الاقتصادية الجزائرية	123
1. الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2002-2011	123
1.1. مرحلة الانطلاق 2002-2004	123
2.1. مرحلة الانتعاش 2005-2007	124
3.1. مرحلة النمو 2008-2011	125
2. تعداد السكان في الجزائر للفترة 2002-2013	126
المطلب الثاني: القوى العاملة والبطالة في الجزائر	127
1. القوى العاملة خلال الفترة 2003-2011	127
1.1. العمالة الجزائرية حسب الأنشطة والقطاعات الاقتصادية	129
2.1. النساء في القوى العاملة خلال الفترة 2003-2011	130
2. البطالة في الجزائر خلال الفترة 2003-2011	131
1.2. البطالة حسب معايير ومقاييس منظمة العمل الدولية	131
2.2. البطالة حسب التعريف الموسع	132
المبحث الثالث: مؤشرات توازن الاقتصاد الجزائري	133
المطلب الأول: الناتج المحلي والدخل الوطني الإجمالي	133
1. الناتج المحلي الإجمالي	134
2. الدخل الوطني الإجمالي	134
3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي	135
1.3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	135
2.3. نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي	135
4. الناتج المحلي حسب القطاعات الاقتصادية	136
المطلب الثاني: التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والموازنة العامة والجهاز المصرفي والدين الخارجي	137
1. التجارة الخارجية	138
1.1.الصادرات الجزائرية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	138

2.1. الواردات الجزائرية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي	138
3.1. التوزيع النوعي للواردات (سلع وخدمات)	139
2. ميزان المدفوعات الجزائري	140
3. الموازنة العامة الجزائرية	143
1.3. خصائص الموازنة العامة الجزائرية	143
2.3. النفقات العامة الجزائرية	143
3.3. الإيرادات العامة	144
4. القطاع المصرفي الجزائري	145
5. الديون الخارجية	146
المبحث الرابع: الاقتصاد الجزائري بالمؤشرات الدولية	147
المطلب الأول: التنافسية والتنمية البشرية وقياس الأداء	147
1. مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2005-2014	147
2. مؤشر التنمية البشرية للفترة 2002-2012	150
3. مؤشر قياس الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2003- 2011	150
المطلب الثاني: الحرية الاقتصادية والاستعداد المعرفي والفساد	151
1. مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2003-2014	152
2. مؤشر الاستعداد المعرفي للفترة 2007-2014	154
3. مؤشر قياس الفساد والشفافية للفترة 2003-2014	156
خلاصة الفصل الثالث	157
الفصل الرابع: فرص تحسين أداء الاقتصاد الجزائري	159
المبحث الأول: مقومات الاقتصاد الجزائري ودور الدولة في ظل التحديات المعاصرة	160
المطلب الأول: مقومات الاقتصاد الجزائري	160
1. مقومات جغرافية واقتصادية	161
1.1. حجم الدولة ومستوى الدخل	161
2.1.الموارد البشرية والمادية	162
3.1. الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص	162
4.1. الهيكل الصناعي في الجزائر	162
5.1. التبعية الاقتصادية خاصة لفرنسا	163
2. المقومات السياسية والاجتماعية	163
1.2. أهم التطورات السياسية في الجزائر	163

2.2. التطورات في المجتمع الجزائري	164
3. المقومات الثقافية والتاريخية	165
المطلب الثاني: دور الدولة في ظل التحديات والمستجدات المعاصرة	167
1. التحديات السياسية والاقتصادية	167
1.1. التحديات السياسية	167
2.1. التحديات الاقتصادية	168
2. التحديات الثقافية والاجتماعية	168
3. التعامل مع التحديات المعاصرة	170
1.3. صناعة المعرفة	170
2.3. التحكم في الصناعة الرقمية	170
3.3. تأهيل المؤسسات الاقتصادية	170
المبحث الثاني: تفعيل التمويل المجتمعي كمدخل لتحسين أداء الاقتصاد الجزائري	173
المطلب الأول: التمويل الاقتصادي في الجزائر	173
1. إشكالية التمويل الاقتصادي	174
2. المنظومة البنكية الجزائرية والارتباط بالنظام الاقتصادي العالمي	174
المطلب الثاني: تفعيل مساهمة المجتمع في التمويل	175
1. أهمية الإسهام المجتمعي في التمويل	175
2. إشراك المجتمع في التمويل	176
3. تقييم الاستثمار الخاص والاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2005	177
المطلب الثالث: الاستثمار المجتمعي	178
1. الأنشطة الاقتصادية	179
2. الاستثمار المتفاعل مع المجتمع	179
المبحث الثالث: قوة ريادة الأعمال في تفعيل دورة الاقتصاد الجزائري	181
المطلب الأول: ريادة الأعمال كنموذج ناجح	181
1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	182
1.1. التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	182
2.1. مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	183
3.1. الامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	183
2. تمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	184

1.2. ضوابط الاستفادة من امتيازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	185
2.2. الأبعاد الضرورية في تمويل ريادة الأعمال في الجزائر	186
3. الريادة وتوافق الموارد	186
1.3. الموارد المالية	186
2.3. الموارد التشغيلية	187
3.3. الموارد البشرية	187
المطلب الثاني: خطوات تحقيق الريادة في مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	187
1. المرحلة الأولى: تعريف وتقييم الفرص	187
2. المرحلة الثانية: تطوير خطط المشاريع المقدمة من طرف الوكالة	187
3.المرحلة الثالثة: تحديد المواد اللازمة والمطلوبة	188
4. المرحلة الرابعة: بناء وإدارة المشروع الجديد	188
المبحث الرابع: إعادة هندسة الاقتصاد الجزائري	189
المطلب الأول: هندسة الاقتصاد الجزائري	189
1. السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر	189
2. القطاع الخدمي	191
3. القطاعات الأخرى	193
المطلب الثاني خطوات إعادة هندسة الاقتصاد الجزائري	193
1. الخطوة الأولى: مرحلة الإعداد	194
2. الخطوة الثانية: مرحلة التمييز والتدقيق	194
3. الخطوة الثالثة: تكوين الرؤية	195
4. الخطوة الرابعة: الحلول، التصميمات الفنية	195
5. الخطوة الخامسة: العلاج والتصميمات الاجتماعية	196
6. تطبيقات إعادة الهندسة لمواجهة التحديات	196
1.6. مستويات وأساليب إعادة هندسة الأعمال	197
2.6. برامج إعادة الهندسة (إعادة التفكير في بناء عمليات الأعمال)	198
3.6. عناصر وأسباب إعادة هندسة الاقتصاد الجزائري	199
4.6. تكنولوجيا المعلومات في إعادة هندسة الأعمال	200
خلاصة الفصل الرابع	202
خاتمة عامة	205

قائمة المراجع	212
الملاحق	218

فهرس الجداول

الرقم	عنـــــــــــوان الجـــــــــــدول	الصفحة
01	خصائص ثقافة الأداء	60-59
02	طرق جمع البيانات	86
03	أبعاد ومهام العمليات لمقاييس الأداء	99-98
04	طرق التعامل مع الصراع التنظيمي	102
05	بيئة الأعمال والمؤسسات في الجزائر للفترة 2005-2010	108
06	بيئة الأعمال والمؤسسات في الجزائر للفترة 2011-2014	109
07	تصنيف الجزائر العالمي في التعليم والإبداع للفترة 2005-2010	111
08	تصنيف الجزائر العالمي في التعليم والإبداع للفترة 2011-2014	111
09	ترتيب الجزائر في جاهزية واستخدام التكنولوجيا للتعاون بين المؤسسات الاقتصادية للفترة 2007-2011	114-113
10	ترتيب الجزائر في جاهزية واستخدام التكنولوجيا للتعاون بين المؤسسات الاقتصادية للفترة 2012-2014	114
11	ترتيب الجزائر من حيث البيئة السياسية والقانونية للفترة 2007-2014	117
12	المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد الجزائري بالمليون دولار للفترة 2002-2011	126-125
13	نمو السكان في الجزائر بالمليون نسمة للفترة 2002-2013	127
14	تطور القوى العاملة في الجزائر بالنسمة للفترة 2003-2011	128
15	توزيع العمالة والبطالة للأفراد 15 سنة فأكثر 2003-2005	128
16	توزيع العمالة والبطالة للأفراد 20 سنة فأكثر 2006-2008	129-128
17	توزيع العمالة والبطالة للأفراد 20 سنة فأكثر 2009-2011	129
18	التوزيع النسبي للعاملين الجزائريين حسب النشاط 2003-2011	130
19	النساء في القوى العاملة في الجزائر للفترة 2003-2011	131
20	تطور عدد البطالين في الجزائر للفترة 2003-2011	131
21	تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بالمليون دولار خلال الفترة 2002-2013	134
22	تطور الدخل الوطني الإجمالي للجزائر بالمليون دولار خلال الفترة 2002-2013	135
23	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار للفترة 2002-2011	135
24	تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بالدولار للفترة 2002-2013	136
25	الناتج المحلي بالمليون دولار أمريكي حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2002-2011	137
26	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2002-2012	138
27	تطور الواردات الجزائرية بالمليون دولار أمريكي للفترة 2002-2012	139

28	مؤشرات الاستيراد من السلع في الجزائر بالدولار الأمريكي لسنة 2009	140-139
29	ميزان المدفوعات الجزائري بالمليون دولار أمريكي للفترة 2002-2011	142-141
30	النفقات والإيرادات العامة للجزائر للفترة 2002−2011	145
31	الديون الخارجية الجزائرية بالمليار دولار للفترة 2002-2012	146
32	الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2005-2010	148
33	الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2011-2014	149
34	تطور ترتيب الجزائر في مؤشر التنمية البشرية للفترة 2002-2012	150
35	ترتيب الجزائر حسب مؤشري قياس الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2003-2011	151
36	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2003-2014	152
37	تفاصيل ترتيب الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2003-2006	153
38	تفاصيل ترتيب الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2007-2014	154-153
39	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الاستعداد المعرفي والتقني للفترة 2007-2011	155-154
40	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الاستعداد المعرفي والتقني للفترة 2012-2014	156-155
41	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الشفافية والفساد للفترة 2003-2014	156
42	الادخار الإجمالي والعائلي والاستهلاك نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دينار خلال الفترة الممتدة بين 1990-2005	178
43	مجموعات الأدوات اللازمة لإعادة الهندسة	197

فهرس الأشكال

الرقم	عنـــــــــــوان الشـــــــــــكل	الصفحة
01	تأثير وتفاعل البيئة التعليمية مع الاقتصاد والمجتمع	6
02	نظام ثقافة المجتمع	8
03	مصفوفة تغير / تعقد	13
04	تأثير الثقافة على الأداء	24
05	تفاعل مدخلات النظام الاقتصادي	42
06	موقع أهداف الأداء الكلي	64
07	استمرارية دورة إدارة الأداء	79
08	تكامل أهداف المؤسسة	82
09	دمج الأهداف في مجال محدد	83
10	نموذج أداء ناجح	87
11	عناصر الأداء الناجح	88
12	مستويات تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية	91
13	إدارة الأداء في المستويات التنظيمية	100
14	التمويل الاستثماري المتفاعل مع المجتمع	180

مقدمة عامة

1. أهمية الموضوع وسبب اختياره

1.1.أهمية الموضوع

حاولت المجتمعات عبر العصور تحقيق رفاهية أفضل تضمن لها منافع اقتصادية تساعد على خلق القيمة لتكون معيارا معبرا عن الإشباع المحقق، لتواجه الحكومات بذلك مشاكل وعوائق كثيرة أهمها قلة الموارد وندرتها، فتوالت الكتابات والدراسات دون كلل أو ملل بهدف الوصول إلى التوفيقة أو المصفوفة المثلى المعبرة عن الاستهلاك والإنفاق من جهة والقيمة والمنفعة من جهة أخرى، وكانت التحديات ولازالت مفتوحة في الجانب النسبي لتوفر الموارد وهذه هي سُنة خلقها ووجودها، لكن هذا لا يمنع من السعي وراء الرفاهية وتحقيق مستويات أفضل في الأداء الاقتصادي رغم التغير المستمر في البيئة الاقتصادية.

ومع الأخذ بالتطورات السريعة للبيئة الاقتصادية التي تتميز بتزايد المنافسة والتقلبات المتزايدة في ظروف ممارسة الأنشطة الاقتصادية الأمر الذي يؤكد صعوبة التحليل، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لفهم وتحديد الأساليب الأكثر نجاعة للتأكيد على تماشيها مع الأنشطة الموجهة للموارد والإمكانات والمتوجة بالأداء الاقتصادي، وخير دليل على ذلك ما عرفه العالم وفي مرات عديدة متكررة وبأشكال مختلفة من أزمات اقتصادية تطلبت دراسات وآليات موجهة لحل هذه المشكلات أو تجاوزها بأقل الخسائر، والحديث في هذا الأمر يكون على مستويات عديدة منها الأداء على المستوى الكلي.

ودراسة الأداء الاقتصادي يتم بتحليل بيئته لما تفرضه من ضغوط نحو التغيير والتطوير الموجه نحو التكتلات الاقتصادية، الخوصصة، تقليص دور الدولة، الشركات العملاقة والتغير المستمر في تطوير المنتجات الجديدة، التوجه نحو الأسواق الدولية، زيادة المنافسة وتضاؤل القيود المفروضة على التجارة الدولية، ولمواجهة هذه التغيرات يجب أن يتم التعامل معها بالقدر المناسب من السرعة والمهارة، والأمر اللافت للنظر هنا أن العالم وهو يتجه إلى العولمة يتسم بتغيرات في البيئة الاقتصادية لا يمكن مسايرتها إلا بتحليل عميق لما يحدث في الاقتصاد العالمي.

وتأخذ كل دولة أولوياتها الإستراتيجية كأساس في التعامل وتبرز هنا أهمية تحسين الأداء الاقتصادي كضرورة تسعى الحكومات بسياساتها ومواردها إلى الرفع من مستوياته، ويعود تحديد الأساليب الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف إلى التعمق في تحليل البيئة الاقتصادية التي تختلف من بلد إلى آخر، والرهان يكون على مدى ملاءمتها لممارسة الأنشطة الاقتصادية، فعلى المستوى الكلي يتم إعداد الإستراتيجية كخطوة نحو التفكير في تحسين الأداء الاقتصادي، حيث تحدد مستويات مؤشراته على ضوء الأهداف المرجوة التي قد تنطوي في حجم الناتج الوطني وتنويعه، النمو، أسواق رأس المال، تحسين تنافسية الاقتصاد، التنمية البشرية، مستويات

المعيشة ومؤشرات أخرى، وحيث أن الاقتصاد الجزائري بحاجة إلى إستراتيجيات تمكنه من مواكبة متطلبات الألفية الثالثة ومسايرة تغيرات وضغوط البيئة الاقتصادية وضمان التحسين في المقاييس الحيوية والهامة للأداء الاقتصادي كانت أهمية هذا الموضوع، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

- يتوقف تحسين أداء الاقتصاد الجزائري على مدى فهم وإدراك تطورات وتغيرات البيئة الاقتصادية؛ حيث تمّكن هذه الأخيرة من خلال تحليلها من تحقيق التوظيف المناسب لمقدرات الجزائر التي اعتمدت منذ الاستقلال على سياسات وبرامج تسعى من خلالها إلى الوصول إلى مستوى الطموحات الاقتصادية للمجتمع الجزائري؛
- كما يعتبر التغير في البيئة الاقتصادية الجزائرية أكبر تحدي وأول ما يجب فهمه للوصول إلى حلول ناجعة تعالج مشاكل ضعف الأداء الاقتصادي للجزائر، فالتغير أهم ما يميز متطلبات التنمية في شتى مجالاتها، هذه الأخيرة بمكوناتها تعطي بشكل تفاعلي ملامح مستقبل الدول اقتصاديا، مما يؤكد أهمية التعمق في تحليل تطورات وتغيرات وأبعاد البيئة الاقتصادية؛
- رغم المحاولات المختلفة لتحسين أداء الاقتصاد الجزائري إلا أن ارتباطه بالأسواق العالمية سواء تعلق الأمر بإيراداته التي يغلب عليها النفط والغاز كمصدر أو بوارداتها التي ترتفع بشكل مستمر لتعيق بذلك فرص التنمية وترسخ منطق الاقتصاد الريعي المفتوح على الاستيراد، مما يستدعي البحث في سبل تساهم في إثراء مداخل للتحسين في الأداء الاقتصادي وملائمة لوضع الاقتصاد الجزائري؛
- يمكن التعبير على تحديات الاقتصاد الجزائري بمتابعة تطورات مؤشرات توازنه، كذلك بالاعتماد على ما تصدره المؤسسات الدولية المختصة من تقارير لها أهمية ودور كبير في إثراء تحليل البيئة الاقتصادية الجزائرية.

وعلى هذا الأساس، تأخذ هذه الدراسة أهميتها؛ حيث جاءت لمعالجة موضوع إمكانية تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، بتحليل بيئته الاقتصادية مع التأكيد على أهم مكوناتها للوصول إلى تحديد الفرص الممكنة للرفع من مستويات الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر.

2.1. أسباب دراسة الموضوع

من أهم الأسباب التي كانت من وراء اختيار موضوع البحث:

- تقدم هذه الدراسة البحثية محاولة لتحديد السبل الكفيلة بتحسين الأداء الاقتصادي، وذلك بالكشف عن الكيفية التي يمكن من خلالها اعتماد المدخل المناسب والكفيل بمعالجة مشاكل الاقتصاد الجزائري؛

- يرتبط نجاح البرامج الاقتصادية التي سطرتها الدولة الجزائرية بمدى تحليل بيئة نشاطه الاقتصادي ومعرفة أهم تطوراته؛ حيث أنه كلما توفرت المعلومات المبينة للتحديات والفرص ساهم ذلك في تسهيل مهمة الاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- حداثة الموضوع خاصة كون هذه الزاوية التي ينظر منها إلى الأداء الاقتصادي في ذاتها حديثة؛
- الأهمية التي يكتسيها الأداء الاقتصادي وتحسينه؛
- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع.

2. الهدف من البحث وإطار الدراسة

1.2. الهدف من البحث

نظرا للاعتبارات السابقة، فإن الأهداف المرجوة من هذا البحث تتمثل فيما يلي:

- بحث موضوع إمكانية تحسين أداء الاقتصاد الجزائري للتعرف على تطورات البيئة الاقتصادية في الجزائر، ومن ثم تحليلها للوصول إلى أهم المداخل المناسبة؛
- تعميق المفاهيم المتعلقة بمكونات البيئة الاقتصادية، من خلال دراسة تأثيرها التفاعلي على الأداء الاقتصادي؛
- محاولة تقييم أداء الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تطور أهم مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي ثم التطرق لما تصدره المؤسسات الدولية المختصة من تقارير اقتصادية؛
- تمّكن دراسة هذا الموضوع من تسليط الضوء أكثر على الأداء الاقتصادي وكيفية تحسينه؛
- إبراز سبل تحقيق التحسين المطلوب للأداء الاقتصادي؛
- الوقوف أكثر على مقومات الاقتصاد الجزائري وكيفية استخدامها بالشكل المناسب، وكذلك معرفة أهم تحدياته ومشاكله وسبل معالجتها؛
- محاولة لإعطاء الفرص الممكنة لتحسين أداء الاقتصاد الجزائري.

2.2. تحديد إطار الدراسة

تركز الدراسة على بحث إمكانية تحسين أداء الاقتصاد الجزائري وتبيان الفرص المناسبة باعتبارها تحديا قديما ومتجددا خاصة في ظل التغير المستمر لمكونات البيئة الاقتصادية، وعليه ولمعالجة الإشكالية المقترحة وتحقيق أهدافها، تم وضع إطار يوضح هذه الدراسة، ويتمثل في الحدود الموالية:

- سيتم التركيز في هذه الدراسة على تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري من أجل الوقوف على وضعيته، بمعرفة واقع التطورات التي تعرفها البيئة الاقتصادية الجزائرية، وربطها بأهم المؤشرات الاقتصادية؛
- استخدام أهم المعطيات الإحصائية المتوفرة عن الاقتصاد الجزائري ضمن مختلف قواعد البيانات المحلية والإقليمية (العربية) والدولية، خلال فترة انجاز البحث؛
- تحديد فترات الدراسة حسب طبيعة المؤشرات ومدى توفرها، وفي هذا الإطار سيتم اعتماد الفترة (2002-2012) لدراسة مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي، واعتماد أحدث البيانات المتاحة عن مؤشرات التقييم المقدمة من المؤسسات الدولية، وسيتم اعتماد الفترة (2003-2014) لدراسة أثر البيئة الاقتصادية بمكوناتها وتنافسية الاقتصاد الجزائري.

3. إشكالية البحث

على اعتبار أن الجزائر جزء من العالم واقتصادها ليس بمنأى عن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد العالمي، وبما أن البيئة الاقتصادية الجزائرية تعرف تحديات محلية وأخرى دولية تؤثر على أداء الاقتصاد الجزائري، ليكون هذا الموضوع لدراسة إمكانية التحسين في الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل للبيئة الاقتصادية وتحديد النواقص في أهم مؤشرات الاقتصاد الوطني.

وقد تزايدت أهمية التحليل في تطورات البيئة الاقتصادية لتصبح عاملا مهما لمعرفة الوضع الحقيقي للاقتصاد مع الأخذ بمختلف مقوماته وتحدياته، ليرتبط كل ذلك وبتأثير مستمر بمستقبل الأنشطة الاقتصادية مما يستدعي ضرورة إدراك النتائج المحققة ومقارنتها بما هو مسطر كأهداف اقتصادية.

وأهم ما يميز الاقتصاد الجزائري بأن له ريع كبير مصدره نفط غير مستقر في أسعاره وغير مضمون باعتباره ثروة غير متجددة كما تملك الجزائر بنية تحتية معتبرة وموقع استراتيجي هام بالإضافة إلى أن مجتمعها يزخر بالشباب، ومع ذلك مازال أداء الاقتصاد الجزائري ضعيف الأمر الذي يستوجب البحث في كيفية تنظيم مقدرات الاقتصاد الجزائري في قالب يتلائم ومتطلبات التنمية في الجزائر مع ضمان الاستقرار والوعي الكافي لدى المجتمع لتحقيق ذلك.

وعلى هذا الأساس، فإن السؤال الجوهري الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه يمكن صياغته على النحو الموالي:

" **هل يمكن تحسين أداء الاقتصاد الجزائري وكيف ذلك؟** "

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يتم تحليل البيئة الاقتصادية؟
- ما هو الأداء الاقتصادي وكيف يتم متابعته وإدارته وما هي مؤشراته؟
- ما هي أهم تطورات وتغيرات البيئة الاقتصادية الجزائرية وكيف هي بنية الاقتصاد الجزائري؟
- كيف يمكن تحقيق تحسين الأداء الاقتصادي الجزائري؟

4. فرضيات البحث

تقوم هذه الدراسة على فرضية عامة يمكن تلخيصها على النحو الأتي:

يتطلب تحسين أداء الاقتصاد الجزائري تحليلا لتغيرات وتطورات بيئته الاقتصادية لفهم وتحديد النقائص ثم إختيار مداخل مناسبة بالاعتماد على مقوماته لتمكينه من تحقيق مستويات أداء أفضل.

وإضافة إلى فرضية الأساس، يمكن الاعتماد على الفرضيات الجزئية التالية:

- يتم تحليل البيئة الاقتصادية حسب التغيرات التي تعرفها؛
- يُعبر عن الأداء الاقتصادي بمؤشرات أهداف كلية من حيث أدائها والمشاركة في تحقيقها؛
- يتم تحليل البيئة الاقتصادية الجزائرية حسب التغيرات والتحديات التي تمر بها؛
- يمّكن التعمق في تحليل البيئة الاقتصادية الجزائرية ومعرفة مقومات وتحديات الاقتصاد الجزائري انطلاقا من تركيبته البنيوية ومؤشراته من إيجاد فرص لتحسين أداء الاقتصاد الجزائري.

5. منهج الدراسة

بالنظر لطبيعة موضوع الدراسة وبغية الوصول إلى كافة تطلعاتها، تم الاعتماد على عدد من المناهج المستعملة في البحوث والدراسات الاقتصادية، حيث يتم توظيف كل منها كلما دعت الحاجة البحثية لذلك.

فسيتم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي حين تناول بيئة النشاط الاقتصادي كمنبع للأداء في الفصل الأول، من خلال عرض مكونات البيئة الاقتصادية وكيفية تأثيرها على الأداء الاقتصادي، ثم معرفة مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية وتتبع تطور المذاهب الاقتصادية وربطها بدور الدولة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، هذه الأخيرة تكون مخرجتها معبرا عنها بالأداء الاقتصادي، وهذا ما تطلب عرضه في الفصل الثاني اعتمادا على نفس المنهجين.

وحتى تكون الدراسة أكثر تعبيرا وعمقا سيتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في الفصل الثالث بيئة النشاط الاقتصادي الجزائري ومؤشراته بتناول أهم تطورات مكونات البيئة الاقتصادية الجزائرية، كذلك

التطرق لأهم مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي وصولا إلى أحدث تقييمات المؤسسات الدولية للاقتصاد الجزائري، ليعتمد نفس المنهج في الفصل الرابع الذي يبرز فرص تحسين أداء الاقتصاد الجزائري بعرض أهم مقوماته وأكبر تحدياته من حيث الأولوية للوصول إلى مداخل التحسين مناسبة.

6. خطة البحث وهيكله

بناءا على الهدف والفرضيات المعتمد عليها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول كما يلي:

– يتعرض الفصل الأول إلى بيئة النشاط الاقتصادي كمنبع للأداء، بتحديد ماهية البيئة مكوناتها ومحدداتها وتقديم مختلف تصنيفاته والنظريات المتعلقة بدور الدولة والنشاط الاقتصادي، وعرض البيئة الاقتصادية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي من خلال العولمة؛

– أما الفصل الثاني، يتناول الأداء الاقتصادي ويستعرض أهم مضامينه ونظرياته حسب المدارس التي تعرضت له، ثم أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي للتوازن الداخلي والخارجي وكذلك المؤشرات التي تصدرها المؤسسات الدولية؛

– وبخصوص الفصل الثالث من هذا البحث فهو عبارة عن عرض وتحليل مفصل لواقع الاقتصاد الجزائري، انطلاقا من البيئة الاقتصادية الجزائرية بأهم مكوناتها ثم تحليل أهم تطوراتها وصولا للتطورات البنيوية للاقتصاد الجزائري ثم التطرق لتقييم المؤسسات الدولية لواقع أداء الاقتصاد الجزائري؛

– ويتناول الفصل الرابع فرص تحسين أداء الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على تحليل بيئته وأهم التحديات المحلية والدولية ثم التطرق لبعض الأفكار التي قد تساهم في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري.

وفي الأخير، سيتم تخصيص خاتمة عامة لهذا البحث تأتي لتقديم ملخص شامل واختبار فرضيات الدراسة، مع إبراز النتائج التي تم التوصل إليها وتقديم اقتراحات وتوصيات هذه الدراسة.

7. الدراسات السابقة

على حد علم الباحث لم تكن هناك دراسة واضحة لأداء الاقتصاد الجزائري وفرص تحسينه، إلا أنه هناك من تطرق إلى أحد المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالأداء الاقتصادي، كما توجد دراسات أخرى تبحث في تحسين أداء القطاعات الاقتصادية، وفيما يلي ذكر لما اطلع عليه الباحث من دراسات:

- دراسة **كمال شريط**، 2014، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية

والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3؛ حيث هدفت هذه الدراسة لمعالجة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تحليل واقع المناخ الاستثماري وتقييم حصيلة واتجاهات هذا الاستثمار وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية، وكان منطلق الباحث أن الدول العربية تواجه عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية وبيئية، وتريد أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية، من شأنها أن تخرجها من دائرة التخلف، وتحقق لها تنميتها الاقتصادية عمدت كثير من الدول النامية ومن بينها الدول العربية إلى البحث – بالإضافة إلى الإمكانيات الذاتية المتاحة – عن سبل خارجية من ضمن الفرص التي يتيحها النظام الاقتصادي العالمي، لتحقيق نموها الاقتصادي بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر لقيادتها، وتأكد ذلك عبر تسابق الكثير منها نحو تحرير اقتصادياتها من خلال الجهود المبذولة والتي مازالت تبذل في سبيل إعادة تأسيس البنى الهيكلية وتحرير التجارة، والالتزام بمختلف الحلول الكفيلة بتقليل فجوة النمو بينها وبين الدول المتقدمة، والسعي نحو تجسيد المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل تحفيز نمو اقتصادياتها، وخلق المزيد من فرص العمل، وتنويع مصادر الدخل، وجلب التكنولوجيا الحديثة وإقامة المشاريع الإنتاجية والمساهمة في تحسين المعيشة، وكذا تعزيز قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية، وقد خلص الباحث إلى جملة من إلى جملة من النتائج أهمها:

- يوفر الاستثمار الأجنبي العديد من المنافع للدول المضيفة، من بينها توفير التمويل للتنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وتنمية الصادرات، وتحسين ميزان المدفوعات فالمكاسب عديدة خاصة إذا ما تم توجيه هذه الاستثمارات حسب التصور التنموي الشامل للدول المضيفة؛
- تسجيل تحسن واضح في الأداء الاقتصادي الإجمالي، وهو ما تعكسه أغلب مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي التي تم تناولها، ومنها تسجيل معدلات نمو إيجابية في ظل تراجع أداء الاقتصاد العالمي التي هدأت نسبيا من وتيرة النمو الاقتصادي القوي التي شهدتها المنطقة العربية مع بقائها في مستويات مقبولة، أما على مستوى كل دولة عربية على حدى، يظهر التباين الواضح في الأداء الاقتصادي للدول العربية وهو ما تعكسه مختلف المؤشرات التي تم تناولها؛ حيث يمكن التمييز بين الأداء في الدول النفطية وغير النفطية من ناحية، والدول التي شهدت أحداث سياسية استثنائية وما ترتب عنها من حالات عدم الاستقرار والتراجع في مختلف جوانب الأداء الاقتصادي، السياسي والاجتماعي؛

- من خلال تحليل بنية هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تظهر سيطرة قطاعات الإنتاج السلعي، خاصة منها قطاع الصناعات الاستخراجية، أما على مستوى هيكل الإنفاق فتظهر سيطرة الاستهلاك النهائي على أهم بنود الإنفاق، بينما تم تسجيل ضعف حصة الاستثمار الإجمالي من بنود الإنفاق بسبب تراجع الاستثمارات في بعض الدول العربية نتيجة ظروف عدم الاستقرار السياسي؛
- فيما يتعلق بموارد الطاقة، يظهر بشكل واضح ثراء المنطقة العربية من هذه الموارد ؛ فقد بلغت احتياطاتها المؤكدة من النفط الخام سنة 2011 نسبة 57.5% من الاحتياطي العالمي، وقد بلغ إجمالي إنتاج النفط الخام نسبة حوالي 31% من الإنتاج العالمي، بينما بلغت احتياطات الغاز الطبيعي في الدول العربية حوالي نسبة 28.2% من الاحتياطي العالمي بنهاية سنة 2010، وهو ما يؤكد أهمية المنطقة العربية باعتبارها مركز جذب حقيقي للاستثمارات العالمية في مجال الصناعات النفطية الاستخراجية والتحويلية والتي تمثل فرصا واعدة للاستثمار الأجنبي المباشر، مع التأكيد على تركز معظم موارد الطاقة في مجموعة محدودة من الدول العربية، حيث أن نسبة ما يقارب من 95.4% من الاحتياطيات المؤكدة من النفط تركزت في ست دول، وهي السعودية، العراق، الكويت، الإمارات ليبيا وقطر؛
- شهدت المنطقة العربية استمرارا في تحسين أطرها التشريعية المرتبطة بمناخ الاستثمار، بالإضافة إلى توقيع عديد الاتفاقيات الدولية الرامية لتشجيع وحماية الاستثمار وتحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري، كما واصلت الدول العربية جهودها في عرض المزيد من فرص الاستثمار الطموحة، مع تسجيل تراجعها في الدول التي عرفت عدم استقرار سياسي واجتماعي؛
- تباين ترتيب الدول العربية ضمن مختلف المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار؛ حيث أنه بالرغم من أن أداء الاقتصادات العربية بشكل عام حقق تحسنا واضحا أدى إلى تراجع فجوة التنافسية وتسهيل ممارسة الأعمال، إلا أن هذا التقدم يرجع أساسا إلى تطور الوضع التنافسي للدول الخليجية نتيجة تحسن البيئة الاقتصادية الكلية وأداء التجارة الخارجية بفضل ارتفاع أسعار النفط وتوظيف عوائده في تطوير البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية وبناء دعائم الاقتصاد الجديد، وهو ما جعل معظم دول الخليج العربي تحتل مراكز متقدمة ضمن مختلف المؤشرات، بينما احتلت باقي الدول العربية التي شملتها تقارير الهيئات الدولية مراكز متوسطة إلى متأخرة؛

- أهمية الاستقرار السياسي باعتباره يلعب دورا حاسما في تحسين درجات التصنيف على مستوى مختلف المؤشرات، الشيء الذي يؤكده تراجع ترتيب الدول العربية التي شهدت حالة عدم استقرار سياسي واجتماعي خلال السنوات الأخيرة.

- دراسة **مرام حسين نعيم**، 2011، القدرة التنافسية لقطاع الصناعة وانعكاساتها على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في مصر: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، حيث تناولت الباحثة التطورات والتغيرات العالمية وتأثيرها على الدول المتقدمة والنامية من خلال التكتلات الاقتصادية، وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل، وارتفاع حدة المنافسة وأيضا ضغوط السياسات الإصلاحية والتوجه نحو السوق العالمية، ليصبح حسب الباحثة التحدي الرئيسي الذي يواجه المشروعات والدول في ظل هذه التطورات هو كيفية زيادة قدرتها التنافسية والمحافظة عليها لمواكبة تلك المتغيرات، لتخلص أن تنمية الصادرات السلعية (الصناعية المصرية) هي النقطة الأساسية في التنمية الشاملة والمستدامة، خاصة في ظل المتغيرات التي تحدث في الساحة المحلية (حيث تجدر الإشارة إلى الثورة المصرية في 25 جانفي 2011) والإقليمية والدولية لتضيف الباحثة أن الصادرات الصناعية المصرية لا تتجاوز 38% سنة 2009، أما عن العوامل التي تؤثر على الصادرات الصناعية المصرية، فأكدت أنها ترتبط بجانبي العرض والطلب؛ وفيما يتعلق بالمشكلات المرتبطة بجانب الطلب على الصادرات الصناعية المصرية، فوجدت أنها تتركز في مشكلات محلية ومشكلات دولية، تظهر في تركز الهيكل السلعي للصادرات حسب الهيكل الجغرافي. لتخلص الباحثة إلى جملة من النتائج أهمها:

- تعانى التجارة الخارجية من اختلالات هيكلية، سواء في الهيكل السلعي والخدمي، وينعكس الخلل الهيكلي للتجارة الخارجية السلعية والخدمية على مستوى الناتج المحلى الإجمالي، أما عن اختلال الهيكل الإقليمي للتجارة، فإنه يعكس بدوره على الاتجاهات للعلاقات الاقتصادية الخارجية نحو أقاليم وتكتلات اقتصادية معينة؛
- يتميز الاقتصاد المصري بالاعتماد المتزايد على الواردات السلع الوسيطة والرأسمالية في تسيير العملية الإنتاجية من جهة، وعلى واردات بعض السلع الغذائية (وفى مقدمتها القمح) لتلبية نحو نصف الاحتياجات المحلية من جهة أخرى؛

- بروز ظاهرة " تركز الصادرات " وهى انعكاس مباشر للخلل في الهيكل السلعي والخدمي، مما تستدعى معالجة حقيقية، وسعيا إلى تنويع " الصادرات " للحد من تأثيرها بالظروف المرتبطة بالسوق العالمية؛
- الأثر القوى للتقلبات الدورية في الاقتصاد العالمي، نتيجة لمفعول الدورات الاقتصادية، مثال ذلك ما حدث في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة التي ظهرت بصورة واضحة نهاية عام 2008 حيث أن تأثيرات هذه الأزمة قد انتقلت من العالم الصناعي إلى الدول النامية ومنها جمهورية مصر العربية، من خلال قنوات القطاع الخارجي في الاقتصاد سواء ما يتعلق بالتجارة الخارجية، أو تدفقات رؤوس الأموال للاستثمارات المباشرة في سوق المال والبورصة وغير ذلك؛
- سياسات إدارة الصادرات والواردات ترتبط من حيث الهدف بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل، وخاصة من خلال الحفاظ على قاعدة الموارد، وحسن استغلال مصادر الثروة الطبيعية والبشرية في ظل علاقة " مثلى " مع العالم الخارجي لتزويد السوق المحلية باحتياجاتها وتوسيع وتنويع الصادرات السلعية والخدمية.

- دراسة **بربيش السعيد وشابي حليمة**، 2011، دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث اعتبرا الباحثان قطاع السياحة من أهم القطاعات بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن ان يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية؛ حيث وجدت الكثير من الدول في هذه الصناعة (السياحة) بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة، فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة وأصبح لها دور أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لينوه الباحثان إلى مساعي الحكومة الجزائرية في جعل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المرجع الرئيسي للسياسة السياحية بالجزائر في آفاق 2025، كما استندا الباحثان مبتغى الجزائر في الوصول لاستقبال 2.1 مليون سائح في آفاق 2015 الأمر الذي سساهم في استحداث 400.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر. ومن أهم النتائج التي وصلت لها هذه الدراسة ما يلي:

- التنمية المستدامة مفهوم واسع يشمل كل ميادين الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتهدف بالخصوص إلى تحقيق حياة الرفاهية لأجيال الحاضر وضمان الحياة الكريمة للأجيال القادمة مع حماية البيئة واستغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني؛
- ركزت الجزائر في السنوات الأخيرة على استغلال العوائد النفطية لإقامة بنى تحتية جديدة وتجديد البنى التحتية القديمة (بناء المدارس، الجامعات، تعبيد الطرق الوطنية والولائية، بناء السكنات، المنشآت الصحية والأمنية،...الخ)، إلا أن هذه البنى وإن كانت ضرورية، فإنها لا تكفي وحدها لخلق تنمية مستدامة؛
- تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة في الميدان السياحي إلا أن استغلال هذه الامكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية هذا القطاع على غرار ما قامت به الجارتان تونس والمغرب؛
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج شامل، سيساهم بلا شك في تطوير القطاع السياحي وترويج وجهة الجزائر كقبلة سياحية بفضل الديناميكيات الخمس التي يسعى إلى تحقيقها، وبفضل حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي ترافقه؛
- تنمية السياحة في الجزائر تتطلب تضافر كل من جهود الدولة، الجماعات المحلية، المتعاملين الاقتصاديين، والمجتمع المدني، ذلك أن هذه الأطراف كلها تشارك في صناعة العروض السياحية.

- دراسة **عبد الكريم محمود عيد**، 2009، القدرة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمايتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والعشرون، وقد ركز الباحث على ما شهده العالم من تطورات اقتصادية وسياسية كبيرة وسريعة منذ العقد الأخير من القرن الماضي أصبحت تهدد المكانة الكبيرة للولايات المتحدة ضمن النظام الرأسمالي والعالمي، فقد شهدت الولايات المتحدة تراجعاً في أدائها الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات بينما حققت تقدماً بعد منتصف التسعينات من القرن الماضي وقد أدى ذلك إلى قيام الولايات المتحدة باتخاذ سياسات اقتصادية حمائية لمعالجة تراجع قدرتها التنافسية من الاقتصاد العالمي على الرغم من أنها تبنت الحرية الاقتصادية منذ إنهاء الحرب العالمية الثانية لاسيما بعد بروز تكتلات اقتصادية كبيرة مثل الاتحاد الأوروبي وتزايد العجز المالي الفدرالي الذي أصبح عائقا أمام تحقيق معدلات نمو كبيرة، ليصل الباحث إلى أن الولايات المتحدة اتجهت إلى إقامة تكتلات إقليمية مثل (النافتا) كما اتجهت إلي استخدام أسلوب العقوبات الاقتصادية أو التلويح بها للحد من منافسة خصومها وشركائها فضلاً عن عقد الاتفاقيات الثنائية مع دول كبرى

مثل الصين والهند لتوسيع الأسواق الخارجية أمام صادراتها من خلال منظمة التجارة العالمية والتي يتوقع أن تؤثر سلبا على اقتصاديات الأقطار العربية كونها تعاني من اختلال هيكلية عميقة.

- دراسة **سوزان صبحي أحمد**، 2009، التجمعات الصناعية البيئية " الفرص المتاحة لتنمية الصناعة المصرية "، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، وركزت هذه الدراسة على الوفورات الأجنبية الممكن تحقيقها من المخلفات الصناعية من خلال دراسة وتحليل العمليات الصناعية، ومدى إسهامها في دعم أهداف التنمية المستدامة من خلال تحويل نماذج الإنتاج الخطية إلى نماذج الحلقة المغلقة التي تحاكى الأنظمة الطبيعية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الأنشطة الصناعية في مصر تعتمد على الأنظمة الإنتاجية الخطية التي لا تسمح بإعادة استخدام المخلفات وهو ما يعوق تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الصناعي، كما أكدت الباحثة أن الجزء الأكبر من التدهور البيئي في مصر يعود إلى السياسات الصناعية الكلية، وسلبيات التخطيط الصناعي المتعلقة بالتوزيع القطاعي والجغرافي للأنشطة، لتبين الباحثة أن إجراءات الحد من التلوث الصناعي المتبعة بمصر اتسمت بتقديم حلول تقليدية على مستوى المنشأة الفردية دون أية مبادرات على المستوى البيئي أو التعاوني بين المنشآت الصناعية.

8. مساهمة الباحث

لم تكن هناك دراسة واضحة لفرص تحسين أداء الاقتصاد الجزائري لتكون مساهمة هذا البحث تتمثل أساسا فيما يلي:

- توضيح أهمية البيئة الاقتصادية في تحليل الأداء الاقتصادي باعتباره نتاجا لأنشطة اقتصادية تتأثر بتفاعل الأبعاد السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية؛
- معرفة أسس ومبادئ إدارة الأداء ودورها في معالجة مشاكل ضعف الأداء الاقتصادي باعتماد الأساليب الحديثة والمنهجية السليمة لتجاوز العقبات والتعقيدات التنظيمية في المؤسسات عموما؛
- الاهتمام بالتقارير التي تصدرها المؤسسات الدولية والإقليمية المختصة في الاقتصاد والمجتمع، لما لها من دور في تقديم تحاليل تتضمن معلومات لها تأثير على مستقبل اقتصاديات العالم والمجتمعات خاصة النامية منها؛
- تحليل واقع أداء الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الاقتصادية ووفقا لأحدث البيانات المتاحة والمتوفرة ضمن قواعد البيانات الوطنية والعالمية المتخصصة؛

- الجمع في بحث واحد بين تحليل لبيئة الاقتصاد الجزائري ومؤشرات التوازن الداخلي ومؤشرات التوازن الخارجي والمؤشرات التي تصدرها المؤسسات الدولية المتخصصة؛
- محاولة الاستشراف لمداخل تساهم في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري اعتمادا على ما تمتلكه الجزائر من مقومات في شتى المجالات، وبالتركيز على خصوصية التحديات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر؛
- غياب الدراسات التي تختص في تحليل أداء الاقتصاد الجزائري والمعتمدة على تحليل واقعه انطلاقا من تطورات بيئته الاقتصادية بأهم مكوناتها، حيث أغلب البحوث انحصرت في دراسة بعض المؤشرات التي تقيس إحدى القطاعات الاقتصادية دون ربطها بالتأثير التفاعلي للتغير في البيئة الاقتصادية ودون التأسيس للحلول المساهمة في تحسين الأداء الكلي للاقتصاد الجزائري، وهذا ما حاول الباحث الوصول إليه.

المبحث الأول: البيئة الاقتصادية

المطلب الأول: البيئة الاقتصادية، المكونات والأبعاد

1. مفهوم البيئة الاقتصادية؛
2. مكونات وأبعاد البيئة الاقتصادية.

المطلب الثاني: العولمة والتحليل الحديث للبيئة الاقتصادية

1. مفهوم العولمة وأهدافها؛
2. تحليل البيئة حسب ضغوط العولمة.

المطلب الثالث: تأثير البيئة الاقتصادية على الأداء الاقتصادي من خلال التغيير

1. ماهية التغيير؛
2. الاتجاهات التي تحكم عملية التغيير.

المبحث الثاني: الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

المطلب الأول: الاقتصاد وأسسه

1. تعريف الاقتصاد؛
2. أسس الاقتصاد.

المطلب الثاني: الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج

1. الموارد الاقتصادية؛
2. عناصر الإنتاج والإنتاجية.

المطلب الثالث: المشكلة الاقتصادية

1. طبيعة المشكلة الاقتصادية وأسبابها؛
2. المشكلات الاقتصادية الأساسية؛
3. الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة.

المبحث الثالث: تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي

المطلب الأول: النشاط الاقتصادي من مدخل نظمي

1. مفهوم النشاط الاقتصادي؛
2. ضوابط توجيه النشاط الاقتصادي؛
3. مكونات النظام الاقتصادي وتفاعلها.

المطلب الثاني: دور الدولة حسب المدارس الفكرية

1. المذاهب الفكرية للأنظمة الاقتصادية؛
2. تطور نشاط الدولة الاقتصادي.

عرفت المجتمعات تطورات في جميع المجالات وكان للاقتصاد مكانته كونه يؤثر على باقي الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، لكن هذه العناصر وأخرى تعتبر مؤثرة في بعضها مما جعل المفكرين يقدمون مبادرات لدراسة أهمها لتمهيد الطريق في معرفة سبل التطوير والتحسين في مستويات المعيشة، لتكون بذلك البيئة الاقتصادية من الركائز الأساسية لدراسة وتحليل الاقتصاد كونها تقدر فرص النجاح وتهديدات الفشل، كما أن التغير الذي عاشه العالم بالانتقال إلى العولمة بمفاهيمها ومجالاتها وأهدافها جعل مواضيع الاقتصاد وما يؤثر فيه ترتبط ببعضها بشكل تشابكي، ما ينفك أن يتحول أو يتأثر بشكل من الأشكال إلا وكانت التبعات متدحرجة ومتجاوزة للحدود الجغرافية بشكل مختلف ومتفاوت من اقتصاد إلى آخر.

كانت البيئة الاقتصادية حسب التحليل البسيط داخلية فقط وكثيرا ما تهمل في الدراسات، والانفتاح المفروض الآن وما جاء به من آليات وتطور في تكنولوجيات الاتصال ومفاهيم أدخلت الاقتصاد والبيئة الاقتصادية في تحليل معمق يأخذ أولوية ثنائية التأثيرات الخارجية والداخلية بشكل تبادلي لا يمكن فيه رسم حدود بداية ولا نهاية لأي مكون من مكونات البيئة الاقتصادية، خاصة وأن عالم الألفية الثالثة يسير قدما نحو تفاعل أكثر وارتباط أقوى من ناحية التأثير، وأي عجز عن فهم وتدارك التطورات المتسارعة في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والتكنولوجيا سيقوض من فرص تحسين الأداء الاقتصادي، والباحثين في هذا المجال يواصلون التأكيد على ضرورة البحث في سبل التنمية من خلال التأكيد على التحليل المستمر والمتلازم للبيئة الاقتصادية، وأفضل ما يمكن قوله قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " من عرف لغة قوم أمن شرهم " واللغة في المجتمعات واضحة تقريبا، ولكن يجب تعلم ما تقدمه اللغة من تطورات تكنولوجيا وسياسية واقتصادية وثقافية لتقليل الفجوة وتفادي الأضرار المحدقة بالتخلف.

ورغم أن النشاط الاقتصادي اقتصر في العصور القديمة على الزراعة والرعي عموما إلا أن الإنسان واجه مشاكل منذ البداية تجلت في الندرة النسبية للموارد وكثرة الاستخدامات والحاجات مقابل الرغبة في الكسب والثراء، والمحاولات المستمرة لمعالجة المشكلة الاقتصادية ارتبطت أساسا بالنشاط الاقتصادي المترجم في الأداء، ليكون تحسين هذا الأخير مرتبطا بزيادة الرغبة في تحقيق الإشباع المطلوب من الحاجات المتزايدة والمتعددة والمتنوعة، الأمر الذي فرض تنوعا في الأنشطة الاقتصادية، وهنا يمكن التأكيد على أن الإنسان لا يمكنه التوقف عن البحث في الحلول التي تتوافق مع حاجاته وموارده في سبيل تحقيق الإشباع وحتى السعي إلى أفضل من ذلك من خلال الفائض، ولشرح بيئة النشاط الاقتصادي أكثر في هذا الفصل سيتم التطرق للمباحث التالية:

- البيئة الاقتصادية؛
- الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية؛
- تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

المبحث الأول: البيئة الاقتصادية

صارت البيئة الاقتصادية (المحيط الاقتصادي) من المواضيع الهامة التي استقطبت العلماء والمفكرين، الكتاب والأكاديميين خاصة بعد ظهور المدخل النظمي في التفكير الإداري، هذا الأخير قدم الكثير من التعريفات للبيئة الاقتصادية التي توضح تأثر الاقتصاد بجميع مكوناته والمجتمع بمختلف أنشطته بطريقة تفاعلية متشابكة، مما يجعل الكل مهتم بفهم ما يحدث في البيئة الاقتصادية بحسب موقعه وما يعنيه أو يمسه في نشاطه الحالي أو المستقبلي، فتلبية حاجات المجتمع تستدعي وجود منتجين وموزعين وكذلك متابعين وضامنين للحقوق بطريقة حضارية مبنية على أسس وقوانين تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، فممارسة النشاطات المؤدية إلى تحقيق أهداف المجتمع تتبع منه وتتسم بخصائصه وتعود في النهاية إليه، وتمثل البيئة الاقتصادية مجموعة العوامل المتداخلة والمتشابكة بما تحمله من تغيرات متلاحقة ومستمرة تؤثر على الاقتصاد وأدائه كما يعبر عن البيئة الاقتصادية بمجموعة أنظمة في ظاهرها مستقلة وجوهرها متشابك عمليا، لتكون بذلك النظم على اختلافها سواء كانت اقتصادية، سياسية، تكنولوجيا، تربوية، قانونية، اجتماعية متفاعلة ومؤثرة في بعضها بتوجه يشكل تحديا لازدهار واستقرار المجتمعات، هذه الأخيرة تواجه أيضا في ممارسة أنشطتها تغيرا متزايدا ومستمرا في حاجاتها مقابل ندرة مواردها، ولدراسة البيئة الاقتصادية من خلال هذا المبحث تم وضع المطالب التالية:

- البيئة الاقتصادية، المكونات والأبعاد؛
- العولمة والتحليل الحديث للبيئة الاقتصادية؛
- تأثير البيئة الاقتصادية على الأداء الاقتصادي من خلال التغيير.

المطلب الأول: البيئة الاقتصادية، المكونات والأبعاد

يعطي فهم مكونات وأبعاد البيئة الاقتصادية إمكانية تحليل وضع الاقتصاد وتطوراته؛ حيث تعبر عن تركيبة ديناميكية معقدة ومتغيرة باستمرار والتحليل الحديث للتفاعل بين مكوناتها المختلفة يبين التطور الذي عرفته، وسيتم التعرف على ذلك من خلال العناصر التالية:

- مفهوم البيئة الاقتصادية؛
- أبعاد ومكونات البيئة الاقتصادية.

1. مفهوم البيئة الاقتصادية

أعطيت للبيئة الاقتصادية عدة تعاريف يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

عرفها روبرت ميلر(Robert Miler) : " خذ الكون واطرح منه النظام الفرعي الذي يمثل المنظمة، فيكون الباقي هو البيئة. " [1]

وعرف محمد بهجة البيئة على أنها : " مجموعة القوى والمتغيرات التي تتأثر بها المؤسسات ولا تستطيع الرقابة عليها، ولكن يمكن الاستفادة منها، وقد تكون هذه القوى ايجابية لصالح المؤسسات، أو تكون سلبية في غير صالحها. " [2]

أما جون سلومان وكيفين ودين (John Sloman, Kevin Hinde and Dean Grarratt) فقد عرفوها: " بكل الأبعاد السياسية / القانونية والاقتصادية والاجتماعية / الثقافية والتكنولوجية التي تؤثر بتفاعلها على المؤسسات الاقتصادية بما تعرفه هذه الأبعاد من تغيرات تمس مختلف أنشطة المجتمع. "[3]

من خلال ما سبق يمكن تعريف البيئة الاقتصادية على أنها مجموع القوى، القرارات والضغوط الحالية والمستقبلية، التي تكون خارجة عن السيطرة نسبيا، والتي تؤثر في نشاط الاقتصاد، ويجب البحث في هذه القوى والقرارات والضغوط لكشف الفرص والاستفادة منها ورصد التهديدات والعمل على تجنبها.

2. مكونات وأبعاد البيئة الاقتصادية

لدراسة البيئة الاقتصادية يجب تحديد مكوناتها وأبعادها لفهم التغيرات التي تحدث والتأثير الممكن على الأداء الاقتصادي، وهذا ما سيتم معرفته فيما يلي:

1.2. مكونات البيئة: تشتمل البيئة الاقتصادية على مكونات تتسم بالتفاعل المتبادل لتؤثر بذلك على جوانب الحياة كلها وليس الاقتصاد فقط، فتتشكل بذلك ملامح الوضع الاقتصادي ككل من خلال التغيرات المتزايدة والمستمرة مما يستدعي سعيا مستمرا لفهم وتحليل هذه التغيرات التي تفرض ضغوطها بأشكال مختلفة ومتفاوتة لاتخاذ مختلف القرارات، وتتكون البيئة الاقتصادية مما يلي:[4]

1.1.2. بيئة الأعمال والمؤسسات الاقتصادية: يمثل نظام الأعمال مجموعة المؤسسات التي تنشط في مجالات الإنتاج والخدمات، ويعتبر نظاما فرعيا في الاقتصاد ككل فهو يتفاعل بعناصره لتنشأ بالضرورة بينها علاقة تبادلية، ويوفر الاقتصاد على المستوى الكلي البيئة الاقتصادية العامة التي تكون المجال المؤثر في جميع مكوناته، والذي يوجه ويسيطر على الأنظمة الفرعية فيه بما يسمح بتحقيق الأهداف المنشودة منه

---

[1] حسين حريم، **إدارة المنظمات (منظور كلي)**، عمان: دار الحامد، 2003، ص : 46.

[2] محمد بهجة جاد الله كشك، **المنظمات وأسس إدارتها**، الإسكندرية: المكتبة الجامعية الحديثة، 1999، ص ص : 127-128.

[3] John Sloman, Kevin Hinde and Dean Grarratt, **Economics for Business**, England: Pearson Education Limited, 2010, 5th edition, P: 6.

[4] كامل محمد المغربي، **الإدارة والبيئة الاقتصادية والسياسة**، عمان: الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001، ص ص: 11-25.

ببرامج تبنى بالأساس على تحليل دقيق للبيئة الاقتصادية، ويعتمد النظام الاقتصادي على الضوابط والإجراءات التي تستخدمها الدولة في توجيه المؤسسات الاقتصادية وضبط حركتها كون الدولة هي المسؤولة عن الاقتصاد والمجتمع وسيتم التطرق لهذه الضوابط بمزيد من التفصيل في المطلب الأول: النشاط الاقتصادي من مدخل نظمي في المبحث الثالث من نفس الفصل، ويمكن تقسيم بيئة الأعمال إلى مجموعة من العناصر كما يلي:[1]

1.1.1.2. البيئة الجزئية: التي تتكون من وظائف المؤسسة، مالكي المؤسسة، المسيرين، المستخدمين وثقافة المؤسسة.

2.1.1.2. البيئة الخارجية: تتكون من قسمين هما: البيئة المباشرة (الوسيطة) التي تتكون من الموردين المستهلكين، منظمي القطاع، المنافسين، الحلفاء الإستراتيجيين، الوكلاء، وحدات الخدمات مثل مكاتب المحامين، مؤسسات الإقراض وشركات التأمين...الخ؛ أما البيئة العامة فهي تتفاعل بجوانب مختلفة اقتصادية، سياسية وقانونية، تنافسية محلية ودولية وكذلك التفاعلات الاجتماعية والتطورات التكنولوجية.

2.1.2. البيئة التعليمية: تعتمد المؤسسات الاقتصادية والإدارة بصفة عامة على نوعية الأشخاص القائمين على أمورها، وهنا يتبين أهمية التعليم المحصل والمحقق لدى المعنيين بالوظائف، فالتربية والتعليم ومستوياتهما يحددان نوعية الطبقة الإدارية في المؤسسات الاقتصادية باختلاف التحصيل العلمي للأشخاص العاملين فيها، ولا يمكن الحديث عن نجاح المؤسسات الاقتصادية مهما توفرت لها الموارد المالية والمادية وحتى التكنولوجية دون توفر الكادر البشري المؤهل تربويا وعلميا خاصة في القطاع الخدمي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المؤهلات التربوية والتعليمية والفنية، فالكفاية الإدارية تطرح مشكلة حقيقية في المؤسسات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بنوعية الموظفين فيها وحتى طالبي التوظيف، لأن سوق العمالة بصفة عامة وباختلاف المستويات سواء كانت الدنيا أو الوسطى وحتى العليا تكون أمام مخرجات المنظومة التعليمية التي عادة ما تختلف من دولة إلى أخرى وتختلف في نفس الدولة من منطقة إلى أخرى ومن جامعة إلى أخرى الأمر الذي يؤثر على جميع مرافق الحياة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما يؤثر على المؤسسات في حجمها ونموها ومستقبلها من خلال هيكلها التنظيمي وطرق التسيير فيها وكميات الإنتاج ونوعيته والعمليات وأساليب التكنولوجيا المعتمدة وكذلك التكاليف والإنتاجية عموما، وترتبط عوامل التربية والتعليم بما يلي:

[1] حسين حريم، **مرجع سابق**، ص ص: 46-47.

1.2.1.2. مستوى التعليم ومستوى الأمية: ويقصد بها نسبة المتعلمين من مجموع السكان، وتكون نسب الأمية عالية في الدول المتخلفة نتيجة الفقر والحروب وحتى التقاليد والظروف المعيشية عموما؛

2.2.1.2. التخصص والتدريب المهني والتعليم الثانوي: ويعبر عن مقدار ونوعية التعليم والتدريب المهني الذي لا يقع تحت إشراف المؤسسات الاقتصادية مباشرة؛

3.2.1.2. التعليم العالي: وتكون الجامعات هي المعنية بذلك من خلال ما تستقبله من حاملي البكالوريا ومستويات التحصيل العلمي في الجامعات، فمهما كانت البرامج جيدة فهو يرتبط بدرجة كبيرة بمخرجات الثانوية على اعتبارها مدخلات للجامعة؛

4.2.1.2. السلوك تجاه التعليم: السلوك العام للمجتمع ونظرته للتعليم أو الحصول على المعرفة، أي ما هي الأهمية التي يليها المجتمع للتعليم ومدى احترامه للمتعلمين؟

5.2.1.2. التوفيق بين التعليم ومتطلبات المؤسسات: التناسب والتناغم مطلوبين كثيرا بين مخرجات التعليم وما تطلبه المؤسسات الاقتصادية وفي جميع المستويات التعليمية والمهنية؛

مما سبق يتضح لما للتعليم من أهمية وتأثير على المجتمع ككل وعلى الاقتصاد باعتباره نشاطا يمارسه المجتمع على مستويات مختلفة وبطرق عديدة، فالقدرة على النجاح تعني توفير المؤهلات البشرية الضرورية والكفيلة بتحقيق أهداف التطور والنمو، لتصبح بذلك النظرة الحديثة للمورد البشري والتعليم والتكوين ملازمة لمفهوم الاستثمار في الأفراد أو ما يعرف برأس المال البشري، فبعدما كانت النظرة مقرونة بالتكلفة من أجر، رعاية صحية وتأهيل وتدريب وتحفيز أصبحت استثمارا ناجحا مكن الدول الغربية من النهوض بالاقتصاد لديها خاصة والمجتمع عامة، وسيتم تلخيص تأثير وتفاعل البيئة التعليمية مع الاقتصاد والمجتمع من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01) تأثير وتفاعل البيئة التعليمية مع الاقتصاد والمجتمع

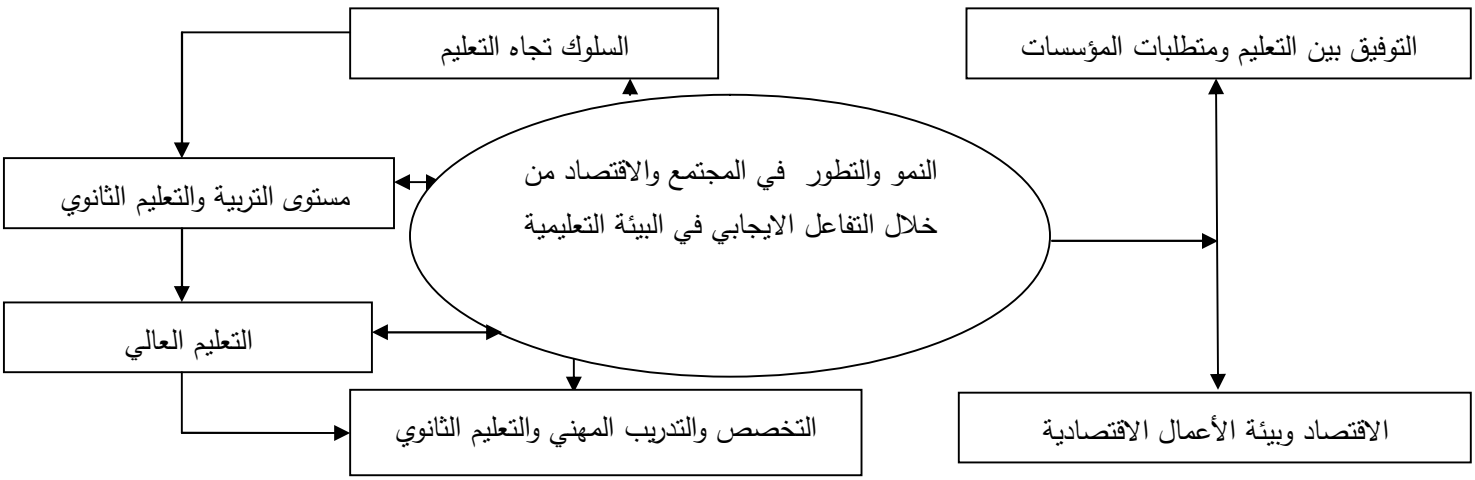

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على العناصر سالفة الذكر.

3.1.2. البيئة الاجتماعية والثقافية: على اعتبار أن المؤسسات الاقتصادية جزء من المجتمع الذي تنشط فيه، وهنا تكون أمام رغبات متعددة ومتزايدة تضمن من خلالها النمو والاستمرارية في النشاط، وحتى تصل إلى ذلك فعليها أن ترضي هذا المجتمع من خلال أهداف واضحة تبين الفئات المستهدفة، وما تسعى المؤسسات إلى توفيره لهم من خلال الالتزام المعنوي الناشئ بينها وبين المجتمع، فكلما حس هذا الأخير بأن المؤسسات تحترم ذلك زاد ولائه لها وسعى للحفاظ عليها وتعامل معها بإيجابية، كما أن المؤسسات الاقتصادية لا تستطيع فرض سيطرتها على العمال أو أن تطلب ولائهم، ومواقفهم وفلسفتهم في الحياة ومقدرتهم ودوافعهم قد نمت وتكونت لديهم قبل توظيفهم في هذه المؤسسات، فالعوامل الاجتماعية والثقافية في المجتمع هي التي تتعلق بمواقفهم وقيمهم وعقيدتهم وتؤثر على دوافعهم وسلوكهم وأدائهم، والإدارات أيضا ليست مجرد نظم وفق قوانين وإنما هي عملية ترتبط بها المبادئ، السلوكات والمفاهيم الأخلاقية التي ينبغي تعديلها وتغييرها حسب القيم، المعتقدات والاتجاهات المجتمعية وكل هذه العناصر لها تأثير كبير على كفاءة وفعالية المؤسسات الاقتصادية التي لا تعمل في فراغ لأن فلسفتها وثقافتها في تفاعل مستمر مع المجتمع بمكوناته الدينية والاجتماعية والثقافية، وتكون التفاعلات بينهما هي الموجه لأنشطة المؤسسات لتكون الثقافة من الموارد الإستراتيجية للمؤسسات، وتساهم في كل من: الهيكل التنظيمي، نظم ونمط الإدارة، الاتصال المعلومات وسياسة الموارد البشرية، ويمكن تعريف ثقافة المؤسسة كما يلي:

يعرف تايلور (E.B.Taylor) الثقافة على أنها:" ذلك الكل المركب الذي يضم المعرفة، العقيدة، الأخلاق القانون والتقاليد وجميع المقومات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بصفته عضو في مجتمع معين. "[1]

وعرفها بوسمان (Bosseman) " على أنها نظام يتكون من مجموعة العناصر والقوى ذات التأثير على سلوك الأفراد داخل المؤسسات، فثقافة هذه الأخيرة عبارة عن المحصلة الكلية لكيفية تفكير وعمل الأفراد داخلها. " [2]

أما كيبسون (Gibson) فقد عرفها: "ترتبط ثقافة المؤسسات بالقيم والمعتقدات، مدركات وافتراضات وأنماط سلوكية."[3]

---

[1] دافيتس ونلسون، ترجمة تحية السيد عمارة، **إستراتيجية التغيير مفاهيم ومناظرات في إدارة التغيير**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1995، ص: 131.

[2] وليام أوشي، ترجمة حسن محمد يس، **النموذج الياباني في الإدارة (نظرية z)**، السعودية: معهد الإدارة العامة، 1990، ص: 444.

[3] حسين حريم، **مرجع سابق**، ص: 261.

من خلال التعاريف السابقة تشير ثقافة المؤسسات إلى مجموعة القيم والمثل العليا، والمعتقدات والافتراضات الموجهة والمشكلة للإدراك والتقدير وسلوكات الأفراد وكيفية تعاملهم مع الظواهر والمتغيرات فهي تمثل المجتمع وبعده الخفي الذي يشكل الطابع المميز له، كما أن الثقافة نظام مفتوح (مدخلات ومخرجات) كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل (02) نظام ثقافة المجتمع

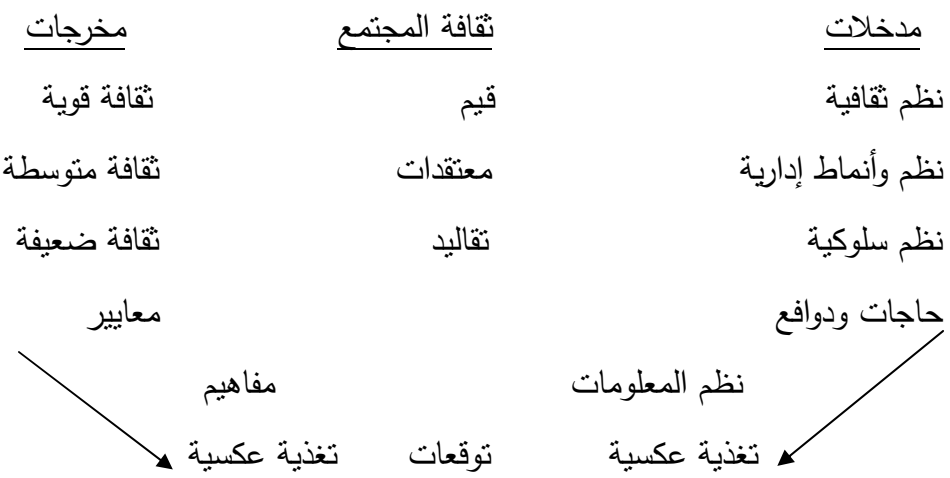

المصدر: Benjamin Schneides, **Organisational climat**, San Francisco: Boss Publichers, 1990, P: 155.

ويمكن تلخيص أهم العوامل الاجتماعية والثقافية المتفاعلة فيما بينها والمؤثرة على المؤسسات الاقتصادية فيما يلي:[1]

1.3.1.2. نظرة المجتمع تجاه الإدارة والإداريين في المؤسسات الاقتصادية: تؤثر نظرة المجتمع على نمو وتطور المؤسسات الاقتصادية مهما كان نشاطها، فكلما كانت هذه النظرة إيجابية كانت عاملا مساعدا على النمو والازدهار للنشاط الاقتصادي والعكس صحيح؛

2.3.1.2. نظرة المجتع تجاه السلطة: النفور والاشمئزاز من السلطة لا يساهم في نمو الاقتصاد بقدر ما يقلل من فرص التطور المنشودة، فالهياكل التنظيمية المعتمد في المؤسسات تنظم وتضبط المهام داخلها وفي نفس الوقت إذا ما كانت هذه الهياكل التنظيمية مجرد دواليب تقليدية مبنية على النظرة الفردية مغيبة فيها المسؤولية الجماعية وروح الجماعة والانتماء ستؤدي إلى إضعاف مستويات النمو وتسجيل الانحرافات السلبية في الأداء مما سيؤدي إلى تأخر النشاط الاقتصادي؛

[1] كامل محمد المغربي، **مرجع سابق**، ص ص: 19-22.

3.3.1.2. التعاون بين المؤسسات الاقتصادية وغيرها: ترتبط الحركة الاقتصادية بدرجة التعاون القائم بين المؤسسات الاقتصادية فيما بينها من جهة ثم بينها وبين الهيئات الحكومية والنقابات العمالية والمؤسسات التعليمية من جهة أخرى، فهي التي تحدد الحركية الاقتصادية توسعا أو انكماشا، فكلما زادت درجة التعاون المطلوب تمكنت الإدارات العليا من تحقيق التخطيط الناجح والسليم جراء الوضوح في الظروف الاقتصادية المستقبلية؛

4.3.1.2. نظرة المجتمع تجاه العمل والنجاح: تؤثر هذه الأخيرة على تطور الأنشطة الاقتصادية وزيادة الكفاية الإنتاجية فيها، فالتحفيز المعنوي بتثمين النجاح من طرف المجتمع مسؤولية واجبة تساهم في ترسيخ ثقافة الانتماء العقلاني للتطور وتعتبر من المفقودات في المجتمعات المتخلفة، فالأولويات تتباين من حيث التشجيع والتضخيم حسب المستويات التعليمية والثقافية، فالمتعلم يحترم العمل والنجاح أما الفاشل المتخلف أكيد سيحقر ويقلل من أهمية النجاح لأن فاقد الشيء لا يعطيه؛

5.3.1.2. النظام الطبقي في المجتمع: التطور الطبيعي لمجتمعات القرن الواحد والعشرين يقوض من الطبقية ممارسة ووجودا علنا أو ضمنيا، فالارتقاء السليم للمبدعين والمفكرين والعلماء يتم بعيدا عن الطبقية الرجعية في المجتمعات الغربية، ويعتبر مبدأ تكافؤ الفرص في المجتمعات الغربية المتطورة صمام الأمان لضمان المرور السليم والطبيعي للكفاءات والارتقاء في الدرجات؛

6.3.1.2. نظرة المجتمع تجاه جمع الثروة والربح المادي: النمو الاقتصادي بطبيعته مرهون بالمجتمع فهو الأساس في ذلك، ولكن هنا تختلف النظرة من مجتمعات إلى أخرى وحتى من فرد إلى آخر، فجمع الثروة رغبة مشتركة عموما لدى كل الأفراد لكن تختلف الطرق، فنفس المحفزات والمعوقات تحدد موقف الفرد من الثروة وطريقة جمعها بسبب اختلاف الزاوية والنظرة المتباينة بسبب الدين ومناهج وطرق ومستويات التعليم والثقافة والأخلاق*؛

7.3.1.2. الموقف تجاه الطرق العلمية: عرف العالم منذ القرن الماضي تطورا علميا كبيرا وبوتيرة متسارعة وفائقة الإتقان من خلال اختراعات واكتشافات مبنية على دراسات وأبحاث علمية ساهمت في تقارب ومرافقة المجتمعات لهذه التطورات الايجابية خاصة المتعلقة بتسهيل وتحسين ظروف الحياة، كما ترفض المجتمعات

* تفرض العولمة ضغوطها على الجميع لكن تبقى الأغلبية المسلمة رافضة لطرق وأساليب لا تتماشى في مضمونها مع الدين الإسلامي، خاصة إذا تعلق الأمر بمحرمات واضحة وحدود وضعها الله، والانسجام الحقيقي والمؤدي إلى التماشي والتطورات يكون بالاعتماد على أسس المجتمع ومقوماته منها الدينية والثقافية.

التطورات السلبية وتبقى هذه المواقف سليمة ولكن رفض التطورات جملة وتفصيلا سيؤدي إلى تخلف سيكون مؤكدا في جميع المجالات؛

8.3.1.2. النظرة تجاه المخاطرة: تعتمد القرارات الاقتصادية على التنبؤ المستقبلي لتقليل الغموض، وبالرغم من ذلك فإن القرارات المتناسبة مع الظروف المستقبلية المتوقعة تكون مخاطرة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وبالنسبة لمتخذي هذه القرارات، وهنا يمكن لفت الانتباه إلى دور دعامات اتخاذ القرار من خبرة ونظم المعلومات، أي أن نظرة المجتمع بالإيجاب للمخاطرة لا تعني بالضرورة النجاح لأن التهور بعيد عن المخاطرة المعتمدة على الخبرات والمعلومات السليمة سيؤدي إلى أضعاف الدورة الاقتصادية وإحداث أزمات خاصة في الدول النامية؛

9.3.1.2. الموقف تجاه التغيير: التمسك بالعادات والتخوف من التغيير واعتباره مجهولا وسلبيا يساهم في تكريس التخلف والرداءة، ونجاح المجتمعات الغربية ارتبط بانفتاحها وترحيبها بالتغيير عكس المتخلفة التي تتقوقع وتتزوي بعيدا عن الواقع ودون تحضير لمستقبلها، الأمر الذي ينتج لها مزيدا من التخلف.

4.1.2. البيئة السياسية والقانونية: تنظم القوانين الحياة العامة في المجتمعات وتبين الحقوق والواجبات والممنوعات من الممارسات سواء تعلق الأمر بالمواطنين أو بالمؤسسات الاقتصادية، كما تضع السياسات الإطار العام الذي يرسم ملامح جميع الأنشطة ويبين التوجهات والخطوط العريضة للأهداف المتوقعة من الجميع، فالوعي بأهمية الانسجام ومتابعة التطورات في البيئة القانونية والسياسية مسؤولية ترمي بثقلها على الجميع لتفعيل الدور المنوط بهم، والمؤسسات الاقتصادية التي لا تتجزأ من المجتمع وما يحكمه فهي معنية بشدة بما يحدث في الدولة التي تنشط فيها، فالتشريعات والسياسة تؤثر على المؤسسات في نشأتها نموها وتطورها، وحتى استمرارها لأنها تؤثر على القرارات الواجب اتخاذها في إدارتها، والمرجعية الأولى والأساسية في هذا الصدد هي القوانين، أي أن اتخاذ أي قرار يجب أن يكون قانونيا ولا يتنافى مع السياسة المتبعة في القطاع أو الاقتصاد أو مع السياسة العامة للدولة.*

والمؤكد أن القوانين والسياسات ليست دائما ثابتة فهي تتغير لمواكبة تطورات أو نتيجة ضغوطات خارجية / داخلية، فأي حدث سياسي مثلا يمكن أن يؤدي إلى تغيير في طريقة وكمية استخدام العناصر

* القوانين والسياسات تبين وتوضح الكيفيات والطرق المسموح به في التمويل والاستثمار والتوظيف والإنتاج من حيث التحفيز لزيادة الكفاية الإنتاجية مثلا أو التقييد...الخ، فالقوانين عامة تضبط عمل ونشاط الجميع وتكون حتى القوانين الخاصة والمراسيم الاستثنائية في بعض الحالات مناخا متغيرا يفتح مجالات لأنشطة ويقلل من أخرى في سبيل توحيد الجهود لتحقيق الأهداف الرئيسة التي تسطرها السلطات العليا، والتي من المفروض أن تكون في صالح المجتمع عامة في المدى القصير أو المتوسط أو البعيد، مثل إلغاء القروض الاستهلاكية أو إلغاء رسوم وضرائب معينة أو العكس.

الأساسية للعملية الإدارية وبذلك فهو يؤثر على الكفاية الإنتاجية للمؤسسات، فالأحداث السياسية تؤثر على الاستثمارات ونموها فكلما كان هناك استقرار سياسي نمت الاستثمارات ومؤسساته أما الحالة العكسية فحسب نوعية التغيرات فإذا كانت نحو الأحسن فهذا يعني فتح مجالات للاستثمار وبالتالي نمو في المؤسسات الاقتصادية وإذا كانت التغيرات نحو السيئ فقدر هذا الأخير يكون بالتناقص في الاستثمارات وبالتالي تضيع فرص النمو للمؤسسات الاقتصادية والاقتصاد والمجتمع عموما، ولبحث العوامل السياسية والقانونية يمكن الاعتماد على عناصر عديدة أهمها:[1]

1.4.1.2. الطرق القانونية: تتضمن القوانين التجارية، تشريعات الملكية وقوانين العقود وغيرها، ويبين القانون التجاري الإطار العام الذي يجب أن تعمل المؤسسات الاقتصادية بموجبه، وكفاية هذه القوانين وقدرتها في تنظيم المؤسسات الاقتصادية ضامن للبداية السليمة ومرسخة لحقوق وواجبات المعنيين من أصحاب المصالح والمجتمع عامة (مساهمين، عمال وإدارة، دائنين ومدينين، مصالح الضرائب وهيئات حكومية...الخ).

2.4.1.2. القوانين التجارية المناسبة: نوعية وكفاية وفعالية القانون التجاري وقانون العمل وقانون الضرائب وما يقدمه القانون العام من دعم للتجارة؛

3.4.1.2. سياسة الدفاع والسياسة العسكرية: مدى استقلال الدولة واستقرارها يعطى في نفس الوقت مجالا كافية للحرية، كما يفرض ضغوطا خارجية تمارسها الدول والتكتلات القوية بذريعة أو بدونها لأن الصراع دائم ويرتبط بالمصالح، وتأثر السياسة الخارجية لأي دولة على المؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق بالقيود التجارية والمساعدات الأجنبية والجمارك...الخ؛

4.4.1.2. الجهاز السياسي: أنواع الأنظمة السياسية الموجودة، درجة المركزية أو اللامركزية، درجة البيروقراطية فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية والهيئات الحكومية، القوى الضاغطة ومدى تأثيرها، الأحزاب السياسية وفلسفتها؛

5.4.1.2. مرونة القانون: الدرجة التي تتغير بها العراقيل التي تقف أمام تقدم المؤسسات الاقتصادية وتطورها ودرجة إمكانية التنبؤ بتطبيق القانون والتأكد منها؛

[1] كامل محمد المغربي، **مرجع سابق**، ص ص: 23-24.

6.4.1.2. الاستقرار السياسي: يؤثر الاستقرار السياسي على المؤسسات الاقتصادية بشكل كبير لأن الانقلابات مثلا أو الإضرابات والمظاهرات كذلك التغيرات الحكومية أو عدم الاستقرار يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية الناتج عن التوقف الجزئي أو الكلي النهائي أو المؤقت للمؤسسات الاقتصادية.

5.1.2. البيئة التكنولوجية: تميز النصف الثاني من القرن العشرين بشكل خاص بالتقدم التكنولوجي واستخدام الطرق العلمية في حل المشاكل الإنسانية، وتعتبر المؤسسات الاقتصادية المتأثر الكبير بهذا التطور التكنولوجي، فأصبح الإنتاج يعتمد على آلات متطورة تضمن جودة عالية وبكميات كبيرة وفي وقت قياسي وبتكاليف أقل نسبيا، وهذا ما تسعى إليه المؤسسات الاقتصادية في تلبيتها لحاجات المستهلكين بأفضل الطرق وفي الوقت المناسب، وتقرر العوامل التكنولوجيا في كثير من الأحيان مقدرة المؤسسات الاقتصادية في الإنتاج والنوعية التي يمكن تحقيقها والخدمات التي يمكن تقديمها، ويمكن ذكر أهم العوامل التكنولوجية كما يلي:

1.5.1.2. الإطار التكنولوجي العام: ويتضمن أنواع المعرفة التكنولوجية المتوفرة وجودتها والحاجة إلى صناعة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة المعقدة؛

2.5.1.2. توفر التكنولوجيا: نوعية التكنولوجيا المتوفرة ومصادرها وتنوعها ومدى السهولة في الحصول عليها وكذلك تكلفتها.*

3.5.1.2. المتطلبات التكنولوجية وتوافقها مع المصادر التكنولوجية المتوفرة: يجب أن تتوفر الكفاءات البشرية التي تتوافق والتطور التكنولوجي وبنفس القدر من المهارة التي تكفي لمواكبة هذه التقنيات، وهنا تظهر الحاجة إلى التدريب التكنولوجي، الاعتماد على المصادر الخارجية في تدريب الطاقات المحلية على التكنولوجيا الحديثة؛

4.5.1.2. نظرة المجتمع إلى التكنولوجيا: نظرة المجتمع وشعوره العام تجاه التكنولوجيا الحديثة، كذلك القيمة التي يعتمدها المجتمع في استخدام التكنولوجيا؛

* تذهب المجتمعات الغربية المتطورة من خلال مؤطريها من نقابات وجمعيات إلى أبعد من التكلفة المادية لتتعدى كل ذلك إلى مدى التأثير على الطبيعة، فتكّون بذلك مجموعات ضغط على أعلى مستويات الوعي والإحساس بالمسؤلية في الحفاظ على الطبيعة والالتزام بذلك مهما كلفها من تنازل عن الرفاهية، وهذا ما لا يمكن الحديث عنه في المجتمعات المتخلفة التي لا تهتم بتاتا بالطبيعة لا كمدافع بل تكون في أغلب الأحيان هي الملوث، لذلك استغلت الدول الغربية هذا الوضع لكي تضرب عصفورين بحجر واحد بنقل الصناعات الملوثة للبيئة إلى البلدان المتخلفة وفي نفس الوقت ضمان الحصول على مخرجات هذه الصناعات وبأقل التكاليف، وأيضا فهي ترضي مجتمعاتها وتتخلص نهائيا من هذه المشكلة وتبعاتها.

5.5.1.2. التفاعل بين المؤسسات: يعبر عن ذلك بمقدار التفاعل التكنولوجي بين المؤسسات الاقتصادية في تبادل المعلومات الفنية والخبرات والاختراعات التي تؤدي إلى التقدم في هذا المجال.

2.2. أبعاد البيئة:

يوجد بعدين للبيئة هما درجة التغير ودرجة التعقد، التي تكون فيما بينهما مصفوفة يتضح من خلالها أنواع البيئة، وسوف يتم التطرق لهذا العنصر كما يلي[1]:

1.2.2. درجة التغيير: يرتبط هذا البعد بمدى الاستقرار في البيئة، أي مدى التذبذب والتغير الحاصل في البيئة بعناصرها المختلفة عبر الزمن، وتتراوح درجة تعقد البيئة بين مستقرة إلى متغيرة إلى متغيرة جدا.

2.2.2. درجة التعقد: يعبر هذا البعد عن مدى كثرة أو قلة القوى، المتغيرات والضغوط البيئية، سواء الحالية أو المحتملة، حيث كلما زادت قوى البيئة اتساعا وتنوعا كلما زادت درجة التعقد والعكس صحيح، فكلما زاد التغير والتعقد كلما كانت البيئة غير مستقرة وتتطلب جهودا لتحليلها هذا من أجل وصول المؤسسات الاقتصادية إلى موضع التماشي مع التغير في بيئتها، ويمكن التعبير عن بعدي البيئة في شكل مصفوفي كما يلي:

شكل رقم (03) مصفوفة تغير / تعقد

المصدر: علي شريف ومنال الكردي، **أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004، ص: 153.

3.2.2. أنواع البيئة حسب درجة عدم التأكد: يمكن التمييز بين أربع أنواع من البيئة هي[2]:

1.3.2.2. بيئة بسيطة ثابتة: تتميز هذه البيئة بكونها بسيطة في عناصرها، ويمكن التنبؤ بها بشكل جيد وسهل وهذا راجع لاستقرارها وعدم تعقدها، وتتطلب قدرا بسيطا من الجهد المؤسسي للتعامل مع هذا النوع؛

[1] كامل محمد المغربي، **مرجع سابق**، ص: 58.

[2] حسين حريم، **مرجع سابق**، ص:57.

2.3.2.2. بيئة معقدة ثابتة: يتميز هذا النوع من البيئة بكونها بسيطة في عناصرها، لكن يصعب التنبؤ بها ويتطلب هذا النوع جهدا في محاولة التوقع بمستوياتها وتغيراتها المستقبلية؛

3.3.2.2. بيئة معقدة ومستقرة: يتميز هذا النوع من أنواع البيئة بكونها معقدة في عناصرها، كثيرة في متغيراتها لكنها مستقرة ونمطية في حركتها، ويمكن التنبؤ باتجاهاتها ولكنها تتطلب جهدا كبيرا في معرفة وتسيير هذه القوى المتعددة؛

4.3.2.2. بيئة معقدة ومتغيرة: يعتبر هذا النوع من أصعب أنواع البيئة، وتتميز بكونها معقدة في عناصرها، كثيرة في متغيراتها (نوعا وكما) وغير مستقرة، وفي مثل هذا النوع يصعب التنبؤ بتغيرات البيئة وكذلك في التعامل مع قواها ومتغيراتها المتعددة، ويجب على المؤسسات التي تنشط في مثل هذه البيئة بذل جهدا مضاعفا لمواكبة تغيراتها المستمرة ومتابعة قواها المتعددة.

من خلال ما سبق يمكن التأكيد على أن الاقتصاد نظام مفتوح على البيئة التي هي عبارة عن مجموعة من القوى الداخلية والخارجية، التي تؤثر في الأداء الاقتصادي، حيث تمتاز البيئة بالديناميكية وتتراوح بين المعقدة وقليلة التعقد، هذا ما يستدعي من المؤسسات مسايرة هذه الديناميكية.

المطلب الثاني: العولمة والتحليل الحديث للبيئة الاقتصادية

ساهم تطور المجتمعات إلى حد كبير في بروز اهتمامات الرقابة على التلوث والسلامة والأمان في العمل والمساواة في فرص العمل وحقوق المرأة وجودة المنتجات، وغيرها من الأولويات التي صارت لها اهتماما لدى الحكومات باعتبارها مسؤولة على تحقيق مستويات أفضل في تلبية حاجات المجتمع، الأمر الذي يتماشى ونظرية التغيير في بيئة الأعمال سواء كان من خلال السياسات أو القوانين والتشريعات التي تؤدي دور التوجيه في النشاط الاقتصادي، فمجتمعات القرن 21 تأخذ بنظرتها أبعادا أكثر تعقيدا لتعتبر أن المؤسسات الاقتصادية جزء من المجتمع الكبير وأن عوامل البيئة الخارجية كالسياسية والاجتماعية والتعليمية والتكنولوجية تؤثر على هذه المشاريع الاقتصادية، مما يستدعي رعاية الإدارة العليا وانتباها خاصة وأن هذه العوامل دائمة التقلب وتؤثر على مقدرة المؤسسات في القيام بمهمتها الاقتصادية، كما تبقى البيئة الاقتصادية مرتبطة في تغيرها بما تفرضه العولمة من ضغوط يجب مواكبة تطوراتها ومسايرتها، وللوقوف على تأثر البيئة الاقتصادية من خلال العولمة باعتبارها أهم مظاهر التغيير فيها وجب تعريف وتحليل العولمة وأهدافها مرورا بأهم المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تفرض ضغوطا من خلال ما تقدمه من برامج أو معلومات تأثر على الأداء الاقتصادي للدول، وسيتم تناول ذلك فيما يلي:

- مفهوم العولمة وأهدافها؛

- تحليل البيئة حسب ضغوط العولمة.

1. مفهوم العولمة وأهدافها

يشار للعولمة على أنها جملة من المتغيرات والتطورات الحاصلة في مجالات مختلفة فرضت تحولات في الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالعولمة تقريبا مست كل جوانب الحياة للمجتمعات وظاهرها يهدف إلى تنميط هذه الأخيرة وفق نموذج محدد وبشكل مستمر، ويمكن رصدها باستخدام مؤشرات كمية ونوعيه وفي مجالاتها المتعددة، لكن تناولها يختلف باختلاف المدارس الفكرية للعديد من الباحثين والكتاب والمفكرين فكان تعريفها مختلفا ومتباينا، وسيتم تناول هذا العنصر فيما يلي:

1.1.مفهوم العولمة

زاد الاهتمام بالعولمة على المستوى العالمي منذ بداية التسعينات، وكانت بدايتها بسعي القوى الاقتصادية العظمى آنذاك (بريطانيا وفرنسا) وغيرها إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية على المستوى العالمي لتتحرر معاملات الصرف الأجنبي ويتضاعف نشاط الشركات العملاقة وتتزايد التكاملات الإنتاجية الرأسية بين دول العالم في العديد من الصناعات، ووقعت اتفاقيه لتحرير التجارة العالمية للسلع والخدمات "منظمة التجارة العالمية التي هي امتداد وتطوير لاتفاقية التجارة الغات (GATT)"، ويمكن تقديم أهم التعاريف للعولمة فيما يلي:

العولمة هي: " عملية تشتمل على الأسباب والنتائج المترتبة عن اندماج الثقافات والأنشطة البشرية وغير البشرية من خلال حرية وسهولة حركتها عبر الحدود الوطنية للدول. "[1]

وهناك من يعرفها بأنها: " العملية التي تولد تدفقات واتصالات تتعدى الدول القومية والحدود الإقليمية الوطنية إلى مناطق العالم والقارات، فهي تحول عابر للقارات أو الأقاليم في شبكات ونظم العلاقات الاجتماعية والتنظيم البشري ونشاطاته وأنماط ممارسة السلطة. "[2]

وقد غلب على التعريفات التي قدمت لمفهوم العولمة البعد الاقتصادي وذلك لسببين رئيسين هما:[3]

- أغلب من اهتم بالعولمة وقدم تلك التعريفات هم اقتصاديون؛
- ما أثبتته الدراسات من الآثار الاقتصادية الكبيرة للعولمة.

---

[1] Nayef R.F. Al-Rodhan, **Definitions of Globalization: A Comprehensive Overview and a Proposed Definition,** Geneva Centre for Security Policy, 2006, p: 5.

[2] Vidya S. A. Kumar, **"A Critical Methodology of Globalization: Politics of the 21st Century?"**, Indiana Journal of Global Legal Studies, Vol. 10, Issue 2, 2003, p: 98.

[3] عمرو عبد الكريم، **إشكاليات القرن القادم**، القاهرة: سام للنشر، 1999، ص: 21.

وهناك من عرف العولمة الاقتصادية بأنها: " تسهيل انتقال القوى العاملة والمعلومات والسلع والأموال بين مختلف دول العالم، وتخطي الحدود الإقليمية واندماج أكثر للأسواق في مجالات التجارة والاستثمارات المباشرة، والعنصر الأساسي لهذه الظاهرة يتمثل في الشركات الرأسمالية الضخمة المتخطية للقوميات. "[1]
وهي أيضا: " تعاون اقتصادي متنامي لمجموع دول العالم، والذي يفرضه ازدياد حجم التعامل في السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في العالم."[2]

2.1. أهداف العولمة وآثارها السلبية

تهدف العولمة إلى جعل العالم واحدا متكاملا وكأنه قرية صغيرة سواء تعلق الأمر بالقيم والأخلاقيات والثقافات وشتى النواحي الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، كما أن العولمة مكنت في الحقيقة من تقسيم العالم إلى عالم قوى (كبير) وعالم ضعيف (صغير) بحيث يستمد العالم الصغير كل قيمه، وأخلاقياته وثقافته ونظمه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من العالم الكبير، الأمر الذي مهد للسيطرة والهيمنة عليه وسيتم التفصيل في الأهداف والآثار السلبية كما يلي:

1.2.1. أهداف العولمة: هناك مجموعة من الأهداف الحيوية للعولمة يمكن توصيفها على النحو التالي:[3]

– الوصول إلى سوق عالمي مفتوح بدون حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية أو قيود مادية أو عرقية أو جنسية أو معنوية أو عاطفية، والسعي لإقامة سوق متسع ممتد ليشمل العالم كله وفي مختف قطاعاته ومؤسساته وأفراده، أي الوصول بالعالم كله إلى أن يصبح كتلة واحدة متكاملة ومتفاعلة وفي نطاق هذا الهدف تتلاشى مظاهر الاحتكار بين كافة الأجناس البشرية في مورثهم الحضاري وثقافتهم المتعددة واختلافهم الفكري وصهر هذا الاختلاف في نموذج للائتلاف؛

– الوصول بالعالم إلى جعله وحدة واحدة مندمجة ومتكتلة سواء من حيث المصالح والمنافع المشتركة والجماعية أو من حيث الإحساس والشعور بالخطر المشترك الذي يهدد البشرية جميعا أو من حيث أهمية تحقيق الأمن الجماعي بأبعاده الكلية وعناصره الجزئية الفاعلة فيه، وأهمية التصدي لأي خطر يهدد الاستقرار والأمن العالمي العام، والتعامل معه بجهد وعمل مشترك وتعاون كامل من الجميع ويتضمن ذلك

---

[1] عمرو عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص: 21.

[2] عاطف السيد، **العولمة في ميزان الفكر**، القاهرة: مطبعة الانتصار، 2001، ص: 08.

[3] محمد عبد القادر حاتم، **العولمة مالها وما عليها**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص: 468.

التقليل من بؤر النزاع ومصادر التوتر، من خلال زيادة مساحة الفكر المشترك وإنهاء حالات الصراع وزيادة الاعتمادية المتبادلة بين الشعوب، وتنمية حاجة كل منهما إلى الآخر وخلق الثقة في إطار المكاسب والمصالح المشتركة؛

– الوصول إلى شكل من التجانس العالمي سواء من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة أو في الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة أو في حقوق الإنسان، وخاصة أن هذا التجانس لا يكون بالتماثل ولكنه قائم على التعدد والتنوع وعلى التشكيل الدافع والحافز على الارتقاء والتطور الذي يرتفع بجودة الحياة لتقليل الأحقاد والاختلافات والمطامع، من ثم يتحول الانتماء والولاء إلى رابطة إنسانية عامة شاملة تشمل كل البشرية وتتحول قيمة الحياة بواقعها إلى قيم الحرية والعدل والمساواة؛

– تنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدريج إلى لغة وحيدة للعالم يتم استخدامها وتبادلها سواء بالتخاطب بين الأفراد، أو بين الحاسبات الالكترونية، أو ما بين مراكز تبادل البيانات وصناعة المعلومات؛

– الوصول إلى ما يسمى بوحدة الإنسانية، ويستخدم لتحقيق هذا الهدف قدر متعاظم من الحراك الحضاري لتأكيد الهوية العالمية ولتحقيق تحسينات مضافة في الوجدان والضمير الإنساني، وتنمية الإحساس بوحدة البشر ووحدة الحقوق لكل منهم، سواء ما كان مرتبطا بحق الحياة وحق الوجود والاستمرار؛

– تعميق الإحساس والشعور العام بالمضمون الجوهري للإنسانية البشرية وإزالة كل أشكال التعصب والتمييز العنصري وصولا إلى عالم إنساني بعيدا عن التعصب، وبعث رؤية جديدة بمثابة حركة فاعلة تساهم في الرفع من مستوى تحقيق طموحات الأفراد باختلاف أجناسهم وشعوبهم ودولهم.

لكن تبقى هذه الأهداف غير مؤكدة كونها لا تتجسد في أرض الواقع لأن النزاعات أو مستويات المعيشة متباينة وتزداد في عمقها وتتجه القوى الغربية في سعيها لتحقيق مصالحها في تعميق النزاعات أو الحروب لبقى الأهداف المعتمدة للعولمة والتي تم التطرق لها سابقا غير ملموسة وصعبة التحقيق.

2.2.1. الآثار السلبية للعولمة: للأهداف السابقة الذكر آثارا سلبية وعواقب وخيمة من الجانب الثقافي أو الاجتماعي على كثير من المجتمعات البشرية، ولذلك تسعى المجتمعات لتجاوزها وتخطيها، ويمكن ذكر أخطر ما يمكن أن تحدثه العولمة فيما يلي:

- إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للمجتمعات؛
- تدمير الهويات الوطنية والثقافية للمجتمعات؛
- تعميق التناقض بين المجموعات البشرية بشكل يغذي الصراعات.

2. تحليل البيئة حسب ضغوط العولمة

كانت النظرة التقليدية للاقتصاد خاصة في الدول غير المندمجة مع الاقتصاد العالمي أو التي ترفض مفاهيم كالعولمة أو التكتلات الجغرافية والاقتصادية تعتبر بأن البيئة الخارجية لا تأثر كثيرا على اقتصاديات بلدانها، ونجاحها يكون مرتبطا بالبيئة الداخلية فقط، لكن حقيقة الأمر أن عوامل البيئة الخارجية لها دور كبير في نجاح أو فشل الاقتصاديات الوطنية، لهذا فان السياسات العامة المتعلقة بمستوى الدخل العالمي مثلا يجب أن تكون موضع اهتمام لدى الحكومات للتأكيد على الدور الاقتصادي لبلدانها وتفعيل الاندماج والتطورات الحاصلة في محيطها من خلال المقدار الذي تساهم به في الدخل العالمي والنمو الاقتصادي فالحدود الفاصلة جغرافيا بين الدول لا تعني بالضرورة فصلا في البيئة الاقتصادية، فالظروف السياسية أو الأمنية لبلد ما تؤثر على دول أخرى، فليس من السهل تحقيق النمو وتحسين الأداء الاقتصادي بأقل استخدام للموارد، ولكن كما عرف العالم وفي مراحل عديدة ارتفاع معدلات البطالة بسبب الركود (1930 وفي بدايات 1980 و1990 و2000 و2008)*، فالحكومات تحاول تجاوز هذه الأزمات بتحفيز النمو وزيادة التشغيل ودائما يمر الاقتصاد بمراحل متناوبة بين النمو والركود، وعلى اعتبار أن الاقتصاد الكلي يدرس تقارير الناتج الوطني ونموه، كما يدرس مشاكل الركود، البطالة، التضخم ميزان التجاري واستقراره وكذلك ما اعتمدته الحكومات في تعاملها مع هذه المشاكل التي تعتبر من اهتمامات البيئة الاقتصادية، ويمكن تقديم أهمها فيما يلي:[1]

– التضخم الذي يشير إلى الارتفاع العام في الأسعار، كون الزيادة الجوهرية في الطلب ستؤدي إلى زيادة المنتجين في الأسعار، وإذا كانت الزيادة في الإنتاج أو العرض أكبر من الطلب فإن ذلك سيؤدي إلى تضخم سلعي يقابله انخفاض في الأسعار؛

– العجز في الميزان التجاري والذي يمثل فائض الاستيراد على حساب التصدير، فإذا ارتفع الطلب مما يشجع المستهلكين على السلع المستوردة خاصة إذا كانت السلع محلية النتاج أقل جودة من نظيرتها المستورد؛

– الركود المرتبط بالتعامل السلبي للمستهلكين على السلع والخدمات، أي نقص الطلب على مخرجات الاقتصاد.

---

* دائما أزمات الركود تليها انخفاضات كبيرة في الطلب على الموارد عموما سواء كانت طبيعية أو مادية وحتى بشرية، لتعم بذلك نتائج وتبعات الأزمة بانقطاع الإنتاج وانكماش في الاستثمار والتمويل وحتى تسريح العمال.

[1] John Sloman, Kevin Hinde and Dean Grarratt, **op-cit**, pp: 21-22.

وقد أوجدت اهتمامات البيئة الاقتصادية مؤسسات للعولمة تفرض ضغوطا للتغيير وتعطي التحليل الحديث للبيئة الاقتصادية مؤثرة بذلك على اقتصاديات الدول، فالحاجة لتعاون اقتصادي دولي برزت باقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، فانعقد مؤتمر بروتن وودز في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944، واتفقت الدول المجتمعة على إنشاء صندوق نقد دولي وبنك عالمي، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية بدأ مفاوضات تجارية دولية لإقامة نظام تجاري دولي فانتهت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، ويمكن ذكر هذه المؤسسات فيما يلي:

1.2. البنك الدولي للإنشاء والتعمير: يعتبر مؤتمر بروتن وودز بمثابة اتفاقية إنشاء بنك دولي، وقد قدم الانجليزي كينز في مخططه الذي اقترح سنة 1943 كورقة عمل يرسم فيها الإطار الذي من خلاله يمكن إقامة نظام نقدي دولي، فلقد تمحور هذا المخطط حول فكرة جوهرية مفادها تكوين إتحاد مقاصة دولي، وأن يكون النظام الجديد مرتكزا على عملة دولية تقاس بالذهب ولا تخضع لسيادة أي دولة، ليطلق عليها مصطلح بانكور[1]، وبعبارة أخرى تمثل الفكرة دعوة صريحة لإنشاء بنك مركزي دولي، وتنص اتفاقية تأسيسه على أن الدول الأعضاء يصبحون أعضاء بالتبعية في البنك المركزي الدولي، ويشاركون في تكوين رأسماله البالغ في ذلك الوقت عشرة مليارات من الدولارات الأمريكية على حسب حصة الدولة العضو في الصندوق[2]، فعرف هذا البنك باسم البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي بدأ نشاطه في 25 جويلية 1946، باعتباره الجهة المسؤولة عن إدارة وتوجيه الاستثمارات الدولية من خلال تحرير الحركات الدولية لرؤوس الأموال كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية في موازين المدفوعات للدول الأعضاء، كما اعتبر البنك بمثابة المؤسسة التي تطلع أساسا بنواحي التنمية الدولية[3].

2.2. صندوق النقد الدولي: في الواقع يرجع الفضل إلى كينز من خلال أبحاثه التي لم تكتفي بحل مشاكل المدفوعات الدولية فحسب كما كانت عليه خلال الحرب العالمية الثانية بل وضع توقعات بخصوص الصعوبات التي تفرزها الحرب بعد انتهاءها، وفي هذا المجال بين أن دعوة الدول الأوروبية إلى قاعدة الذهب تؤكد على مدى التأثير الذي يمارسه الذهب وكذا دوره الكبير في نظام المدفوعات الذهبية، وبالتالي فإنه يؤدي إلى المفاضلة بين الاستقرار الاقتصادي واستقرار المبادلات، ومن أجل ذلك وفي سنة 1944 اجتمع

---

[1] عبد الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، الجزائر: دار هومة، 1996، ص: 38.

[2] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، حلوان: الدار الجامعية المصرية اللبنانية، ط2، 1994، ص: 181.

[3] عاطف السيد، **مرجع سابق**، ص: 21.

مندوبو 44 دولة في بروتن وودز بالو.م.أ بهدف وضع الأسس العامة لإقامة هذا النظام النقدي الدولي الجديد، وتم التوقيع على نص الاتفاقية في 27 ديسمبر 1945 من قبل 28 دولة وبذلك اكتسبت الاتفاقية قوتها القانونية وشرع الصندوق في نشاطه عام 1946، وأوكلت إلى صندوق النقد الدولي مجموعة من الأهداف كان الاعتقاد سائد بأنها ستحقق الاستقرار في النظام النقد الدولي، ويمكن اختصارها في النقاط التالية:

– تحقيق الاستقرار النقدي الدولي انطلاق من عمليات ضبط ومراقبة أسعار الصرف؛

– تقديم المساعدة الائتمانية وتوفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء من اجل تخفيض مشكلات الدفع الخارجي للدول التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها؛

– رفع القيود وإزالة الحواجز والتخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل الدولي؛

– تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء عن طريق وضع الخبراء في الشؤون المالية والاقتصادية العاملة بصندوق النقد الدولي وتحت تصرف تلك الدول في مجال اقتراح الحلول للمشكلات المطروحة.

ولكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه فغنه يقوم بالوظائف والمهام التالية:[1]

– تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها؛

– إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول نمو وتنشيط التجارة الدولية؛

– تمويل العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلالات موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية؛

– توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطات الدولية؛

– اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي؛

– التعاون مع البنك الدولي يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية؛

– إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية والاقتصادية؛

– يركز صندوق النقد الدولي في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة وأحيانا الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت.

---

[1] رمزي زكي، **العولمة المالية**، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1999، ص: 50.

3.2. المنظمة العالمية للتجارة: طرحت فكرة قيام المنظمة العالمية للتجارة الدولية ضمن مداولات بروتن وودز التي أقرت قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية ضد قيام هذه المنظمة بحجة أنها يمكن أن تنازع الكونغرس الأمريكي صلاحياته في توجيه التجارة الخارجية وبلدان هذه الفكرة، لتقوم بعد ذلك باتخاذ التدابير اللازمة؛ حيث دعت إلى مؤتمر دولي في جونيف 1947 للمداولة حول التجارة الدولية وفي هذا المؤتمر تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، حيث اشتملت على المبادئ والأسس والقواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد، فشارك في توقيع هذه الاتفاقية 23 دولة بدأت في تطبيقها بدءا من جانفي 1948.[1]

المطلب الثالث: تأثير البيئة الاقتصادية على الأداء الاقتصادي من خلال التغيير

يمكن للمؤسسات أن تنطلق لمعرفة بيئة التغيير من خلال دراسة طبيعته وديناميكيته، ثم تحديد التحديات والمقاومة المحتملة والموجودة للتقليل منها بالاعتماد على قادة التغيير الذين يركزون على توظيف الأساليب الجديدة والتي بدورها تمس ثقافة المجتمع، هذه الأخيرة التي يتم تغييرها بداية بطرق جديدة لأداء المهام والأعمال وتفصيل لأفكار التسيير الجديد والموجه لسلوكات جديدة داخل المجتمع، وباعتبار أن التغيير أهم ما يميز البيئة الاقتصادية والتحدي يكمن في تأثيره على الأداء الاقتصادي، فالمجتمع له ثقافة معينة في الاستهلاك مثلا وقد يحدث أن تتغير القوانيين المنظمة والإجراءات المعتمدة في إنتاج أو استيراد هذه السلع لتواجه بذلك الحكومات تحديا كبيرا في معالجة تداعيات ما هو مفروض من تغيير في البيئة الاقتصادية لتكون بصدد معالجة الثقافة الاستهلاكية وما تحمله من صعوبات، وسيتم شرح تأثير البيئة الاقتصادية على الأداء الاقتصادي بفهم التغيير من خلال العناصر التالية:

- ماهية التغيير؛
- الاتجاهات التي تحكم عملية التغيير.

1. ماهية التغيير

يعتبر التغيير من أهم سمات البيئة الاقتصادية، فهو عملية مستمرة يجب على الحكومات مواكبته لتحسين فعالية الموارد والتخطيط المناسب الذي يمّكن من مواكبة التطورات التي تضمن تفاعلا منسجما في الدورة الاقتصادية، وقد أعطيت للتغيير عدة تعاريف أهمها:

[1] عبد الواحد الغوري، **العولمة والجات**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000، ص: 42.

عرفه ريتشارد روبر بأنه: " عبارة عن ظاهرة التحول في التوازن بين الأنظمة المعقدة من ثقافية واجتماعية واقتصادية وتكنولوجية والتي تكون أساسيات المجتمع."[1]

وعرف أيضا بأنه: " عملية ضرورية تحدث في بيئة تتصف بطبيعتها الديناميكية المستمرة والسريعة والتي يصعب التحكم فيها."[2]

وعرفه سعيد عامر بأنه: " هو ظاهرة يصعب تجنبها تعبر عن تحرك ديناميكي بإتباع طرق وأساليب مستحدثة وناتجة عن الابتكارات المادية والفكرية." [3]

2. الاتجاهات التي تحكم عملية التغيير

سعى كل من الباحثين بارتلات (Bartlett) وكوشال (Ghoshal) في سنة 2002 إلى تحليل التحديات التي تواجها المؤسسات الحديثة، ليجدا أن التحديات الإستراتيجية آنذاك كانت أكثر تعقيدا وتتزايد على نحو أسرع من التحولات اللازمة لدى هذه المؤسسات، مما يؤكد صعوبة تغيير توجهها[4]، وبعبارة أخرى فالمشهد الإستراتيجي لأنشطة المؤسسات يعرف تغيرا جذريا مقابل استجابة أقل من حيث إدارة التغيير، وعلى الرغم من التحديات فالمؤسسات تتنافس لتحقيق الاستجابة المناسبة وبالسرعة اللازمة من أجل التغيير وإعادة التنشيط لمواجهة هذه التحديات التي لها علاقة بالثقافة، وتأثير هذه الأخيرة على الأداء يتضح من خلال العلاقة بين المعتقدات والقيم مع مستويات المشاركة في النشاط الاقتصادي وتحديد أولويات العمل لاتخاذ القرارات المناسبة، هذه الأخيرة هي المتأثر الأول بثقافة الأفراد الأمر الذي يؤثر على أداء المؤسسات والاقتصاد ككل، ويقوم إحداث تغيير ثقافي على حقيقة أن ثقافة إيجابية تمكن من تحسين الأداء الاقتصادي من خلال تعزيز السلوكيات الملائمة، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

– السرعة: يؤثر التغير الثقافي على اتخاذ القرارات وتنفيذها، هذه الأخيرة التي تقوم على الوقت والميزانيات المرصودة لهذا الغرض، كما تتطلب القرارات مدخلات عالية الجودة، وهذا يتطلب ثقافة عدم التردد في التحدي، الشفافية، الاستماع إلى الآخرين والتعلم من الأخطاء، الأخذ بالواقع القائم على المعلومات؛

– البساطة: تهدف الجهود التنظيمية إلى توجيه الأفراد، بالتركيز على سلوكات تقوم على البساطة؛

– التعاون: يتم بين الأفراد والمجموعات كضرورة للنجاح في خدمة المجتمع عبر عمليات تنظيمية؛

---

[1] محمد بن يوسف النمران العطيات، **إدارة التغيير والتحديات العصرية للمدير**، عمان: دار حامد، 2006، ص: 91.

[2] ثابت عبد الرحمن إدريس، **إدارة الأعمال: نظريات ونماذج وتطبيقات**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص: 396.

[3] محمد بن يوسف النمران العطيات، **مرجع سابق**، ص: 92.

[4] C Bartlett and S Ghoshal, **Building competitive advantage through people**, Sloan Management Review, 2002, pp: 34-41.

– الجاذبية: يسعى الأفراد دائما للبحث عن المؤسسات التي تناسب ثقافاتهم ومعتقداتهم، الأمر الذي يجعل المؤسسات تغير من ثقافتها لتحقيق جاذبية عالية.

ويبدأ التغيير بأساليب وقيم جديدة تقود إلى تغيير في السلوكات، فإذا تقبل الأفراد هذه السلوكات الجديدة (لإحساسهم بأنها تساعدهم وتناسبهم) تستطيع المؤسسات أن تجسد فرضيات تغيير مختلفة وبطرق كثيرة للتعبير عن الأشياء، وترتبط طبيعة التغير بالتطورات والتفاعلات الموجودة والتي تتفاوت في درجات تعقيدها وديناميكيتها، ويمكن تقسيم هذه التفاعلات إلى:

– التطورات السيكولوجية: وتهتم بالاحتياجات الجديدة للإنسان والتي ترتبط بدورها بتطور الكفاءات؛

– التطورات الثقافية: وترتبط بتطور المعارف والقيم والتغيير في الذهنيات؛

– التطورات الاجتماعية: تمثل التطورات الحاصلة في المجتمعات؛

– التطورات التكنولوجية: وهي أهم التطورات التي يرتبط بها التغيير إذ ساهمت في التطور الهائل للتكنولوجيا(انترنت، الأنظمة المتطورة للحواسيب...الخ).

– التطورات الاقتصادية: وتنتج عن تطور التمركز، الذوبان، الاختلالات الدولية وغيرها، مما تشكل بدورها مؤشرات معبرة عن وضعية الاقتصاد.

وقد تزايد الاهتمام بالتغير الثقافي للوصول بالمؤسسات والأفراد إلى أداء أحسن يتم في جو عمل جيد، وتؤثر دائما ثقافة المجتمع على القرارات وبالتالي فهي تأثير على الأداء الاقتصادي، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (04) تأثير الثقافة على الأداء

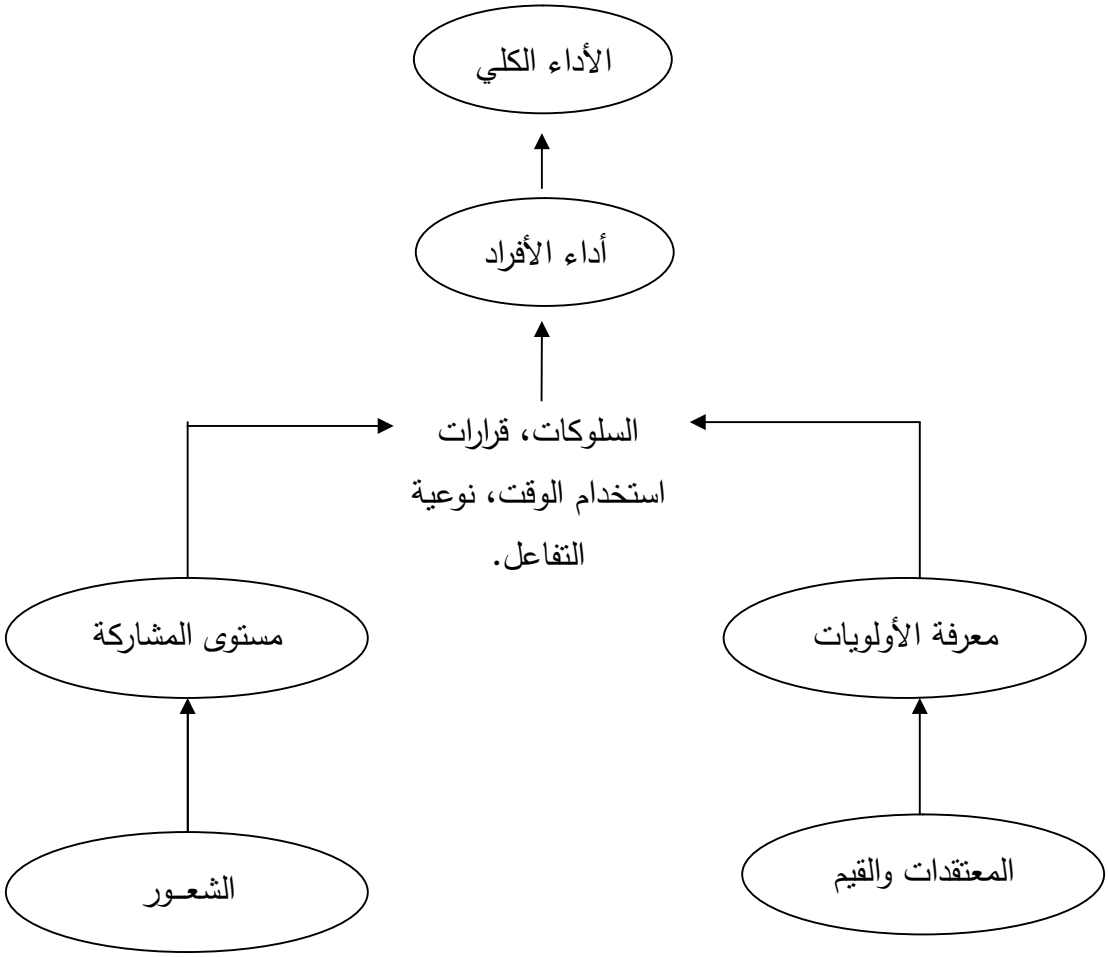

المصدر: Carolyn Barker, **the power of culture: driving today's organization**, Sydney: Mc Graw-Hill, 2004, p:5.

المبحث الثاني: الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

للاقتصاد علاقة مباشرة بكل قضايا الحياة السياسية والاجتماعية الثقافية، وقد واجهت المجتمعات المشكلة الاقتصادية منذ نشأتها، ومن الطبيعي أن يتناولها الإنسان بالتفكير والاهتمام، فأكثر الفلسفات والأفكار سواء القديمة أو المعاصرة اهتمت بالمشكلة الاقتصادية وحاولت إبراز جوانبها وإظهار أركانها وطرق علاجها، فظهرت الكثير بالاعتماد على مختلف المذاهب الاقتصادية التي تبحث في أسباب المشكلة الاقتصادية، فلكل نظام أيدلوجيته الخاصة ومن أشهرها النظام الرأسمالي الذي كان امتداداً لأفكار آدم سميث والمدرسة الكلاسيكية والتي تدعو إلى الحرية الاقتصادية، وعموما ترتبط المشكلة الاقتصادية بكون الإنسان له رغبات متنوعة متزايدة وغير محدودة يسعى إلى إشباعها مقابل موارد محدودة نسبيا، والتحدي هنا يكمن في كيفية التوفيق بين الموارد والحاجات ليتم ترتيب هذه الأخيرة حسب الأولوية، كما تتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة بل تواجه كل المجتمعات سواء كانت متقدمة اقتصادياً أو متخلفة فهي لا تختلف في أركانها (أسبابها) ولا في عناصرها من مجتمع لآخر، وفيما يلي سيتم تناول المطالب التالية:

- الاقتصاد وأسسه؛
- الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج؛
- المشكلة الاقتصادية.

المطلب الأول: الاقتصاد وأسسه

قام أنتوان دي مونكريتيان (Antoine De Monchretien) سنة 1615 بنشر كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي الذي قدم فيه نصائح للملك عن كيفية تحقيق الثروة، ومنذ تلك الحقبة تتالت البحوث والدراسات لتؤسس حقلا معرفيا جديدا يدعى علم الاقتصاد وتحدد مناهجه ومحتواه، ومن بين هؤلاء يمكن ذكر جان بابتيست ساي (Jean Baptiste Say) وأدام سميث (Adam Smith)، فالأول نشر سنة 1803 كتابه الشهير المتمثل في شرح كيفية تكون الثروات وتوزيعها واستهلاكها أما الثاني فقد نشر كتابه قبل ذلك بربع قرن سنة 1776 تحت عنوان ثروات الأمم. [1] وسيتم تناول هذا المطلب في العناصر التالية:

[1] Agnar Sandmo, **ADAM SMITH AND MODERN ECONOMICS " discussion paper "**, Department of Economics, Norwegian School of Economics (NHH), 2014, p: 2.

- تعريف الاقتصاد؛
- أسس الاقتصاد.

1. تعريف الاقتصاد

هناك تعريفات كثيرة للاقتصاد ولكن يصعب عادة إيجاد تعريف شامل يحتوي على كل أبعاده، ومن أهمها أنه: " علم يهتم بمعرفة الكيفية التي تستخدم بها الدول مواردها النادرة لإنتاج تلك السلع والخدمات ذات القيمة في إشباع الحاجات ثم توزيعها بين أفراد المجتمع "[1]، فالاقتصاد يهتم بدراسة ما يلي:

- الثروة وكيفية توزيعها؛
- المعيشية اليومية للأفراد؛
- الأنشطة الاقتصادية والمتعلقة بالإنتاج والتبادل والاستهلاك؛
- دراسة التبادل وتكون الأسعار.

وقد استقر الاقتصاديون على تعريف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في كيفية حل المشكلة الاقتصادية سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع.[2]

فعلم الاقتصاد يشمل الأفعال ذات البعد الاقتصادي ويمكن أن تعريفه بأنه دراسة كيفية تخصيص الموارد الاقتصادية النادرة أو المحدودة، ذات الاستعمالات البديلة، لإنتاج سلع وخدمات مختلفة قصد تحقيق أقصى إشباع ممكن لرغبات المجتمع وتلبية الحاجات الاجتماعية المتعددة.

2. أسس الاقتصاد

تعبر القوانين الاقتصادية عن جوهر العمليات أو الظواهر الاقتصادية الجارية في الدورة الإنتاجية، هذه الأخيرة تحكمها قوانين لا تعتمد على الموهبة والمقدرة العلمية فحسب، وإنما تتطلب في الكثير من الأحيان متابعة مستمرة للأنشطة الاقتصادية لتوفير القدر المناسب من المعلومات خاصة وان الاقتصاد يرتبط بالتأثير والتفاعل بجوانب أخرى سياسية واجتماعية وثقافية...الخ، وتتفاوت القوانين الاقتصادية من حيث الأهمية داخل النظام الاقتصادي الواحد كما أنها قد تفقد جزءا كبيرا من أهميتها في ظل نظام اقتصادي آخر

---

[1] بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي – نظريات ونماذج وتمارين محلولة**، عنابة: دار العلوم للنشر، 2007، ص: 9.

[2] إبراهيم طلعت، **النظام الاقتصادي ومواجهة المشكلة الاقتصادية مدخل لعلم الاقتصاد**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009، ص: 8.

فهناك ما هو رئيسي بتفسيرها للظواهر والعلاقات الاقتصادية الأساسية، وقد يكون لهذه الأخيرة قانونا ثانويا يفسر جانبا جزئيا منها، ويمكن تقديم السمات الرئيسة للقوانين الاقتصادية فيما يلي:[1]

– نسبية التطبيق، أي تغيرها بتغير الزمان والمكان، فالقوانين الاقتصادية التي تنطبق في دولة متقدمة قد لا تصلح في دولة نامية، فالثبات والاستقرار في القوانين الطبيعية يكونان نسبيا في القوانين الاقتصادية؛

– عدم حتمية التطبيق والحدوث؛

– عدم دقة القوانين الاقتصادية، فهي لا يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى نتائج دقيقة ومحددة وإنما تعطي نماذج لهذه القوانين الاقتصادية.

وقد استطاع جوسن في سنة 1854 أن يعلن قانونين للحاجات، الأول قانون الاستمرار والثاني قانون التكرار:

– ومضمون قانون الاستمرار هو أن أي رغبة يوالي إشباعها دون توقف، تتناقص حدتها حتى تنتهي بالانعدام بعد أن كانت مرتفعة في بدايتها، وهذا هو قانون تناقص حدة الحاجات أو قابلية الحاجات للإشباع وتختلف قابلية الحاجة للإشباع من فرد إلى فرد آخر، وبالنسبة للفرد الواحد من حاجة إلى حاجة أخر؛

– ومضمون قانون التكرار هو أن الإحساس المريح عندما يتكرر تتناقص درجة حدة الرغبة ومدتها وتتناقص حدة الرغبة ومدتها بسرعة كلما كان التكرار متعاقبا على فترات قصيرة؛

ويرتكز الاقتصاد على ثلاث شروط أساسية لابد من توفرها وهي: المادية، الندرة والتبادلية.

– المادية: فالاقتصاد يشمل كل ما هو مادي يمكن اقتناؤه وامتلاكه واستعماله وليس بالضرورة أن يكون مادة، فخدمات المحامي مثلا غير ملموسة لكنها محل تداول وهناك أيضا من يتحدث عن اقتصاد الرفاه ومفهومه يرتبط بما تسعى المجتمعات إلى تحقيقه من مستويات معيشة أفضل خاصة في جانب الخدمات؛

– الندرة أو القلة: كل ما هو نادر ومحدود كما وتوزيعا فهو يهم الاقتصاد الذي يقوم على مفهوم القلة وبالتالي فإن الاقتصاد يدرس الندرة وكيفية التحكم والتصرف فيها؛

– التبادلية: لا يقوم الاقتصاد إلا على إمكانية التبادل للسلع مما يستوجب حياة جماعية واجتماعية تفرض التبادل تجعل الإنسان يعطي ما لديه مقابل ما يبتغيه ولا يمكن له إنتاجه بمفرده، كذلك فأن كل ما لا يمكن تبادله لسبب ما فعلم الاقتصاد لا يهتم بدراسته.

---

[1] مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية " النظم الاقتصادية بعض جوانب الاقتصاد الكلي عوامل الإنتاج**، القاهرة: مركز كلية الحقوق للنشر، 2007، ص ص: 8-9.

المطلب الثاني: الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج

تشير الموارد الاقتصادية عموما إلى الموارد الطبيعية والبشرية وكل ما تم صنعه من منتجات ويرتبط الطلب عليها بالحاجات الإنسانية مما يستدعي نشاطات اقتصادية لإشباع هذه الحاجات التي تعتبر المحرك الأساسي في الدورة الاقتصادية، وتختلف مستويات الإشباع في المجتمعات حسب ما هو متاح من موارد اقتصادية التي يعبر عنها أيضا بكل شيء نافع يحقق رغبة أو يلبي حاجة إنسانية[1]، وسيتم تناول هذا المطلب في العناصر التالية:

- الموارد الاقتصادية؛
- عناصر الإنتاج والإنتاجية.

1. الموارد الاقتصادية

توجد عدة تقسيمات للموارد الاقتصادية حسب الأسس المعتمدة في ذلك كالتوزيع الجغرافي الذي يقسمها إلى موارد واسعة الانتشار، موارد توزيعها الجغرافي متوسط (التربة الزراعية)، موارد توزيعها الجغرافي محدود (معظم المعادن) وموارد توزيعها الجغرافي محدود جدا، أما أساس طبيعة التكوين فتقسم إلى موارد عضوية، موارد غير عضوية، موارد عضوية وغير عضوية في آن واحد، وتقسم أيضا حسب القدرة على التجدد والاستمرار إلى متجددة وأخرى غير متجددة، كما تقسم حسب أصل المورد إلى طبيعية وموارد بشرية كما يقصد بالموارد الاقتصادية كل ما يستخدم في العملية الإنتاجية، وتسمى عناصر الإنتاج، والتي تتخذ أربعة أشكال أساسية تتلخص فيما يلي[2]:

– العمل أو الموارد البشرية وهي تمثل المصدر الرئيسي للقوى العاملة في المجتمع؛

– الموارد الطبيعية أو الأرض وهي تتمثل في الأراضي الزراعية، والمعادن والثروات النفطية والمائية وغيرها من الموارد التي يمكن أن تستخدم في العملية الإنتاجية. فالأرض تستخدم حتى في توطين الأنشطة الاقتصادية؛

– رأس المال ويشمل الأموال والمعدات والآلات والمصانع والمباني التي تساعد في عملية الإنتاج وبالتالي كل الثروات التي تستخدم في العملية الإنتاجية؛

---

[1] عادل أحمد حشيش، **أصول الاقتصاد السياسي دراسة تحليلية مقارنة**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص: 56.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص: 57– 58.

– التنظيم ويتمثل في أخذ المبادرة في جمع وتصور وتنظيم وتنسيق العملية الإنتاجية وحسن استخدام عناصر الإنتاج المختلفة. ويشمل التنظيم أيضا عملية اختراع واستخدامات أنماط وطرق جديدة في الإنتاج ويرى البعض أن التنظيم هو نوع متقدم من العمل فيدخلونه ضمن العنصر الإنتاجي الأول للعمل (أو الموارد البشرية).

2. عناصر الإنتاج والإنتاجية

قد يختلف مدى توفر عناصر الإنتاج من مجتمع لآخر ومن نظام لآخر، فبعض المجتمعات تعتبر غنية لأنها تحظى بنصيب وافر من الموارد الاقتصادية أكثر من غيرها وخاصة الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والحديد والذهب...ألخ، أو الموارد المائية والأراضي الفلاحية، ولكنها تبقى مسألة نسبية أيضا، فالموارد الإنتاجية محدودة بالنسبة لكل المجتمعات الغنية منها والفقيرة مع وجود تفاوت في كيفية استخدامها وتوزيعها ومن هنا تبرز المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد حلها، وتعبر العملية الإنتاجية عن مجموع الطاقات المادية والبشرية التي تتفاعل فيما بينها وفق تنظيم معين بهدف تصنيع الأشياء المادية التي تلبي حاجات الأفراد والمجتمعات، وهي الميدان الذي يعمل فيه العدد الأكبر من القوة العاملة ومكان تجمع الموارد الإنتاجية ومزجها، وتتم العملية الإنتاجية على مستوى المؤسسات الاقتصادية لتحقيق الوفرات بكفاءة عالية ورغبة في التحسين والتطوير.

1.2.مفهوم الإنتاجية

يقصد بالإنتاج ناتج العملية الإنتاجية أو إجمالي عدد الوحدات المنتجة خلال فترة زمنية محددة، وعلى الرغم من أهمية قياس كمية هذه المنتجات إلا أن ذلك لا يعبر بدقة عن درجة كفاءة المؤسسات الاقتصادية في استخدام مواردها، ولذلك ظهر مفهوم جديد يعبر عن العلاقة بين مدخلات العملية الإنتاجية ومخرجاتها، يعرف بالإنتاجية التي عرفت عدة مفاهيم من أهمها: " الإنتاجية هي الاستخدام الكفء للموارد (العمل، رأس المال، الأرض، المعدات، الطاقة، المعلومات...، وذلك لإنتاج السلع والخدمات."[1]

كما تعبر الإنتاجية عن:" مقياس يستخدم لقياس حجم المدخلات المطلوب لتحقيق حجم معين من المخرجات، وهي تركز على العلاقة بين المدخلات والمخرجات أي أن: الإنتاجية = المخرجات/ المدخلات."[2]

---

[1] صلاح محمد عبد الباقي، **قضايا إدارية معاصرة**، القاهرة: الدار الجامعية، 2001، ص: 15.

[2] علي الشرقاوي، **إدارة النشاط الإنتاجي (مدخل التحليل الكمي)**، القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص: 21.

وعليه فإن الإنتاجية تشير إلى قدرة المؤسسات الاقتصادية على تحقيق أكبر قدر من الأهداف المطلوبة باستخدام أقل موارد ممكنة، فهي تربط بين الفعالية للوصول إلى الأهداف والكفاءة في حسن استخدام العناصر المتاحة بغية تحقيقها.

1.1.2. الفعالية: يشير هذا المصطلح إلى: " قدرة المؤسسات الاقتصادية على تحقيق الأهداف مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك ومعنى ذلك أن الفعالية تهدف إلى قياس مدى تحقيق الأهداف بغض النظر عن الإمكانيات التي استخدمت في تحقيقها وتحدد بالعلاقة: الأهداف /الأهداف المحددة، أما علاقتها بالإنتاجية فتكون: الأهداف المحققة/ الوسائل المستعملة."[1]

2.1.2. الكفاءة: وتشير إلى الاستخدام العقلاني والرشيد لاختيار أفضل بديل يقلل التكاليف أو يعظم العائد إلى أقصى درجة ممكنة، كما تتمثل أيضا في كيفية الوصول إلى الهدف بأقل تكلفة ممكنة، ويعبر عنها بالعلاقة التالية: المخرجات الفعلية/ المدخلات المتوقعة.

3.1.2. الطاقة الإنتاجية: يختلف تعريف الطاقة الإنتاجية بحسب طبيعة التصنيف المعتمد لوسائل الإنتاج والغرض منه وتبعا لتعدد الاختصاصات، فتعرف بشكل شامل على أنها " كمية الإنتاج التي يمكن الحصول عليها بمواصفات محددة في ظل الاستخدام الشامل والمكثف لوسائل الإنتاج المتوفرة مع تطبيق أفضل الطرق التنظيمية الفعالة في مجال العمل في فترة زمنية معينة."[2]

2.2. أهمية الإنتاجية

تعتبر الإنتاجية نتاجا لكل من الفعالية والكفاءة، فهي الحالة التي تكون فيها المؤسسات الاقتصادية منتجة، فهي الأساس الموجه لإدارة النظام الإنتاجي ومقياس لنجاحها، لهذه الأسباب وغيرها أصبحت للإنتاجية مكانة هامة في المؤسسات الاقتصادية، وفي الاقتصاد ككل.

1.2.2. العلاقة بين الإنتاجية والتضخم: يعتقد أن نقص النمو في الإنتاجية يساهم في زيادة التضخم، حيث أن المؤسسات الاقتصادية تسعى إلى تحقيق هامش الربح والمحافظة عليه، بزيادة الأسعار التي ترفع من تكلفة المدخلات ويتحملها المستهلك، وقد انتهجت معظم المؤسسات هذا المنحى بدلا من محاولة رفع الإنتاج باستمرار حتى تواجه التضخم.

2.2.2. العلاقة بين الإنتاجية ومستوى المعيشة والتوظيف: لقد أظهرت الدراسات الاقتصادية أن الدول التي تتمتع بمعدل نمو مرتفع في إنتاجية العاملين تتمتع بمستوى معيشي مرتفع، إلا أن بعض المديرين يعتقدون أن تحسن إنتاجية العمالة يحدث بعد فصل عدد من العاملين أو تخفيض عددهم، إلا أنه تفسير خاطئ لأن تحسين الإنتاجية يؤدي إلى رفاهية المجتمع، وتخفيض مستويات البطالة والفقر.

---

[1] عبد الرزاق بن الحبيب، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص: 126.

[2] أحمد طرطار، **الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص: 29.

3.2.2. الإنتاجية والقوة السياسية للدولة: إن رفع مستوى الإنتاجية مطلب هام لضمان الأمن في الدول، فإذا لم تكن الدولة منتجة بما يكفي للوفاء بالحاجات الضرورية فإنها سوف تلجأ إلى الاستيراد تزداد تبعيتها للخارج ويتأثر ميزانها التجاري سلبا.

4.2.2. العلاقة بين الإنتاجية والقوة الاقتصادية: إن قوة الاقتصاد تعتمد على مستوى ومعدل النمو في إنتاجية العمالة، فمثلا نجد أن ميزان التبادل التجاري الياباني يحقق فائضا، ويرجع ذلك إلى التزام اليابانيين بالجودة وزيادة الثقة والاعتماد على منتجاتهم، مما يرفع من معدل إنتاجية العاملين ونجاح اقتصادها.

5.2.2. العوامل المحددة للإنتاجية: حاولت العديد من الدراسات التي انصبت على الإنتاجية التوصل إلى إطار محدد يحكمها بهدف زيادتها، وانتهت أغلبها إلى أن محددات الإنتاجية يمكن تجميعها في ثلاث مجموعات أساسية:

– محددات مباشرة: تؤثر بشكل مباشر على العلاقة التي تحكم مدخلات العملية الإنتاجية بمخرجاتها بالإضافة، فإن التوزيع الأفضل للموارد يمكن أن يصل بالإنتاجية إلى مداها الأقصى؛

– محددات غير مباشرة: تؤثر بشكل غير مرئي على العلاقة التي تحكم المدخلات بالمخرجات؛

– محددات إستراتيجية: هي السياسات والقوانين التي تؤثر على الإنتاجية بشكل مباشر أو غير مباشر.

ولا يعني بالضرورة تقسيم المحددات إلى ثلاثة مجموعات أنها منفصلة عن بعضها، بل هي ذات تأثير متداخل، فإذا كان التطور التقني مثلا، يرفع من الإنتاجية، فإن هذا التطور قد يكون نتاجا لسياسات وقوانين حكومية مشجعة للابتكار والإبداع، كذلك بالمنافسة توفر حافزا هاما ومحركا قويا لزيادة الإنتاجية في المؤسسات الاقتصادية في سعيها للنجاح باستمرار.

المطلب الثالث: المشكلة الاقتصادية

تتمحور فكرة المشكلة الاقتصادية حول ما تعيشه المجتمعات من ندرة نسبية في الموارد المستخدمة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتنوعة والمتزايدة، الأمر الذي يحتم ترشيد استخدام هذه الموارد بشكل يمكن من الوصول إلى أقصى إشباع، من هنا تتبين العلاقة بين الإنسان وطبيعته وما فيها من موارد وخاصة ما يتعلق بالملكية والتوزيع، لتنشأ من ذلك مشكلتان اقتصاديتان مرتبطتان، ويبلغ ارتباطها درجة تجعل منهما وجهين للمشكلة نفسها، وسيتم تناول هذا المبحث في العناصر التالية:

- طبيعة المشكلة الاقتصادية وأسبابها؛
- المشكلات الاقتصادية الأساسية؛
- الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة؛

1. طبيعة المشكلة الاقتصادية وأسبابها

مهما كان النظام الاقتصادي أو السياسي في أي دولة تبقى المشكلة الاقتصادية مرتبطة بكيفية توزيع الموارد النادرة بين الاستعمالات المختلفة، ذلك أن الموارد المتاحة في أي دولة لن تكفي باستمرار لتلبية

وإشباع احتياجات مجتمعها المتعددة والمتزايدة، فتحليل المشكلة الاقتصادية مرتبط بثلاثة عناصر أساسية أولهما يتمثل في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية والثاني يتمثل في تعدد الحاجات البشرية والعنصر الثالث يتمثل في الاختيار، وباعتبار المشكلة الاقتصادية تحديا للفرد والمجتمع عموما، فهي أيضا تحدي تواجهه كل الدول مهما كانت درجة تقدمها وحتى باختلاف الأنظمة اقتصادية المتبعة فيها، فالمشكلة لا تختلف في أسبابها ولا عناصرها من دولة لأخرى، أما الذي يختلف فهو طريقة حلها فتكون الدول المتقدمة هي التي تعطي الشروط المناسبة لممارسة الأنشطة الاقتصادية لتحصل على حلول أفضل بالتالي تمكين مجتمعاتها من مستويات دخل عالية أي أنها تتناسب ومواردها واحتياجاتها تقريبا وتتلخص المشكلة الاقتصادية في أمرين رئيسين:

– الموارد الاقتصادية نادرة أو محدودة حيث إنها لا تتوفر بكميات تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات المرغوب فيها وبالتالي هي ترتبط بمفهوم القلة أو الندرة؛

– الرغبات المادية للأفراد وحاجاتهم غير محدودة ومتنوعة، فرغبات المستهلك في الحصول على مختلف السلع والخدمات غير متناهية ومتنوعة في نفس الوقت.

ومن الممكن حصر أسباب حدوث المشكلة الاقتصادية في ثلاثة أسباب رئيسة وهي:

1.1. الندرة النسبية للموارد الاقتصادية: وتعتبر سبب ظهور المشكلة الاقتصادية، فالإنسان وعند شعوره بالحاجة وفي سعيه لإشباعها سيكون إنتاج السلع والخدمات ضرورة من خلال عملية تستوجب توافر ومساهمة عوامل الإنتاج التي هي بطبيعتها نادرة[1]، وبالتالي تكون الندرة أساسا لكثرة استخدامات عوامل الإنتاج وليس في السلعة أو الخدمة نفسها، ويعود عجز الموارد الاقتصادية عن إشباع جميع الحاجات الإنسانية إلى الأسباب التالية:

– المورد الاقتصادي موجود ولكن قليل نسبيا بطبيعة خلقه وعدم الاستغلال الأمثل لهذا المورد أو سوء استغلاله يساهم في حدة ندرته وحتى قابلية نفاده؛

– زيادة عدد السكان ترافقها تزايد وتنوع وتعدد في الحاجات مما يؤكد الندرة النسبية للموارد المستخدمة كوسيلة لإشباع هذه الحاجات الإنسانية؛

[1] إبراهيم طلعت، **مرجع سابق**، ص: 41.

2.1. كثرة الحاجات الإنسانية وتعددها وتطورها وتزايدها: للإنسان العديد من الحاجات التي يسعى إلى إشباعها وكلما أشبع حاجة تظهر لديه حاجة أخرى، وتعرف الحاجة الإنسانية بأنها الحافز والباعث الموجه لسلوك الإنسان وتقسم هذه الحاجات إلى نوعين*:

– الحاجات الأولية (الأساسية): وهي مجموع الرغبات الإنسانية التي لا تحتمل التأجيل في إشباعها ولا يمكن الاستغناء عنها، بمعنى أنها ضرورية لبقاء الإنسان على قيد الحياة كحاجته إلى الغذاء والماء والمسكن...الخ؛

– الحاجات الثانوية (الكمالية): وهي مجموع الرغبات الإنسانية التي تحتمل التأجيل في إشباعها، على اعتبار أنها لا ترتبط ببقاء الإنسان.

3.1. الاختيار: إذا كانت الندرة هي سبب المشكلة التي يعيشها الإنسان فان الاختيار هو بالتأكيد السبب الذي يجعل منها مشكلة اقتصادية، فالاختيار عملية تنطوي على الرشد بالقيام بموازنة منفعية بين بدائل ممكنة ومختلفة لاختيار أفضل بديل ممكن، ويكون هذا الأخير صعبا إذا كانت الحاجات تقابلها خيارات متعددة[1].

ليتضح أن المشكلة الاقتصادية تبرز بسبب ندرة الموارد الاقتصادية، مما يجعلها لا تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد ورغباتهم المتعددة والمتنوعة، وتكمن هنا المشكلة الاقتصادية في العمل على ملائمة طرفي المعادلة الاقتصادية من ندرة الموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات، فالرغبة في الحصول على السلع والخدمات غير محدودة، فعند الحصول على بعضها زادت الرغبة في المزيد منها، ذلك أن الرغبات تتغير مع الزمن وتزداد تعددا وتنوعا، والمشكلة الاقتصادية تحدي للدولة وللأفراد، وهي أساسا مشكلة أي نظام اقتصادي بغض النظر عن مذهبه الفكري الذي يعطي حله للمشكلة الاقتصادية حسبي قوانينه كما يرتبط أيضا حل المشكلة الاقتصادية بثقافة المجتمع وتراثه وتركيبته السياسية والاجتماعية، لتكون المجتمعات المسلمة مثلا معنية بالبحث في سبل فهم واستخدام النظام الإسلامي في حل المشكلة الاقتصادية، وتكون الأنظمة الاقتصادية عند حل المشكلة الاقتصادية عموما أمام أسئلة جوهرية هي:

– ما هي السلع التي ستنتج ؟ وبأي مقدار؟

– كيف ستنتج هذه السلع؟

---

* تمتاز الحاجات الإنسانية بمجموعة من الخصائص مثل:التزايد تناسبا مع النمو السكاني، التطور تماشيا مع التقدم الفني والتكنولوجي، وأيضا الحاجات الإنسانية متكررة ومتجددة.

[1] إبراهيم طلعت، **مرجع سابق**، ص: 46.

– لمن ستنتج هذه السلع؟ أي كيف سيتم توزيع السلع والخدمات في المجتمع؟

فمثلا في نظام التخطيط المركزي تقوم لجنة مركزية بمهمة تخصيص الموارد، وتحدد الطريقة التي يتم بها هذا الاستخدام كما تحدد كيفية توزيع الإنتاج على كافة قطاعات الاقتصاد وفئات المجتمع، أما في النظام الرأسمال فيقوم السوق بالدور الرئيسي في تخصيص الموارد، فعندما يقبل المستهلكون على شراء سلعة معينة يرتفع سعرها، مما يعطي إشارة للمنتجين بإنتاج أكبر وتسويق تلك السلعة، وبذلك تنتقل الموارد تلقائيا إلى حقل الإنتاج. وبين هذين النظامين هناك صور متعددة من تدخل الدولة لتوجيه استخدام الموارد الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

2. المشكلات الاقتصادية الأساسية

يمكن حصر المشكلات الاقتصادية الأساسية بطرح أسئلة أهمها: ما السلع الواجب إنتاجها؟ (ماذا تنتج؟)، كذلك مشكلة توزيع الموارد النادرة على الاستخدامات المختلفة تتطلب الاهتمام بمعايير تخصيص الموارد، وبالبحث في ما هي طرق إنتاج هذه السلع ؟(كيف ستنتج السلع؟) يعكس هذا السؤال أن هناك أكثر من طريقة لإنتاج سلعة ما، ليليها البحث في الكيفية التي يتم من خلالها توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع؟ (لمن؟)[1]، فتوزيع الناتج الوطني بين أفراد المجتمع يحظى باهتمام الاقتصاديين، وهذا الجانب من المشكلة متعلق بمدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في مجتمعات المنافسة التامة ونتائج هذا التدخل وقد يتجلى ذلك في ممارسات عديدة كسياسة الحد الأدنى للأجور أو ضريبة الدخل...الخ، والمشكلة الرابعة هي هل الموارد الاقتصادية موظفة بصورة كاملة أم أن بعضها عاطل؟ فعدم تشغيل بعض الموارد يؤدي إلى ضياع فرص استغلال الثروة وتقسيمها على المجتمع*، أما المشكلة الخامسة فتتعلق بمدى الكفاية في استخدام الموارد الاقتصادية؟ وهذا يعني هل الإنتاج كاف ؟ وهل التوزيع كاف؟ ويرتبط الأمر بإمكانية إعادة استخدام الموارد للحصول على إنتاج أكبر من سلعة معينة بالموارد المخصصة سابقا دون التأثير في إنتاج السلع الأخرى، كما أن الإجابة على مشكلة التوزيع يطرح إشكالية إعادة توزيع الإنتاج الحالي بين أفراد المجتمع على نحو يؤدي إلى زيادة رفاهيتهم أو تحسين رفاهية بعض الأفراد ودون الإضرار أو التأثير على مستوى رفاهية الأفراد في المجتمع، أما المشكلة السادسة فهي تتعلق بالقوة الشرائية للنقود هل هي ثابتة أو أنها تتسم بالتضخم؟ وأخيرا هل يتزايد الإنتاج الوطني من السلع والخدمات أم أنه ثابت؟ فالقدرة الإنتاجية تنمو

[1] إبراهيم طلعت، **مرجع سابق**، ص ص:63-64.

* قد يبدوا ذلك غريبا بعض الشيء فكيف تكون الموارد نادرة وكذلك تتسم بعدم التشغيل؟ لأنه من خصائص اقتصاد السوق أن مثل هذا الضياع قد يحدث، ولهذا قد تسود بطالة.

بسرعة في بعض الدول وتتوقف أو تتناقص في دول أخرى مما يترتب عليه زيادة الفجوة بين مستويات المعيشة بين المجتمعات، ويمكن القول أن المشكلات الاقتصادية قائمة في المجتمعات كافة إلا أن وجودها بصورة متفاوتة أو أن إحداها أعمق في تأثيرها من الأخرى في الاقتصاديات الوطنية، فمنها التي تعتمد على آلية السوق تركز على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية في حين تركز أخرى على تكريس تدخل الدولة في تنظيم علاقات الإنتاج وكيفية التوزيع.

3. الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة

تتميز الموارد الإنتاجية باستخداماتها البديلة والمتعددة، فالأرض يمكن أن تستخدم في الزراعة أو في بناء المشروعات أو في تشييد المساكن. وحتى عند استخدامها للزراعة فيمكن زرعها بأنواع مختلفة من المحاصيل الممكنة، وهكذا يمكن تصور وجود العديد من الاستخدامات البديلة (المتنافسة) لكل عنصر إنتاجي، وتعرف عملية توزيع الموارد الإنتاجية على استخداماتها المختلفة باسم مشكلة تخصيص الموارد وحيث أن موارد الإنتاج تتميز بأنها نادرة ومحدودة فان أي مجتمع سوف يحاول دائما الوصول إلى ذلك التخصيص الأمثل لموارده المحدودة*، غير أن ندرة الموارد لا تملي فقط ضرورة الاستخدام الكامل والأمثل لها بل تفرض الاختيار بين الرغبات المتعددة لأفراد المجتمع لتحديد ما يتعين إنتاجه منها على ضوء القدر المحدود والمتاح من الموارد، أي أن الندرة هي التي تولد الاختيار وعند القيام بعملية اختيار هدف أو أهداف معينة لا بد من التضحية بهدف أو بأكثر مقابل ذلك، فدائما لا بد من إحلال شيء محل آخر طالما أن الموارد نادرة ومستخدمة بالكامل، وبالطبع يوجد عدد كبير من الاختيارات يتعين على المجتمع المفاضلة بينها في تخصيص موارده المتاحة والنادرة لإنتاج ما يرغبه من سلع وخدمات، فالتضحية مقترنة بالاختيار والتضحية المترتبة على اختيار بديل معين تمثل في الحقيقة تكلفة هذا الاختيار، ولمعرفة التكلفة التي يتحملها المجتمع بصدد تنفيذ قرار معين تحسب بما يساويه وما ترتب عليه من تضحية بعدم تنفيذ قرار آخر فوجود قدر معين من الموارد الاقتصادية يعني وجود فرص لإنتاج كميات مختلفة من بعض السلع والخدمات المختلفة، ومن ثم فان تكلفة إنتاج قدر معين من أحد المنتجات البديلة الممكنة تساوي أقصى قدر ممكن إنتاجه.

* المقصود بالتخصيص الأمثل للموارد ذلك الشكل أو النمط الذي تكون فيه الموارد الإنتاجية الموظفة قد استخدمت بأفضل طريقة ممكنة تؤدي إلى الحصول على أقصى قدر ممكن من الإنتاج وبحيث أن اعتماد أي نمط آخر لا بد أن يترتب عليه انخفاض حجم الناتج المتحصل عليه.

المبحث الثالث: تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي

مر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بتطورات عديدة منذ بداية القرن السادس عشر وحتى الوقت الراهن. وقد كان هذا التطور تجسيدا فعليا للأفكار والمذاهب الاقتصادية التي كانت سائدة خلال تلك الفترة وللوقوف على تطور الدولة في النشاط الاقتصادي عرض أهم المذاهب الاقتصادية التي كانت سائدة خلال الفترة الممتدة من سنة 1500 وحتى الوقت الراهن مع التركيز على الدور الدولة في النشاط الاقتصادي في نطاق كل مذهب من هذه المذاهب وكذلك النظام الاقتصادي وضوابطه من خلال المطالب التالية:

- النشاط الاقتصادي من مدخل نظمي؛
- دور الدولة حسب المدارس الفكرية.

المطلب الأول: النشاط الاقتصادي من مدخل نظمي

يعبر النشاط الاقتصاد عن المجهود الذي يبذله الفرد لإشباع حاجاته أو الحصول على الأموال والخدمات. ويتميز النشاط اقتصادي بصفتين أحدهما اجتماعية والأخرى فردية، وتتمثل الصفة الاجتماعية بالتبعية المتبادلة بين الشخص وأفراد الهيئة الاجتماعية مع بعضهم بصفتهم منتجين. كما تقوم رابطة التبعية بين أفراد الهيئة الاجتماعية بصفتهم مستهلكين. أما الصفة الفردية في النشاط الاقتصادي فمصدرها أن قيمة الفرد كعنصر اقتصادي تعتمد إلى درجة كبيرة على صفاته الشخصية كالذكاء وحب النظام والرغبة في العمل وخدمة المجتمع وغيرها من الصفات والعوامل الخاصة، وسيتم تناول هذا المطلب في العناصر التالية:

- مفهوم النشاط الاقتصادي؛
- ضوابط توجيه النشاط الاقتصادي؛
- مكونات النظام الاقتصادي وتفاعلها.

1. مفهوم النشاط الاقتصادي

ويعبر عن مجموعة من الأفعال والمبادرات التي يأخذها الفرد أو المجتمع في الميدان الاقتصادي أي فيما يخص: الإنتاج، المبادلة، التوزيع والاستهلاك، ويمكن ترتيب النشاط الاقتصادي في إطار فروع وقطاعات اقتصادية (زراعية، صناعية، خدماتية وتجارية...).

– تعريف القطاع الاقتصادي: يتكون القطاع الاقتصادي من مجموعة من الفروع الاقتصادية التي لها نفس النشاط الرئيسي؛

– تعريف الفرع الاقتصادي: يتكون الفرع الاقتصادي من مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي لها علاقة تكاملية فيما بينها؛

تعريف الوحدة الاقتصادية: الوحدة الاقتصادية هي المؤسسة الاقتصادية التي تقوم بنشاط اقتصادي معين: إنتاج أو تقديم خدمة، تجارة...الخ، وهي نظام مفتوح يتفاعل مع تغيرات البيئة الاقتصادية ولها دور مهم في الدورة الاقتصادية من خلال إنتاج السلع والخدمات في سبيل تعظيم الثروة.

1.1.القطاعات الاقتصادية الرئيسة

توجد ثلاثة قطاعات اقتصادية رئيسة هي:

– القطاع الأول ويضم الزراعة، الصيد والغابات؛

– القطاع الثاني ويتمثل في الصناعة، البناء والأشغال العمومية؛

– القطاع الثالث ويتكون من النقل، التجارة، الخدمات والإدارات العمومية.

2.1. الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي

يتم النشاط الاقتصادي بخلاصة ما ينتجه الأفراد والمؤسسات من خلال الموارد المتاحة وتتم العملية بجوانب مختلفة كالإنتاج، المبادلة، التوزيع والاستهلاك. وسيتم التفصيل فيها كما يلي:

1.2.1. الإنتاج: وهو عملية اقتصادية هدفها تحويل الموارد الاقتصادية بواسطة وسائل الإنتاج المختلفة من أجل خلق قيم استعماليه، تلبي الحاجيات الفردية والجماعية للمجتمع، ومن أهم عناصر الإنتاج: العمل، رأس المال، الأرض والتنظيم، كما يمكن تعريف الإنتاج بأنه تلك العملية التي يتم من خلالها المزج بين مختلف عناصر الإنتاج للحصول على سلع وخدمات تلبي حاجات المجتمع.

1.1.2.1. العمل: يعتبر العمل العنصر الأساسي والرئيسي لكل نشاط اقتصادي وهو عبارة عن القوى الفكرية الجسدية التي يبذلها الشخص خلال قيامه بنشاط اقتصادي.

2.1.2.1. رأس المال: يتمثل في كل الأشياء المكتشفة (التي اكتشفها الإنسان) من أجل القيام بعملية الإنتاج، واستعمل الإنسان وسائل عديدة طورها بفضل عمله الفكري والثقافي والفني، والتي تعبر عن المستوى التقني والتكنولوجي للمجتمع، كما توجد وسائل إنتاج بالمعنى الضيق وأخرى بالمعنى الواسع.

- ✓ بالمعنى الضيق: كل ما يستخدم في العملية الإنتاجية التحويلية وبشكل مباشر من آلات ومعدات...الخ؛

- ✓ بالمعنى الواسع: هي كل الشروط المادية التي لا تستعمل مباشرة في عملية التحويل، ولكن هي من العوامل الضرورية لإتمام هذه العملية مثل: الطرقات، السدود، المطارات... الخ أو ما يعرف بالبنية التحتية.

3.1.2.1. الأرض: تحتوي الأرض على المواد الخاضعة للتحويل أي كل المواد الخام والمواد الأولية: البترول، الغاز والحديد...الخ، ويلجأ الإنسان إلى استخدام هذه العناصر لتلبية حاجاته بفضل النشاط الاقتصادي الذي يعتمد على وسائل عمل من أجل تحويل هذه العناصر، ليتحصل على سلع تلبي حاجياته وهذه العناصر تتمثل في وسائل العمل وتسمى "القوى الإنتاجية الاقتصادية".

4.1.2.1. التكنولوجيا: أصبح توافر التكنولوجيا مهما في عمليات الإنتاج عموما، فاستخدام الموارد الأخرى دون الاعتماد على تكنولوجيا حديثة أو حتى الإنتاج بشكل غير منظم ومهما كان توفر باقي العناصر سيؤثر على جودة وكمية الإنتاج.

2.2.1. المبادلة: هي نشاط اقتصادي يعبر عن عملية نقل البضاعة من شخص إلى شخص آخر أو عملية تقديم سلعة مقابل سلعة أخرى نقدية أو غير نقدية، والمبادلة تختلف عن التداول فالمبادلة مرتبطة بوظائف تجارية، وتعبر عن عملية انتقال السلع بين الأفراد، أما عملية التداول فهي مرتبطة بوظائف الخدمات وتعبر عن عملية نقل البضائع من مكان إلى آخر مثل: النقل، الصيانة، التغليف والتخزين.

3.2.1. التوزيع: يعبر عن عملية تقسيم الدخل الكلي أو الناتج الوطني ومساهمة أفراد المجتمع التي تشارك بصفة مباشرة أو غير مباشرة في عملية النشاط الاقتصادي وهذا التقسيم يتم على شكل مدا خيل: أجور العمل وعوائد لأصحاب المؤسسات وربوع لأصحاب الأراضي.

4.2.1. الاستهلاك: هي عملية استعمال السلع المنتجة أو الخدمات المقدمة، ويمكن التمييز بين الاستهلاك النهائي والاستهلاك المنتج.

– الاستهلاك النهائي: عبارة عن عملية استعمال السلع والخدمات من أجل سد حاجيات أفراد المجتمع سواء كانت حاجيات فردية أو جماعية.

– الاستهلاك المنتج: هو عملية وسيطة أو تواصل لعملية الإنتاج باستعمال المواد الأولية والمواد نصف المصنعة.

5.2.1. التنظيم: هو تجميع لعناصر الإنتاج وخلق لمشروعات جديدة، والقيام بالإنتاج يكون باستخدام تكنولوجيا جديدة وذلك بغرض تعظيم الثروة، ويعتبر التنظيم نوع خاص من العمل يعكس ضرورة توافر قدرات

خاصة لدى المنظم أو رب العمل الذي يقوم بعملية التنظيم ويمكن أن يكون فردا أو مجموعة من الأفراد أو هيئة، ومن مهامه:

- القدرة على تجميع وتنسيق عناصر الإنتاج المختلفة؛
- السعي إلى تحقيق الربح وتعظيمه؛
- القدرة على أخذ زمام المبادرة؛
- القدرة على الإبداع والابتكار والرغبة في خلق مشروع جديد؛
- اتخاذ القرارات.

2. ضوابط توجيه النشاط الاقتصادي

ويمكن ذكر أهم الضوابط التي تلجأ لها الحكومات في توجيه اقتصادها فيما يلي:[1]

1.2. النظام الضريبي: والذي يمثل جملة القوانين التي تعتمد في سبيل ضبط نشاطات المؤسسات الاقتصادية في المجالات المعنية بالتشجيع أو التحجيم، من خلال مثلا زيادة الضرائب على أنشطة لتقليص شراهة ممارستها أو التخفيض الجزئي أو الإلغاء النهائي للضرائب لزيادة حجم ممارسات الأنشطة المعنية بالتشجيع؛

2.2. نظام الأجور والعمل: تشتمل على قوانين وتشريعات تحديد العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية والعاملين فيها من شروط التوظيف وظروف العمل ومختلف حقوق وواجبات العمال؛

3.2. نظام الائتمان: مختلف الأنظمة والقوانين والإجراءات التي تلجأ إليها الحكومات من خلال البنك المركزي والأجهزة المصرفية لتنظيم عمليات التمويل، وأهم الأدوات المستخدمة هنا سعر الفائدة وسعر الفائدة وسعر خصم الأوراق التجارية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة الحصول على الأموال أو خفضها وبالتالي على معدلات النشاط الاقتصادي؛

4.2. نظام المساعدات الحكومية: وتمثل شروط تأهيل المؤسسات الاقتصادية من خلال المساعدات المالية المباشرة التي تقدمها الدولة لمساعدتها على اجتياز التعثرات المسجلة من خسائر أو تحمل فوارق الأسعار خاصة في السلع الأساسية الواسعة الاستهلاك؛

5.2. نظام الاستيراد والتصدير: من خلاله تضبط الدولة أنشطة المؤسسات الاقتصادية وكل ما يؤثر فيها استيراد وتصدير، والحالات العادية تشجع الحكومات التصدير وتحاول ان تقلل من الاستيراد من خلال الرسوم الجمركية والضرائب؛

---

[1] كامل محمد المغربي، **مرجع سابق**، ص ص: 12- 16.

6.2. نظام التسعير: لحماية محدودي الدخل تلجأ الدولة إلى تسقيف سعر المنتجات والخدمات الضرورية لتمكين المجتمع من الاستفادة من دخلها الوطني بطريقة أكثر عدل، وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية متابعة مثل هذه الأنظمة وضبطها لتفادي الانتهاز في فارق صرف العملات قصد التهريب وهذا ما عانته الجزائر وشعبها جراء التحويل المتعمد للسلع المدعمة بممارسة عمليات البيع للخارج خارج الإطار القانوني؛

7.2. نظام المواصفات والمقاييس: ويتضمن وضع المواصفات القياسية الواجب توافرها في السلع المستوردة أو المنتجة محليا حتى تكون صالحة للاستعمال.

3. مكونات النظام الاقتصادي وتفاعلها

يعتبر النظام الاقتصادي نظاما متكاملا متكونا من مجموعة أنظمة جزئية متعددة تتفاعل فيما بينها فالاقتصاد هو الذي يوفر البيئة العامة ليتم تحليلها لفهم ضغوطها لاتخاذ قرارات تتناسب والظروف الاقتصادية وطموحات المجتمع وما يمتلكه من موارد وإمكانات، كما يمكن للمؤسسات أن تؤثر على النظام الاقتصادي ومساره من خلال حجم ونوعية مدخلاتها ومخرجاتها مرورا بكيفية وشروط توفيرها في ظل الضوابط والإجراءات التي تعتمدها الدولة في متابعة وتوجيه المؤسسات الاقتصادية كون الدولة هي المسؤولة عن الاقتصاد والمجتمع، ويمثل النظام الاقتصادي للدولة هيكلا متكاملا ومتداخلا من المؤسسات التي تقوم بالتوفيق بين ما هو متاح للمجتمع من موارد بشرية ومادية وتكنولوجية وما تقدمه من منتجات وسلع وخدمات من خلال عمليات التحويل الإنتاجية ممثلة في تراكمات رأس المال والثروة الوطنية، وعلى اعتبار أن الاقتصاد يعبر عليه بنظام متكامل فيمكن تقديم أهم مكونات أجزائه فيما يلي:[1]

1.3. المدخلات: أو ما يطلق عليها عادة بعناصر الإنتاج المعبر عنها في الإمكانات والموارد والطاقات البشرية والمادية والتكنولوجية المتوفرة في حاضر المجتمع ومستقبله والتي يمكن استغلالها واستثمارها في سبيل إنتاج السلع والخدمات التي يسعى من خلالها المجتمع إلى تلبية حاجاته، وتتمثل مدخلات النظام الاقتصادي في كل المؤسسات في اليد العاملة ورأس المال بالإضافة إلى الثروات الطبيعية وكذلك المعلومات على اعتبارها ذات أهمية في استمرار ونجاح عمليات اتخاذ القرار، وتجدر الإشارة إلى عامل مهم وهو عملية التنظيم في هذه الموارد وكيفية انسيابها لتكون في مكانها ووقتها الصحيح والحديث في هذا العنصر يقود إلى دور الدولة من خلال قوانينها وتشريعاتها التي يجب أن تواكب التطورات الحاصلة في مجتمعاتها من جميع النواحي لتوفر المناخ المناسب في مواكبة الإنتاج وما يتطلبه حاليا ومستقبليا.

[1] كامل محمد المغربي، **مرجع سابق**، ص: 4.

2.3. القوى العاملة: أو الموارد البشرية التي هي الركيزة الأساسية في الإنتاج كونها المدبر والموجه والمنفذ لمختلف الوظائف، وتتنوع أدوار العنصر البشري حسب المهارات والقدرات والفرص المتاحة والتوقيت المناسب لأداء المهام بالكيفية الملائمة وتعتمد المجتمعات الغربية في ذلك على مبدأ تكافؤ الفرص الذي مكنها من إثبات نجاح توظيف مواردها البشرية*، وأهمية عنصر القوى العاملة أيضا يتمثل في دورها الاستهلاكي للسلع والخدمات التي ينتجها النظام الاقتصادي مما يوفر له بقاء واستمرارا، وهنا يتضح جليا دور رأس المال كونه الوسيط فيما سبق وقبل كل ذلك فهو ضرورة للانطلاق الفعلي لأي مشروع، ويتكون رأس المال من السيولة الممكن استثمارها وكل الأجهزة والمعدات والمباني وكل الصول المنقولة وغير المنقولة، أما الثروات الطبيعية من خامات ومعادن باطنية وسطحية وغيرها من مدخلات مادية تدخل في عمليات التحويل بعد التوزيع على مختلف القطاعات وتخصيصها حسب الأهمية والطلب في المجتمع مما يتطلب توفير المعلومات اللازمة من حقائق وبيانات عن الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والثقافية المحلية والدولية وليس توفرها فقط كافي بل خصائصها وظروف وكيفيات الحصول عليها والتوقيت المناسب لكل ذلك.

عموما أي اقتصاد من الناحية النظامية يتألف من جميع العناصر السابقة ولكن تختلف أهمية كل عنصر حسب توافره كما ونوعا وحسب وضع الاقتصاد ككل والمجتمع ثقافيا وحتى دينيا* ولشرح كل ذلك يمكن تقديم الملاحظات التالية:[1]

- توافر الموارد والثروات لا يعني بالضرورة التقدم والتطور الاقتصادي للبلد وفي المقابل أن قلة الموارد وشحها لا يعنيه تخلف الاقتصاد، وهنا كما سبق وتم الحديث في مقدمة المذكرة بأن ندرة الموارد مقابل تنوع الاستخدامات يمكن تجاوزها بصهر الموارد حسب توليفة مثلى من خلال كشف الموارد والاحتياجات الحالية والمستقبلية ثم التخطيط لاستثمارها في أحسن الاستخدامات؛

* تكمن أهمية الفرصة المتوفرة في مدى تناسبها من حيث الشخص والتوقيت المناسبين، فالكفاءات عادة ما تواجه التهميش خاصة إذا تعلق الأمر بتخلف وفساد الإدارات التي تمثل عائقا صعبا وتحديا للمجتمعات عموما، لأن الاهتمام بالجانب الشكلي دائما يطغى على قوانين التوظيف ومنح المسؤوليات وهذا ما يؤدي دائما إلى تراكم الفساد المؤدي بدوره إلى تكامل منظومة لا تستجيب وتطلعات المجتمعات في تحقيق نموها المنشود لتأكد حقيقة لا مفر منها مفادها رغبة المجتمعات في التطور تقابلها عثرة البيروقراطية والمحسوبية وغيرها من مظاهر الفساد.

* مثلا المجتمعات المسلمة وبغالبيتها لا تتوافق والمنظومة البنكية إلا مرغمة في حال الضرورة ومقابل فتاوى لذلك أي أن التعامل مع هذه المنظومة لا تتناغم فعليا مع المجتمعات المسلمة بالتالي لا تؤدي دورها الكامل والمنوط بها فعلا.

[1] محمد عفيفي وآخرون، **الإدارة في مشروعات الأعمال**، الكويت: مؤسسة دار الكتب، 1981، ص ص: 22-23.

- ضخامة توافر الثروات ليس الأساس في معدل إنتاجيتها وفعاليتها تجاه الاقتصاد الوطني، لكن المهم نوعيتها وأسلوب إدارتها وطرق استخدامها؛

- درجة التبادل والإحلال بين الموارد الإنتاجية حيث أن زيادة حجم القوى العاملة قد يؤدي إلى تخفيض التكوين الرأسمالي في بعض الصناعات، كذلك هناك إمكانية إحلال بعض الموارد الطبيعية محل بعضها البعض في استخدامات إنتاجية مختلفة؛

- تختلف الموارد الطبيعية من ناحية البقاء والاستمرار وكذلك معدلات إنتاجها وفعاليتها، فمنها ما هو متجدد ومنها ما هو غير متجدد ومنها ما هو قابل للتقادم مثل المهارات والمعلومات.

شكل رقم (05) تفاعل مدخلات النظام الاقتصادي

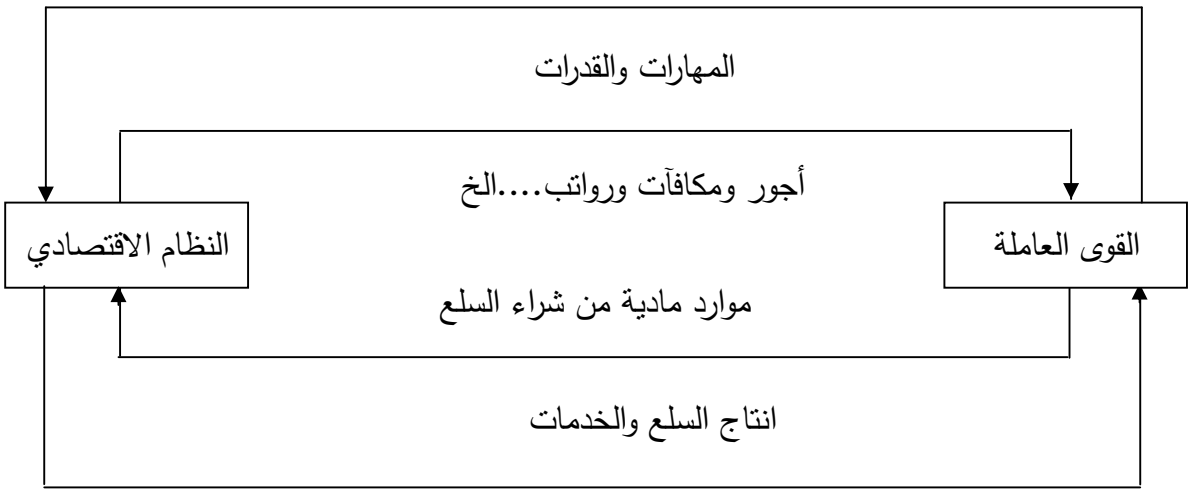

المصدر: كامل محمد المغربي، **الإدارة والبيئة الاقتصادية والسياسة**، عمان: الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001، ص: 4.

المطلب الثاني: دور الدولة حسب المذاهب الفكرية

عند تتبع النشاط الاقتصادي عبر التاريخ يتضح ارتباطه بمفهوم المؤسسة الاقتصادية بمختلف أشكالها، فهي تمثل الجزء الذي تتوفر فيه مقومات الإنتاج وممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتعبر عن النشاط الاقتصادي الكلي عن الممارسات التي تقوم بها مجموع المؤسسات في سبيل سعيها لتحقيق الرفاهية الاقتصادية وتلبية الحاجات، ويعزى اختلاف مستويات النشاط الاقتصادي بين الدول إلى ما توفره هذه الأخيرة من بيئة اقتصادية، سياسية واجتماعية تساعد على تأدية المؤسسات لوظائفها التي تحقق لها أهدافها من خلال ممارستها للأنشطة الاقتصادية. وسيتم تناول هذا المطلب في العناصر التالية:

- المذاهب الفكرية للأنظمة الاقتصادية؛
- تطور نشاط الدولة الاقتصادي.

1. المذاهب الفكرية للأنظمة الاقتصادية

بينت دراسات تاريخ الاقتصاد أن المجتمعات البشرية واجهت منذ القدم ظواهر اقتصادية واجتماعية مختلفة كانت ذات صلة عميقة بطبيعتها، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى معرفة والى امتلاك فهم وإدراك دقيق لمختلف هذه الظواهر، ويأتي "الفكر الاقتصادي وتاريخه " بمثابة جهد وعمل كبير لما قام به المفكرون الاقتصاديون عبر عصور عديدة، في سبيل إيجاد مفاهيم وأفكار للظواهر الاقتصادية بغية معرفتها والتكيف او التحكم بها، وجعلها أكثر ملائمة للاستيعاب عند الضرورة، ويمكن تصنيف أشكال وطبيعة الأنظمة الاقتصادية كما يلي[1]:

1.1. مذهب التجاريين

ابتداء من القرن السادس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، سادت العديد من الأفكار الاقتصادية المتبعة خلال تلك الفترة والتي عرفت باسم السياسة التجارية أو المركنتية، ولقد كانت هذه السياسة تجسيدا أو تمثيلا فعليا للنظام الاقتصادي الذي كان سائدا في كل من انجلترا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، بروسيا، وأجزاء من إيطاليا وروسيا خلال القرن السادس عشر والسابع عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، وخلال تلك الفترة ظهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة منتظمة وواضحة بغية الوصول إلى القوة الاقتصادية للدولة، حيث أن القوة السياسية لأي دولة هي رهن بقوتها الاقتصادية، وأن هذه الأخيرة تقاس بما تمتلكه الدولة من معادن نفيسة (ذهب/ وفضة)، وأن أفضل الطرق للحصول على أكبر كم ممكن من المعادن النفيسة لن يتأتى إلا بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي[2].

وقد استندت سياسة الدولة خلال هذه الفترة إلى مبدأ هام هو أن الغاية (وهي الحصول على المعدن النفيس) تبرر الوسيلة، ومن ثم فأنصار هذا المذهب يبررون لجوء الدولة إلى القوة العسكرية للاستيلاء على بعض المناطق الغنية بالمعدن النفيس حتى ولو كانت هذه المناطق خارج حدودها السياسية، وبالتالي فقد قدم أنصار هذا المذهب مبررا قويا للأفكار الاستعمارية، واستعمرت أوربا قارات العالم المختلفة أفريقيا، آسيا،

---

[1] عادل أحمد حشيشي ومصطفى رشدي شيحة، **مقدمة في الاقتصاد العام " المالية العامة "**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص ص: 36-50.

2 عبد العلي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012، ص: 231.

أمريكا اللاتينية واستراليا، وسعيا في تحقيق هدف التجاريين أي تحقيق أكبر قدر ممكن من المعادن النفسية أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مبررا لعدد من الأسباب أهمها:

– تكوين فائض في الميزان التجاري: أوضح فوربنيس (Forbonnis) أن الميزان التجاري الموافق التجاري هو بحق ميزان القوى، ويتطلب أن تكون قيمة الصادرات السلعية للدولة أكبر من قيمة وارداتها السلعية، وكلما زاد الفرق الموجب كلما زاد ما تمتلكه الدولة من معادن نفيسة، ومن ثم زادت قوتها الاقتصادية والسياسية، ولذلك فإن تدخل الدولة سوف يصبح مبررا في هذه الحالة؛

– توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي اللازمة للقطاع الصناعي وبأسعار رخيصة، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج في القطاع الصناعي ومن ثم زيادة قدرته على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، مما يساهم في زيادة صادرات الدولة وخفض قيمة ورداتها؛

– تدخل الدولة في القطاع الصناعي بغرض تدعيمه وتشجيعه على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية ويتحقق ذلك من خلال:

- ✓ تقديم إعانات نقدية مباشرة أو غير مباشرة للصناعات المحلية، بالإضافة إلى الإعفاء من الضرائب؛
- ✓ منع تصدير العدد والآلات إلى الخارج، ومنع هجرة العمال المهرة، بالإضافة إلى منع وتحريم تصدير المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية، وتشجيع استيرادها من الخارج.

2.1. مذهب الطبيعيين أو الفيزوقراط

لقد صاحب تطبيق السياسة الاقتصادية التي استندت على أفكار التجاريين، العديد من الأزمات بظهور العديد من المشاكل الاقتصادية، وازدادت حدة النزاعات الاستعمارية وكثرة الحروب بين الدول للحصول الثروات، وإزاء الكم المتراكم من المشاكل المتزايدة من تطبيق مبادئ وأساس سياسة التجاريين، لتكون هي أساس انتقاد السياسات الاقتصادية السائدة ولمبادئ وأفكار التجاريين من حيث القيود العديدة المفروضة على سلوك الأفراد والمشروعات، وتدخل الدولة المباشر في التأثير على هذا السلوك*، ومع ازدياد حدة الانتقادات الموجهة للفكر التجاري ظهر في فرنسا فكر اقتصادي وسياسي جديد يتخذ من الحرية

* توجد العديد من الانتقادات لمذهب التجاريين وتدعيما لذلك ينادي الطبيعيون بالضرورة تدخل الدولة لتوفير مناخ ملائم لعمل قوى السوق الحرة محاربة الاحتكار تماشيا مع مبدأ الطبيعيين القائم (Laisser fair Laisser passer) أي دعهم.

والاقتصادية منهجا وأسلوبا لتحقيق أهدافه، وقد تبلورت مبادئ هذا الفكر في نطاق فكر اقتصادي منتظم ومتناسق سمي بفكر الطبيعيين أو الفيزوقراط[1].

وتعتبر مدرسة الطبيعيين أقدم مدرسة اقتصادية، اتخذت لنفسها فلسفة خاصة تستند إلى مجموعة متكاملة ومتناسقة من المبادئ والأفكار الاقتصادية، تم وضعها على أسس علمية، ومن خلال دراستنا لهذا الفكر يمكن أن استنباط عدد من المبادئ الهامة يمكن ذكرها فيما يلي:

– عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أو في الشئون الاقتصادية للأفراد، إلا في حدود معينة، تلك الحدود التي تسمح بحماية الأفراد وصيانة حقوق الملكية الخاصة، وهنا يتبلور دور الدولة في القيام بوظائف الأمن والدفاع والعدالة والمرافق العامة، كما يرى هذا الفكر أن مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض ولا مع مصلحة الجماعة، ومن ثم فإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد سوف يؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية، ويعوق الأفراد عن القيام بمهامهم على أكمل وجه؛

– إن عدم تدخل الدولة في نشاط الاقتصادي للأفراد سوف يسمح بظهور المنافسة الحرة في الأسواق والتي تكون قادرة على تحقيق ما يسمى بالثمن العادل، الذي يحقق ربحا معقولا للبائع من وجهة نظر المستهلك؛

– أن الأعمال والأنشطة المنتجة هي الأنشطة المتصلة بالطبيعة، ومن ثم فإن النشاط الزراعي هو النشاط الوحيد المنتج الذي يمكن أن يحقق ناتجا صافيا، أما الأعمال الأخرى من صناعة تجارة ومهن أخرى فلا يمكن اعتبارها أعمالا أو أنشطة منتجة بل هي أنشطة عقيمة، وحيث أن الأمر كذلك يتعين على الدولة أن تتدخل بفرض ضريبة وحيدة تفرض على ناتج الأراضي الزراعية باعتبارها أنها هي المصدر الوحيد للثورة.

وفي عام 1876 تم توقيع معاهدة "إيدن" بين بريطانيا وفرنسا والتي بمقتضى أحكامها تحررت التجارة بين البلدين، وبدأت تتلاشى أفكار التجاريين تدريجيا في انجلترا وننشر أفكار الطبيعيين، مما عجل بقيام الثورة الصناعية في انجلترا وساهم في إلغاء القيود التجارية التي ورثتها انجلترا من التجاريين.

3.1. المذهب الرأسمالي

لقد كان من نتائج تفاعل كل من أفكار مدرسة الطبيعيين في فرنسا والثورة الصناعية في انجلترا ظهور فكر اقتصادي جديد سمى بالفكر الرأسمالي، وقد كان هذا الفكر بصورة منظمة لأول مرة في كتاب أدم سميث ثروة الأمم(wealth of nations)، وخلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر تغير الوضع النسبي للمراكز الاقتصادية لطبقات المجتمع، وبدأت تظهر فكرة الدول القومية وتم القضاء على طبقة الأشراف

[1] عبد العلي كاظم المعموري، **مرجع سابق**، ص: 285.

والأسياد، كما تم التحول إلى نظام اقتصادي جديد هو النظام الرأسمالي، ذلك النظام الذي اتخذ من المبادئ والأفكار التي صاغها الكلاسيك والنيوكلاسيك ثم الكينزيون أساسا لرسم السياسات الاقتصادية التي طبقت خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين[1].

وفي نطاق الفكر الرأسمالي يضم الفكر التقليدي والفكر الحديث، ويشمل الأول الأفكار والمبادئ التي نادى بها الكلاسيك والنيوكلاسيك، أما الفكر الحديث فيقصد به الفكر الكينزي والاتجاهات الحديثة التي تبعتها في السنوات الأخيرة من القرن العشرين.

ومن خلال دراسة للمبادئ والأفكار التي نادى بها الاقتصاديون الكلاسيك أو النيوكلاسيك يمكن استنتاج عدد من المبادئ التي استند عليها الفكر الرأسمالي التقليدي بصفة عامة لرسم السياسات الاقتصادية المتبعة خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، وأهم هذه المبادئ ما يلي:[2]

– ضرورة توافر الحرية الاقتصادية والسياسة بأوسع معانيها أما القطاع الخاص (حرية حرية التملك، حرية إنشاء المشروعات، حرية التعاقد، حرية الديانة، حرية المواطن...إلخ)، فهذه الحرية سوف للفرد بإشباع حاجاته ورغباته وتنظيم ثرواته ومنفعته الخاصة، وسوف يستمر الفرد في إجباع رغباته وتنظيم ثرواته ومنفعته الخاصة، وسوف يستمر الفرد في إشباع رغباته واحتياجاته حتى يستغل الموارد المتاحة استغلالا كاملا بأفضل طريقة ممكنة، وان الفرد في سبيل مصلحته الخاصة سوف يسعى في نفس الوقت وبيد خفية لتحقيق مصلحة الجماعة (مفهوم اليد الخفية لآدم سميث)، والتي هي المجموع الجبري لمصالح أفراد المجتمع، فلا يوجد أي تعارض لمصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وحتى تتوافر الحرية الاقتصادية والسياسية بالمفهوم السابق فالأمر يستلزم عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد إلا في أضيق نطاق ممكن وبما لا يؤثر على نشاط الأفراد.

فقوى السوق الحرة (التي قد تستلزم تدخل الدولة للمحافظة عليها) في ظل ظروف المنافسة الكاملة كفيلة ليس فقط بتحقيق التخصيص الكامل للموارد الاقتصادية بل بتحقيق التخصيص الأمثل أيضا وبصورة تلقائية دون الحاجة إلى تدخل الدولة[3]، وفي مثل هذه الظروف لا مجال لوجود أو ظهور الفجوات التضخمية (حيث يتحقق التوازن للاقتصاد الوطني عند مستوى أكبر من مستوى العمالة الكاملة) أو الفجوات الانكماشية

---

1 عبد العلي كاظم المعموري، **مرجع سابق**، ص: 314.

2 **المرجع نفسه**، ص ص: 320–327.

3 **المرجع نفسه**، ص: 320.

(حيث يتحقق توازن الاقتصاد الوطني عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة)، ولا ينكر الفكر الكلاسيكي إمكانية انحراف مستوى التشغيل السائد في الاقتصاد عن مستوى العمالة الكاملة، ولكنه يرى أن هذا الاختلال سوف يكونا اختلالا مؤقتا قصير الأجل، أن قوى السوق الحرة سرعان ما تبدأ عملها بصورة تلقائية للعودة بمستوى التوظف السائد ثانية عند مستوى العمالة الكاملة، وإذا كانت القوى السوق الحرة دون الحاجة لتدخل الدولة، كفيلة بإعادة التوازن التلقائي للاقتصاد الوطني فإنها كفيلة أيضا بتوزيع الدخل الوطني أو الناتج الوطني بين عناصر الإنتاج المختلفة (العمل، الأرض، رأس مال والتنظيم)، أو بين أفراد المجتمع توزيعا عادلا بحيث يحصل كل فرد أو كل عنصر إنتاجي على عائد يعادل قيمة ناتجه الحدي، وفي ضوء ذلك فإن أي تدخل من قبل الدولة في النشاط الاقتصادي بقد يزيد عن الحدود القصوى التي رسمها الكلاسيك من المتوقع أن يؤدي إلى إعاقة القطاع الخاص عند القيام بدوره بفاعلية، واختلال في المستوى الطبيعي للقوة التلقائية وانخفاض قدرة قوى السوق على تحقيق التخصيص الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية.

– إذا كانت القاعدة العامة في الفكر الكلاسيكي أو النيوكلاسيكي هي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد، إلى أن تدخل الدولة في حالات معينة يعد من الأمور الضرورية والحتمية وفقا لوجهة نظر هذا الفكر، فإشباع الحاجات العامة(الأمن، الدفاع، العدالة والمرافق العامة) يستلزم ضرورة تدخل الدولة حيث أنها تتمتع بعدد من الخصائص المتفردة التي تميزها عن غيرها من الحاجات الإنسانية، هذه الخصائص تجعل جهاز الثمن ومن ثم قوى السوق الحر (Free market system) غير قادر على إشباعها كلية أو إشباعها بكميات لا تتمشى مع المتطلبات الحقيقية لأفراد المجتمع، الأمر الذي يستلزم ضرورة تدخل الدولة لإشباعها، وحتى لا تبالغ الدولة في درجة تدخلها تحت ستار إشباع تلك الحاجات، ورغبة في أن يكون تدخل الدولة عند أدنى مستوى ممكن فإن الاقتصاديين الكلاسيكي يقررون عددا من القواعد المالية منها:

1.3.1. قاعدة الحياد المالي للدولة: إذ كانت الضرورة تحتم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فإن هذا التدخل يتعين أن يكون تدخلا حياديا بحيث تدخل الدولة (سواء من خلال فرض ضريبة أو تخصيص نفقات عامة) في قرارات وتصرفات الأفراد في القطاع الخاص بأي شكل من الأشكال، وبمعنى أخر يتعين أن تكون قرارات الأفراد في مجموعهم في القطاع الخاص قبل وبعد تدخل الدولة واحدة لا تغيير فيها[1].

2.3.1. قاعدة توازن الميزانية ومحدوديتها: تتضمن هذه القاعدة ضرورة تعادل إجمالي إيرادات الدولة مع إجمال نفقاتها تعادلا تاما، ووفقا للفكر الكلاسيكي يتعين على الدولة أن تقوم أولا بتقدير حجم نفقاتها العامة

[1] عبد العلي كاظم المعموري، **مرجع سابق**، ص: 300.

في أضيق نطاق ممكن وبما يسمح بإشباع ما يسمى بالأولويات الأربعة (الدفاع والأمن، العدالة، المرافق العامة)، ثم يتم بعد ذلك تقدير الإيرادات العامة، فإذا لم تكفي لتغطية النفقات العامة المقدرة يتم الاعتماد على الضرائب، مع تفضيل أنواع الضرائب التي تعتمد على أسلوب المظاهر الخارجية في تقدير قيمة وعاء الضريبة أكثر من الضرائب التي تعتمد على أسلوب الإقرارات، ولكن إذ لم تكفي إرادات الدومين العام وحصيلة الضرائب لتغطية النفقات العامة فإن الفكر الكلاسيكي يوافق على لجوء الدولة إلى الاقتراض العام من الأفراد، ولكن يتعين ألا يحدث ذلك إلا في حالات استثنائية مثل حالة الحروب والإعداد لها، فالاقتراض العام من وجهة نظر الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي ينجم عنه العديد من الآثار السلبية على مستوى الاقتصاد الوطني، مما يجعله وسيلة تمويلية غير مرغوب فيها اقتصاديا واجتماعيا، فالاقتراض من الأفراد يقلل من كمية الأموال القابلة للإقراض لأفراد القطاع الخاص، حيث تصبح الدول منافسة للقطاع الخاص في سوق الاقتراض، ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها من المتوقع أن يرتفع سعر الفائدة في السوق وتقل مقدرة القطاع الخاص على الاقتراض لتمويل استثماراته، وبالتالي يقل الاستثمار الخاص في المجتمع وتقل معدلات النمو السائدة فيه، وهذه كلها آثار سلبية تجعل من الاقتراض العام وسيلة غير مرغوب فيها.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الكلاسيك يرون أن الإصدار النقدي كوسيلة لتمويل النفقات الحكومية يعد وسيلة غير مرغوب فيها، فهو في الواقع ما هو إلا ضريبة مستترة كما أنه يمتلك من المساوئ ما يجعله وسيلة تمويلية غير مفضلة[1]، واستنادا لنظرية كمية النقود الكلاسيكية فإن زيادة الإصدار النقدي لتمويل النفقات الحكومية بنسبة معينة ولتكون 10 %، مع ثبات حجم المبدلات (تشغيل كامل للموارد)، ثبات سرعة دوران النقود، سوف تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة 10%، ومن ثم فمن المتوقع ظهور القوى التضخمية داخل الاقتصاد الوطني وما يصاحبها من آثار سلبية اجتماعية واقتصادية مثل زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل الوطني حيث يزداد الفقير فقرا ويزداد الغني ثراء، بل تظهر طبقات اقتصادية جديدة تتمتع بثراء فاحش كان لا وجود لها قبل ظهور التضخم، بالإضافة إلى وجود العديد من الآثار السلبية الأخرى على نمط تخصيص الموارد والميزان التجاري.

وقد اعتمدت العديد من الدول التي اعتنقت المذهب الرأسمالي التقليدي على أفكار ومبادئ الكلاسيك والنيوكلاسيك في رسم ووضع أسس سياستها الاقتصادية، وتحقيق أهدفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولكن في الواقع العلمي صاحب تطبيق هذه السياسات ظهور العديد من الاختلالات والمشكلات الاقتصادية

[1] عبد العلي كاظم المعموري، **مرجع سابق** ، ص: 301.

وبمرور الوقت تفاقمت تلك المشكلات وازدادت حدتها، وكانت مشكلة الكساد العظيم التي ظهرت عام 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية بداية للتراجع عن الأفكار والسياسات الاقتصادية الكلاسيكية، كونها لم تنجح في معالجة مشكلة البطالة بل تفاقمت هذه الأخيرة لتنتقل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى العديد من الدول الأخرى، لتصبح مشكلة عالمية عجزت السياسات الاقتصادية الكلاسكية المستخدمة عن معالجتها، ليظهر بعدها الفكر الرأسمالي الجديد منتقدا كافة المبادئ والأسس التي قام عليها الفكر الكلاسيكي، فأصبحت فكرة اليد الخفية لآدم سميث لا مجال لوجودها إلا في الخيال ولأغراض التحليل فقط، فهي تحتاج في تطبيقها وبالصورة التي رسمها الكلاسيك إلى عالم من الملائكة وليس عالم من البشر تسوده الأنانية وحب الذات ففي الواقع يوجد الكثير من التعارض والتناقض بين مصلحة الفرد والجماعة، فالفرد كثيرا وهو يسعى لتحقيق مطامعه وملذاته الشخصية يضر بمصلحة الجماعة، ومن ثم فإن تدخل الدولة لتحقيق التوافق بين مصلحة الجماعة يعد من الأمور المرغوب فيها في هذه الحالة، كما أن فكرة تحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد الوطني عند مستوى العمالة الكاملة أو التوظيف التام التي ابتدعها الكلاسيك أصبحت من الأفكار الواهية، حيث أوضح الفكر الكينزي إمكانية حدوث توازن الاقتصاد الوطني عند مستوى أكبر أو أقل من مستوى التوظف الكامل حيث تظهر الفجوات التضخمية أو الانكماشية، فإذا حدث التوازن عند مستوى أكبر مستوى التوظف الكامل تظهر الفجوات التضخمية، وهنا يتعين ألمعالجة ذلك بإتباع سياسات اقتصادية انكماشية، أما إذا حدث التوازن عند المستوى أقل من مستوى التوظف الكامل سوف تظهر الفجوات الانكماشية ولا سبيل لها إلى معالجتها إلا عن طريق تدخل الدولة (وليس بصورة تلقائية كما تخيل الكلاسيك) بإتباع سياسات اقتصادية توسعية مثل تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي ... إلخ، وفي نطاق الفكر الاقتصادي الجديد أصبح للطلب الفعال دورا هاما في معالجة الفجوات التضخمية والانكماشية بعد أن كان هذا الدور متجاهلا في ظل الفكر الكلاسيكي.

فمن خلال التأثير على مكونات الطلب الكلي يمكن التحكم في مستوى التوظيف السائد، وبالإضافة إلى ما سبق أوضح أنصار الفكر الكينزي أن غالبية الفروض التي قام عليها الفكر الكلاسيكي تبتعد كثيرا عن الواقع بل تتناقض في أحيان كثيرة معه، فالمنافسة الكاملة بشروطها المختلفة تعتبر حالة غير واقعية وأصبحت الصورة الشائعة من الأسواق هي المنافسة الاحتكارية (وهي التي يحتفظ في نطاقها كل منتج بعلامة تجارية معينة تميز سلعته عن سلع ومنتجات الآخرين)، وفي ظل هذا الشكل من الأسواق انخفض عدد المنتجين الذين ينتجون السلع المتشابهة، وأصبح تصرف أحد المنتجين يؤثر أحد المنتجين يؤثر على بقية المنتجين في السوق، وفي ضوء المبادئ والأفكار التي يؤمن بها الفكر الكنيزي زادت درجة تدخل الدولة

في النشاط الاقتصادي (وذلك في إطار المبادئ التي يؤمن بها الفكر الرأسمالي) بكل ما يتاح من سياسات وأدوات اقتصادية وبصفة خاصة أدوات السياسة المالية (الضرائب والنفقات).

2. تطور نشاط الدولة الاقتصادي

مر موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، حيث كان دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، يزداد من فترة لأخرى وذلك بما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومرور الوقت أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي والدخل الوطني وأنه في غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الدول إلى مشاكل عديدة مثل التضخم والانكماش وعدم الاستقرار، وتجدر الإشارة إلى أن حجم هذا الدور ارتبط تماما بحجم مالية الدولة عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها المجتمعات، ولهذا وحتى يتحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي لابد من وجود سياسة مالية لهذه الدولة يتحدد من خلالها وفي إطار علاقتها بباقي السياسات الاقتصادية دور الدولة، وبالتالي تحقيق الأهداف المطلوبة والمتفق عليها من جميع أفراد المجتمع، ومن هذا المنطلق يبدو من الضروري تتبع دور الدولة في النشاط الاقتصادي على النحو التالي:[1]

1.2. الدول المركزية أو المستبدة

تتعبر مصر الفرعونية نموذجا في الاستبداد، وهذا ما يؤكده كلام الله عز وجل في القرآن الكريم وفي عديد من المواضع، ورغم ذلك يعتبرها الغرب نموذجا بدائيا ومصدرا للحضارة العالمية، فكانت مصر آنذاك تعتمد على الزراعة(نهر النيل) كما تفرض الضرائب وتتدخل دوما في الإنتاج والتجارة (قصة سيدنا يوسف على نبينا وعليه أزكى السلام)، ومصر الفرعونية مرورا بالحضارة الإغريقية وصولا إلى الإمبراطورية الرومانية كانت هذه الحضارات تبني نفسها بقوة الجيوش، فتفرض الضرائب باعتبارها مصدرا رئيسيا في التمويل، أما الحضارة الإسلامية فقد طورت ومنذ بداياتها نظاما ماليا متكاملا، وخير تعبير عنها جاء في كتاب أبو يوسف الشهير (الخراج) حيث كان تفصيلا لتطبيقات الزكاة والضرائب الإسلامية الأخرى، وتم ربط هذا كله بنظام تكامل وتكافل اجتماعي يرعى الفقراء والمحتاجين، ويضمن إقامة العدل والأمن بين الناس، وفي نفس السياق الضريبي كمصدر تمويلي استمرت أوربا بشكلها الإقطاعي في فرض الضرائب واحتكرت هنا الكنيسة جانبا مهما في الحياة الاقتصادية ككل (الإنتاج، الضرائب، إدارة شؤون الأفراد...الخ).

---

[1] عادل أحمد حشيشي ومصطفى رشدي شيحة، **مرجع سابق**، ص ص: 15-19.

2.2. الدول الفردية أو الحارسة

أثرت الرأسمالية بعد النهضة الأوروبية على تدخل الدولة الكبير في الحياة الاقتصادية، وكان المبرر المعلن عنه الحرية ولكن الغرض هو إضعاف السلطة المركزية، فجاءت قواعد التلقائية في السوق أي تجاوز النظام الإقطاعي لتحل محله الدولة الفردية التي تخدم حقوق الفرد وحرياته، وفي نفس الوقت الدولة الحارسة لتقتصر وظائفها على الأمن والعدل والخدمات الأساسية دون ممارستها للنشاط الإنتاجي أو حتى مجرد التصحيح لقوى السوق من عرض وطلب، الأمر الذي يقلص من حجم ودور الضريبة مقابل تحرر الأموال والأسواق والنقود من سلطة للدولة.

3.2. دولة التدخل

لعبت الدولة في المراحل الأولى من نشأة الرأسمالية دورا حيويا في تراكم رأس المال التجاري وبناء النسيج الصناعي[1]، رغم ما حققته اللبرالية المطلقة من مساهمة في نمو اقتصادي سريع للبلدان الصناعية إلا أنها أدت إلى نتائج حظيرة على المستوى الاجتماعي*، فارتفعت معدلات البطالة وانخفضت الأجور وتعرض النظام النقدي والمالي للانهيار*، كما ظهرت النزاعات والصراعات الاجتماعية والسياسية، وعند تعرض النظام الرأسمالي إلى أزمات متتالية كانت أخطرها أزمة الكساد العظيم سنة 1929 عادت الدولة إلى ممارسة دورها الاقتصادي ولكن في شكل جديد، فكانت تتدخل في الأسواق وتحديد الأجور وتشييد البنية التحتية كما طبقت نظم التأمينات الاجتماعية ووضعت نظم جديدة للضرائب غير المباشرة وظهرت الضرائب التصاعدية* وتصحيح التوزيع غير المتكافئ لثمرات النمو، ويعتبر الإنفاق على الإدارة والأمن وتأمين متطلبات الجيوش للدفاع عن الدولة ولتأمين مصالحها.[2]

4.2. دولة النمو والتنمية

تغير دور الدولة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وكان ذلك نتيجة حتمية من رغبة في التشييد والبناء بالاستفادة من التأميم ومشروع مارشال لتعمير وبناء أوربا فأصبحت الدولة منتجة أو مشاركة في الإنتاج فبرز القطاع العام في جوانب عديدة (إنتاجية، مالية وخدمية) وكانت الصناعات الأساسية بالخاص حكرا على

---

[1] السيد عبد المولى، **المالية العامة المصرية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1993، ص: 32.

* يعتبر السعي وراء النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الاستثمارات مقابل تجميد الأجور وتحرير الأرباح وزيادة الضرائب والرسوم الجمركية أي إغفال العائد الاجتماعي وعدم مراعاة تأثير مبالغة في اللبرالية.

* أزمة التمويل وانهيار قاعدة الذهب.

* خدمات التأمين الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية وتحديد الأجور في فرنسا وتشييد البنية التحتية في ألمانيا النازية آنذاك.

[2] فليح حسن خلف، **النظم الاقتصادية**، عمان: عالم الكتاب الحديث، 2008، ص: 68.

الدولة نظرا لأهميتها الحيوية والإستراتيجية ذلك لما تطلبه من أموال واستثمارات حكومية، وفي خضم ذلك أصبح القطاعان العام والخاص يبحثان عن التقدم التكنولوجي والبحث والتطوير لتحقيق التنمية وتعزيز القدرة التنافسية، وتعود المساهمة الكبرى في تحقيق ذلك لما تضخه الدولة من أموال كمسؤولية وأولوية في آن واحد، لتتعاظم هذه المسؤولية في الدول المتخلفة نظرا لغياب الخبرات والحوافز الفردية بالإضافة إلى ضعف الاستثمار البشري وعوامل أخرى حدت من تحقيق التنمية لهذه الشعوب المتخلفة.

5.2. دولة الخصوصية

منذ بداية سبعينيات القرن الماضي ظهرت بوادر تقليص نشاط الدولة الاقتصادي لأسباب مختلفة منها: نمو البيروقراطية والنجاح الذي حققه النظام الليبرالي الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان كنماذج مقارنة بفشل الأنظمة الاشتراكية، كتطور مفهوم حقوق الإنسان والحريات السياسية والاجتماعية والثقافية، زيادة الإنفاق العام واقتران ذلك بالتدخل الحكومي... الخ، وتجلت مظاهر سياسة الخصوصية في أشكال عديدة منها تقييد نشاط الدولة الإنتاجي دون النشاط الاجتماعي أو الرقابي وظهرت في هذه الأشكال الخصخصة، وشكل آخر يمثل الدول الاشتراكية التي فتحت مجال أوسع للأفراد بممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية أما الدول المتخلفة فكانت تحقق مبدأ الخصخصة تحت وطأ ضغوط المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي) وضغوط أخرى خارجية ناشئة بسبب المديونية تجاه الدول المتقدمة.

6.2. تجربة الاقتصاد الأمريكي الليبرالي لنموذج نشاط الدولة المتنامي

رغم الاتجاهات المتزايدة في تقليص وتحجيم دور الدولة الاقتصادي بالخصوص إلا أن التغيرات الهيكلية طويلة المدى توحي بأن دور الدولة سوف يزداد في الفترات المستقبلية ويمكن تقديم عرض لدور الدولة في أكبر اقتصاد ليبرالي في العالم وتكمن أهم مظاهر التطور في المجتمع الأمريكي فيما يلي[1]:

- نمو الدور المالي للدولة وزيادة معدلات التوظيف الحكومي والاستثمار البشري؛
- تفضيل السلع والخدمات التي تقدمها الدولة، والنمو السكاني وزيادة الحاجات ودور الدولة في إشباعها وتأثير التضخم وارتفاع الأسعار في اللجوء إلى الدولة؛
- التغيرات الدافعة نحو تحسين مستويات الإنتاجية للمؤسسات العامة؛
- تغير الفلسفة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الأمريكي.

[1] عادل أحمد حشيشي ومصطفى رشدي شيحة، **مرجع سابق**، ص: 20.

خلاصة الفصل الأول

تعتبر البيئة الاقتصادية حجر الأساس في أي محاولة لدراسة الأداء الاقتصادي لما لها من تأثير على عوامل ومتغيرات الدورة الاقتصادية عموما، وضرورة التحليل في تغيراتها يعطي للدولة من خلال توفير البرامج التي تشتمل على التحسينات المرجوة إمكانية مواكبة الضغوطات والتماشي مع التغيرات المتسارعة والمتزايدة التي تميز بيئتها الاقتصادية، كما تلبي أهداف المؤسسات باعتبارها مكون أساسي في النشاط الاقتصادي بتحسين أدائها لضمان الاستمرار والبقاء بنجاح، ويعطيها أيضا فرصة لإعادة النظر في أنشطتها وكيفية تصميمها، فكل الأنشطة الاقتصادية تتطور تماشيا ومتطلبات المجتمعات التي تتميز بالتزايد والتنوع هذا ما يزيد من تعقيد الاستخدام الأمثل للموارد التي تتميز بالندرة، ليصبح أكبر تحدي في ظل التحولات التي تفرزها تغيرات البيئة الاقتصادية، ومواجهة هذا التحدي يكون من خلال تشخيص وتحليل هذه الأخيرة في سبل تفعيل الدورة الاقتصادية وجعلها في تناغم مع ما يمتلكه المجتمع من مقومات اقتصادية واجتماعية وثقافية، لأن النظام الاقتصادي المتبع أو الموارد المتوفرة وحدها لا تكفي لمعالجة مشاكل الأداء الاقتصادي، حيث تكون الأولوية في تحديد الأساليب العلمية الناجعة والمناسبة للوصول إلى التميز والحصول على أكبر معدلات أداء ونمو اقتصادي، وتتبع تاريخ الفكر الاقتصادي في العالم يبين أن الحلول تتطور تماشيا والمشاكل الاقتصادية المعاشة لهذا كانت الدراسات ولازالت مستمرة في سبيل تحقيق مستويات عيش أفضل للمجتمعات من خلال التأطير الكفيل بخصوصياتها ومتطلباتها.

فالاقتصاد كعلم يوفر الإطار الذي يساهم في تنظيم مختلف الموارد الاقتصادية وتوجيهها لتلبية الحاجات الإنسانية، لتكون مسؤولية استخدام الموارد على عاتق الدولة خاصة إذا كانت هي الموجه للنشاطات الاقتصادية بالتخطيط من خلال البرامج الاقتصادية المسطرة، أما إذا كانت الدولة تقوم بتوفير أسباب الاستغلال الأمثل للموارد من خلال المراقبة والمتابعة فقط فهي تكتفي بالأولويات الإستراتيجية كمسؤولية تجاه مجتمعاتها، وقد تتبع الدولة الأسلوبين معا عند الضرورة للمساهمة في توفير التوازن المطلوب في الدورة الاقتصادية، فدور الدولة في الحياة الاقتصادية له أوجه عديدة وبشكل متزايد خصوصا وأن التطورات الكبيرة في تكنولوجيا الاتصال والإبداع المتواصل للعقل البشري في سبيل تحسين مستويات المعيشة وتحقيق أقصى رفاهية وصولا إلى السعادة، ساهمت في تنوع وتزايد الاستهلاك لدى المجتمعات التي أصبحت بمفهوم العولمة تعيش في قرية صغيرة يصعب فيها العزل أو تجنب حركة الأفكار والثقافات والسلع والخدمات وحركة الأفراد والأموال، الأمر الذي زاد من تعقيد مسؤولية الدول في تأمين ثقافاتها وهوياتها ومقوماتها وحتى ثرواتها خاصة إذا تعلق الأمر بالمجتمعات الأقل نموا.

المبحث الأول: ماهية الأداء

المطلب الأول: مفهوم الأداء

1. تعريف الأداء؛
2. عناصر الأداء، محدداته وثقافته.

المطلب الثاني: نظريات الأداء ومؤشراته

1. نظريات الأداء؛
2. مؤشرات الأداء الاقتصادي.
3. مؤشرات الأداء الاقتصادي حسب المؤسسات الدولية

المبحث الثاني: إدارة الأداء كعملية مستمرة

المطلب الأول: ماهية إدارة الأداء

1. تعريف إدارة الأداء؛
2. خصائص وأهداف إدارة الأداء.

المطلب الثاني: عملية إدارة الأداء

1. تخطيط الأداء؛
2. مراقبة الأداء ومراجعته؛
3. تقييم وتشخيص الأداء.

المطلب الثالث: ممارسة إدارة الأداء

1. المبادئ التوجيهية لإدارة الأداء؛
2. طرق إدارة الأداء؛
3. منشور الأداء.

المبحث الثالث: تحسين الأداء الاقتصادي

المطلب الأول: أهم مداخل التحسين في الأداء

1. مدخل التخطيط الإستراتيجي؛
2. مدخل تحسين العمليات؛
3. مدخل إعادة هندسة الأعمال.

المطلب الثاني: تحسين الأداء في المستويات التنظيمية

1. إدارة الأداء في المستويات التنظيمية؛
2. مسؤولية الإدارة العليا في تحسين الأداء على المستويات التنظيمية.

المطلب الثالث: المشاكل في المستويات الإدارية

1. حلول المشاكل المتعلقة بالإستراتيجية؛
2. معالجة المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية؛
3. الأداء الضعيف وسبل معالجته.

يشهد عالم اليوم تقدما علميا يشمل جميع مجالات الحياة الإنسانية، وأثر بدوره على حياة الفرد فتعددت حاجاته الإنسانية وتنوعت، الأمر الذي أدى إلى ضرورة البحث في تحسين الأداء الاقتصادي لإشباع تلك الحاجات، إلا أن التزايد المضطرد في الحاجات دائما يصطدم بندرة الموارد المتاحة ومن ثم تظهر الحاجة إلى نظام كفيل بالاستخدام الأمثل لهذه الموارد، ولتحقيق هذه الأهداف وجب الاهتمام أكثر بالأداء الاقتصادي، هذا الأخير الذي يرتبط بالإنسان منذ وجوده إلا انه لازال يكتنفه الغموض، وتحيط به الكثير من المشاكل ومع ذلك فإن الدول تعمل بتفاني لتحقيق مستويات أداء أفضل في كل أنشطتها، وبصفة عامة تبرز أهمية الأداء الكلي فيما يعنيه للمجتمعات من جودة في التحقيق وسرعة في التنفيذ وضمان الاستمرار والتماشي مع التغيرات المستمرة والمتزايدة في بيئة تسودها المنافسة الشديدة، ففي الدول المتقدمة يوضع الأداء في مصاف الأولويات كعملية إدارية متجددة، مستمرة وملازمة لنشاط الأفراد، المؤسسات والقطاعات ووظائفها.

ويرتبط الأداء بما تقدمه مخرجات الدورة الاقتصادية من خلال أنشطة الأفراد والمؤسسات ليتم التعبير عنها وقياسها من خلال المؤشرات والمعايير المناسبة، فممارسة الفرد لنشاطه الاقتصادي يقابله الدخل الذي يرتبط بما تنتجه أيضا المؤسسات والاقتصاد ككل ليعبر عن أدائه بما ينتجه، ليتوج ذلك بمخرجات يمكن قياسها والتعبير عنها مما يعطي فرصة للمحللين لدراسة وفحص مستويات الأداء، ليتم معالجة وتقويم الخلل وتمكين الإدارة من وضع الخطط المناسبة للوصول إلى مستويات أفضل في الأداء الاقتصادي، وتعتبر عملية إدارة الأداء ضرورة لمتابعة ظروف ممارسة الأنشطة الاقتصادية وتوفير المناخ المناسب لتحقيق النجاح وتجنب العثرات والأزمات المتوقعة، وتكون الحكومات مسؤولة عن تنفيذ البرامج الاقتصادية المتضمنة لسبل تفعيل الدورة الاقتصادية وإعطاء أولوية للاستخدام الأمثل للموارد، ولشرح ذلك سيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- ماهية الأداء؛
- إدارة الأداء كعملية مستمرة؛
- تحسين الأداء الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية الأداء

لفت موضوع الأداء باستمرار اهتمام الكثير من الباحثين بسعيهم لحل مشكلاته، وقد اهتمت الدول من خلال مؤسساتها بالسبل التي تضمن لها مواكبة متطلبات مجتمعاتها، وكذلك مسايرة تحديات العولمة فتصميم وتنظيم الهيئات والمؤسسات وإشراك المجتمع بصورة أكبر يعتبر تحديا يساهم في ازدهار الدول باستحداث أنظمة وبرامج أداء تتميز بالكفاءة من خلال الأساليب التي تركز على تحقيق غاية تحسين الأداء وسيتم تناول هذا المبحث في المطالب التالية:

- مفهوم الأداء؛
- نظريات الأداء ومؤشراته.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

يعتبر الأداء الكلي في الاقتصاد الوطني مفتاح تحقيق الأهداف بطريقة جيدة في الوقت المحدد وبتكلفة أقل من خلال عمليات الرقابة لمناطق العمل للتحقق ما إذا كان مطابقا لما هو مخطط له، فإذا كانت نوعية التحقيق جيدة ستتمكن الإدارة العليا (حكومات، هيئات عليا وصية، الفاعلين في القطاعات الاقتصادية...الخ) من اعتماد إدارة الأداء التي تصبح بدورها معنية بشدة بعمليات تحقيق أهداف الأداء، وسيتم تناول هذا المطلب في العناصر الآتية:

- تعريف الأداء؛
- عناصر الأداء، محدداته وثقافة.

1. تعريف الأداء

يرتبط مفهوم الأداء بكل من سلوك الفرد والمؤسسات والقطاع ككل، حيث يحتل الأداء الاقتصادي مكانة خاصة في أي اقتصاد باعتباره الناتج النهائي لمحصلة جميع الأنشطة المنجزة، وأعطي للأداء تعاريف عديدة أهمها:

عرف أندرود (Andrewd) الأداء بأنه: " تفاعل لسلوك الموظف، وأن ذلك السلوك يحدد بتفاعل جهده وقدراته" [1]

وهناك من عرفه بأنه: " الناتج الذي يحققه الموظف عند قيامه بأي عمل من الأعمال" [2]

---

[1] Andrew D. Szilagyi and Marc J. Szilagyi.Wallace, **Readings in Organizational Behavior and Performance**, California : Goodyear Pub Co, 2nd Edition, 1980, p: 24.

[2] توفيق عبد المحسن، **تقييم الأداء (مداخل جديدة لعالم جديد)**، مصر: دار الفكر العربي، 2004، ص: 3.

كما عرف الأداء من خلال التفرقة بين السلوك والانجاز بـ: "السلوك هو ما يقوم به الأفراد من أعمال في المؤسسات التي ينتمون لها، أما الإنجاز فهو ما يبقى من أثر أو النتائج بعد أن يتوقفوا عن العمل، أما الأداء فهو التفاعل بين السلوك والإنجاز"[1]. أي أنه مجموع السلوك والنتائج التي تحققت معا، والملاحظ أن هذه التعاريف ركزت على المعايير المرتبطة بالجهد والقدرات من كفاءة، فعالية، معدلات دوران، غيابات وتأخيرات، حيث أن العامل الجيد هو صاحب الإنتاجية العالية، والتي من خلالها تقل المشاكل المتعلقة بالعمل (الانتظام وقلة الحوادث) لذلك يمكن القول أن الأداء الجيد يتضمن عدة متغيرات من حيث أداء العمل بفعالية وكفاءة مع حد أدنى من المعوقات والسلبيات التي قد تنجم عن سلوكه في العمل[2]، ومن خلال التعاريف السابقة وعلى الرغم من الاختلاف بينها فهناك عوامل مشتركة أهمها:

- العامل وما يمتلكه من معرفة، مهارات، قيم، توجهات ودوافع؛
- الوظيفة وما تتصف به من متطلبات وتحديات وما تقدمه من فرص عمل؛
- الموقف والبيئة التنظيمية والتي تتضمن مناخ العمل، الإشراف، الأنظمة الإدارية والهيكل التنظيمي.

ولكن تبقى هذه التعاريف مقيدة بالعامل أو الفرد ولا تمس باقي الجوانب ففي هذا الموضوع الذي يهتم بالأداء الكلي، يجب التأكيد على أن هذا الأخير ليس هو بأداء الفرد فقط بل له جوانب أخرى والتعاريف التالية تبين ذلك:

تعريف (1) : " يعتبر الأداء مفتاح تحقيق الأهداف بالطريقة الصحيحة بأقل تكلفة وفي الوقت المحدد، برصد سير العمل في مختلف المجالات والتأكد من نوعية الإنجاز في مختلف المراحل"[3].

تعريف (2): " يعبر عن الأداء غالبا بالمخرجات من حيث تحقيق الأهداف الكمية، والأداء لا يعبر عن ما يحققه الفرد فقط بل كيفية التحقيق كذلك، والأداء الجيد يجب أن يقابله السلوك المناسب والاستخدام الفعال للمعارف، المهارات والكفاءات"[4].

تعريف (3): " يمثل الأداء قدرة الإدارة على تحويل المدخلات الخاصة بالتنظيم إلى عدد من المخرجات بمواصفات محددة وبأقل تكلفة"[5].

---

[1] عدادي الحسين وفلاح حسن، **الإدارة الإستراتيجية**، عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص: 31.

[2] علي حسن عباس وسهيلة محمد، **إدارة الموارد البشرية**، عمان: دار وائل للنشر، 1999، ص: 242.

[3] Viven Martin, **management project in human resources, training and development**, London: Kogan page, 2006, p: 151.

[4] Michael Armstrong, **performance management " key strategies and practical guidelines "**, London: Kogan page, 3rd edition, 2006, p: 2.

[5] G. Brambach, **some ideas" issues and predictions about performance management**, public personnel management, p: 387.

تعريف (4): " يقصد بمفهوم الأداء المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها "[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الأداء بأنه عبارة عن المخرجات التي يتم الحصول عنها عند السعي لتحقيق الأهداف والتي يشترك فيها كل من العمال والمؤسسات من خلال الوظائف والأدوار المطلوبة والتي يجب أن تقابلها السلوكات المناسبة، الجهود والمهارات التي تساهم في الحصول على الأداء الجيد.

2. عناصر الأداء، محدداته وثقافته

يتطلب تحديد مستوى الأداء المرغوب فيه معرفة العوامل التي تحدد هذا المستوى وماهية التفاعل بينها، وهذا أمر ليس بالهين ذلك لتعدد العوامل من جهة والدور غير معروف لكل عامل من هذه العوامل في علاقته بمستوى الأداء، ليس هذا فقط بل أن ظاهرة الأداء تزداد تعقيدا، فالسلوك الإنساني هو المحدد الرئيسي لأداء الأفراد أما المؤسسات فأدائها يرتبط بسلوك الأفراد والمؤسسات معا ومن هنا تظهر أهمية طبيعة الفرد، نشأته، الموقف الذي يوجد فيه والثقافة السائدة لدى المجتمع والمؤسسات الاقتصادية.

1.2. عناصر الأداء ومحدداته

يتطلب الأداء العديد من العناصر فهو لا يظهر نتيجة لقوى أو ضغوط نابعة من الداخل فقط بل نتيجة لعملية تفاعل وتوافق بين القوى الداخلية والقوى الخارجية المحيطة بالمؤسسات،[2] وتتمثل عناصر الأداء ومحدداته فيما يلي:[3]

- المعرفة بمتطلبات الوظيفة: تشمل المعارف، المهارات الفنية والمهنية، الخلفية العامة عن الوظيفة والمجالات المرتبطة بها؛
- نوعية العمل: مدى إدراك الفرد للعمل الذي يقوم به وما يمتلكه من مهارات فنية، براعة وقدرة على التنظيم وتنفيذ العمل دون انقطاع؛
- العمل المنجز: أي مقدار العمل الممكن إنجازه في الظروف العادية ومدى سرعة الانجاز؛
- المثابرة والتقنية: تشمل الجدية، التفاني في العمل، القدرة على تحمل المسؤولية، الإنجاز في الوقت المحدد، مدى حاجة الفرد للإرشاد والتوجيه من طرف المشرفين وتقيم نتائج عمله.

---

[1] توفيق محمد عبد المحسن، **إتجاهات حديثة في التقييم والتميز في الأداء ستة سيجما وبطاقة القياس المتوازن**، الزقازيق: دار الفكر العربي، 2005، ص:3.

[2] محمد عبد الغني حسن هلال، **مهارات إدارة الأداء**، القاهرة: مركز تطوير الأداء، 1996، ص: 20.

[3] علي محمد عبد الوهاب، **العنصر الإنساني في إدارة الإنتاج**، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1984، ص ص: 255 – 256.

كما أن الأداء يتحدد نتيجة للتفاعل بين محددات ثلاثة رئيسية هي[1]: الدافعية الفردية، مناخ العمل والقدرة على أداء العمل، فالمقدرة والرغبة يتفاعلان معا في تحديد مستوى الأداء أي أن تأثير المقدرة على العمل ومستوى الأداء يتوقف على درجة الرغبة في العمل ويمكن حساب ذلك بالمعادلة التالية[2]:

مستوى الأداء = المقدرة على العمل × الرغبة في العمل.

2.2. ثقافة الأداء

يمكن تعريف ثقافة الأداء على أنها: "ثقافة راسخة لدى الأفراد، المجتمع والمؤسسات لتحقيق ما يتفقون عليه من أهداف"[3]، كما تأثر الثقافة على الأداء من خلال تأثيرها على شعور الفرد، معتقداته وقيمه الأمر الذي يؤثر على سلوكاته (قرارات، استخدام الوقت، نوعية الاهتمامات..) فيتأثر بذلك أداء الفرد، هذا الأخير يؤثر على الأداء ككل، ولثقافة الأداء خصائص ترتبط بالفرد ثقافته وسلوكه، فتحمل المسؤولية الشخصية مثلا تفترض الالتزام بالوعود، احترام الوقت وتسليم المهام عند الفشل*، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه المفاهيم تكون في الدول المتقدمة فقد تستقيل حكومات دون أي حرج بمجرد فشلها عكس الدول المتخلفة التي تفتقر إلى مثل هذه الثقافة البناءة، ويمكن تلخيص خصائص ثقافة الأداء في الجدول التالي:

جدول رقم (01) خصائص ثقافة الأداء

الوضـوح	- الرؤية والإستراتيجيات؛ - تحديد الأدوار وفق مؤشرات الأداء والأهداف؛ - تحديد مساهمة كل فرد في تحقيق الإستراتيجية؛ - التوقف عن الناقشات أثناء أداء النشاط.
الامتداد	- الاتصال من الأعلى إلى الأسفل لتحقيق الأهداف وذلك عند بداية العملية؛ - فتح مناقشات للموازنة بين الامتداد والخطر؛ - الأهداف الفردية هي امتداد لأهداف المؤسسة؛ - تقديم العلاوات عند تحقيق الأهداف.

[1] راوية حسن، **السلوك التنظيمي المعاصر**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004، ص: 216.

[2] علي السلمي، **إدارة الأفراد والكفاية الإنتاجية**، القاهرة: مكتبة غريب، 1985، ص: 27.

[3] Carolyn Barker and Robyn Coy**, the power of culture: driving today's organisation**, Sydney: Mc Graw-Hill, 2004, p: 8.

* تتميز ثقافة الأداء في الدول الغربية بمبدأ تسليم المهام أو الاستقالة كدليل على قمة المسؤولية بل وتذهب هذه الثقافة إلى ما هو أبعد من ذلك لدى بعض المجتمعات حيث أثبتت دراسات أن حالات الانتحار لدى المديرين في اليابان سببها الفشل، وهذه الممارسة مبالغ فيها ولا تتفق مع تعاليم الإسلام لكن الفشل في أداء المهام عند مجتمعات أخرى يعني الترقية أو التحويل إلى مجالات أخرى مما يكرس المزيد من الفشل واللامسؤولية.

الشفـافية	- الكشف عن مؤشرات الأداء على الأقل شهريا؛ - معالم الأداء وقياسه تكون شفافة للأفراد والجماعات؛ - عدم وجود مشاكل فجائية.
المسـؤولية الشخـصية	- يؤدي الأفراد ما وعدوا به؛ - الاجتماعات تبدأ وتنتهي في الوقت المحدد؛ - التخطيط لكل الخطوات والمخاطر واستخدام نظام للمعلومات؛ - التصحيح السريع بتحديد الإجراءات والخطوات البديلة؛ - الاعتماد المتبادل (تسليم المهام أو المسؤولية عند الإخفاق).

المصدر:- Carolyn Barker and Robyn Coy, **the power of culture: driving today's organization**, Sydney: Mc Graw-Hill, 2004 pp: 8-9

المطلب الثاني: نظريات الأداء ومؤشراته

ساهم الدور الكبير الذي يقوم به الأفراد في العملية الإنتاجية في توجيه الباحثين إلى بلورة عدد من النظريات التي تفسر العلاقة بين الأداء والأفراد والمجتمع والمؤسسات الاقتصادية، فالأداء الكلي يحكمه متطلبات العيش والظروف المحيطة به عموما وكذلك ما يحتاج إليه المجتمع من رغبات، وقد جاءت الدراسات الاقتصادية لتفسير الأداء حسب التطورات المعاشة، وسيتم تناول هذا المطلب في العناصر التالية:

- نظريات الأداء؛
- مؤشرات الأداء الكلي.

1. نظريات الأداء

توجد عدة نظريات للأداء يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1.1. نظرية الإدارة العلمية: يعتبر فردريك تايلور (F.Taylor) من أبرز رواد نظرية الإدارة العلمية، وقد لاحظ أن إنتاج العمال أقل من طاقاتهم، كما وجد أنه لا توجد علاقة واضحة وثابتة بين الأجور والإنتاج[1]، حيث اهتمت هذه النظرية بوسائل رفع الإنتاجية، وتم ذلك عن طريق تحديد معيار علمي لمعدل إنتاج العامل، باعتماد الزمن والحركة كأساس في الاختيار العلمي للعاملين، كما أكدت النظرية على ضرورة تدريب العمال على أنسب وأفضل طرق أداء العمل والأنشطة، كما قدمت وسائل لتخطيط وجدولة الإنتاج، إذ اعتبرت العنصر البشري كأي مورد من الموارد المتاحة في المؤسسة وأكدت على ضرورة التحكم في هذا العنصر لرفع الإنتاجية[2].

[1] صبيحي جبر العتيبي، **تطور الفكر والأساليب في الإدارة**، عمان: الحامد للنشر والتوزيع، 2005، ص: 43.

[2] ناصر محمد العديلي، **السلوك الإنساني والتنظيمي "منظور كلي مقارن"**، الرياض: معهد الإدارة العامة، 1995، ص: 27.

2.1. نظرية التقسيم الإداري: من أبرز روادها هنري فايول (H.Fayol)، وتركز هذه النظرية على إبراز الهيكل التنظيمي الرسمي ككل مقسما إلى إدارات وأقسام تقوم بأنشطة متخصصة بما يحقق زيادة الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف. وتبرز أيضا هيكل التسلسل الإداري حيث تتدفق السلطة من أعلى إلى أسفل نتيجة عملية التفويض، ولقد وجد فايول أن النشاط في إدارة الأعمال يمكن أن يقسم إلى مجموعات رئيسية أهمها:

- نشاطات فنية؛
- نشاطات تجارية؛
- نشاطات مالية؛
- نشاطات محاسبية؛
- نشاطات إدارية.

كما وضع أربعة عشر مبدأ من مبادئ الإدارة التي توصل إليها نتيجة مشاهداته وخبراته مؤكدا أنها تضمن حسن أداء المدير لدوره إذا ما التزم بها وسار عليها وهذه المبادئ هي تقسيم العمل، السلطة والمسؤولية، الانضباط في العمل، وحدة الأمر، وحدة الاتجاه، تغليب مصلحة المؤسسة على مصلحة الفرد، المكافآت، المركزية، التسلسل الهرمي، النظام، المساواة، الاستقرار الوظيفي، الابتكار والمبادرة والعمل بروح الفريق[1].

3.1. النظرية البيروقراطية: تنتسب هذه النظرية إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس ويبر (Max Weber) حيث تعد نظريته الخاصة بهياكل السلطة من أهم الدراسات التي أسهم بها، فقد قام بتحليل كثير من التنظيمات وأساليب انسياب خطوط السلطة داخل تلك المؤسسات، وكانت دراسته تدور في نطاق اهتماماته الأساسية التي توضح لماذا يطيع الأفراد الأوامر التي تصدر إليهم؟ ولماذا يقوم الأفراد العاملين بأداء الأعمال وفقا للتعليمات التي تنساب إليهم في حدود الأوامر المشددة؟ وقام فيبر بإيضاح الفرق بين القوة والمواصفات التي تمكن القائد من أن يدفع الأفراد العاملين الذين يعملون معه إلى طاعته فيما يصدره من تعليمات بغض النظر عن رغبتهم في مقاومتها، واهتم كذلك بتوضيح مفهوم السلطة التي تنساب من خلال المراكز التي توجد داخل تلك المؤسسات بحيث يقبل الأفراد العاملين طواعية تنفيذها، وأوضح كذلك أسلوب الشرعية لممارسة السلطة داخل تلك المؤسسات، وقسمها إلى ثلاثة أقسام هي: السلطة البطولية، السلطة التقليدية،

[1] صبيحي جبر العتيبي، **مرجع سابق**، ص: 42

السلطة القانونية الراشدة[1]. هذا وان النموذج البيروقراطي لا يهتم بزيادة الإنتاجية بقدر اهتمامه بالنواحي الشكلية التي تحكم علاقات الأفراد دون اعتبار للنواحي السلوكية مع إهمال الجانب الإنساني الذي أثبتت النظريات الحديثة أهميته بالنسبة لمفهوم الإنتاجية وتحسين الأداء.

4.1. نظريات العلاقات الإنسانية: تركز نظرية العلاقات الإنسانية على الاهتمام بالجوانب الإنسانية في المؤسسة، وهي بذلك تستهدف الوصول بالعاملين إلى أفضل إنتاج في ظل أفضل ما يمكن أن يؤثر على الفرد من عوامل نفسية ومعنوية باعتباره إنسان وجدانيا وانفعاليا أكثر منه راشد ومنطقيا. وقد أثبتت نتائج التجارب التي قام بها إلتون مايو وزملاؤه (E.Mayo) التي أجريت بشركة جنرال إلكتريك، أن نقص الإنتاج يعزى إلى عدم الاهتمام بحل هذه الإشكالات والتحرر من وطأة الضغوط وتخفيف قيود العمل يزيل مشكلة نقص الإنتاج ويرفع معدلات الكفاءة. [2]

2. مؤشرات الأداء الاقتصادي

أجريت الكثير من الدراسات عن الأداء وعلاقته بالتخطيط الإستراتيجي باعتباره أحد مداخل تحسين الأداء، وبينت هذه الدراسات أهم مؤشرات الأداء وربطها بعديد من العوامل المستخدمة في صياغة إستراتيجية الحكومات، وبالتحديد تم التركيز على التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، إدارة العمليات، إستراتيجيات الموارد، نظم القدرة/الإبداع، آليات الرقابة، التدابير المتعلقة بالتعلم/النمو والإنفاق حول حاجات المجتمع، مطالبهم وتأهيلهم[3]، وارتبط الاهتمام بأداء الاقتصاد في الوقت الحاضر بمدى فاعلية وكفاءة السياسات والبرامج المسطرة، فهل أدت هذه الأخيرة وظائفها حقا؟ وما مستوى نتائجها؟ وهذا ما يطلق عليه بقياس الأداء ويكون معبرا عنه على المستويات الكلية بمؤشرات عديدة تمتزج بين مجالات الاقتصاد والمعيشة ومكتسبات المجتمع المحققة جراء الرعاية الاجتماعية، فالدول التي تحترم شعوبها تنطلق في بناء الاقتصاد بالأخذ بأولويات مجتمعاتها لتكون بذلك مهتمة بما يواكب طموحاتهم ويعتني بالظروف المعيشية، الأخلاقية والثقافية وتتضح غالبا في أسس التعامل السياسي مع مشاكل المجتمع وجعل الحلول موائمة ومنبعثة من ذات المجتمع ولا تملى بظروف لا تستوفي آمالها، وخلاصة العمل الاقتصادي يترجم بمؤشرات يمكن من خلالها الحكم على النجاعة في التخطيط والتنفيذ وحتى في الاستشراف، فالمسؤولية تكون دائما وبنسبة كبيرة على عاتق المسؤولين كل حسب موقعه من وزراء وبرلمانيين وأحزاب موالية أو معارضة كذلك المجتمع المدني بجمعياته وكافة فعالياته والدور هنا تفاعلي، فالشفافية والوعي بالمسؤولية تجعل الجميع معنيا ومهتما محافظا على

---

[1] صبيحي جبر العتيبي، **مرجع سابق**، ص ص: 41-43.

2 **المرجع نفسه**، ص ص: 45-47.

[3] Abby Ghobadian and others, **Strategy and performance « Achieving competitive Advantage in the global market place**, New York: Palgrave Mamillan, 2004, p: 132.

مصالحه وحتى على وجوده، وقبل التطرق لأهم مؤشرات الأداء يجب تعريف المؤشر وتقديم المقياس والمعيار كون هذه المصطلحات تستخدم كثيرا، فالمقياس يشار به إلى الشيء الذي يعرف الأحداث الواقعية بشكل رقمي أو كمي، إذا المقياس هو:[1]

- ✓ أداة حكم على الأمور، مثل الموازين والمكاييل؛
- ✓ المقياس يكون واضحا وسهلا في الاستخدام وبسيط ومتفق عليه بعيدا عن التدخل الشخصي الانطباعي؛
- ✓ خير بيان لذلك تشريع العزيز الحكيم في محكم تنزيله عن المطففين في قوله عز وجل " الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون، ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون، ليوم عظيم يوم يقوم الناس لرب العالمين"، وجاء واضحا تحريم الازدواجية في المقاييس لما فيه من ضرر على معيشة الناس وعلى أموالهم؛

أما المعيار فهو: المرشد والموجه لعملية القياس والضبط والتصحيح، فدرجة حرارة الإنسان في وضعها المعياري النمطي هو 37 درجة وهذا هو المعيار، والمقياس هنا هو جهاز الترمومتر، إذن المقياس هو ما يتم القياس به والمعيار عموما يتم القياس بناءا عليه، والرابط يتضح من خلال المقارنة بينهما لتحدث عملية التقييم ومن ثم التصحيح والتقويم

1.2. مؤشرات أداء المؤسسات الاقتصادية

يتم توضيح أدائها الكلي من خلال عدة منها:[2] المؤشرات مالية منها التي تركز على أرقام محاسبية تتميز بأنها فعالة وموضوعية، كما أنها تعطي نظرة تركيبية للأداء، وأخرى محدودة تركز اهتمام المدراء على الأمد القصير، فهي لا تتميز بالقدرة على رد الفعل لأن المشاكل تكتشف بشكل متأخر جدا، وتعطي نظرة تركيبية للأداء، الأمر الذي لا يسهل التحليل الضروري، لكن تبقى التحليلات التقليدية لهذه المؤشرات توجه غالبا اهتمام المدراء إلى تخفيض التكاليف فقط، وهناك من حدد مؤشرات الأداء الكلي في مجموعة المقاييس التي تساعد المديرين على اتخاذ القرار، كما تبين لهم مدى جودة العمل، ويتم تحديد مؤشرات الأداء حسب الخطة الإستراتيجية للمؤسسة، ومن أهم مؤشرات الأداء الكلية ما يلي[3]: الربحية والحجم والنمو، كما تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات ترصد أهدافها المختلفة حسب مستوياتها وتحدد حسب مجالها، ويتم وضع

---

[1] محمد المحمدي الماضي، **مداخل قياس الأداء في القطاع الخاص وتطبيقاتها على القطاع العام والحكومي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، القاهرة 09- 13 أكتوبر 2005، ص ص: 30- 31.

[2] فرانسواز جيرو وآخرون، ترجمة وردية واشد، **المراقبة الإدارية وقيادة الأداء**، الجزائر: الجزائرية للكتاب، 2006، ص: 57.

[3] Chuck Ballard and others, **Business performance management " Meets business intelligence"**, information management software: IBM.com/Redbooks, 2005, p: 32.

الأهداف كلية على أساس القوى الدافعة الإستراتيجية والتي تمثل القضايا التي يجب أن تواجهها المؤسسات خلال فترة تتراوح بين 3-5 سنوات كي تحقق موقعا ومركزا قويا في الأسواق، هذه الأخيرة التي تتميز بمنافسة شديدة تستدعي توضيح الأهداف التي تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيقها، وفي الشكل رقم (06) سيتم توضيح موقع أهداف الأداء الكلي كما يلي:

شكل رقم (06) موقع أهداف الأداء الكلي

- الحجم والنمو؛
- الربحية وأسواق رأس المال؛
- السيولة والرفع المالي؛
- الدوران ومؤشرات مالية أخرى.
- إدارة الموارد البشرية؛
- التكنولوجيا؛
- الشراء والتصنيع والتسويق.

المصدر: نبيل محمد مرسي، **الإدارة الإستراتيجية " تكوين وتنفيذ إستراتيجيات التنافس "**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص: 176.

2.2. مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

تمثل مؤشرات الاقتصاد الوطني النتائج المحققة على المستوى الكلي، لتعبر بذلك على الأداء الكلي بمختلف مؤشراته بالتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، والمتمثلة في المعروض النقدي، معدل التضخم سعر الفائدة الحقيقي، ووضع الميزانية العامة بالنسبة للتوازن الداخلي أما مؤشرات التوازن الخارجي فتتمثل في المديونية وخدمات الدين، احتياطي الصرف الأجنبي، ميزان المدفوعات، استقرار سعر صرف العملة، وسيتم التطرق لأهم المؤشرات الكلية فيما يلي:

1.2.2. الناتج المحلي: هو مقياس للنشاطات الاقتصادية التي تتم في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة بسنة، وتكون هذه النشاطات منجزة من طرف كل من يقيم في التراب الوطني للدولة، وتعبر الزيادة المحققة في الناتج المحلي مقياسا للنمو الاقتصادي في تلك الدولة، لذلك يعتبر الناتج المحلي من أهم الدراسات الاقتصادية المعبرة عن الأداء الاقتصادي، ويتكون الناتج المحلي مما يلي[1]:

- المنتجات الوسيطة والمنتجات النهائية؛
- القيمة المضافة الإجمالية؛

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، ص ص: 28-33.

- الناتج المحلي الإجمالي؛
- الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي.

1.1.2.2. المنتجات الوسيطة والمنتجات النهائية: يمكن تقسيم المنتجات إلى نهائية ووسيطة والمقصود بالمنتجات الوسيطة تلك التي تستخدم كمدخلات في دورة إنتاجية أخرى وما يميز هذه المنتجات أنها تستهلك نهائيا عند استخدامها في عملية الإنتاج مقابل استرداد قيمتها عند بيع المنتوج في شكله النهائي باعتبارها مواد أولية ساهمت في إتمام عملية الإنتاج، أما المنتجات النهائية فهي موجهة مباشرة للاستهلاك في أحد أشكاله التالية[1]:

- ✓ الاستهلاك المنزلي أو العائلي؛
- ✓ التكوين الرأسمالي؛
- ✓ الاستهلاك الحكومي؛
- ✓ التصدير.

2.1.2.2. القيمة المضافة: تمثل الفرق بين قيمة المنتجات في المؤسسة وقيمة المنتجات الوسيطة، وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المنتجات في المؤسسة تشمل كافة التكاليف بالإضافة إلى هامش الربح. ويمكن حساب القيمة المضافة من كما يلي[2]:

القيمة المضافة الإجمالية في المؤسسة = قيمة المنتجات في المؤسسة – قيمة المنتجات الوسيطة المستخدمة

3.1.2.2. الناتج المحلي الإجمالي: يمثل مجموع ما يتم إنتاج في البلاد مطروحا منه المنتجات الوسيطة المستخدمة في عملية الإنتاج وفي نفس الوقت يمثل هذا المجموع إجمالي القيم المضافة في البلاد ويرمز له بالرمز (GDP) وبالتالي يصبح:

الناتج المحلي الإجمالي= مجموع قيم المنتجات النهائية = مجموع القيم المضافة الإجمالية

وبالتالي تصبح هناك طريقتان لحساب الناتج المحلي الإجمالي كما يلي[3]:

– **الطريقة الأولى:** حيث أن الاستهلاك المنزلي يرمز له بـ (C) والتكوين الرأسمالي أو الاستثمار بالرمز (I) أما بالنسبة للاستهلاك الحكومي فيرمز له بالرمز (G) والصادرات بـ (X) أما الواردات فبالرمز (M)

$$(GDP + M = C + I + G + X)$$

---

[1] أحمد الأشقر، **مرجع سابق**، ص: 27.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص: 28–30.

[3] **المرجع نفسه**، ص: 32.

وتسمى هذه العلاقة بميزان المنتجات، وتعني أن ما هو مستخدم من منتجات يساوي تماما ما هو متاح منها، أي أن تلبية كل الاحتياجات سواء منزلية وتكوين رأسمالي واستهلاك حكومي وتصدير يتم عن طريق الإنتاج المحلي وبنقل (M) إلى الطرف الأيمن لتعبر القيمة (X – M) عن صافي الصادرات تصبح العلاقة كالآتي:

$$GDP + = C + I + G + (X - M)$$

– **الطريقة الثانية:** باعتبار الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع القيم المضافة في كل المؤسسات العاملة في البلاد فيمكن كتابة العلاقة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع قيم المنتجات في المؤسسات الإنتاجية – مجموع قيم المنتجات الوسيطة المستخدمة في الإنتاج

وبما أن القيمة المضافة تساوي مجموع عوائد عناصر الإنتاج مضافا إليه الامتلاك والضرائب غير المباشرة فيمكن كتابة العلاقة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع عوائد عوامل الإنتاج + مخصص الإهلاك + الضرائب غير المباشرة

2.2.2. الناتج الوطني والدخل الوطني: باعتبار أن النشاطات الاقتصادية على أرض دولة معينة خلال سنة يقوم بها مواطنو هذه الدولة (المقيمين) وجزء آخر من الأنشطة يقوم بها أجانب (غير مقيمين)، وقد يكون لمواطني هذه الدولة المقيمين نشاطات إنتاجية خارج هذه الدولة لهذا يمثل الناتج الوطني حصيلة النشاطات الإنتاجية للأشخاص المقيمين سواء كانت نشاطاتهم تتم على أرض دولتهم أو خارجها[1].

3.2.2. الناتج الوطني الإجمالي والناتج الوطني الصافي: وللانتقال من الناتج المحلي الإجمالي إلى الناتج الوطني الإجمالي يجب إضافة حصيلة النشاطات الإنتاجية للمقيمين الذين يعملون في الخارج ونطرح حصيلة النشاطات الإنتاجية لغير المقيمين الذين يعملون في الداخل.

الناتج الوطني الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + مجموع دخول المقيمين عن عملهم في الخارج – مجموع دخول غير المقيمين عن عملهم في الداخل

ويرمز للناتج الوطني الإجمالي بالرمز (GNP)، ويدخل في عداد دخول المقيمين عن عملهم في الخارج أجور العمال الذين يشتغلون خارج بلدهم والدخول من الملكية في البلدان الأجنبية وعائدات الأسهم والسندات في الخارج والحصص التي تعود للمقيمين من أرباح الشركات في الخارج. ويمكن ملاحظة أنه إذا كان مجموع دخول المقيمين عن عملهم في الخارج أكبر من مجموع دخول غير المقيمين عن عملهم في

[1] أحمد الأشقر، **مرجع سابق**، ص: 34.

الداخل كان الناتج الوطني الإجمالي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي. والعكس بالعكس. وبالطرقة نفسها نعرف الناتج الوطني الصافي:

الناتج الوطني الصافي = الناتج المحلي الصافي + مجموع دخول المقيمين عن عملهم في الخارج – مجموع دخول غير المقيمين عن عملهم في الداخل

بهذا يكون

الناتج الوطني الصافي = الناتج الوطني الإجمالي – مخصص الاستهلاك

ويرمز للناتج الوطني الصافي بالرمز (NNP).

4.2.2. الدخل الوطني: الدخل الوطني هو مجموع عوائد عوامل الإنتاج للأشخاص المقيمين في الدولة. أي أنه يمثل مجموع الأجور والريع والفوائد والأرباح في الشركات المنظمة بالإضافة إلى مجموع القطاع غير المنظم ودخول الملكية وذلك للأشخاص المقيمين سواء حصلوا على هذه الدخول عن عملهم في الداخل أو في الخارج:

الدخل الوطني = مجموع عوائد عوامل الإنتاج للمقيمين

ويرمز للدخل الوطني بالرمز (NI)، والدخل الوطني الصافي مطروحا منه الضرائب غير المباشرة. لهذا يمكن كتابة العلاقتين الآتيتين اللتين تعبر عن الدخل الوطني بدلالة كل من الناتج الوطني الصافي والناتج الوطني الإجمالي، من تعاريف الدخل الوطني والناتج الوطني الإجمالي والناتج الوطني الصافي يمكن الاستنتاج أن الدخلي الوطني يحسب كما يلي:

الدخل الوطني = الناتج الوطني الصافي – الضرائب غير المباشرة = الناتج الوطني الإجمالي – مخصص الإهتلاك – الضرائب غير المباشرة

3. مؤشرات الأداء الاقتصادي حسب المؤسسات الدولية

لكي تكون المؤشرات ذات أهمية يجب أن ينظر إلى أثرها في مستقبل الاقتصاد، فتأتي تقييمات المؤسسات الدولية بشأن اقتصاد بلد ما أكثر قبولا، لما لها من مصداقية وثقة لدى المؤسسات والمستثمرين المهتمين وأصحاب المصالح في الداخل وخارج البلاد كون أهمية المعرفة بظروف وفرص الاستثمار في هذا البلد أو ذلك البلد تبنى بالأساس على المعلومات، كلمة بسيطة في معناها لكن معقدة في وسائلها ومصادرها فمثلا كان لسيدنا يوسف عل نبينا وعليه أزكى الصلاة والسلام أول خطة كاملة وشاملة في إدارة شؤون مصر القديمة وبفضل من الله عز وجل نجح في مبتغاه على اعتبار أن الإرادة الإلهية لا يعلى عليها وله تدبير كل الأمور، فمصدر نجاح سيدنا يوسف كان بفضل من الله عز وجل بمنح نبيه آية تأويل الرؤى، وهذه الأخيرة

معلومات مؤكدة الحدوث مسبقا جعلت من تسيير أمور مصر أمرا مقضيا على يد نبي الله يوسف، وعالم اليوم لا تتم إدارة شؤون الاقتصاد فيه بتكهنات بل بمعطيات مبنية على أسس علمية ولها مآخذ مختلفة وتتأتى بالتحليل والتكاتف في اختصاصات عديدة، فمخرجات الأنظمة السياسية تكون في غالبها ذات تأثير على الحياة عامة والجزء الذي يجعل الجميع يهتم بذلك المصلحة ونقطة الالتقاء لديهم، وفي نفس الوقت هي نقطة الاختلاف لهم، فالمتعارف عليه أن كل راشد يعرف مصلحته والربط بين مستويات المصالح وأصحابها وكذلك سبل حفظها وتحقيقها ينمو لدى الجميع بتوفر ما يزكي سبلهم في نفس الوقت دون الضرر أو الاستغلال، والأكيد في جميع الحالات أن تدافع الناس فيه صلاح للعامة، والمؤكد أنه مصدر يلهم البعض ويجعلهم أقوياء ليأكلوا ما يحق لغيرهم على أمل بقاء أضمن وأطول وتأمين لرغد عيش بمكر وأحيانا بابتزاز الأمثلة لا يمكن حصرها والدليل القاطع في حروب تعلن وأخرى تندد والشأن في كل أمر يرجع لأسباب وأهداف ونتائج لا تكون عادة واضحة سواء تم الإعلان عنها أو أخفيت، فضالة الشعوب رغبتها في العيش الكريم والتكيف مع واقعها ومواكبة التطور كمحصلة لما يعرف بالتنمية البشرية، هذا جزء بسيط من أهداف عديدة فيها اختلافات ومستويات وأولويات من حرية اقتصادية ومدى انسجام في المنظومة العالمية، بالتالي تعتبر هذه مؤشرات ذات أهمية للشعوب ومن خلالها تحكم على الأداء في بلدانها فالشفافية ومؤشر مدى استشراء الفساد كلها مؤشرات ضرورية تساهم في الحفاظ على ثروات الشعوب،* وهنا يمكن ذكر أهم ما توصلت إليه مؤسسات التقييم الدولية بشأن الأداء الاقتصادي والمؤسسي في دول العالم كما يلي:[1]

- مؤشر التنافسية العالمي؛
- مؤشر قياس الفساد والشفافية؛
- مؤشر التنمية البشرية؛
- مؤشر قياس الأداء والإمكانات للإستثمار الأجنبي المباشر؛
- مؤشر الحرية الاقتصادية؛
- مؤشر الاستعداد المعرفي والتقني؛
- مؤشر الاندماج في منظومة العولمة؛
- المؤشر الثلاثي لقياس ثروة الأمم الناهضة.

* لا يأخذ بها في الدول المتخلفة فهي تبقى مجرد مؤشرات جزئية ومهمشة من حيث دورها الحقيقي في متابعة ثروات الشعوب، وعادة ما يكون الاهتمام في الدول الريعية بمؤشرات التوازن الداخلي والخارجي لما لها من أرقام مرتبطة أساسا بجباية المحروقات.

[1] رضا عبد السلام، **مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2004، ص: 19.

1.3 مؤشر التنافسية العالمية

ويعبر على مؤشر التنافسية العالمي مختصرا بالانجليزية بـــ (GCI)، ويصدر سنويا من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي ليقارن إنتاجية البلدان والكفاءة الاقتصادية فيها، ويسلط الضوء على مزاياها النسبية وجدوى الاستثمار فيها ويفحص كفاءة القطاعات ومساهماتها الإنتاجية، وله أهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية لأنه يبين نقاط القوة والضعف للاقتصاديات الوطنية، وقد تم العمل بهذا المؤشر منذ سنة 1979.[1] وقدمت تجارب ودراسات القدرة التنافسية محددات كثيرة ومعقدة، وحاولت بعض أفضل العقول الاقتصادية قبل 200 سنة معالجة مسألة ثروات الأمم ومحدداتها، فيقول آدم سميث (Adam Smith) أن التخصص وتقسيم العمل يؤدي إلى تحسينات في الإنتاجية، ويرى عديد خبراء اقتصاد القرن 19 أهمهم توماس مالثوس (Thomas Malthus) وديفيد ريكاردو (David Ricardo) بأن قانون تناقص الغلة يقلل من احتمالات توسيع مستوى الازدهار، أما خبراء الاقتصاد للقرن 20 فقد أكدوا على أهمية الاستثمار في رأس المال المادي والبنية التحتية. ورغم ذلك عرفت العديد من البلدان النامية فشلا في تحقيق النمو المنشود على الرغم من الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، ورغم اهتمامها بالاستثمار في رأس المال المادي إلا أنه لم يكن كافيا لتوليد وتجميع الثروة،* فالتنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي تعني قدرة الدولة على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفرادها، وبتعريف آخر تعني الجاذبية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني لاستقطاب عوامل الإنتاج المتنقلة بما يوفره من عبء ضريبي منخفض، ومن أهم مؤشراتها نمو الدخل الفردي الحقيقي والنتائج التجارية للدولة (تطور تركيبة الصادرات، الحصة من السوق الدولية والميزان التجاري)[2].

2.3. مؤشر الفساد والشفافية

يمثل الفساد في الممارسات الاستغلالية للمنصب والنفوذ للأغراض الشخصية التي لا ترتبط بمتطلبات الوظيفة أو العمل، وكثرة هذه الممارسات تستدعي ضرورة المتابعة والمعاقبة للمتورطين فيها كونها تؤثر على التطور في المجتمعات، هذه الأخيرة تسعى دائما إلى مواجهة هذه الظاهرة التي تنتشر في الإدارات الحكومية خاصة في الدول المتخلفة لوجود البيئة المناسبة لها من فساد ونقص في تحمل المسؤولية

---

[1] XAVIER SALA-I-MARTIN and others, **The Global Competitiveness Index: Measuring the Productive Potential of Nations**, the World Economic Forum, 2007- 2008, P: 01.

* على غرار الجزائر التي انتهجت هذا الأسلوب وفشل في الواقع ولم يكن له نجاح يناسب الاستثمارات المادية الكبيرة التي ضاعت في أغلبها وأهدرت معها فرصا كبيرة للنجاح حسب رأي خبراء الاقتصاد

[2] كمال رزيق وبوزعرور عمار، **التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة، 22 مـاي 2002، الجزائر، ص:02.

كذلك تدني الأخلاق عند بعض الأفراد جعل منهم انتهازيين للقيام بهذه المعاملات التي تؤثر سلبا على الاقتصاد وفرص الاستثمار وعلى الأعمال والمستثمرين ككل، وتجدر الإشارة إلى مؤسسة الشفافية الدولية التي تصدر مؤشرا مهما في هذا الصدد حول أوضاع الأجهزة الحكومية من حيث مستوى الفساد والشفافية في عمل تلك الأجهزة، وتخلص المؤسسة سنويا وبعد دراستها لعدد من المحددات إلى وضع ترتيب لأغلب دول العالم من حيث مستوى الشفافية والفساد، ويركز المؤشر على الفساد في القطاع العام، ويعرف على أنه سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية لا علاقة لها بمتطلبات الوظيفة، أما مؤسسة الشفافية العالمية فهي مؤسسة مستقلة هدفها الأول والأخير هو محاربة الفساد بكل صوره وأشكاله. وهي منظمة تأسست عام 1993، كمنظمة غير حكومية رائدة في مجال كبح الفساد، تضم حاليا فروعا في تسعين دولة، وأمانتها العامة في برلين في ألمانيا، وتجري سنويا دراسات ميدانية على عينة من رجال الأعمال والمستثمرين في أكثر من 133 دولة حول العالم وفقا لمؤشر سنة 2003، والتزمت هذه المؤسسة على إصدار هذا المؤشر على الدوام منذ 1995[1].

3.3. مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index HDI)

هو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة ويشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم، وتصدر له تقريرا سنويا منذ عام 1990، كما يقوم برنامج التطوير للأمم المتحدة (UNDP) بغرض تنمية الدول وتحسين أوضاع المواطنين في الدول المختلفة بتقديم مشاريع وبرامج لهذا الغرض، ويعتبر هذا المؤشر محاولة للتعبير عن نوعية الحياة إحصائياً بما يتجاوز البعد الاقتصادي دون إهماله، فهو ينظر للإنسان كوحدة كاملة ولا يختزله في بعده الاقتصادي الكمي، وهو يمثل نموذجاً أولياً لتكامل خيارات الإنسان في الحياة من خلال تركيزه على طول العمر والمستوى التعليمي ومستوى المعيشة، ويعتمد في تحليله على متغيرات عديدة أهمها: معدل العمر في بلدٍ ما عند الولادة، المستوى التعليمي للسكان، المستوى المعيشي.

ويركز دليل التنمية البشرية على ثلاثة أبعاد للتنمية قابلة للقياس بداية من أن يعيش الإنسان حياة مديدة وصحية، مع ضمان حسن التعلم، وأن يحصل على مستوى معيشة لائق. لذلك يجمع بين مقاييس متوسط العمر المتوقع عند الميلاد والالتحاق بالمدارس والإلمام بالقراءة والكتابة والدخل، ومن خلال استخدام هذه المؤشرات يتم قياس التنمية البشرية في دول العالم بتصنيفها إلى ثلاث مجموعات (دول ذات تنمية بشرية مرتفعة ودول بها تنمية بشرية متوسطة ودول ذات تنمية بشرية منخفضة) والفاصل في كل ذلك الخبرة المعرفية المتراكمة لدى العنصر البشري الأمر الذي جعل من الاهتمام بدراسة تنمية هذا العنصر أمرا

[1] من الموقع الالكتروني لمؤسسة الشفافية الدولية: http://www.transparency.org/whoweare.

ضروريا والاهتمام بعرضه دوريا وبشكل يبين البرامج الضرورية التي تعطي لهذا العنصر ما يتطلبه من تطوير وتحفيز حسب ما تتميز به الدول أو المجتمعات المعنية، ففي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعطي تقارير يعدها باحثون مختصون في التنمية البشرية في الدول العربية لتكثيف الجهود الرامية لتحفيز برامج النهوض بالعنصر البشري العربي، اعتمدت الجهة المصدرة له في محدداته على مقياس مركب للتنمية البشرية وقد تم تطوير ثلاثة مقاييس تكميلية وهي:[1]

– دليل الفقر البشري (Human Poverty Indicator): ويقاس من خلال ثلاثة أبعاد وهي طول العمر والمعرفة والتدابير الاقتصادية الكلية؛

– دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس (Gender Development Indicator): فكلما ارتفع التفاوت بين الجنسين فيما يتعلق بالتنمية البشرية الأساسية كلما انخفض دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس الخاص بدولة ما مقارنة بدليل التنمية البشرية بها؛

– مقياس التمكين الجنساني (Gender Participation Index): ويقيس دور النساء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

4.3. مؤشري قياس الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر منظمة الإنكتاد

عمدت منظمة الإنكتاد (UNCTAD) إلى متابعة ما يحدث من تطورات اقتصادية من خلال المؤشرات التقييمية الصادرة عن المؤسسات الدولية المتخصصة، وبدأت هذه المنظمة سنة 2002 مع التقرير العالمي للاستثمار بإصدارها لمؤشرين جديدين لقياس كل من مستوى الأداء لـ: 140 دولة إضافة إلى قياس إمكانات الدول خاصة في مجال جذب الاستثمار.

1.4.3.التعريف بالمؤشرين: لقد تم إدخال هذين المؤشرين في التقرير العالمي للاستثمار الذي يصدر عن منظمة الإنكتاد وتمثل اختصارا بالإنجليزية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nation Conference for Trade and Development)، ويأتي التقرير العالمي للاستثمار (WIR) في مقدمة ما تصدره سنويا، حيث يعالج مسائل تتعلق بالاستثمارات والتجارة الدولية والإقليمية ولتطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعهما الجغرافي، وبعد زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من 27 مليار دولار في سبعينيات القرن الماضي إلى 1,3 تريليون دولار[2] في تسعينيات نفس القرن، لذلك وبناءا على الأهمية التي استحوذ عليها الاستثمار الأجنبي المباشر بدأت منظمة الإنتكاد منذ 2002 بوضع مؤشرات تساعد الدول على تحسين فرص تحقيقها مستويات أعلى في هذا النوع من الاستثمار، من هنا كانت المنافسة على ذلك كبيرة

[1] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص ص: 20-21.

[2] من الموقع الالكتروني للانكتاد: http://unctad.org/en/Pages/Home.aspx

بين الدول لما يمكن أن يضيفه من نقل للتكنولوجيا وتقليص للبطالة ورفع القدرات التنافسية ودعم التصدير ليأتي مؤشري قياس الأداء والإمكانات كموجه للإصلاحات الضرورية والمحققة لفرص الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المعنية.

2.4.3.محددات قياس كل من الأداء والإمكانات: يتعلق الأداء وقياسه بمستوى المخرجات الفعلية المحققة في اقتصاديات الدول، أما المؤشر الثاني فيعبر عن مدى جذب الاستثمار بناءا على واقع وإمكانات الدول ويمكن تقديم أهم محددات قياس كل من الأداء والإمكانات فيما يلي:[1]

- **بالنسبة لمؤشر قياس الأداء:** ويقيس مستوى أداء الدولة الفعلي بحساب نصيبها من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، وهنا يجب مقارنة التدفقات المحققة جراء الاستثمار الأجنبي بنصيب الدولة من الناتج الإجمالي العالمي، فمثلا تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول الأكثر جذبا للاستثمار لكن في نفس الوقت تحتل مرتبة متأخرة في مؤشر الأداء لأنه يأخذ بالمقارنة مع نصيبها من الناتج الإجمالي العالمي.

- **بالنسبة لمؤشر قياس الإمكانات:** ويعبر عن ما تملكه الدولة فعليا ليعول عليها في جذب للاستثمار والفرق بين مؤشر قياس الإمكانات ومؤشر قياس الأداء أن الأول لا يؤخذ بالتدفقات المحققة بل باستدامة إمكانات جذب الاستثمار*، ويعتمد هذا المؤشر على قياس مستوى مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي، وقد أجملها التقرير العالمي في ثلاثة محددات رئيسة هي:[2]

- ✓ الإطار السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Political Environment): مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعات المنظمة للاستثمارات، مستوى معاملة الأجانب وسياسات المنافسة والدمج والتملك وسياسة الخوصصة.
- ✓ تسهيل الأعمال (Business Facilitations): وتتعلق التسهيلات بالترويج للاستثمار والكفاءة الإدارية وخدمات ما بعد الاستثمار، حوافز الاستثمار مثل التحكيم بدلا عن التقاضي البطيء، تسهيلات تحويل الأرباح أو الحفاظ على مستوى من الإستقرار التشريعي بحيث لا يفاجأ بما لم يعول عليه من تشريعات جديدة.

---

[1] من الموقع الالكتروني للانكتاد، **مرجع سابق**.

* مثلا عند بيع الدولة لشركة ما لمستثمر أجنبي بمبلغ معين يعبر هذا الأخير عن تدفقات محققة جراء عملية البيع والتي تدخل ضمن الاستثمار الأجنبي، أي تقاس هنا العملية في مؤشر الأداء وليس مؤشر الإمكانات، والذي يرتبط بالعوامل المساعدة في إدامة الاستثمار الأجنبي وبقائه ليس بتدفقاته.

[2] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص: 19.

- ✓ محددات اقتصادية (FDI Economic Environment): وتتوقف هذه المحددات على ما تتضمنه الإستراتيجية الاستثمارية للشركة من أهداف، من سوق، تكلفة الموارد، فالمحددات الاقتصادية للشركات الباحثة عن الكفاءة تتقدمها عناصر مثل المهارة وتكلفة عنصر العمل في الدولة الراغبة في استضافة الاستثمار، أم بالنسبة للشركات التي تبحث عن سوق لتخدمه، فهي تهتم أكثر بحجم هذا السوق ومعدل النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج الوطني، كما يجب أن تتوفر الدولة المضيفة للاستثمار على بنية تحتية كافية ومؤسسات فاعلة وقضاء مستقل ونزيه وسريع.

5.3. مؤشر الحرية الاقتصادية

اعتمدت كحق أساسي لكل إنسان من خلال امتلاكه وممارسه للأنشطة الاقتصادية، ليكون المجتمع حرا اقتصاديا في كل من الإنتاج، الاستهلاك والاستثمار، وتكون الحكومات الضامن لحرية العمل وحركة رأس المال والسلع[1]، ويصدر مؤشر الحرية الاقتصادية عن معهد هيرتاج (Heritage Foundation) بالتعاون مع صحيفة وول ستريت (Wall Street Journal) عام 1995 ويقيس هذا المؤشر مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية، وقد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناءً على النقاط التي تسجلها الدولة في هذه المكونات بحيث تنقسم الدول إلى أربع مجموعات وفق رصيدها الإجمالي على النحو التالي: (1-1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة (2-2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة (3-3.95) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة (4-5.00) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة جداً، ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل يدخل بها 50 متغير مع الأخذ في الاعتبار أن لهذه العوامل أوزان نسبية يتم من خلالها حساب المؤشر بأخذ المتوسط الحسابي للمعايير التالية:[2]

- ✓ السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية)؛
- ✓ نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي)؛
- ✓ حجم الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي؛
- ✓ أداء القطاع المصرفي والتمويلي؛
- ✓ ملائمة التشريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛
- ✓ الوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)؛
- ✓ السياسات النقدية (سعر الصرف والتضخم)؛
- ✓ وضوح احترام حقوق الملكية الفكرية؛

---

[1] من الموقع الالكتروني لمعهد هيرتاج: http://www.heritage.org/index/about.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مؤشرات الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن**، 2004، ص: 10.

- ✓ مستوى الأجور والأسعار؛
- ✓ نشاط السوق الموازية.

6.3. مؤشر الاستعداد المعرفي والتقني

أصبح من الضروري الاعتماد على مثل هذا المؤشر خاصة وأن العالم يعرف تطورات كبيرة في مجال تكنولوجيا الاتصال، ويعتبر التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات بيانا لترتيب دول العالم من حيث الاستعداد المعرفي والذي يصدر بصفة سنوية عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعرف هذا المؤشر على أنه " درجة استعداد الدولة أو المجتمع في الاستفادة من التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "[1] ويعتمد هذا المؤشر في قياسه للاستعداد المعرفي والتقني على ثلاثة مكونات رئيسة يتفرع منها محددات فرعية كما يلي:[2]

- البيئة السائدة التي تتفرع عنها ثلاث مكونات:
  - ✓ مناخ أو بيئة السوق؛
  - ✓ البيئة السياسية والتشريعية؛
  - ✓ البنية الأساسية.
- الاستعداد الذي يتفرع عنه ثلاث مكونات رئيسة هي:
  - ✓ الاستعداد المعرفي؛
  - ✓ استعداد مجتمع الأعمال والمستثمرين؛
  - ✓ الاستعداد الحكومي الرسمي.
- الاستخدام الذي يتكون من ثلاثة محددات فرعية كما يلي:
  - ✓ الاستخدام الفردي؛
  - ✓ استخدام مجتمع الأعمال؛
  - ✓ الاستخدام الحكومي.

وترتب الدول بمؤشر الاستعداد المعرفي والتقني حسب مجال للنقاط أقصاه 10، والتي تقترب من أعلى نقطة تكون لديها استعداد أكبر، في حين الدول التي تقترب إلى الأدنى وصولا إلى 1 تعتبر أقل استعدادا في مجال المعرفة، كما أكد واضعوا المؤشر أن ترتيب الدول لا يعكس تحسن أو تأخر الدولة من حيث أدائها الفعلي في الاستعداد المعرفي والتقني دون النظر إلى النقطة وتغيرها فقد تتحسن النقطة مقابل تأخر في المرتبة.

---

[1] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص: 95.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص: 96-97.

7.3. مؤشر الاندماج في منظومة العولمة

نشرت مجلة السياسة الخارجية الأمريكية لسنة 2004 مؤشر الاندماج في العولمة؛ والذي يصدر بصفة سنوية عن أ.ت كورتي للسياسة الخارجية التابع لـ (Carnegie Endowment For International Peace) وهي منظمة وقف دولية للسلام العالمي أنشئت عام 1926، وتوظف أكثر من 4000 موظف على مستوى العالم، ثلثيهم من المستشارين كما أن لهم مكاتب في أكثر من 60 دولة، وقد بدأ العمل بهذا المؤشر سنة 2001 وضم حوالي 62 دولة مثلت 80% من سكان العالم ومن بينهم أربع دول عربية وهي: تونس، المغرب، السعودية ومصر[1].

ويقيس مؤشر الاندماج في منظومة العولمة مستوى عالمية الدولة أو الاتصال العالمي للدولة ومدى اندماجها مع العالم الخارجي؛ ويستند هذا الأخير على مجموعة من المحددات التي من خلالها ينتهي واضعي المؤشر إلى وضع وترتيب للدول. كما يعتمد واضعي المؤشر على تحليل 14 متغير ثم يتم دمجها في أربعة عوامل رئيسية لقياس عولمة الدول وهي:[2]

- وضع وإمكانية الدولة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- مسائل التمويل والتجارة الخارجية والاندماج الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر؛
- السياحة الخارجية والاتصالات الدولية؛
- العضوية في الهيئات الدولية والمهام التي كلفت بها الدولة وعدد السفارات داخل كل دولة.

كما أن هناك مؤشرات فرعية وهي: الأداء الاقتصادي، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مستوى الدخل وعدد مستخدمي الانترنيت.

8.3. المؤشر الثلاثي لقياس ثروة الأمم الناهضة

تصدر مؤسسة تحليل الأحداث العالمية (World Time) التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية وولد بيبير المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة منذ عام 1996 وبشكل نصف سنوي، ويغطي المؤشر 41 دولة آنذاك من الاقتصاديات الناهضة منها 4 دول عربية، ويستند المؤشر المركب إلى أربعة محددات فرعية تتضمن 63 مكوناً وهي:[3]

- محدد البيئة الاقتصادية: ويضم 21 عنصرا تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال؛

---

[1] رضا عبد السلام، **مرجع سابق**، ص: 112.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 112.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص: 124-138.

– محدد البنية التحتية للمعلومات الذي يضم 21 عنصرا تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية؛

– محدد البيئة الاجتماعية: ويشتمل على 21 عنصرا تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي؛

– محدد الصحة وحماية البيئة والطبيعة.

وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية، ويدل ارتفاعه على الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر وهذا يعني وضعاً أفضل من حيث مؤشرات ثروة دول الاقتصاديات الناهضة.

المبحث الثاني: إدارة الأداء كعملية مستمرة

تمكن إدارة الأداء كعملية إدارية من تنفيذ السياسات وترجمة الخطط إلى نتائج بالاعتماد على منهجيات إدارة الأداء مع تحسين مستوى الأعمال، وبتوظيف أكبر للتكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات، إذ أن إدارة الأداء في العصر الحديث لا تمارس بمعزل عن باقي الوظائف والأنشطة المحققة للقيمة، وسيتم تناول هذا المبحث في المطالب التالية:

- ماهية إدارة الأداء؛
- عملية إدارة الأداء؛
- ممارسة إدارة الأداء.

المطلب الأول: ماهية إدارة الأداء

تعبر إدارة الأداء عن عملية متابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة للوقوف على المشاكل ومحاولة إيجاد الحلول، وهنا تكمن أهمية إدارة الأداء كعملية متكاملة وضرورية لتحقيق الأهداف، وسيتم تناول هذا المطلب في العناصر التالية:

- تعريف إدارة الأداء؛
- خصائص وأهداف إدارة الأداء.

1. تعريف إدارة الأداء

أعطيت عدة تعاريف لإدارة الأداء أهمها:

تعريف (1):" كمقاربة نظامية هي تحسين وتطوير أداء وكفاءة كل من الفرد والمجموعة، بهدف زيادة إجمالي الفعالية التنظيمية"[1].

تعريف (2): هناك من وصفها كما يلي:[2]

– إشراك المديرين، الأفراد والمجموعات في الحوار و تبادل وفهم التوقعات لغرض التطوير؛

– العمليات التطويرية التي تقتضي التفويض في السلطات، مصحوبة بتشجيع ودعم المديرين والمؤسسة مع الأخذ بالرقابة؛

– عملية ترتبط بالجميع وتهدف إلى التحسين في الأداء من خلال خطة معينة وفي مستوى محدد، وكيفية واضحة؛

---

[1] Michael Armstrong, **the performance management audit, Cambridge** : cs pltd, 2010, p: 9.
[2] Michael Armstrong, **op-cit**, 2006, p:7.

– عملية ترتبط بالإحساس وتحدد كيفية التصرف للمديرين، الأفراد والمجموعات العمالية لتحقيق تحسين وتطوير في الكفاءات والخبرات.

تعريف (3): تتمثل إدارة الأداء في العمليات النظامية التالية[1]:

– التخطيط للعمل ووضع التوقعات والرقابة المستمرة للأداء؛

– تطوير قدرات الأداء والتقدير الدوري له؛

– مكافئة الأداء الجيد.

تعريف (4): هي:"عملية إدارة تنفيذ إستراتيجية معينة، وتبين كيفية ترجمة الخطط إلى نتائج، وتركز على تحسين مستوى الأعمال بتوظيف التكنولوجيا، وباختصار فهي تعتمد على منهجيات العمل الجماعي وأحيانا يتم الخلط بين إدارة الأداء والموارد البشرية ونظم شؤون الموظفين ولكنها أكثر شمولا فهي تضم المنهجيات المقاييس، العمليات، أدوات البرمجيات ونظم إدارة الأداء"[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة الأداء بأنها عملية نظامية تهدف إلى التحسين والتطوير في المؤسسة، وتنطوي على منهجيات التفويض في السلطة بإشراك العمال وإعطائهم الدعم الكافي والتركيز على الرقابة على الأداء في جميع المراحل ومختلف المستويات.

2. خصائص وأهداف إدارة الأداء

تتميز إدارة الأداء بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيرها من الإدارات، وسيتم في هذا العنصر التعرف على أهم خصائص إدارة الأداء، كما سيتم التطرق لشكل يبين استمرارية إدارة الأداء.

1.2. خصائص إدارة الأداء

تتميز إدارة الأداء بعدة خصائص أهمها:[3]

– التخطيط للعناصر المتفق عليها؛

– تحديد المعايير والمقاييس؛

– تحديد التغذية العكسية؛

– الدعم الإيجابي والحوار؛

– مقارنة معايير ومقاييس الأداء بما هو متوقع من الأهداف؛

– تتميز إدارة الأداء كونها عملية مستمرة ومرنة؛

---

[1] Performance management practitioner series, **a handbook for measuring employee " aligining employee performance plans with organizational goals**, USA: OPM, p: 3.

[2] Gary Cokins, **performance management " finding the missing pieces to close the intelligence gap"**, New Jersey: John & Sons, p:1.

[3] Michael Armstrong, **op-cit**, 2006, pp : 3-4.

– تقتضي التعاون بدلا من السيطرة والإكراه.

ويمكن ملاحظة الدور الرئيسي لاستمرارية إدارة الأداء من خلال التغذية الخلفية حيث تساهم في إجراء العمليات التصحيحية وفي الوقت المناسب مما يسهل الطريق للمؤسسات في التطوير وتكون الاستفادة الرئيسة للتغذية الخلفية في عمليات التخطيط، كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (07) استمرارية دورة إدارة الأداء

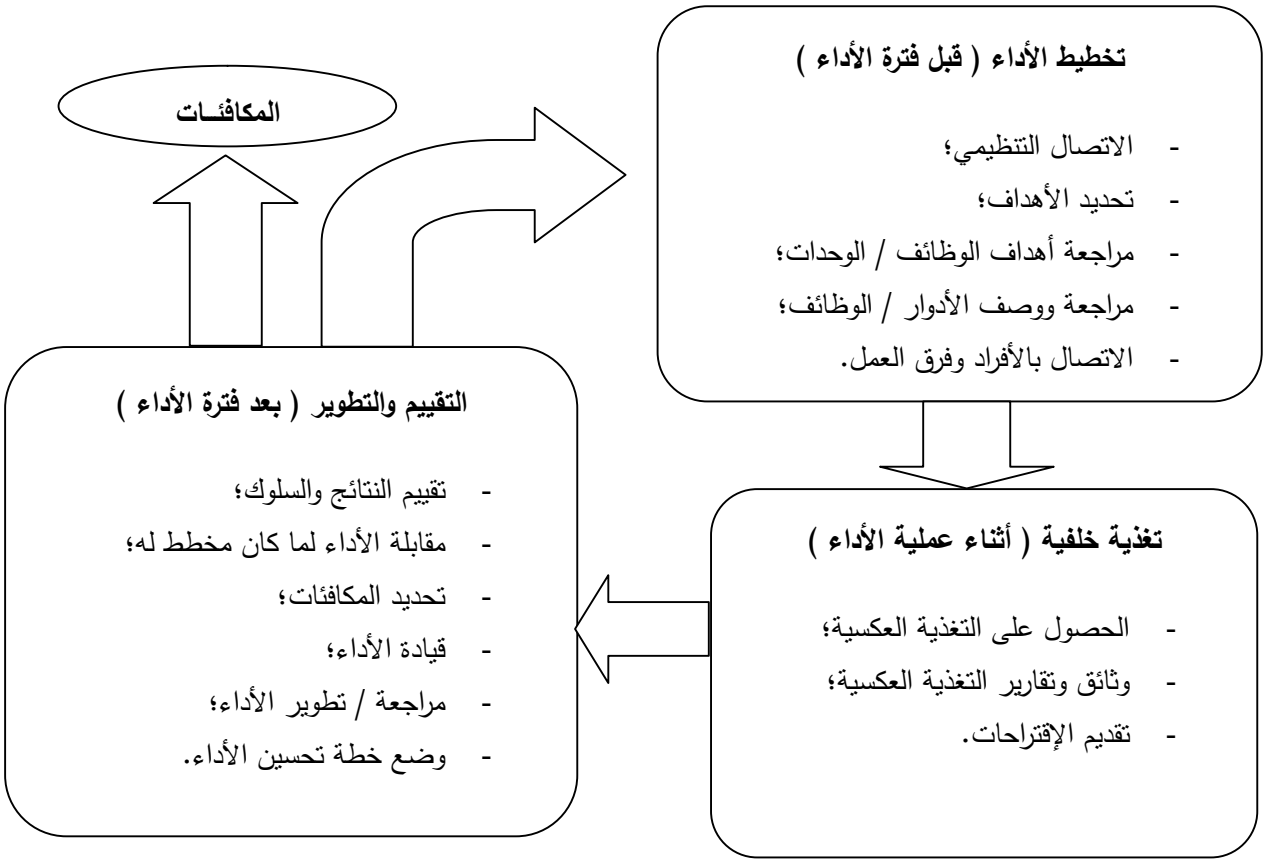

المصدر: Peter T. Chingos, **paying for performance a guide to compensation management**, New York: John & Wiley and sons, 2nd edition, p: 49.

2.2. أهداف إدارة الأداء

قبل الشروع في صياغة الأهداف بالنسبة للدولة يجب أن تحدد معنى وقيمة هذه الأهداف لدى الأفراد، إذ يجب أن يفهموا ماهية هذه الأهداف، إلى أين ستصل بهم والأهم معرفة قيمتها بالنسبة لهم كمجتمع وفيما يلي شرح لهذه الأهداف[1]:

– بالنسبة للدولة: تسعى لتحقيق النجاح وربط عمل الأفراد بعمل الوحدات للوصول إلى تكامل وأداء جيد؛

– بالنسبة للقيادات: ضمان الولاء وتحقيق الذات، الترقيات والحوافز المعنوية؛

[1] Michael Armstrong, **op-cit**, 2006, pp: 3-4.

– بالنسبة للأفراد: حاجات إتمام العمل، الأداء الجيد وما يقابله من مكافئات، أجور أعلى وحوافز، رعاية اجتماعية أكثر.

ويتم صياغة أهداف المؤسسات على أساس حاجاتها[1]، وبالرجوع إلى الأفراد المنتمين لها لتطوير البرامج وتحديد الأنشطة اللازمة لتحقيق الأهداف حسب مراحل / مستويات المؤسسة[2] التي تجعل منها أكثر كفاءة، وعموما تهدف إدارة الأداء إلى ترسيخ ثقافة أعلى أداء لدى كل من الأفراد وفرق العمل الذين يتحملون مسؤولية استمرارية تحسين إدارة العمليات من خلال مهاراتهم وبالتماشي مع توجيهات قيادتهم من مخططات وفيما يلي أهم أهداف إدارة الأداء:[3]

– تمكين العمال وتحفيزهم لأداء أفضل ما لديهم؛

– التركيز على العمل وأداء المهام في الوقت المناسب؛

– ربط الأداء بالإستراتيجية المشتركة للمؤسسة؛

– توضيح الأداء المطلوب من العمال، المعايير وكيفية ربطها بنجاح المؤسسة؛

– رفع أداء الأفراد وفرق العمل.

كما توجه الأهداف نشاط المؤسسات على جميع المستويات، فهي تبين ما يجب إنجازه حسب المستويات كما يلي[4]:

– الأهداف الإستراتيجية؛

– الأهداف المشركة؛

– أهداف تجارية؛

– أهداف التسويق؛

– أهداف فريق العمل؛

– أهداف العمل الفردي؛

– أهداف التنمية.

---

[1] Michael Armstrong, **op-cit**, 2006, p: 12.
[2] Judith Hale, **performance –Based management "what every manager should do to get results"**, San Francisco: John Wiley & Sons, Inc, 2004, p:43.
[3] **Ibid**, pp: 43-44.
[4] Corinne leech, **Managing performance « learning and simple made »**, Burlington: Elsevier LTD, 2007, p: 36.

المطلب الثاني: عملية إدارة الأداء

عرفت إدارة الأداء تطورات كثيرة، فالبحوث التي أجريت على نطاق واسع في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تبين وجود خصائص واهتمامات بإدارة الأداء تختلف من مؤسسة إلى أخرى، ومع ذلك تبقى غاية التحسين المستمر في الأداء مسعى أي مؤسسة، إذ تعتبر إدارة الأداء عملية مرنة، يشترك فيها كل من المديرين والعمال بانسجام مع وظائف المؤسسة.

وسيتم تناول هذا المطلب في العناصر التالية:

- تخطيط الأداء؛
- مراقبة الأداء ومراجعته؛
- تقييم الأداء وتشخيصه.

1. تخطيط الأداء

تمكن إدارة الأداء المؤسسة من تحقيق النتائج المخطط لها والمتفق عليها، حيث يتم التخطيط لما ينبغي القيام به، وما يتعين إنجازه وتقديم الدعم للعمال من خلال مساعدتهم على معرفة وفهم الأنشطة وكيفية أداء المهام، ولا يتم ذلك إلا من خلال التخطيط الجيد كمرحلة أولى في عملية إدارة الأداء.

1.1. كيفية تخطيط الأداء

يعبر تخطيط الأداء عن العملية التي توضح ما يجب فعله من أنشطة وجعلها واضحة للعمال، مما يمكنهم من الأداء الجيد، كما يوفر لهم الدعم اللازم من خلال التدريب لاكتساب المهارات، توضيح الأدوار، الأخذ بأهدافهم...الخ، وتوجد سبع خطوات لوضع خطط الأداء وهي:[1]

1.1.1. مراجعة الأهداف: تضع الحكومات أهدافها بمراعاة استمرار نجاحها وضمان التميز في تلبية الحاجات بأفضل الطرق[2]، فالأهداف تعكس توقعات كل من المؤسسات، الوظائف، الوحدات والأفراد خلال فترة من الزمن[3]، ولوضع أهداف الأداء بطريقة صحيحة يجب مراعاة ما يلي:[4]

- أن تكون متناسقة مع قيم المؤسسة ووحداتها؛
- محددة، واضحة ومعرفة بطريقة إيجابية؛
- يجب أن تأخذ بتحديات تشجيع التطوير؛
- قابلة للقياس؛

---

[1] Jack Zigan, **How to measure employee performance**, USA: Zigon performance group, 2002, pp: 3-4.
[2] **Ibid**, p: 4.
[3] Michael Armstrong, **Op-cit**, 2006, p: 54.
[4] **Ibid**, p: 56.

– قابلة للتحقيق بمراعاة قدرات العمال وقدرات المؤسسة من أموال، تجهيزات ...الخ؛

– مرتبطة بالوقت، أي الأخذ بعامل الزمن في تحقيق الأهداف؛

– أن تكون معنية بفرق العمل.

والكثير من المؤسسات تستخدم عبارة سمارت (SMART) للتعبير عن الأهداف الجيدة كما يلي:

– س (s) يقابلها محددة (specific)؛

– م (m) يقابلها قابلة للقياس (measurable)؛

– أ (a) قابلة للتحقيق (achievable)؛

– ر (r) ذات صلة بأهداف المؤسسة، الأفراد والأهداف المشتركة (relevant)؛

– ت (t) مرتبطة بالوقت المتفق عليه (time framed).

1.1.1.1. تكامل الأهداف ودمجها: تتأثر أهداف المؤسسة بالعوامل الداخلية والخارجية، حيث أن هذه الأخيرة تكون فيها المنافسة هي المؤثر الرئيسي إذ لا يمكن صياغة أهداف المؤسسة بعيدا عن اعتبارات المنافسين، عوامل السوق والمعلومات المرتدة التي تكون دعامة أساسية في اتخاذ قرارات المتعلقة بالتخطيط للإنتاج، التسويق وغيرها من القرارات المتعلقة بأداء المؤسسة، أما العوامل الداخلية فتندرج في التأثيرات التي تعكسها الخطط الإستراتيجية، الموارد المتاحة، قيم المؤسسة... الخ، والشكل التالي يبين ذلك.

شكل رقم (08) تكامل أهداف المؤسسة

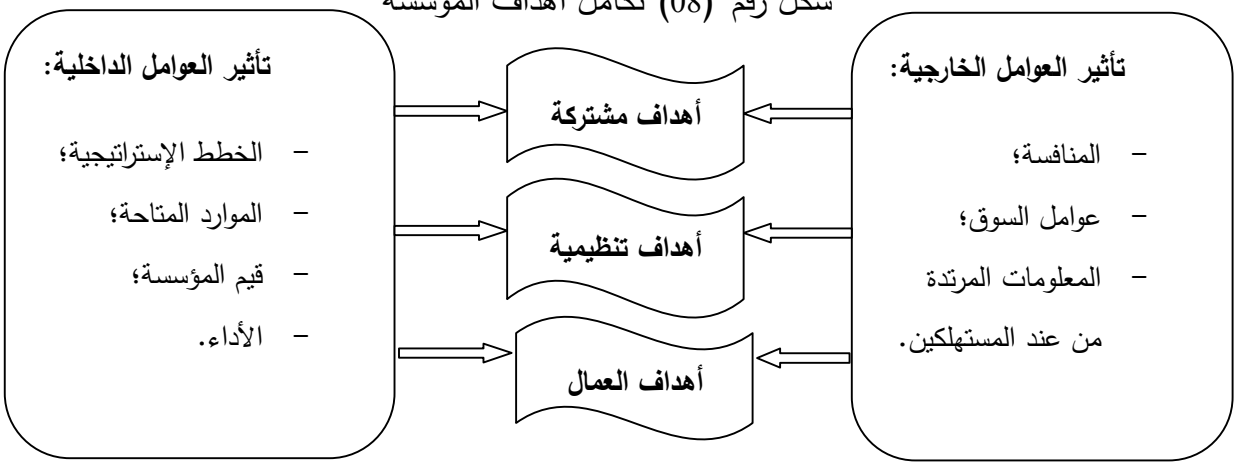

المصدر: Michael Armstrong **management " key strategies and practical guidelines "**, London: Kogan page, 3rd edition, 2006, p: 58.

ويبين الشكل رقم (08) أن الأهداف تكون في مجالات مختلفة ومع ذلك يجب ربطها ببعضها، فلا يمكن أن توضع أهداف مجال الأفراد بعيدا عن المجال الوظيفي، حيث يتم صياغة أهداف بشكل متكامل ويضم المجال المشترك تحديد الأهداف المشتركة في عبارات مثل: توفير منتجات بكفاءة وجودة تضمن

احتياجات العملاء، ثم المجال الوظيفي الذي يضم الأهداف التشغيلية لكل وظيفة وتحديد مسؤولية كل وظيفة تجاه الجودة والتكلفة، أما مجال فرق العمل فيكون بالاتفاق على معايير تنفيذ العمليات في كل المجالات الإستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات، وأخيرا يكون الأفراد معنيون بالاتفاق على معايير أداء الأفراد لتحسين خدمة العملاء وتحقيق الأهداف، ويساهم دمج الأهداف في تسهيل مهام الأفراد وجعلها في تناغم يمكن من ممارسة الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات بطريقة تساهم في تحسين مستويات أدائها الاقتصادي، فوظائف المؤسسات الاقتصادية مكملة لبعضها وأيضا المؤسسات في البيئة الاقتصادية تعتمد على التفاعل بينها في تأدية نشاطها مما يستدعي جعل الأهداف منسجمة بما يتوافق والتغيرات التي تعرفها البيئة الاقتصادية، هذه الأخيرة تلعب دورا في تحديد مستقبل الاقتصاد وأدائه، وعدم استقرارها يعطيها أولوية التحليل في سبيل تحقيق مستويات أداء اقتصادي أعلى، والشكل التالي يشرح كيفية دمج الأهداف في مجال واحد.

شكل رقم (09) دمج الأهداف في مجال محدد

المصدر: Michael Armstrong, **Op-cit**, 2006, p: 58.

2.1.1.1. كيفية التأكد من صحة الأهداف: عموما يتم التأكد فعليا بعد النتائج فإذا كانت قريبة إلى ماهو مرجوا دل ذلك إلى حد كبير عن صحة الأهداف، أما إذا حدث العكس فالأهداف غير صحيحة، وللتأكد من ذلك سواء قبل النتائج أو بعدها يتم طرح الأسئلة التالية: [1]

- هل تمت عملية وضع الهداف بالاتفاق عن الأدوار ومفاتيح تحقيق النتائج الرئيسة؟
- هل تم وضع الأهداف بإشراك العاملين؟
- هل تأخذ المعايير بالأدوار وأهداف العمل بوضوح؟
- هل تدعم أهداف كل من فرق العمل والوظائف؟ وكيف يتم ذلك؟
- ما هي أهداف العمال؟
- هل ترفع الأهداف من التحدي؟
- هل هي واقعية وقابلة للتحقيق؟
- هل تم الاتفاق على جدول زمني لتحقيق الأهداف؟
- كيف يتأكد العمال من تحقيق أهدافهم؟
- هل توجد مشاكل في تحقيق الأهداف؟ وكيف يتم التغلب عنها؟

2.1.1. تحديد العملاء واحتياجاتهم: يتم تحديد العملاء لسبب واحد هو معرفة حاجياتهم ثم تلبيتها وقد يكون العملاء حسب الموقع صنفين هما[2]:

- عملاء داخليين: يتمثلون في العمال؛
- عملاء خارجيين: الزبائن الذين تحقق من خلالهم المؤسسة رقم أعمالها.

والأداء الجيد يجب أن يحدد موقع العملاء من المؤسسة، حيث يعطي ذلك صورة واضحة أكثر تمكن من معرفة الاحتياجات ووصفها وكيفية تحقيقها بطريقة أفضل من الآخرين.

3.1.1. تحديد النتائج المتوقعة: تعبر المهام عن الأنشطة التي تحقق نتائج المتمثلة في المنتجات التي المنجزة والتي تأثر على القيمة المضافة للمؤسسة[3]، ويمكن التعبير عن النتائج بأنها مخرجات العمل، المساهمة في القيمة المضافة، المنتجات والمخرجات[4]، كما يتم معرفة أهمية النتائج بربطها بنسب تبين الأولويات ومصادر الأداء الجيد، لأن النسب تعكس نوعية العمل.

---

[1] Michael Armstrong, **Op-cit**, 2006, p: 59.
[2] Jack Zigon, **Op-cit**, p: 6.
[3] **Ibid**, p: 12.
[4] **Ibid**, p: 39.

4.1.1. وضع أهداف لكل معيار: يتم تحديد مستوى الأداء المتوقع لكل معيار محدد، فبعد وضع المعايير يكون وضع الأهداف سهلا بإتباع الخطوات التالية[1]:

أ. بالنسبة للمعايير الكمية:

– معرفة الكمية المتوقعة التي يجب إنتاجها أو ما هي الكمية المطلوبة؟ ما هو مستوى الأداء المطلوب لتحقيق أهداف المؤسسة؟

– مقابلة التوقعات وتحديد هرم لمستوى الأداء، فيكون أعلى الهرم يقابله مستوى أداء جيد، أما أسفل الهرم فيعكس وجود مشاكل في الأداء.

ب. بالنسبة للمعايير النوعية:

– ما هو العامل الذي يحكم الأداء المتوقع للفرد؟

– ترتيب العوامل، مكونات الأداء لكل عامل؛

– تكرار العملية لتحديد مشاكل الأداء وإعطاء نظرة صحيحة عنه.

5.1.1. مقابلة النتائج للمعايير: تمكن هده العملية من معرفة مدى تحقيق الأهداف، ويعكس هذا الأخير مستوى الأداء للمؤسسات.

6.1.1. تطوير المعايير: تمكن المعايير من إعطاء أحكام عن طريقة الأداء ونتائجه، كما تبين أهمية كل نتيجة ويوجد نوعان من المعايير، عامة ومحددة، فالعامة هي:[2]

– معايير كمية: يعبر عنها بالكميات، النسب أو الحجم؛

– معايير نوعية: نوعية الأداء، الدقة، مدة إتمام العمل ومدى أصالته؛

– معيار التكلفة: يعبر عن حجم تكاليف الأداء؛

– معيار الانضباط: يعبر عن الالتزام بالمواعيد في تحقيق النتائج.

أما المعايير المحددة: تصف الجزء الذي يجب متابعته، كما تبين ما إذا تم الأخذ بالكميات، النوعية والتكاليف والانضباط، ويوجد نوعان من المعايير المحددة هي:

– المعايير العددية: تستخدم الأعداد لتقييم النتائج وتبيين الوحدات التي يجب متابعتها؛

– المعايير الوصفية: تستخدم عبارات لتقييم النتائج، وتبين كيفية تقييم الأداء.

7.1.1. وضع نظام للمتابعة: بعد قائمة النتائج والأهداف تأتي مرحلة التفكير في كيفية متابعة البيانات ويمكن هنا الاعتماد على التغذية العكسية ونظام المتابعة، هذا الأخير يبين التقارير والإجراءات المستخدمة

---

[1] Jack Zigon, **Op-cit**, pp: 39-40.
[2] **Ibid**, p: 26.

في جمع البيانات التي توظف في التغذية العكسية لإعطاء معلومات توجيهية تضع الأداء في الطريق الصحيح.

وتوجد طريقتين لجمع بيانات الأداء كما في الجدول التالي:

جدول رقم (02) طرق جمع البيانات

الطريقة	خصائصها	استخداماتها
جمع كل البيانات	تضمن الدقة التامة، تعطي صورة كاملة وتسهل معرفة الاتجاهات	- لإعطاء تدابير تتبع إنجاز العمل؛ - الأداء المحقق ومتابعته.
معاينة العمل	تخفيض وقت جمع البيانات	- معرفة مسؤوليات الأداء غير العملي؛ - توفير الكثير من البيانات.

المصدر: Jack Zigan, Jack Zigan, **How to measure employee performance**, USA: Zigon performance group, 2002, p: 52.

كما يتطلب جمع البيانات أمرين هامين هما:[1]

– توقيت جمع البيانات: إذ أمكن جمعها بعد إنهاء العمل مباشرة للأسباب التالية: تخفيض وقت جمع البيانات، التغذية العكسية الفورية ولفت انتباه العمال لتحسين أدائهم وإمكانية تصحيح الأخطاء؛

– مسؤولية جمع البيانات: أفضل من يجمع البيانات هو من قام بالعمل، أي العامل وذلك لتأكده من دقة البيانات، كما يضمن التغذية العكسية الفورية ويوفر الوقت على المديرين في الحصول على المعلومات.

ويوجد استثناءات يكون فيها العامل غير مفيد في جمع البيانات، كأن تتطلب وقتا طويلا، أو أن تكون عملية مراقبة العمل المنجز من طرف شخص آخر، ولما يكون الحكم على الأداء مبنيا على العامل بالإضافة إلى شخص آخر.[2]

2.1. نموذج وعناصر الأداء الناجح

عموما لا يمكن الجزم بوجود أداء ناجح ومناسب لكل المؤسسات أو الاقتصاديات، لكن الأخذ بالعوامل المناسبة لتحقيق النجاح والتي تلائم جوانب المؤسسات من جوانب مالية ومتطلبات المجتمع ومختلف الموارد المتاح

1.2.1. نموذج الأداء الناجح: يعتمد نجاح أداء المؤسسات بأخذها بالجوانب الهامة والمتمثلة في الجانب المالي، المستهلك والمعرفة والتجديد، فتضع المؤسسة أهدافا مالية كالربحية، السيولة والعائد على القيمة المحققة والتي تعود على المساهمين، كما تسعى إلى التطوير وبناء التغيير الصحيح، تحديد التحسين في

[1] Jack Zigon, **Op-cit**, p: 53.
[2] **Ibid**, p: 53.

العوامل الداخلية والخارجية لضمان خدمة جيدة للمستهلكين توفر لهم ما يريدونه وبأقل التكاليف وبجودة أفضل من منافسيها، وبتحديد العمليات الداخلية لتحقيق النجاح ومواجهة الضغوط المتزايدة في البيئة الاقتصادية، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (10) نموذج أداء ناجح

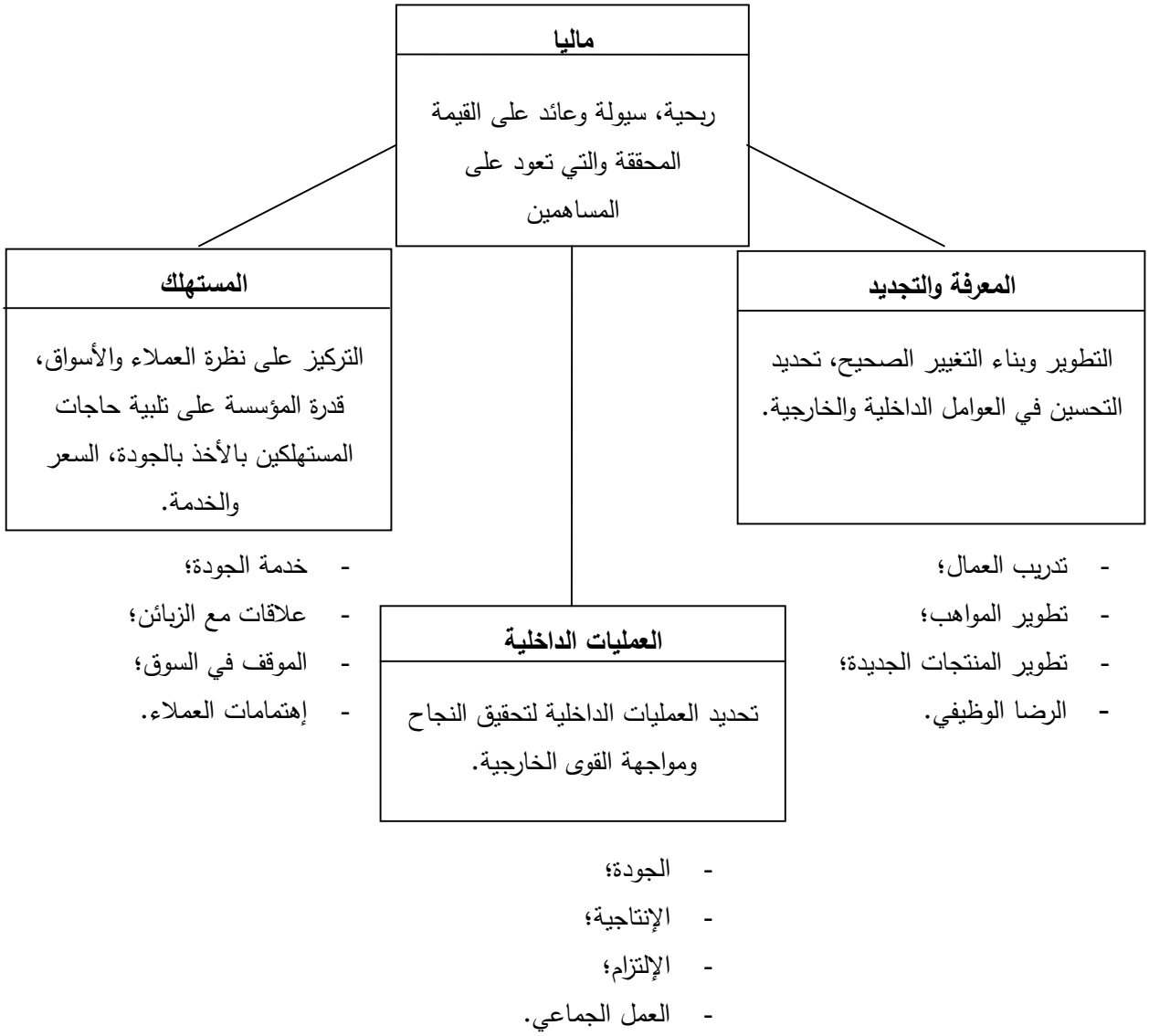

المصدر: Peter T. Ghingos, **Op-cit**, p: 47.

2.2.1. عناصر الأداء الناجح: وترتبط بمخطط أعمال المؤسسة الذي تكون مسؤولية تنفيذه على عاتق الهيكل التنظيمي، فكلما كان الهيكل التنظيمي للمؤسسة ناجحا في تنفيذ مخطط الأعمال عاد ذلك إيجابا على أداء المؤسسة التي لا تكتفي بالتحقيق الناجح للأداء بل تسعى إلى تحسينه، فالاستمرار ضرورة وأولوية تطلب مراجعة مستمرة تمكن من معرفة الخلل أو المناطق التي يجب معالجتها لجعل أداء المؤسسة أفضل. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (11) عناصر الأداء الناجح

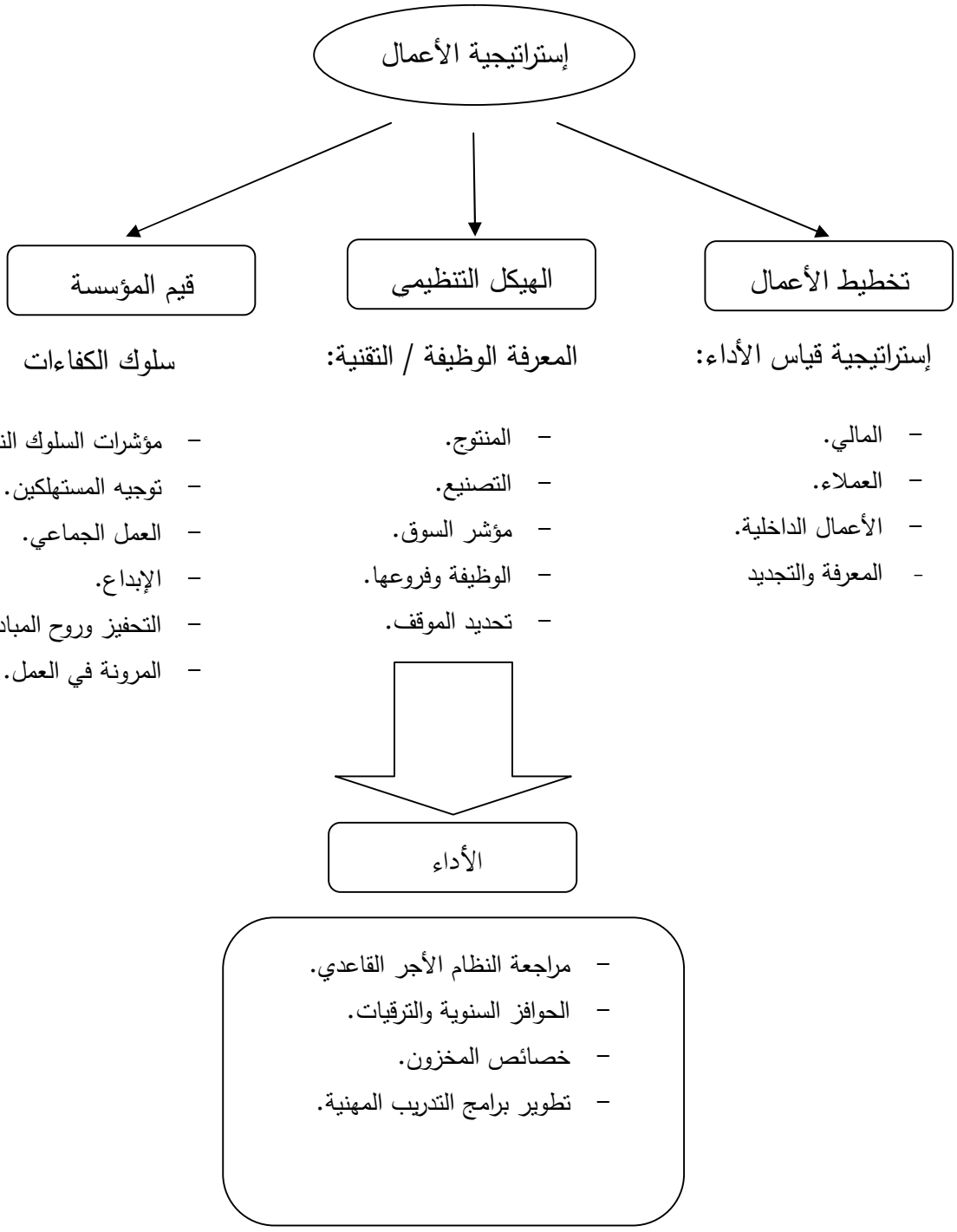

المصدر: Peter T. Chingos, **Op-cit**, p: 47.

من الشكل رقم (11) الذي يبين عناصر الأداء الناجح يتضح أن نجاح المؤسسات في تحقيق مستويات أداء جيدة يرتبط بعناصر تتمثل في تخطيط أعمالها، هيكلها التنظيمي وقيمها، هذه الأخيرة التي توجه المستهلكين من خلال العمل الجماعي لأفراد المؤسسات ومدى إبداعهم وكيفية تحفيزها عن الإنجازات.

2. مراقبة الأداء ومراجعته

تعتبر عمليتي مراقبة الأداء ومراجعته مهمتين في إدارة الأداء خاصة وأن هذه الأخيرة تعتمد كثيرا على الإجراءات التصحيحية في عمليات التحسين في أداء المؤسسات، حيث تستمد معلومات التصحيح من خلال التقييم والمراجعة، وسيتم تناول هذا العنصر فيما يلي:

1.2. مراقبة الأداء

يعتبر فايول أن الرقابة هي:" التحقق من أن ما يحدث يطابق الخطة المقررة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة"[1]، لذلك تعتبر الرقابة أحد الوظائف الإدارية التي تعتمد عليها إدارة الأداء التي تمكن من التأكد من مدى تحقيق الأهداف بالكيفية المطلوبة.

وتمر عملية مراقبة الأداء بثلاثة مراحل أساسية تتمثل في[2]:

- تحديد معايير الأداء؛
- تجميع البيانات عن الأداء؛
- تقييم الأداء من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المتوقع وتحديد الانحرافات وتحليلها واتخاذ الإجراءات التصحيحية لعلاج هذه الانحرافات.

يتضح مما سبق أن عملية تقييم الأداء تعتبر من أهم العمليات الإدارية لأنه بدونها لا يمكن القيام بعملية الرقابة، فهي تمثل الشق الثاني في العملية الرقابية بعد وضع معايير الأداء، ومن هنا يكون انعكاس مباشر لوظيفة الرقابة وتقييم الأداء يتم بإعادة التخطيط، وعن طريقة مراقبة ومتابعة الأداء تظهر عيوب التنظيم أو عقد إجراءات العمل واللوائح التنظيمية، الأمر الذي يساعد الإدارة على إجراء العمليات التصحيح الضروري.

2.2. مراجعة الأداء

غالبا ما ينظر إلى المراجعة على أنها عملية مكلفة وعبأ إضافي، ومع ذلك فإذا تمت هذه العملية بطريقة جيدة فستكون إيجابية ومفيدة، فهي تزود المديرين والعمال بفرصة لمناقشة القضايا المتعلقة بالإنجازات المحققة في الفترة السابقة، كما تمكن من الوقوف على الوضع الراهن للأداء، المهارات، الخبرات

---

[1] توفيق محمد عبد المحسن، **مرجع سابق**، ص12.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 12.

واحتياجات التنمية[1]، وتتم عملية مراجعة الأداء للعمليات الرئيسية، الأنشطة والآراء، فتكون في خمسة مراحل هي:[2]

– بالنسبة للمبادئ الأساسية: يقوم المعنيون بمراجعة الأداء بدراسة المبادئ الأساسية التي من خلالها يتم تقييم أدبيات وممارسات إدارة الأداء؛

– جمع الوقائع: إذ يجب الحصول على تفاصيل وكل التحليلات الخاصة بالأداء؛

– استقصاء الآراء حول إدارة الأداء: ويجب أن تأخذ من المديرين والعمال عن طريق الحوارات و/أو تمركز المجموعات، ويتم ذلك بالاستقصاء حسب الموقف؛

– تشخيص المراجعة: في هذه المرحلة تظهر المشاكل التي تم تحديدها أثناء المراحل السابقة ومعرفة كل القضايا الأخرى، كما يتم تحديد أسباب هذه المشاكل، ويشكل تشخيص المراجعة خطة العمل؛

– خطة العمل: وتحدد عموما الأنشطة الضرورية لكل جانب من جوانب إدارة الأداء.

3. تقييم وتشخيص الأداء

يمكن اعتبار تقييم الأداء بأنه عملية قياس للأداء الفعلي، ومقارنة النتائج المحققة بالمعايير التي سبق تحديدها، والمستمدة من الأهداف المتوقعة، وتحديد الانحرافات، ووضع الخطط اللازمة لتحسين الأداء.[3] وبما أن تقييم الأداء هو الحلقة الأخيرة في العملية الإدارية، مما يترتب عنه اتخاذ القرارات التصحيحية الموجهة لتحقيق الأهداف المحددة من قبل، الأمر الذي يساهم في التشخيص وتحديد المشكلات ووضع الحلول، والتطوير من خلال ما يوفره من بيانات، معلومات وتحليلات، وسيتم تناول هذا العنصر فيما يلي:

1.3. مستويات تقييم الأداء في المؤسسات

حسب الدراسات المختصة في الأداء وتقيمه أكد كل من شامب، هيلمان، كايم، كابلن ونورتن (Champy, Hillman, Keim, Kaplan and Norton) أن التقييم الفعال للأداء يتم من خلال نظام يشمل جميع الجوانب ذات الصلة بتحقيقه، ويكون هذا التقييم كنظام أكثر من مجرد تقييم مالي[4]، وتوجد ثلاثة مستويات لتقييم الأداء في المؤسسات كما في الشكل رقم (12)، وما يهم هو دراسة تقييم الأداء على المستوى الكلي للمؤسسات الاقتصادية والاقتصاد عموما، وفيما يلي أهم العناصر التي تخضع للتقييم على المستوى الكلي للمؤسسات:[5]

---

[1] Pam Jones, **the performance management Pocket Book**, UK : Management Pocket Books LTD, 2000 , p:70.

[2] Michael Armstrong, **Op-cit**, 2010 p: 15.

[3] زهير ثابت، **كيف تقيم أداء الشركات والعاملين**، القاهرة: دار قباء، 2001، ص:15.

[4] Abby Ghobadian and others**, Op-cit**, p:140.

[5] زهير ثابت، **مرجع سابق**، ص: 15.

– الفعالية: نوعية المخرجات، كميتها، الوقت المحدد للإنجاز، الدخل، الأرباح، رضا العاملين ورضا العملاء وتعبر عن محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة بما يحتويه من أنشطة إدارية، وما يؤثر فيه من متغيرات داخلية وخارجية، كما تعبر أيضا عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها التشغيلية، البقاء والاستمرار والتحكم في البيئة، أو هي تعظيم معدل العائد على الاستثمار؛

– الكفاءة: العائد على الأموال المستثمرة، الإنتاج، معدل دوران المخزون، المبيعات السنوية، دوران العاملين تكلفة التدريب للعامل، معدل الغياب واستغلال العمالة المهنية...الخ. وتعبر الكفاءة على تحقيق أكبر قدر من المخرجات من خلال المدخلات المتاحة؛[1]

– التقدم في العمل: المقاييس المرحلية للنتائج، الحوادث المترابطة والخطوات الفرعية للمشروعات؛

– أساليب، نظم وإجراءات العمل؛

– عادات العمل.

شكل رقم (12) مستويات تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية

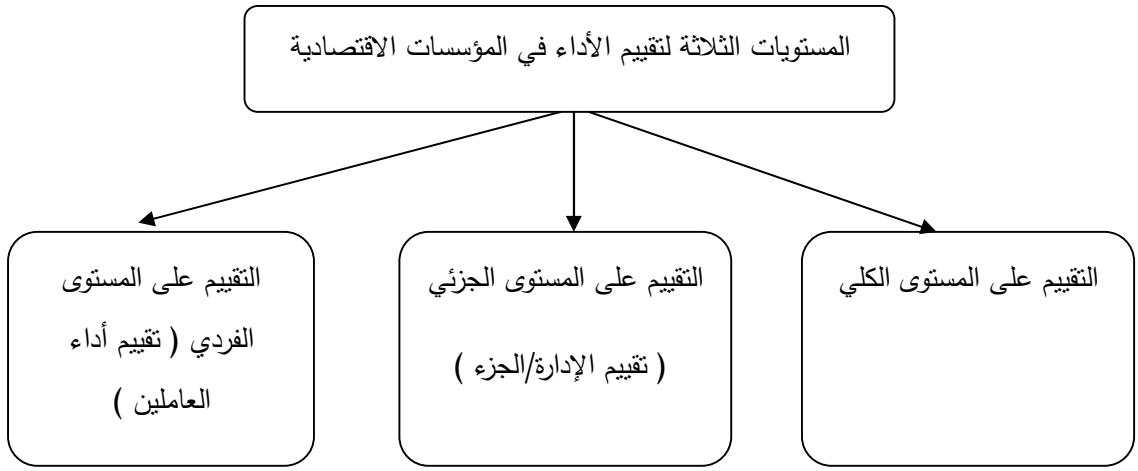

المصدر: زهير ثابت، **كيف تقيم أداء الشركات والعاملين**، القاهرة: دار قباء، 2001، ص:15.

2.3. أساليب تقييم الأداء الكلي للمؤسسات

يتم تقييم الأداء الكلي للمؤسسات بعدة طرق أهمها: [2]

1.2.3. الملاحظة: وتشتمل على مراقبة ما يحدث فعليا وتحديد ما إذا كان ذلك ملائما أم لا، وقد تكون هذه الملاحظة مباشرة شخصية أو غير مباشرة آلية، حيث يستطيع المدير مراقبة وسائل العمل وإجراءاته، كذلك عادات العمل عن طريق الذهاب إلى مكان العمل أو من خلال دائرة تصوير تلفزيونية مغلقة؛ ولكن واجهت هذه الطريقة انتقادات على اعتبار أنها مجرد آراء، حيث تتم هذه العملية من المستويات العليا إلى المستويات

[1] زهير ثابت، **مرجع سابق**، ص: 201.

[2] **المرجع نفسه**، ص:15.

السفلى، أي يعطي مثلا المدير رأيه عن أداء مرؤوسيه أو المصالح التابعة له، الأمر الذي يؤثر سلبا على العمال لما تكتنفه هذه العملية من إجحاف في الأحكام، ولا تعطي فرصة للعمال لإبداء آرائهم[1].

2.2.3. استقصاء العملاء: كما سبق الحديث عن العملاء حسب موقعهم هناك نوعان، داخليين وخارجيين بالنسبة للعملاء الداخليين أي العمال، يتم استقصائهم عن تقييمهم لأداء إدارتهم، أما العملاء الخارجين فيجب أن يتم استطلاع آرائهم، لمعرفة اتجاهاتهم نحو المؤسسة، سلعها وخدماتها؛

3.2.3. الاحتفاظ بالسجلات: يوجد أنواع من الأداء يمكن تقيمه ومراقبته بسهولة بالاعتماد على حفظ السجلات خاصة عند الحديث عن حجم المخرجات، نوعيتها، التكاليف، الدخل والوقت، وتنقسم السجلات إلى نوعين:سجلات مصممة يدويا: وتتضمن نماذج التخطيط (خرائط بيرت، المسار الحرج وخريطة جانت) مقارنة الأداء المتوقع والأداء الفعلي والرسوم البيانية، ويمثلان قوائم الأداء المتوقع وسجلات مصممة آليا.

4.2.3. المراجعة والتدقيق: تركز المراجعة والتدقيق على نظم، أساليب وإجراءات العمل، وليس على النتائج، وتتضمن المجالات الشائعة التي تخضع للتدقيق والمراجعة للسجلات المالية والاستخدام المناسب للصلاحيات والسلطة، إجراءات الإنفاق، سياسات وممارسات شؤون العاملين، نظم ولوائح الأمن، السلامة والصيانة، عمليات وإجراءات الشراء؛ وتتبع عادة هذه الطريقة من قبل العاملين في المؤسسة من غير الأعضاء في الأقسام والإدارات التي تتولى التنفيذ.

3.3. تشخيص الأداء

تتم عملية تشخيص الأداء للوقوف على حقيقة أداء المؤسسات بالتركيز على عمليات التقييم بغرض المساعدة في توفير معلومات أكثر تمكن من اتخاذ قرارات ووضع خطط تحسين الأداء وهنا تكون عملية التشخيص كجزء من عملية إدارة الأداء ومكملة لها في نفس الوقت، حيث تعتمد على معطيات التقييم والمراجعة لتعود بنتائج توظف في عمليات التخطيط.

1.3.3. كيفية تشخيص الأداء: يعتمد تشخيص الأداء على القضايا الرئيسية التي تساعد على معرفة وتحديد عمليات التقييم الذاتي، من خلال التركيز على المجالات التي يجب استكشافها، وتساعد عملية التشخيص على اتخاذ قرارات تحسين أداء المؤسسة[2]، فتكون هذه العملية مهمة جدا في إدارة الأداء. وعند التشخيص يجب الأخذ بما يلي:[3]

- تشخيص المشاكل بدقة 95 % على الأقل؛

---

[1] Michael Armstrong, **Op-cit**, 2006, pp: 104 – 105.
[2] Charles Lusthaus and others, **enhancing organizational performance " A tool box for self-Assessment**, Ottawa: International development Research Centre, 1999, p:45.
[3] Douglas Max and Robert Bacal, **Op-cit**, p: 125.

– ضمان أن التصحيحات تكون فورية؛

– ضمان أن التصحيحات على الأقل تعالج بنسبة 95 % من الحالات.

2.3.3. أهداف تشخيص الأداء: يمكن التشخيص من إستعراض أداء المؤسسة ومن أهم أهداف التشخيص ما يلي:[1]

– إحداث التعلم وتوفير فرص التجديد؛

– زيادة المهارات؛

– تشجيع الأفراد على تحمل المسؤولية؛

– إعطاء صورة حقيقية عن أداء المؤسسة بعيدا عن المبالغة؛

– معرفة المجالات ذات الأولوية.

المطلب الثالث: ممارسة إدارة الأداء

أجريت الكثير من البحوث بهدف معرفة أفضل الطرق لإدارة الأداء، والجانب المهم في ذلك كون الأداء الجيد والمتميز لا يكون إلا بأساليب مماثلة وقابلة للتنفيذ، وفي هذا المطلب سيتم تناول العناصر التالية:

- المبادئ التوجيهية لإدارة الأداء؛
- طرق إدارة الأداء؛
- منشور الأداء.

1. المبادئ التوجيهية لإدارة الأداء

تعتمد إدارة الأداء على مبادئ لضمان المستوى الأفضل من حيث الإنجاز وتحقيق الأهداف، فلا يمكن أن يتم هذا إلا بتوظيف مبادئ تكون المرجع في إدارة الأداء، وفيما يلي أهم المبادئ الضرورية لإدارة الأداء:[2]

– توجيه الأفراد وإعطائهم فرص الاختيار والإنجاز في أعمالهم؛

– تشجيع الأفراد وليس السيطرة عليهم؛

– نظام إدارة الأداء يجب أن يكون له نظام مراقبة استثنائي.

– التطوير المستمر لنظام إدارة الأداء ويكون هذا بطريقتين:

---

[1] Michael Armstrong, **Op-cit**, 2006, p: 145.
[2] **Ibid**, p: 9.

- ✓ تكامل إدارة الأداء، تدريب المستخدمين وإشراكهم في القرارات، التغذية العكسية، التتبع والاعتراف بالمجهودات وتشجيع التطوير؛
- ✓ عندما يكون هدف كل من الإدارة الأفراد معرفة المطلوب، وما يريدون ليكونوا قادرين على العمل أكثر وبأفضل الطرق فهم سيتجهون إلى التنمية الإستراتيجية.

2. طرق إدارة الأداء

حسب دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003 توجد ثلاثة طرق لإدارة الأداء هي:[1]

- الإستراتيجية الواضحة: وهي نهج منظم بسياسات رسمية؛
- إستراتيجية السياسات العامة: وتركز على الأفراد، تقييمهم وتقييم الوظائف؛
- الإستراتيجية الخاصة: تركز على بعض مناطق العمل دون غيرها.

3. منشور الأداء :يعتبر منشور الأداء حسب بحث لجامعة جرانفيلد مقياسا إبداعيا وإطارا من الجيل الثاني لإدارة الأداء الذي يناسب كل من للمؤسسات وأصحاب المصالح، خصوصا المستثمرين، العملاء سواء الداخليين أو الخارجيين والموردين كل ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار بأولوية أهداف المؤسسات.[2]

1.3. مظاهر منشور الأداء

وتتمثل مظاهر منشور الأداء فيما يلي:[3]

- إرضاء أصحاب المصالح؛
- مساهمة أصحاب المصالح؛
- الإستراتيجيات؛
- العمليات؛
- الإمكانيات.

2.3. فلسفة منشور الأداء

يستند منشور الأداء على الاعتقاد بأن المؤسسات تتطلع إلى أن تكون ناجحة في المدى البعيد من خلال بيئة عمل اليوم، فتسعى أن تكون لها صورة واضحة جدا عن أصحاب المصالح الرئيسيين وما يريدونه، ثم تأتي مرحلة تحديد الإستراتيجيات التي يجب إتباعها لضمان تحقيق الأهداف من خلال فهم ومعالجة حاجات المؤسسة في حالة تنفيذ الإستراتيجيات. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الأكثر تطورا

---

[1] Michael Armstrong, **Op-cit**, 2006, pp :35-36.
[2] **Measuring Stakeholder Value. Explanation of Performance Prism**, from the website: http://www.12manage.com/methods_performance_prism.html. in 13/ 03/ 2010.
[3] **Ibid**.

تهتم أيضا بما تريده من أصحاب مصالحها من ولاء عمالها، ربحية العميل، استثمارات طويلة الأجل، ويتم ذلك بفهم واضح يمكن من تشكيل وقيادة الأداء.

1.2.3. تصميم المقياس: يتم تصميم مقياس منشور الأداء بالأخذ بما يلي:[1]

- رضاء أصحاب المصالح: من هم أصحاب المصالح الرئيسيين؟ ماذا يريدون عمله؟ ما الذي يحتاجونه؟
- الإستراتيجيات: ما هي الإستراتيجيات الواجب أن تطبّق لإشباع رغبات وحاجات أصحاب المصالح الرئيسيين؟
- العمليات: ما هي العمليات المطلوبة لتنفيذ الإستراتيجيات؟
- الإمكانيات: ما هي القدرات اللازمة للتشغيل ولتحسين هذه العمليات؟
- مساهمة أصحاب المصالح: ما هي المساهمات المطلوبة من أصحاب المصالح إذا تم تطوير القدرات؟

2.2.3. التعقيد والمنشور: يكسر أي منشور ضوءا ويظهر التعقيد المخفي للشيء بشكل بسيط ويحلله إلى عناصره، لذا فمنشور الأداء يصور مدى التعقيد المخفي المتعلق بالمؤسسات وهياكلها[2]. ومن خلال هذا المنشور يتم تحديد المشاكل الموجودة في الهياكل التنظيمية والتي تحتاج إلى معالجة وحلول سريعة.

[1] Measuring Stakeholder Value. Explanation of Performance Prism, **Ibid**.
[2] **Ibid.**

المبحث الثالث: تحسين الأداء الاقتصادي

أدركت المؤسسات في مختلف أنحاء العالم نتيجة نمو الأسواق العالمية وتزايد المنافسة بأن سرعة هذه الأخيرة تدعو إلى جهود مستمرة للتحسين في أدائها، فباتت ضرورة حتمية في ظل التغير في الحاجات وتطور التكنولوجيا، كذلك الأساليب والتقنيات وزيادة عدد المنافسين، كل ذلك يفرض البحث عن التحسين في الأداء بكل أشكاله بهدف المحافظة على القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، مما يؤمن لها استمرارا ناجحا في تحقيق أهدافها، وسيتم تناول هذا المبحث في المطالب التالية:

- أهم مداخل التحسين في الأداء؛
- تحسين الأداء في المستويات التنظيمية؛
- المشاكل في المستويات الإدارية وسبل معالجتها.

المطلب الأول: أهم مداخل التحسين في الأداء

يتم التحسين في الأداء الاقتصادي انطلاقا من الأهداف المرجوة بتحليل مستويات التحقيق للفترات السابقة وتحليل الانحرافات من أجل تحديد اتجاهات وأسبقيات التحسين، ويعني أن تقييم وتحليل الأداء أمر ضروري لاتخاذ قرارات تحسين الأداء، وتوجد العديد من المداخل لتحسين الأداء يمكن ذكر أهمها في العناصر التالية:

- مدخل التخطيط الإستراتيجي؛
- مدخل تحسين العمليات؛
- مدخل إعادة هندسة الأعمال.

1. مدخل التخطيط الإستراتيجي

تعتبر الإستراتيجية من أكثر الكلمات استخداما في الإدارة، وأجريت العديد من الدراسات لمعرفة أثر الإستراتيجية على الأداء في المؤسسات، فمنهم من أكد وجود علاقة إيجابية بين الإستراتيجية والأداء، في حين أن دراسات أخرى أخفقت في العثور على أي علاقة، ويتصف التخطيط الاستراتيجي بعدد من الخصائص التي تميزه عن غيره من أنواع التخطيط الأخرى، ويمكن ذكر أهم مميزاته كما يلي: [1]

– يشجع على التفكير بطريقه استراتيجيه؛

– يوضح اتجاه المستقبل؛

– يساعد على اتخاذ القرارات الحالية في ضوء ما يمكن أن يترتب عليها في المستقبل؛

[1] Abby Ghobadian and others, **Op-cit**, p:132.

- يقدم نظاما متكاملا لاتخاذ القرار؛
- يركز على العمل الفريق؛
- يتميز بالديناميكية والتغيير المستمر والتفاعل مع بيئته الخارجية غير المستقرة ويفترض أن المؤسسات نظام مفتوح؛
- يركز على البيئة الداخلية والخارجية وعلى المعلومات الكمية والكيفية معا؛
- يركز على الابتكار والإبداع والحدس، أي على فن التخطيط والإدارة وصناعه القرار.

2. مدخل تحسين العمليات

يعد مدخل تحسين العمليات مدخلا نظاميا للتحسين يشمل التوثيق والقياس والتحليل لغرض تحسين الأداء، وتشتمل أهداف التحسين على زيادة رضا الزبون، تحقيق جودة أعلى، تقليل الهدر والضياع، زيادة الإنتاجية وتسريع العمليات.

1.2. خطوات التحسين

ويمكن إيجاز خطوات التحسين بالآتي[1]:

1.1.2. إعداد خارطة بالعملية: وبموجب هذه الخطوة يتم تحديد المدخلات والمخرجات والقوى البشرية المطلوب استخدامها والقرارات الواجب اتخاذها، فضلا عن مقاييس التوثيق كالزمن، التكلفة...إلخ من مؤشرات نوعية. بعد ذلك يتم إعداد خارطة للتدفقات التي تصور العمليات بشكل دقيق.

2.1.2. تحليل العملية: وفي هذه الخطوة تطرح مجموعة من التساؤلات منها:

- هل التدفق منطقي؛
- هل هناك أنشطة مفقودة؛
- هل هناك إزدواجية.

3.1.2. التقويم: وفي هذه الخطوة تطرح التساؤلات التالية:

- هل الخطوة ضرورية؟ وهل بالإمكان إلغائها؟
- هل تحقق الخطوة قيمة مضافة؟
- هل بالإمكان تقليل الوقت؟
- هل بالإمكان تقليل التكاليف في أداء الخطوات؟
- هل يمكن دمج خطوتين فأكثر؟

[1] محمد العزاوي، **الإنتاج وإدارة العمليات " منهج كمي تحليلي "**، عمان: اليازوري، 2006، ص: 30.

4.1.2. إعادة تصميم العملية: باستخدام نتائج التحليل والتقويم يتم إعادة تصميم العملية. إن توثيق التحسينات والمقاييس المحتملة تضمن التقليل من الوقت، التكاليف، الضياع، دوران العمل، الإصابات ومخاطر السلامة المهنية وزيادة وتحسين ظروف العمل والروح المعنوية للعاملين فضلا عن الجودة ورضا الزبائن.

5.1.2. أسبقيات التحسين: يوجد عاملين يحددان أولوية أداء أهداف العمليات وهما[1]:

– حاجات وتفضيلات الزبائن: تهتم المؤسسات باحتياجات الزبائن وخاصة عند وضعها أهداف جميع عملياتها؛

– أداء وأنشطة المنافسين: هنا يختلف دور المنافسين عن دور الزبائن، حيث يمثل المنافسون نقاط المقارنة التي يتم من خلالها الحكم عن أداء المؤسسة، هذه الأخيرة تسعى إلى الوصول إلى مستويات أفضل من منافسيها.

2.2. أبعاد الأداء ومهام العمليات لمقاييس الأداء

يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (03) أبعاد ومهام العمليات لمقاييس الأداء

الترتيب	البعد	المهمة	قياس الأداء
1	**السعر**	المحافظة على التكاليف أو تخفيضها	– تكاليف العمل للوحدة الواحدة؛ – تكاليف المواد؛ – التكاليف غير المباشرة؛ – الكفاءة؛ – منحنيات الخبرة.
2	**الجودة**	الصنع حسب المواصفات	– نسبة الوحدات المعيبة؛ – شكاوى الزبائن؛ – المطالبة بالضمان؛ – نسبة التالف والمعاد؛ – مستوى رضا الزبون.
3	**السرعة**	تلبية طلبات الزبائن بالوقت المحدد	– اتجاهات الزمن اللازم للإنتاج؛ – طول صفوف الانتظار؛ – نسبة الطلبات المجهزة بالوقت المحدد إلى إجمالي الطلبات والنسبة المئوية المسلمة جزئيا.

[1] محمد العزاوي، **مرجع سابق**، ص: 29.

يتبع للجدول رقم (3) أبعاد ومهام العمليات لمقاييس الأداء

الترتيب	البعد	المهمة	قياس الأداء
4	المرونة	– مواجهة الطلب؛ – المنتجات الجديدة؛ – مدى المنتجات.	– الأداء الفاعل في فترة الذروة؛ – معدل المنتجات الجديدة؛ – دعم مخزون المنتجات المعروضة.

المصدر: محمد العزاوي، **الإنتاج وإدارة العمليات** " **منهج كمي تحليلي** "، عمان: اليازوري، 2006، ص: 28

3. مدخل إعادة هندسة الأعمال

تمكن إعادة هندسة الأعمال (Business Process Reengineering) المؤسسات من تحقيق تحسينات في أدائها، ويعود الفضل في ظهور هذا المدخل إلى كل من: هامر وشامبي (Michael Hammer and Champy James) حيث فتحوا بذلك مجالا للباحثين، ومنذ سنة 1993 أصبحت إعادة هندسة الأعمال نموذجا للمؤسسات في تحسين أدائها، ونشرت كتب ومقالات عن هذا الموضوع تركز على أهمية هذا المدخل[1].

المطلب الثاني: تحسين الأداء في المستويات التنظيمية

تبدأ عملية إدارة الأداء بتوضيح المهمة، حيث يجب تحديد ما يجب تحقيقه، ومن الضروري للمؤسسة أن تكون لها مهمة تسعى إلى الوصول إليها بالأخذ بقيمها وبالاعتماد على عوامل نجاح تكون حاسمة في تحسين أداء المؤسسة والتي تشرح من خلالها توجهاتها التي تتوج في الإستراتيجية، وسيتم تناول هذا المطلب في العناصر التالية:

- إدارة الأداء في المستويات التنظيمية؛
- مسؤولية الإدارة العليا في تحسين الأداء على المستويات التنظيمية.

1. إدارة الأداء في المستويات التنظيمية

يمكن توضيح الأداء في المستويات التنظيمية من خلال عمليات التحسين في التي تبدأ من خلال قيادة بصيرة تمتلك رؤية تؤسس لعوامل نجاح، هذه العوامل تبنى على إستراتيجية المؤسسة، وهنا تظهر أهمية التقييم سواء الداخلي أو الخارجي كذلك عمليات المراجعة والمراقبة المستمرة، والشكل رقم (13) يبين ذلك.

[1] جوزيف كاديلا، ترجمة سرور علي إبراهيم سرور، **تكامل إعادة الهندسة مع إدارة الجودة الشاملة**، السعودية: دار المريخ، 2004، ص: 127.

شكل رقم (13) إدارة الأداء في المستويات التنظيمية

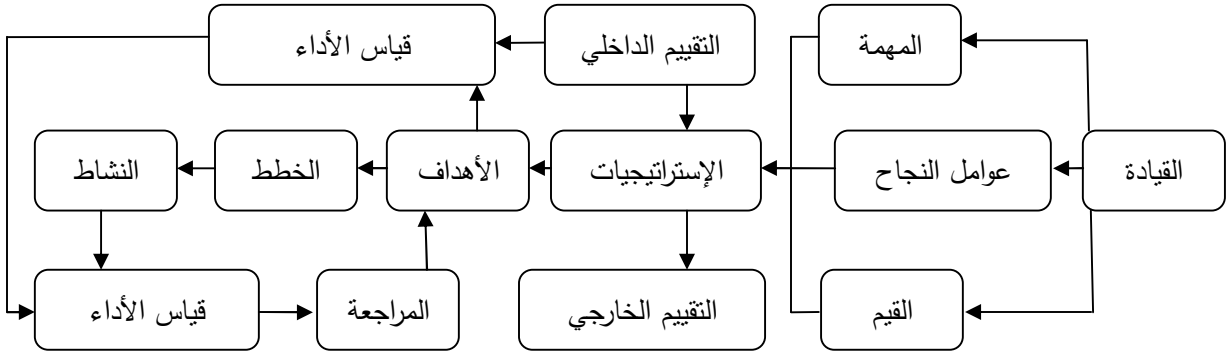

المصدر: Michael Armstrong , **Op-cit**, 2006, p: 123.

2. مسؤولية الإدارة العليا في تحسين الأداء على المستويات التنظيمية

يتحمل المديرون مسؤولية تحسين أداء مؤسساتهم، ويرجع بالأساس نجاح برامج التحسين إلى مدى قناعتهم بما يقومون به وبذلهم كل ما في وسعهم لوضع التوقعات دون تجاهل إمكانية الحصول على قدر أكبر من الأداء من الموارد المتاحة، وعندما يتوفر ذلك تأتي أيضا أولوية الاعتقاد بالعمال من خلال الثقة بهم وإعطائهم فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات وتفادي الطرق التعسفية في التعامل مع مطالبهم[1]، ويكون نجاح ذلك مرهونا بتحديد المواصفات المطلوبة ومدى الالتزام بالمواعيد النهائية للنتائج، وقد يعتمد المديرين في تحسين الأداء على مجموعة متنوعة من الإجراءات والنظم لتحقيق نتائج أفضل، كما يتفادى المديرين في الواقع ربط الأجر بالأداء أو إدارة الأداء، إلا إذا كانت هناك جهودا حقيقية ومتواصلة تقوم على فرضية رؤية ما ينبغي القيام به لتحسين الأداء وتحديد معايير تقييم هذا الأداء من خلال متابعة لمستوى تحقيق الأهداف وتجدر الإشارة أن المديرين مطالبين كذلك بتقديم الدعم اللازم للعاملين لتحقيق الأهداف المرجوة[2].

المطلب الثالث: المشاكل في المستويات الإدارية

يعتبر اتخاذ القرار نشاطا مهما كونه يلفت باستمرار انتباه الأكاديميين والمهنيين، وكل المجتمعات التي تسعى إلى الحكم الجيد والقدرة على اتخاذ القرارات الحكيمة،[3] وسيتم تناول هذا المطلب في العناصر التالية:

- حلول المشاكل المتعلقة بالإستراتيجية؛
- معالجة المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية؛
- الأداء الضعيف وسبل معالجته.

---

[1] Micheal Armstrong, **Op-cit**, 2006, p:120.
[2] **Ibid**, p: 120.
[3] Mohini Singh and Dianne Waddell, **E-Business Innovation and Change Management**, London: Idea Group Publishing, 2004, p: 23.

1. حلول المشاكل المتعلقة بالإستراتيجية

قدم شافر (Schaffer) مجموعة من الحلول للمشاكل في المستويات الإدارية أهمها:[1]

- اختيار الأهداف بالأخذ بمشاكل التكاليف في الأقسام، تحديد الجودة الناقصة، توفير الكميات المطلوبة من السلع؛
- تحديد الحد الأدنى من النتائج المتوقعة أي المستوى الأدنى الذي لا يؤثر بالسلب على أداء المؤسسة؛
- التواصل بوضوح مع التوقعات جميع المعنيين سواء كتابيا أو شفاهيا، بتحديد طبيعة الأهداف، موقع مسؤولية كل فرد في تنفيذها، الجدول الزمني للتحقيق؛
- تحديد المسؤوليات كل حسب موقعه في المجموعة بشرح خطوات تطوير تأدية هذه المهام؛
- توسيع العملية فنجاح تحقيق العملية يمكن من إعادة العملية بأهداف جديدة.

2. معالجة المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية

تتم معالجة المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية من خلال تنمية هذه الموارد، ولقد كانت النظرة إلى هذا الجانب حسب الجمعية الأمريكية للتدريب والتطوير كما يلي[2]: توضيح أهداف المؤسسة؛ ربط الأهداف بأداء الأفراد؛ كشف فجوات الأداء؛ تنفيذ حلول لفجوات الأداء؛ إدارة التغيير؛تقييم النتائج المباشرة وغير المباشرة للتغيير. إسناد نتائج التطوير الموارد البشرية إلى حاجات الأداء والأعمال التي تعمل في المجالات التالية: تحديد المشاكل التنظيمية؛ توضيح العلاقة بين المشاكل التنظيمية وأداء الأفراد؛ تحديد فجوة الأداء بين المستوى المتوقع والمحقق؛ إجراء تحليل لتحديد الأسباب الحقيقية لفجوة الأداء؛ تنفيذ إجراءات لمعالجة أسباب فجوة الأداء.

3. الأداء الضعيف وسبل معالجته

تبذل المؤسسات مجهودات كبيرة لتحليل أدائها والوقوف على النتائج، ومهما كانت هذه الأخيرة ضعيفة فلابد على المؤسسات من الاعتراف بالأداء الضعيف بها والبحث في كيفية التعامل معه، حيث يكون في كثير من الأحيان متضمنا لشكل من أشكال السلوك الصعب الذي لا يمكن أن يظهر في مجموعة كاملة وواضحة[3]، فحتى وإن أثبتت متابعة جميع الممارسات والعمليات بأنها جيدة قد تجد المؤسسات نفسها أمام ظاهرة ضعف في الأداء مما يتطلب بحثا عميقا كي تجد طرقا تمكنها من معالجته.

---

[1] Micheal Armstrong , **Op-cit**, 2006, pp : 120-121.
[2] **Ibid**, pp : 121-122.
[3] Corinne Leech, **Op-cit**, pp: 103 -104.

1.3. الصعوبات التي تسبب ضعف الأداء

توجد مجموعة من المواقف الصعبة التي تسبب حواجز لإدارة الأداء، كما أنها تؤثر سلبا على مستوى الأداء، وأهم هذه المواقف ما يلي[1]:

- عدم تفهم أفكار الآخرين وعدم الرضا الوظيفي وعم الثقة في مجهودات الآخرين؛
- العمل بالحد الأدنى والصراعات التنظيمية،

كل هذه المواقف تجعل إدارة الأداء صعبة للغاية، ويجب على المديرين البحث في معالجتها قبل أن تشتد.

2.3. معالجة ضعف الأداء

تتم معالجة ضعف الأداء من خلال إجراءات التعامل مع المواقف التي تتطلب المعرفة الجيدة بالأسباب الحقيقية وراء مشاكل الأداء ووضع خطط للتعامل معها، ومن بين المشاكل الصعبة التي يجب متابعتها الصراع التنظيمي حيث أظهرت الأبحاث أربعة طرق للتعامل معه وتكون كيفية التعامل مع الصراع التنظيمي موضحة في الجدول رقم (04) الذي يبين أن الإدارة تتعامل مع الصراع التنظيمي حسب مستواه وتأثيره على الأفراد والنتائج، فإذا كان تأثيره على النتائج والأفراد مثلا منخفضا فستتجنب الإدارة هنا التعامل معه لأن هذا الصراع يكون طبيعيا، أما إذا كان له تأثير إلى درجة وجود قلق كبير لدى الأفراد، بالإضافة إلى وجود تأثير مباشر وكبير على النتائج فيجب على الإدارة التعامل مع الصراع بشكل بناء.

جدول رقم (04) طرق التعامل مع الصراع التنظيمي

التعامل مع الصراع بشكل بناء	الاستسلام
اعتماد العدوانية أو موقف المواجهة	تجنب التعامل مع الصراع

المصدر: Corinne Leech, **Managing performance « learning and simple made »**, Burlington: Elsevier LTD, 2007, p: 106

[1] Corinne Leech, **Op-cit**, p: 104.

خلاصة الفصل الثاني

يمثل الأداء مكانة خاصة وأولوية قصوى للحكومات، هذه الأخيرة التي تسعى دوما إلى تحسين مستوياته باعتباره ناتجا نهائيا بتفاعل للسلوك والموارد والانجازات، والتي قد تكون صعبة المنال والتحقيق في بيئة تسودها منافسة أقل ما يقال عنها أنها متغيرة وتكون في أغلب الأحيان معقدة، كما تتميز أيضا هذه البيئة بمظاهر عديدة تتجلى في الإفلاس المتزايد، إغلاق المصانع والشركات، عدم القدرة على الإدارة خاصة في الدول المتخلفة ودعوة الأجانب لتولي شؤونها، بيع الشركات الخاسرة والرابحة على حد السواء أو ما يسمى بالخصخصة، واللجوء للمستثمر الأجنبي لممارسة أنشطة في قطاعات حيوية مع حصوله على إعفاءات وتحفيزات تعمق التبعية في الدول النامية، أيضا ارتفاع التكاليف وتدهور الإنتاجية كل هذه الضغوط وغيرها تفرض على الحكومات والمؤسسات والشركات الوطنية الاهتمام أكثر بجانب تحسين الأداء الذي يضمن للمجتمع وأجياله القادمة عيشا كريما في أحسن الظروف، ويضمن لها البقاء في عالم تسوده العولمة وتحدياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الأمنية، وتحقيق هدف تحسين الأداء الاقتصادي يتم بدراسة علمية للبيئة الاقتصادية وتحليلها، والأخذ بالتجديد بمراعاة التغيرات المستمرة والاستعداد لها في الأجل البعيد من خلال نظرة إستراتيجية تعتمد على أساليب متطورة تحقق من خلالها هذه الحكومات أهدافها، وهنا تكون أمام مداخل متعددة للتحسين في الأداء الاقتصادي، ويعود اختيارها بالدرجة الأولى إلى التحليل الشامل والدقيق للبيئة الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى التحديات المشتركة في الاقتصاد العالمي وأهمها الاندماج فيه باعتباره أهم مؤثر على الأداء الاقتصادي، كما أن عملية إدارة الأداء على المستوى الكلي صعبة في ظل تعدد الأنشطة والقطاعات، لكن يمكن الاعتماد في علاج مشاكل ضعف الأداء على إجراء تقييم حقيقي لمخرجات القطاعات الاقتصادية، ليكون التحليل بعد ذلك السبيل في ما يجب الاهتمام به من حيث الأداء الاقتصادي والحلول الممكنة، أما التحديات المحلية والتي هي عامل من عوامل النجاح أو الفشل في الاقتصاد فتختلف من حيث التأثير، ودراسة البيئة الاقتصادية يمّكن الدولة من الاعتماد على التحولات الداخلية كونها في متناولها على عكس البيئة الخارجية، هذه الأخيرة تعتمد في تقييم الأداء الاقتصادي على مؤشرات التوازن الخارجي من تجارة خارجية واقتراض، أما التوازن الداخلي فيعتمد على مؤشرات كثيرة أهمها الناتج المحلي ونصيب الفرد منه، وعموما هذه المؤشرات لا تكفي وحدها في معرفة مستوى الأداء الاقتصادي بل هناك مؤشرات تصدرها المؤسسات الدولية المختصة ومن أهمها مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر التنمية البشرية ومؤشر الفساد والشفافية التي تعطي صورة عن الوضع الاقتصادي لدولة معينة، وتجدر الإشارة أنه هناك تناقضات بين مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي مقارنة بما تصدره المؤسسات الدولية خاصة إذا تعلق الأمر بالاقتصاديات الريعية كالجزائر، وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الثالث.

المبحث الأول: البيئة الاقتصادية وأهم التطورات البنيوية

المطلب الأول: بيئة الاقتصاد الجزائري

1. بيئة الأعمال والمؤسسات؛
2. البيئة التعليمية؛
3. البيئة الاجتماعية والثقافية؛
4. البيئة السياسية والقانونية.

المطلب الثاني: التطورات البنيوية للاقتصاد الجزائري

1. مرحلة التسيير الذاتي للاقتصاد الجزائري؛
2. مرحلة التأميمات؛
3. مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري؛
4. مرحلة اقتصاد السوق.

المبحث الثاني: تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: أهم المؤشرات الاقتصادية الجزائرية

1. الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2002-2011؛
2. تعداد السكان في الجزائر للفترة 2002-2013.

المطلب الثاني: القوى العاملة والبطالة في الجزائر

1. القوى العاملة خلال الفترة 2003-2011؛
2. البطالة في الجزائر خلال الفترة 2003-2011.

المبحث الثالث: مؤشرات توازن الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: الناتج المحلي والدخل الوطني الإجمالي

1. الناتج المحلي الإجمالي؛
2. الدخل الوطني الإجمالي؛
3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي؛
4. الناتج المحلي حسب القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والموازنة العامة والجهاز المصرفي والدين الخارجي

1. التجارة الخارجية؛
2. ميزان المدفوعات الجزائري؛
3. الموازنة العامة الجزائرية؛
4. القطاع المصرفي الجزائري؛
5. الديون الخارجية.

المبحث الرابع: الاقتصاد الجزائري بالمؤشرات الدولية

المطلب الأول: التنافسية والتنمية البشرية وقياس الأداء

1. مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2005-2014؛
2. مؤشر التنمية البشرية للفترة 2002-2012؛
3. مؤشر قياس الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2003- 2011.

المطلب الثاني: الحرية الاقتصادية والاستعداد المعرفي والفساد

1. مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2003-2014؛
2. مؤشر الاستعداد المعرفي للفترة 2007-2014؛
3. مؤشر قياس الفساد والشفافية للفترة 2003-2014.

تعتبر البيئة الاقتصادية الجزائرية أهم ما يجب تحليله لفهم أساليب التحسين الممكنة، فالنشاط الاقتصادي يكون بالأساس متفاعلا مع التطورات التي تعرفها البيئة الاقتصادية، ولفهم هذه الأخيرة يجب القيام بتحليل مستمر لتحديد ما هو ضروري لمواكبة التغيرات الحاصلة فيها، فالاقتصاد عموما يتأثر تفاعليا مع ما يحصل من تطورات تمس جوانب مختلفة سواء كانت سياسية أو قانونية أو اجتماعية أو ثقافية ...الخ فمثلا التغيير أو التعديل في القوانين يؤثر على النشاط الاقتصادي، والجزائر مرت منذ الاستقلال بعدة تطورات مست مجالات شتى انطلاقا من التوجه الاقتصادي الاجتماعي للدولة الجزائرية، لتعرف بيئة الاقتصاد الجزائري بعدها تطورات متلاحقة ومتزايدة باستمرار، مما يستدعي التطرق لأهم هذه التغيرات التي مرت بها، ولأن دراسة البيئة الاقتصادية بتحليل سليم يعطي فرص التحسين الممكنة لأداء الاقتصاد الجزائري وعلى افتراض أن إمكانية التحسين موجودة، فكيف يمكن تحديدها؟ هذا هو الجانب المهم والصعب، ليأتي بعد ذلك اختيار أفضل الطرق التي ستحقق هذا الهدف.

لهذا الغرض قامت السلطات العامة الجزائرية من خلال برامج عديدة مست من خلالها مكونات البيئة الاقتصادية بتعديلات وتغييرات، سعيا منها لمواكبة متطلبات تفرضها وتمليها تأثيرات الاقتصاد العالمي من جهة والتحولات التي تعرفها الجزائر داخليا من جهة أخرى، فالضغوط تمس جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي جعلت الجزائر تمارس العديد من السياسات والتي مكنتها من تحقيق تغييرات في البيئة الاقتصادية لتوفير المناخ المناسب لتشجيع الاستثمار وكذلك زيادة ناتجها الوطني خارج المحروقات، والحكم على نجاعة ذلك مرهون بالنتائج التي يجب تحليلها والمحققة في المجالات المختلفة والتداخل التفاعلي في البيئة الاقتصادية يجعل التحليل صعبا، فمثلا النتائج الكلية المعبر عنها بمؤشرات اقتصادية عادة لا تمثل للمجتمع انجازا، لأن هذا الأخير في غالب الأحيان لا تهمه الأرقام قدر ما يركز على النصيب من الدخل الذي يلمسه في حياته اليومية في جوانبها المختلفة، فالناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات لا يتعدى 500 دولار للفرد الواحد سنويا مما يجعل من الجزائر في مراتب متقدمة من حيث الفقر هذا التحليل قد ينظر إليه بسلبية لكن هي حقيقة لا مفر منها، إذا يجب أن ينظر إلى الاقتصاد الجزائري بأدائه خارج المحروقات، لأن هذه الثروة الباطنية حقا غير مضمونة، وسيتم في هذا الفصل تقديم البيئة الاقتصادية الجزائرية مما سيمهد لتحليل أداء الاقتصاد الجزائري من خلال أهم مؤشراته التي سيتم تقديمها وتحليلها حسب ما هو متوفر من معطيات من خلال المباحث التالية:

- البيئة الاقتصادية وأهم التطورات البنيوية؛
- تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري؛
- مؤشرات توازن الاقتصاد الجزائري؛
- الاقتصاد الجزائري بالمؤشرات الدولية.

المبحث الأول: البيئة الاقتصادية وأهم التطورات البنيوية

كغيرها من الدول تمر الجزائر بتغيرات عديدة تمس جوانب مختلفة منها البيئة الاقتصادية الجزائرية هذه الأخيرة لها خصائص تميزها عن غيرها في الاقتصاديات الأخرى سواء تعلق الأمر بالبيئة السياسية والقانونية أو الاجتماعية أو الثقافية...الخ، وللتعرف أكثر على التغيرات الاقتصادية في الجزائر يجب أن يمر ذلك بمعرفة بيئة الاقتصاد الجزائري، ليتم بعدها تحليل التغيرات الحاصلة فيها وتوجهها عموما، وكذلك مدى ملائمتها والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، فالبيئة الاقتصادية بمختلف عناصرها تتفاعل فيما بينها وتأثر في بعضها البعض، الشيء الذي يعقد من مواكبتها دون الأخذ بما يحصل فيها عموما، وللتعرف أكثر على بيئة الاقتصاد الجزائري سيتم تقديمها من خلال المطالب التالية:

- بيئة الاقتصاد الجزائري؛
- التطورات البنيوية للاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: بيئة الاقتصاد الجزائري

سعت الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي مما فرض عليها القيام بإصلاحات في مجالات مختلفة، والتي جعلت الاقتصاد الجزائري متأثرا بما يحصل في البيئة الاقتصادية، وتحليلها يعطي فرص فهم أهم التغيرات التي فرضت تحولات ساهمت في تغيير أهم المؤشرات المعبرة عن الأداء الاقتصادي، وسيتم تناول ذلك في العناصر التالية:

- بيئة الأعمال والمؤسسات؛
- البيئة التعليمية؛
- البيئة الاجتماعية والثقافية؛
- البيئة السياسية والقانونية.

1. بيئة الأعمال والمؤسسات

عرفت بيئة الأعمال والمؤسسات في الجزائر العديد من التطورات التي ساهمت في البحث في سبل للإصلاح وأخذ التدابير اللازمة لتحسينها، فضغوط الاقتصاد العالمي ومتطلبات المنافسة خاصة مع البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر، والتي جعلت منها محل اهتمام كسوق استهلاكية لتصعب من مهمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتواجه بذلك منافسة في مختلف المجالات، كما أن الصعوبات والعراقيل الإدارية والفساد وتكريس الشفافية والحكم الرشيد كانت أكبر تحدي للحكومة الجزائرية التي بادرت إلى اعتماد

جملة من الإصلاحات سعيا منها لتحسين بيئة الأعمال والمؤسسات لكن جاءت أغلب التقارير الدولية في عكس ما هو مرجو، ويمكن ذكر أهم التحديات التي واجهتها بيئة الأعمال والمؤسسات في يلي:

– ضعف في المنظومة المحاسبية المرافقة للمؤسسات الاقتصادية وتمويلها ومتابعة نتائجها من قوانين وكفاءات محاسبية ومهارات ومعايير التدقيق، فتقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2004 أكَد أن ممارسة مهنة التدقيق بمعاييرها في الجزائر لا تتماشى ومعايير التدقيق الدولية كما أنه قدم ملاحظات سلبية حول التدريب في هذا المجال ونقص التكامل والتنسيق في مهنة التدقيق؛[1]

– المركزية في إدارة البنوك وخاصة إذا تعلق الأمر بالتمويل ومنح القروض الاستثمارية، كذلك أن البنوك الجزائرية لا تزال بحاجة إلى العملاء الذين غالبا ما يكونوا بعيدين عن التعامل الحقيقي معها وبالشكل المطلوب والمبرمج لهذه البنوك من دور تمويلي؛[2]

– الغموض ونقص المعلومات الكافية والمتعلقة بالاستثمارات وفرصه، وكذلك نقص المعطيات خاصة إذا تعلق الأمر بالمؤشرات الاقتصادية الجهوية والمحلية؛ والسبب بشكل أساسي يعزى لضعف منظومة المحاسبة والتدقيق في تقديم مخرجاتها الجوهرية المتمثلة في المعلومات المالية التي تبنى عليها القرارات الاستثمارية؛[3]

– انتشار الفساد في الإدارات كثقافة راسخة في الممارسات اليومية سواء كانت على المستويات البسيطة أو حتى في الأمور الكبيرة المتعلقة بالاستثمارات الضخمة، فتقرير صندوق النقد الدولي صنف الجزائر في الجزء السفلي مع البلدان التي تعاني نقصا في نوعية الأطر التنظيمية وسيادة القانون ومكافحة الفساد؛[4]

– دور البورصة الجزائرية لا يزال ضعيفا في التمويل الاقتصادي، والدليل على ثانوية أداء البورصة نسبةً لإجمالي القيمة السوقية المتداولة في البورصة ففي سنة 2007 كانت القيمة السوقية المتداولة 97 مليون دولار وبالتالي فهي لم تتعدى 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

عموما عرفت بيئة الأعمال والمؤسسات تغيرات عديدة في مجملها كانت سلبية حسب التقارير السلبية التي تصدرها الهيئات والمؤسسات الدولية المختصة، وهنا تجدر الإشارة أن هذه التقارير ليست بالضرورة معبرة عن حقيقة التغيرات ومدى تأثيرها على الأعمال والمؤسسات في الجزائر، لأن فهم وضعية

---

[1] Financial standards foundation, **Standards Compliance Chart**, from the web site: http://www.estandardsforum.org/browse/standard?standard_id=5 on 19/07/2011 at 11:28.

[2] International Monetary Fund, Algeria: **Financial System Stability Assessment, including Reports on the Observance of Standards and Codes on the following topics: Monetary and Financial Policy Transparency and Banking Supervision**, IMF Country Report No. 04/138, 2004, P: 5.

[3] Patricia Alonso-Gamo and David Marston, **Staff Report for the 2010 Article IV Consultation Prepared by the Staff Representatives for the 2010 Consultation with Algeria**, International Monetary Fund, 2010, P: 15.

[4] International Monetary Fund, **Algeria: Financial System Stability Assessment, including Reports on the Observance of Standards and Codes on the following topics: Monetary and Financial Policy Transparency and Banking Supervision**, IMF Country Report No. 04/138, 2004, P: 16.

الاقتصاد الجزائري وتطوراته لا يرتبط بالجانب الاقتصادي فقط لأن الدولة الجزائرية ومنذ الاستقلال لم تتمكن من الخروج من المسؤولية الاجتماعية، هذه الأخيرة ساهمت في تعقيد مهمة تحسين أداء الاقتصاد الجزائري بالمعايير الاقتصادية البحتة، أما بالنسبة للجانب الاجتماعي ورغم ما تقدمه الدولة من عناية وإهتمام ببرامج وميزانيات إلا أن الحكم عنه لا يتم بقيمة المبالغ المرصودة قدر ما هو مرتبط بتبعات هذه السياسة ونتائجها المستقبلية التي أثرت على ثقافة المجتمع الجزائري وهذا ما سيتم شرحه في تحليل البيئة الاجتماعية.

جدول رقم (05) بيئة الأعمال والمؤسسات في الجزائر للفترة 2005-2010[1]

المحاور الرئيسة للمؤشر	2006/2005		2007/2006		2008/2007		2009/2008		2010/2009	
	مرتبة 117.1	نقاط 7.1	مرتبة 122.1	نقاط 7.1	مرتبة 128.1	نقاط 7.1	مرتبة 134.1	نقاط 7.1	مرتبة 133.1	نقاط 7.1
تصنيف التنافسية الإجمالي	**82**	**3.8**	**76**	**3.9**	**76**	**4.0**	**99**	**3.7**	**83**	**3.9**
مؤشر المؤسسات	65	3.9	58	3.9	65	3.9	102	3.4	115	3.2
مؤشر الاقتصاد الكلي	2	.6.2	1	6.2	2	6.2	5	6.1	2	6.4
مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	106	3.4	103	3.4	106	3.4	132	3.0	128	3.1
مؤشر الابتكار	77	3.1	76	3.1	77	3.1	113	2.7	114	2.6

رغم الإصلاحات التي بادرت بها الحكومة الجزائرية في سبيل تحسين بيئة الأعمال والمؤسسات إلا أن المعطيات المبينة في الجدول رقم (05) تبين أن الجزائر جاءت في مراتب متأخرة سواء تعلق الأمر بالمتطلبات الرئيسة للتنافسية وكل ما تحتويه من مؤشرات تشتمل على المؤسسات ومدى تطور بيئة الأعمال ومؤشر الابتكار، فبالنسبة للمؤسسات بعدما كانت الجزائر سنة 2005 تحتل المرتبة 65 من 117 دولة أصبحت في المرتبة 115 من أصل 133 دولة سنة 2010، وهذا ينطبق على الفترة الممتدة بين 2006 و2008، ويرتبط ذلك بسوء بيئة الأعمال في الجزائر حيث كانت الجزائر في الرتبة ما قبل الأخيرة من 134 دولة وذلك سنة 2008، كما رتب تقرير التنافسية العالمي الجزائر بالنسبة لمؤشر الابتكار في الرتبة 114 من 133 دولة، فعوامل تطور الإبداع والابتكار في الجزائر تدهورت أكثر مما سبق فمن المرتبة 106 من 117 دولة لتصل إلى 126 من 134 دولة سنة 2008، ورغم الوضع الجيد للاقتصاد الجزائري حسب معطيات الجدول رقم (05) الذي يبين المراتب الجيدة للاقتصاد الكلي الجزائري (التي تراوحت بين 1 من 122 دولة والمرتبة 5 من 134 دولة) بقت وضعية بيئة الأعمال والمؤسسات سيئة خاصة سنة 2008 التي تعتبر الأسوأ خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2010.

1 أنظر ملحق رقم 1: تقرير التنافسية العالمي (الجزائر خلال الفترة 2005-2014).

جدول رقم (06) بيئة الأعمال والمؤسسات في الجزائر للفترة 2011-2014[1]

المحاور الرئيسة للمؤشر	2012/2011		2013/2012		2014/2013		2015/2014	
	مرتبة	نقاط	مرتبة	نقاط	مرتبة	نقاط	مرتبة	نقاط
	142.1	7.1	144.1	7.1	144.1	7.1	148.1	7.1
تصنيف التنافسية الإجمالي	**87**	**4.0**	**110**	**3.7**	**100**	**3.8**	**79**	**4.1**
مؤشر المؤسسات	127	3.1	141	2.7	135	3.0	101	3.4
مؤشر الاقتصاد الكلي	19	5.7	23	5.7	34	5.5	11	6.4
مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	135	2.9	144	2.5	144	2.9	131	3.2
مؤشر الابتكار	132	2.4	141	2.1	141	2.4	128	2.6

وحسب الجدول رقم (06) لم تتغير وضعية بيئة الأعمال والمؤسسات في الجزائر حيث بقت في المراتب المتأخرة حسب التصنيف الدول لمؤشر التنافسية العالمي لتتراوح بين المرتبتين 135 سنة 2011 والمرتبة 131 سنة 2014 بالنسبة لمؤشر مدى تطور بيئة الأعمال كذلك مؤشر الابتكار فمن المرتبة 132 سنة 2011 إلى المرتبة 144 سنة 2013، نفس الشيء بالنسبة لمؤشر المؤسسات الذي لم يتحسن بل تأخرت الجزائر لتصبح في المرتبة 135 وذلك سنة 2013، أما مؤشر الاقتصاد الكلي فقد تدهور نوعا ما مقارنة بالفترة السابقة لتكون أدنى مرتبة بـ 34 من 144 دولة سنة 2013، وعموما قراءة هذه المؤشرات يعطي الطابع السلبي لبيئة الأعمال والمؤسسات في الجزائر.

2. البيئة التعليمية

حاولت الجزائر إرساء نظام تعليمي يضمن تكامل العمليات والنشاطات المنظمة لهذا المجال لتواكب متطلبات التنمية البشرية كضرورة لتحقيق الانسجام المطلوب مع الكفاءات واليد العاملة المؤهلة ومتطلبات سوق العمل، كذلك للوصول إلى مرحلة الإبداع والإنتاج الفكري، لأن تطور المجتمعات يرتبط بعوامل عديدة أهمها التعليم، فعرفت البيئة التعليمية في الجزائر تطورات وتغيرات بهدف تحقيق تغيير ايجابي في سلوك في المجتمع بشكل يخدم طموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد عرفت البيئة التعليمية في الجزائر العديد من التغيرات أهمها:

1.2. بالنسبة للتعليم الابتدائي والمتوسط: تمثلت أهم التغيرات فيما يلي:

– تنصيب السنة الأولى من التعليم الابتدائي 2003-2004، كما تم تغيير محتويات بعض الكتب والمناهج؛

– تنصيب السنة الثانية من التعليم الابتدائي 2004-2005، أضيفت إليها اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى استعمال الترميز العلمي والمصطلحات العلمية، استعمال الوسائل التعبيرية؛

1 أنظر ملحق رقم 1: تقرير التنافسية العالمي (الجزائر خلال الفترة 2005–2014).

– تنصيب السنة الأولى من التعليم المتوسط في إطار الإصلاح التدريجي والتربوي (نظام الأربع سنوات) ابتداء من الموسم الدراسي2003-2004، وظهور اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة وطنية.

2.2. بالنسبة للتعليم الثانوي والجامعي

أما التعليم العالي فقد عرف تعديلات على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتوجيهات وحسب مخطط تطبيق الإصلاح التربوي الذي صودق عليه في مجلس الوزراء يوم 20 أفريل 2002، كما سطرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كهدف استراتيجي لمرحلة 2004-2013 بإعداد أرضية لإصلاح شامل للتعليم العالي (LMD) بحيث يمثل بنية التعليم العالي المستلهمة من البلدان الانجلوسكسونية وتشتمل هذه البنية على ثلاثة أطوار للتكوين يتوج كل منها بشهادة جامعية:

– الطور الأول: بكالوريا + ثلاث سنوات، يتوج بليسانس (أكاديمية أو مهنية)؛

– الطور الثاني: بكالوريا + خمسة سنوات، يتوج ماستر (أكاديمية أو مهنية)؛

– الطور الثالث: بكالوريا + ثمان سنوات، يتوج بدكتوراه.

ولا تزال المنظومة التربوية الجزائرية إلى حد الآن تعرف تعديلات على نظمها قصد التحسين من مخرجات البيئة التعليمية والرفع من مستواها، أما بالنسبة للهياكل وتوفير المقاعد البيداغوجية للطلبة فقد سعت الجزائر جاهدة ببناء الجامعات والإقامات الجامعية ففي سنة 2008 بلغ عدد الجامعات 27 جامعة و20 مركزا جامعية لمجموع 1.160.000 طالب منهم 880.000 مستفيد من المنحة، و254 إقامة جامعية بطاقة استيعابية تصل إلى 456000 سرير، وخلال نفس السنة بلغ عدد حاملي الشهادات المتخرجين كل سنة من الجامعة 141.000 متخرج، فيما شهد التأطير الجامعي تطورا ليصل إلى 31.703 أستاذ[1]، ورغم كل ذلك يواجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة من التحديات يمكن إجمالها فيما يلي:

– الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة، كما أن الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية للطلبة بحيث أنه في كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل استقبال الأعداد الكبيرة للطلبة؛

– قلة التأطير وأغلب الأساتذة المؤطرين برتبة أستاذ مساعد كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي (بروفسور) على أبواب التقاعد؛

– نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي وإن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية وليست سياسة تعليمية؛

---

1 من موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: https://www.mesrs.dz/ar/، والمطلع عليه بتاريخ 2011/02/11 على الساعة 12:30.

– التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم الأمر الذي أثقل كاهل الدولة إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق؛

– هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير التكوين والتنمية؛

– البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لها مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية؛

– تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.

جدول رقم (07) تصنيف الجزائر العالمي في التعليم والإبداع للفترة 2005-2010[1]

المحاور الرئيسة	2006/2005		2007/2006		2008/2007		2009/2008		2010/2009	
	مرتبة	نقاط	مرتبة	نقاط	مرتبة	نقاط	مرتبة	نقاط	مرتبة	نقاط
	117.1	7.1	122.1	7.1	128.1	7.1	134.1	7.1	133.1	7.1
مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	46	6.6	45	6.6	46	6.6	76	5.3	77	5.3
مؤشر التعليم العالي والتدريب	86	3.5	84	3.5	86	3.5	102	3.3	102	3.3
مؤشر كفاءة سوق العمل	/	/	/	/	/	/	132	3.3	127	3.5
عوامل تطور الإبداع والابتكار	92	3.2	90	3.2	92	3.2	126	2.8	122	2.9

جدول رقم (08) تصنيف الجزائر العالمي في التعليم والإبداع للفترة 2011-2014[2]

المحاور الرئيسة	2012/2011		2013/2012		2014/2013		2015/2014	
	مرتبة	نقاط	مرتبة	نقاط	مرتبة	نقاط	مرتبة	نقاط
	142.1	7.1	144.1	7.1	128.1	7.1	148.1	7.1
مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	82	5.5	93	5.4	92	5.4	81	5.6
مؤشر التعليم العالي والتدريب	101	3.5	108	3.4	101	3.5	98	3.7
مؤشر كفاءة سوق العمل	137	3.4	144	2.8	147	2.9	139	3.1
عوامل تطور الإبداع والابتكار	136	2.7	144	2.3	143	2.6	133	2.9

عند تحليل المراتب التي تحتلها الجزائر المبينة في الجدولين (07 و08) سواء تعلق الأمر بالتعليم الأساسي أو العالي فهي أفضل منها من مؤشري كفاءة سوق العمل وعوامل تطور الإبداع والابتكار، ففي سنة 2011 يمكن ملاحظة ذلك، فالمؤشرين الأولين كانت الجزائر في المراتب 82،101 على التوالي من أصل 142 دولة مقابل 137 بالنسبة لمؤشر كفاءة سوق العمل والمرتبة 136 بالنسبة لعوامل تطور الإبداع والابتكار لتبقى نفس الحالة في باقي السنوات وهذا يدل انه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية إلا أن

1 أنظر ملحق رقم 1: تقرير التنافسية العالمي (الجزائر خلال الفترة 2005–2014).

2 أنظر نفس الملحق.

النتائج المقابلة من تكامل لمخرجات التعليم والتكوين غير منسجمة ومتطلبات سوق العمل كذلك بالنسبة للإبداع الذي هو تتويج لنظام التعليم العالي من بحوث علمية وابتكارات.

3. البيئة الاجتماعية والثقافية

رغم تمسك المجتمع الجزائري بأصالته ومقوماته حتى في أصعب الظروف، خاصة أثناء فترات الاستدمار عبر التاريخ إلا أن البيئة الاجتماعية والثقافية أفرزت العديد من التحولات في مجالات اجتماعية وثقافية مختلفة، فمنها ما هو ضروري لمواكبة تطور المجتمعات الأخرى خاصة إذا تعلق الأمر بمستويات معيشته ومنها ما هو دخيل على المجتمع وساهم في زيادة التبعية للثقافات الغربية، فتأثير البيئة الاجتماعية والثقافية مرتبط بعوامل داخلية وأخرى خارجية، فالعولمة بمفهومها ومع تطور تكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصال التي جعلت من العالم قرية صغيرة كان لها القدر الكبير في تغيير الممارسات الاجتماعية والثقافية، كما أن سلوك المجتمع الجزائري مرتبط أيضا بظواهر سلبية تنامت لديه كالاتكالية وعدم تحمل مسؤولية المساهمة في التنمية، بل الاتجاه بالرغبة الآنية للرفاهية حتى على حساب المصلحة الجماعية، والدليل تراجع فائض الميزان التجاري إلى 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008 بسبب الشراهة المتزايدة في الاستهلاك ومع تسجيل 149 مليار دولار في نهاية 2009 زادت واردات السلع والخدمات في السنوات الأخيرة.[1] ويمكن تحليل البيئة الاجتماعية والثقافية في الجزائر فيما يلي:

1.3. نظرة المجتمع تجاه الإدارة والإداريين في المؤسسات الاقتصادية

يتعامل أفراد المجتمع الجزائري بشكل محدود حسب مصلحة الفرد، وباعتبار أن نظرة المجتمع لها أثر على نمو وتطور المؤسسات الاقتصادية مهما كان نشاطها، وباعتبار عدم اهتمام المجتمع الجزائري بالمؤسسات الاقتصادية فالنظرة السلبية كانت عاملا مقوضا لنمو وازدهار الفعاليات الاقتصادية؛

2.3. نظرة المجتمع تجاه السلطة

عرفت الفترة الممتدة بين 2002 و2014 العديد من الاستحقاقات الانتخابية والتي من خلالها يختار المجتمع الجزائري ممثليه في السلطة، وكانت مشاركته متباينة في الانتخابات الرئاسية خلال هذه الفترة، ففي سنة 2014 بلغت المشاركة 51.07 % بعد أن كانت 74.11 % سنة 2009 أما سنة 2004 فكانت نسبة المشاركة 58.07%[2]، أما الانتخابات التشريعية والمحلية فكانت أقل من حيث المشاركة، وكان التوجه العام

---

[1] Patricia Alonso-Gamo and David Marston, **op-cit**, P: 5.

[2] نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية، المجلس الدستوري الجزائري، على الموقع الالكتروني: http://www.conseil-constitutionnel.dz/IndexArab.htm

لنتائج هذه الانتخابات إلى استمرارية السلطة، ويدل ذلك على نظرة المجتمع بالرضا تجاه السلطة، ليبقى تأكيد هذه النظرة مرتبط بدقة النتائج، ومدى نجاعة الآلية الانتخابية الديمقراطية في الجزائر.

3.3. التعاون بين المؤسسات الاقتصادية وغيرها

بالاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة وعلى آلية نظم المعلومات المتوفرة، يمكن القول بأن التعاون بين المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ضعيف جدا، كونها تفتقر إلى الحد الأدنى في الاعتماد على تكنولوجيا الاتصال وخاصة القطاع الخاص الذي تغيب فيها ممارسة الإدارة بشكلها الحديث، إذ ترتبط الحركة الاقتصادية بدرجة التعاون القائم بين المؤسسات الاقتصادية فيما بينها من جهة ثم بينها وبين الهيئات الحكومية والنقابات العمالية والمؤسسات التعليمية، وحسب جاهزية واستخدام التكنولوجيا للتعاون بين المؤسسات الاقتصادية وغيرها الذي هو من محتويات تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن جاهزية التكنولوجية والاستعداد المعرفي والذي يعتمد في مكوناته خلال الفترة 2007-2011 على جاهزية واستخدام كل من الأفراد ومجتمع الأعمال والحكومة، وكانت مرتبة الجزائر بين 100 من أصل 134 و86 من 138 دولة بالنسبة للجاهزية، هذه الأخيرة التي كانت متأخرة بالنسبة للقطاع الحكومي من إدارات ومؤسسات بمرتبة 110 في تقرير 2007-2008، لتصبح أضعف من حيث الجاهزية بمرتبة 121 من أصل 130 دولة في تقرير 2008-2009، كما أنها لم تتحسن هذه المرتبة في التقرير الموالي لتصبح 116 من مجموع 138 دولة، وهذا ما يعكس ضعف منظومة الاتصال من حيث الجاهزية، ونفس الشيء بالنسبة للاستخدام فقد تراوحت مرتبة الجزائر خلال الفترة بين 120 و129 بوتيرة تتجه نحو الأسوأ مقارنة بدول العالم في هذا المجال الحيوي والضروري في تحسين الأداء الاقتصادي.

جدول رقم (09) ترتيب الجزائر في جاهزية واستخدام التكنولوجيا للتعاون بين المؤسسات الاقتصادية للفترة 2007-2011[1]

جاهزية واستخدام التكنولوجيا للتعاون بين المؤسسات الاقتصادية وغيرها	2008-2007		2009-2008		2011-2010	
	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط
مؤشر الجاهزية	**100**	**3.93**	**93**	**3.87**	**86**	**4.0**
جاهزية الأفراد	100	4.51	66	4.58	72	4.8
جاهزية مجتمع الأعمال	101	3.84	102	3.68	82	3.8
الجاهزية الحكومية	110	3.44	121	3.34	116	3.4
مؤشر استخدام التكنولوجيا	**120**	**2.54**	**126**	**2.22**	**129**	**2.4**
استخدام الأفراد للتكنولوجيا	108	1.33	127	1.35	102	2.7

[1] أنظر ملحق رقم 2: تقرير الاستعداد المعرفي والتقني (الجزائر خلال الفترة 2007-2014).

يتبع للجدول رقم (09) ترتيب الجزائر في جاهزية واستخدام التكنولوجيا للتعاون بين المؤسسات الاقتصادية للفترة 2007-2011

جاهزية واستخدام التكنولوجيا للتعاون بين المؤسسات الاقتصادية وغيرها	2008-2007		2009-2008		2011-2010	
	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط
استخدام التكنولوجيا في الأعمال	111	3.63	126	2.36	138	2.1
الاستخدام الحكومي للتكنولوجيا	125	2.66	115	2.93	130	2.4
عدد الدول المعنية بالترتيب	**134**		**133**		**138**	

أما في الفترة 2012-2014 والمبينة في الجدول رقم (10) فقد اعتمد نفس التقرير على البنية التحتية وعنصري القدرة على تحمل التكاليف والمهارة بالنسبة لمؤشر الجاهزية، والذي كانت فيه الجزائر في أحسن مرتبة طيلة المدة الممتدة بين 2007 و2014، حيث كانت سنة 2012 المرتبة 88 بإجمالي نقاط 3.4، لتتجه هذه الأخيرة نحو النقصان حيث كان إجمالي النقاط سنتي 2013 و2014 ما يعادل 4.0 و4.12 على الترتيب ورغم أن سنة 2014 كانت الأعلى من حيث النقاط من سنة 2013 إلا أن ترتيب الجزائر أسوء وهذا يعكس أن القياس بالمقارنة يستوجب الأخذ بالتطورات في الدول، والمثل الصيني القائل " لا تخف حين تمشي ببطء لكن حذاري أن تقف في الطريق " لا ينطبق على الاقتصاد ومتطلبات تحسينه، لأن العالم لا ينتظر بل يتجه بشكل أسرع نحو الابتكار والنمو في جاهزية واستخدام التكنولوجيا التي هي دعامة أساسية في الاقتصاديات الوطنية.

جدول رقم (10) ترتيب الجزائر في جاهزية واستخدام التكنولوجيا للتعاون بين المؤسسات الاقتصادية للفترة 2012-2014[1]

جاهزية واستخدام التكنولوجيا للتعاون بين المؤسسات الاقتصادية وغيرها	2012		2013		2014	
	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط
مؤشر الجاهزية	**88**	**4.3**	**96**	**4.0**	**101**	**4.12**
البنية التحتية والرقمنة	105	3.1	119	2.6	127	2.43
القدرة على تحمل التكاليف	51	5.5	64	5.3	42	5.96
المهارات	97	4.4	101	4.0	102	3.99
مؤشر استخدام التكنولوجيا	**127**	**2.7**	**140**	**2.4**	**134**	**2.66**
استخدام الأفراد للتكنولوجيا	89	2.7	100	2.5	104	2.54
استخدام التكنولوجيا في الأعمال	140	2.6	144	2.1	147	2.47
الاستخدام الحكومي للتكنولوجيا	135	2.6	139	2.7	134	2.97
عدد الدول المعنية بالترتيب	**142**		**144**		**148**	

[1] أنظر ملحق رقم 2: تقرير الاستعداد المعرفي والتقني (الجزائر خلال الفترة 2007-2014).

4.3. نظرة المجتمع تجاه العمل والنجاح

كأي مجتمع آخر فإن الجزائري يحب العمل والنجاح، لكن عموم الجزائريين يريدون العمل في القطاع العمومي ويبحثون عن ما يسمى في ثقافة المجتمع الجزائري الاستفادة سواء بمنصب عمل أو مشروع في إطار الأونساج...الخ، فعبارة الاستفادة* لا مدلول اقتصادي لها بل هي نوع من الانتهازية المؤثرة سلبا على نتيجة العمل أو المشروع في حد ذاته، أما النجاح فهو هدف مشترك بالنسبة للجميع والإشكال في كيفية الوصول له وتكلفته والوقت اللازم في تحقيق ذلك.

5.3. النظام الطبقي في المجتمع

التطورات التي مر بها المجتمع الجزائري ألغت الطبقية التي كانت إبان الاستدمار الفرنسي، وقانون الجزائر المستقلة جعل المواطنين سواسية في الحقوق والواجبات، لكن وجود شريحة واسعة من المجتمع من ذوي الدخل الضعيف، والظهور السريع لفئة محدودة من البرجوازية في العقدين الأخيرين خلق نوعا آخر من الطبقية لا يمكن لقانون المساواة حل إشكاليته، بل هو مرتبط أكثر بمحاربة الفساد الذي سيتم التطرق إليه بالتفصيل في المبحث الأخير.

6.3. نظرة المجتمع تجاه جمع الثروة والربح المادي

أهم ما يميز نظرة المجتمع الجزائري تجاه جمع الثروة والربح المادي التأثر ببعض النجاحات السريعة والمحققة في قطاع الأعمال، والتي ساهمت بتوجيه الاهتمام نحو الربح السريع في توسع الاقتصاد الموازي الذي يؤثر سلبا على أداء الاقتصاد الجزائري.

4. البيئة السياسية والقانونية

بالنسبة للبيئة السياسية، فحسب مؤشر الديمقراطية الذي هو نوع من المتوسطات المرجحة المحسوبة على أساس الإجابات لستين سؤال، حيث يكون لكل سؤال من تلك الأسئلة بديلان أو ثلاثة من الإجابات المسموح بها، ومعظم إجابات هذه الأسئلة يقوم بتقييمها خبراء من موظفي وحدة الاستخبارات الاقتصادية أو العلماء المستقلين، لتصنف هذه الوحدة من خلال مؤشر الديمقراطية الجزائر ضمن الأنظمة السلطوية بترتيب 130 من مجموع 167 دولة، كما أعتبر التقرير الجزائر جمهورية بنظام شبه رئاسي لتكون مجموع النقاط 3.44 لسنة 2011 من أصل 10 نقاط، وكي تصبح الجزائر ضمن الفئة الأعلى مباشرة (أنظمة هجينة) يجب أن تكون مجموع النقاط أكبر من 3.9[1]، ويظهر الجدول رقم (11) ترتيب الجزائر من حيث البيئة السياسية

* تدل عبارة الاستفادة على الحصول على شيء دون تقديم مقابل، وفي الجزائر مثلا تعتمد هذه العبارة في كثير من المواقع كالاستفادة من سكن إجتماعي والاستفادة من مقعد بيداغوجي والاستفادة من منصب عمل والاستفادة من مشروع في إطار الأونساج، الأمر الذي يجعل المقابل تقريبا منعدما.

[1] أنظر التصنيف الدولي للديمقراطية على الموقع الالكتروني: http://democracyranking.org/wordpress/?page_id=653

والقانونية خلال الفترة 2007-2014 والتي كانت تتجه نحو الأسوأ حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي فمن 121 من مجموع 134 دولة بنقاط قدرها 3.20 من 10 إلى المرتبة 140 من أصل 148 دولة سنة 2014 بمجموع نقاط قدره 2.64، وهذا ما أثر سلبا على جذب الاستثمارات الأجنبية، فمنذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي أزال احتكار القطاع العمومي للنشاط المصرفي والمالي والجزائر تسعى إلى تحسين بيئتها القانونية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سمح هذا القانون بفتح فروع ومكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر وكذا إمكانية مساهمة الطرف الأجنبي في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري[1]، بينما بقية النشاطات الاقتصادية باستثناء المحروقات لم يتغير وضعها القانوني إذ استمر العمل بالقانون 82-13 المعدل والمتمم سنة 1986 المتعلق بالشركات المختلطة الاقتصاد، والقانون 88-25 المتعلق بالنشاط الاستثماري للقطاع الخاص الوطني والذي يعتبر التحول الرئيس في السياسة الاقتصادية الجزائرية، وهذا إلى غاية صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 الخاص بترقية الاستثمار، والذي ألغي وعوض سنة 2001 بالأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، ليكون بعد ذلك الأمر رقم 10-04 أحدث تعديل لقانون النقد والقرض والممضي في 26 غشت 2010 من الجريدة الرسمية عدد 50 المؤرخة في 01 سبتمبر 2010، وفي الصفحة 11 يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض. ورغم صدور قوانين عديدة أعطت امتيازات للمستثمرين الأجانب إلا أن تصنيف البيئة القانونية في الجزائر لم يعرف أي تحسن يذكر في التصنيف الدولي، والمطلوب هو البحث في تحسين هذه البيئة وفق ما تمليه متطلبات التحفيز، هذا الأخير كان في القوانين الجزائرية كما يلي:

1.4. حصة المستثمر الأجنبي: وضع القانون الجزائري محددا لمساهمة الطرف الأجنبي في أي مشروع استثماري مسموح به، وهذا عكس ما كان سابقا؛ حيث حصة الطرف الأجنبي لا تتعدى نسبة 49% من أي مشروع حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وهي القاعدة التي تحفظت عليها المفوضية الأوربية وعطلت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوربي فيما يتعلق بتعديل اتفاق الشراكة بين الطرفين؛

2.4. حرية تحويل أرباح المستثمر الأجنبي: أكد هذا القانون صراحة على ضمان تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه إلى الخارج حتى ولو تجاوزت هذه التحويلات رأس المال الأصلي المستثمر. وجاء في المادة 12 منه، وتستفيد الاستثمارات التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال، بعملة قابلة للتحويل الحر ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها، من ضمان تحويل رأس مال

[1] انظر الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر يوم 1990.04.18، القانون رقم 90-10، المؤرخ في 1990.04.14، المتعلق بالنقد والقرض، سيما المواد 44، 45، 128، 130.

المستثمر والعوائد الناجمة عنه ويخص هذا الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر.

3.4. المساواة في المعاملة: لم يميز هذا القانون بين الأجانب والجزائريين بخصوص النشاط الاستثماري إذ نصت المادة 38 من هذا القانون على أن يحظى " يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق والالتزامات فيما يصل بالاستثمار".

4.4. الامتيـــازات: تطبيقا لمبدأ المساواة في الحقوق والالتزامات، لم يكن هناك تمييزا بين المستثمر الوطني الخاص والمستثمر الأجنبي بخصوص الامتيازات الممنوحة بعنوان الاستثمار، كما جاء هذا القانون بالجملة من الامتيازات والتدابير التشجيعية يمكن تلخيصها في عنصرين هما:

- التخفيف من الأعباء الجبائية وشبه الجبائية ذات الصلة بإنجاز المشروع الاستثماري وبالتالي تخفيض تكلفة الاستثمارات؛

- التخفيف من أعباء الاستغلال وتعظيم الأرباح خلال فترات زمنية محددة من حياة المشروع الاستثماري.

5.4. إمكانية التحكيم الدولي: جاء في المادة 41 من المرسوم التشريعي 93-12: " يعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر وإما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص ".

جدول رقم (11) ترتيب الجزائر من حيث البيئة السياسية والقانونية للفترة 2007-2014[1]

المؤشر	2008-2007		2009-2008		2011-2010		2012		2013		2014	
	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط
البيئة السياسية والقانونية	121	3.20	121	3.20	123	3.2	132	2.7	141	2.5	140	2.64
عدد الدول المعنية بالترتيب	134		133		138		142		144		148	

بالرجوع إلى معطيات الجدول رقم (11) التي تبين ترتيب الجزائر من حيث البيئة السياسية والقانونية يتضح أن هذه الأخيرة لم تكن في وضعية مقبولة فمن المرتبة 121 برصيد نقاط قدره 3.20 في تقرير 2007-2008 إلى ترتيب 148 في تقرير 2014 بمجموع نقاط قدره 2.6، وطيلة الفترة 2007-2014 لم تعرف البيئة السياسية والقانونية في الجزائر أي تحسن يذكر رغم كل التسهيلات والتحفيزات التي اعتمدتها في هذا الصدد.

[1] أنظر الملحق رقم 2: تقرير الاستعداد المعرفي والتقني (الجزائر خلال الفترة 2007-2014).

المطلب الثاني: التطورات البنيوية للاقتصاد الجزائري

للتعرف على الاقتصاد الجزائري وفهم بنيته وجب التطرق لأهم المراحل التي ميزته انطلاقا من التسيير الذاتي وصولا إلى مرحلة الاشتراكية وحتى التغيرات الجذرية التي أتت ببداية اقتصاد السوق، وسيتم ذلك من خلال العناصر التالية:

- مرحلة التسيير الذاتي للاقتصاد الجزائري؛
- مرحلة التأميمات؛
- مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري؛
- مرحلة اقتصاد السوق.

1. مرحلة التسيير الذاتي للاقتصاد الجزائري

استحقت الجزائر استقلالها سنة 1962 وكنتيجة حتمية لإستدمار دام 132 سنة كان الاستغلال ونهب الثروات أهم ما ميز هذه الفترة، فبعد الاستقلال غادر العاملين بالإدارة والمراكز الحساسة مناصبهم (90% معمرين وأجانب) الأمر الذي جعل من المؤسسات والإدارات معطلة، فمغادرة 800 ألف شخص في فترة وجيزة يعكس حال الاقتصاد الجزائري من مشاكل تجلت في نقص إطارات قادرة على التسيير، وأمية (98%) بالإضافة إلى بطالة (تفوق 70%) وفقر ...الخ، كذلك ضعف في مختلف القطاعات الصناعية، الزراعية والخدمية من تعليم وصحة.

وقد اتضحت ملامح التسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري في مؤتمر طرابلس حيث أن الدولة الاجتماعية كانت بالنسبة لقادة ثورة التحرير الجزائرية ضمانا للمساواة وحلا لمشاكل المجتمع الجزائري بالتوجه لقطاع الفلاحة واعتباره محرك القطاعات الأخرى، وكذلك تقليص الملكية الخاصة وتشجيع الشكل التعاوني تجسيدا لخطوط النمط الاشتراكي، ولحماية الاقتصاد الوطني ومواصلة نشاط المؤسسات اعتمدت الجزائر على عمال جزائريين رغم ندرة الكفاءات الأمر الذي مهد لمرحلة التسيير الذاتي للاقتصاد الجزائري وقد جاءت هذه المرحلة عفويا للاستجابة للظروف الاقتصادية السياسية والاجتماعية آنذاك لتليها مرحلة أخرى تهدف إلى تنظيم وضبط أمور الاقتصاد.

2. مرحلة التأميمات

كان للتسيير الذاتي عيوبا خاصة في المؤسسات ذات الطابع الإستراتيجي والتي تتميز بحجمها الكبير، ففي سنة 1964 بلغ عدد المؤسسات المسيرة ذاتيا 413 مؤسسة فكانت من أولويات الدولة الجزائرية

ضبط أمور هذه المؤسسات وتسييرها وفق ما تقتضيه سياسة التأميم التي جاء بها التحول الذي عرفته الجزائر في 19 جوان 1965 فكانت البنوك والمناجم كبداية خلال الفترة 1966-1970 ليليها قطاع المحروقات في 24 فبراير 1971.

كما تميزت مرحلة التأميمات بتأسيس الشركات الوطنية، ففي سنة 1965 مثلا تأسست كل من الشركة الوطنية للنفط والغاز، الشركة الجزائرية للحديد والصلب، الشركة الوطنية للصناعات النسيجية، الشركة الوطنية للتأمين، فهذه الشركات وغيرها اعتبرت آنذاك ضرورة أساسية لتحقيق إستراتيجية التنمية وخلال فترة واجهت هذه الشركات تحديات تجلت بوضوح في تناقض أهدافها مع ما هو محدد ومسطر من قبل الجهاز المركزي والوصاية لأن هناك أهداف أخرى تتعارض وطبيعة نشاطها بسبب عوامل عدة من بينها:قلة الإطارات ونقص الخبرة، تلبية المطالب الاجتماعية وخلق شروط الاستقرار السياسي، وفي هذه المرحلة كانت أهداف الاقتصاد الوطني غير محددة حسب قانون العرض والطلب وإنما حسب منطق الخطة الاقتصادية الموضوعية، وهذا ما جعل التحكم في عملية التصنيع واتخاذ القرارات يتم خارج الشركات الوطنية من قبل الجهاز المركزي وهذا ما دفع بالسلطة إلى تغيير نمط آخر للتسيير.

3. مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري

جاءت مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد والتي تعتمد على أسس النظام الاشتراكي الذي يرتكز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتدخل الدولة، والتخطيط المركزي وتحقيق المصلحة العامة، وأن يكون العمال طرفا مهما في تسيير ومراقبة هذه الشركات، وبالتالي أصبح العامل يتمتع بصفة (المسير، المنتج). وقد عرفت المؤسسات آنذاك عجزا ماليا فقد فاق سنة 1978م المليار دج، فتطور الإنتاج يكون مرتبط بالجهد المبذول من طرف جماعة مهما تكن مرفقة بتزايد إنتاجية العامل إذ أن معدل استعمال القدرات الموضوعية في سنة 1980م هي ما بين 60 و70 في الصناعة وبين 40 و50 في الإسكان بسبب تطور ارتفاع الإنتاج ما بين الشك بتساوي التسيير الاشتراكي والتزايد في الإنتاج أي أن تسيير المؤسسات لم يكن يهم نمط التسيير السليم من أجل زيادة الأرباح.

4. مرحلة اقتصاد السوق

في منتصف الثمانينات عرف الاقتصاد الجزائري أزمة خانقة سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط، وظهرت مساوئ التخطيط المركزي، حيث عانت من ركود اقتصادي وفشل في المخططات المنتهجة وعجز في ميزان المدفوعات وارتفاع معدل التضخم ارتفاع حجم البطالة، ارتفاع الديون ومعدل خدمتها، كل هذه الظروف تضافرت لتساعد على تعميق وزيادة الاعتماد على الخارج من أجل الحصول على الاحتياجات

الأساسية من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي، وكنتيجة لهذه الظروف اتخذت الجزائر عدة تدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية الضرورية، ولقد تعززت الجهود في تصحيح الاقتصاد الكلي منذ منتصف الثمانينات عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم وتحت إشراف صندوق النقد الدولي بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد السوق، فكان برنامج الاستقرار من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي، وبرنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية.

بدأت عملية الإصلاحات بفصل الخزينة العمومية عن البنك المركزي 1986 الذي كان يعمل تحت أمرها من أجل توفير السيولة اللازمة لتمويل الاقتصاد والمشاريع الاستثمارية دون قيود، وكان يهدف ذلك للاهتمام بالسياسة النقدية والمالية والتحكم في آلياتهما. كما تم سنة 1988 إصدار قانون استقلالية المؤسسات العمومية، وأصبحت البنوك تعمل بمبدأ الربحية والمردودية، وتم سنة 1989 اللجوء لصندوق النقد الدولي وإبرام اتفاقية التثبيت الأولى[1] بمبلغ 360 مليون دولار من أجل تدعيم وإنجاح سياسة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر، وبالمقابل تتعهد الجزائر بالعمل على توفير الشروط اللازمة للانخراط في اقتصاد السوق واشترط صندوق النقد الدولي جملة من الشروط أهمها[2]:

– إنهاء احتكار التجارة من طرف الدولة وانسحابها تدريجيا من النشاط الاقتصادي والتخلي عن سياسة التدعيم، فتح المجال للقطاع الخاص وانتهاج سياسة الخصخصة، إصلاح النظام الجبائي وترشيد الاستهلاك والادخار.

– كما تم سنة 1989 إنشاء السوق النقدية بين البنوك التجارية، وتم سنة 1991 عقد اتفاقية التثبيت 02 بقيمة 400 مليون دولار، لتأتي سنوات الارهاب التي زادت من تدهور أداء الاقتصاد الجزائري التي كانت بدايتها من التسعينات، ومع بقاء مؤشرات الاختلال تم اللجوء لصندوق النقد الدولي سنة 1994 لبعث وتيرة النمو والاهتمام بالصناعة والفلاحة وتشجيع الاستثمار في قطاع السكن، ولقد تم في إطار برنامج التصحيح الهيكلي مايلي[3]:

– حل وتطهير المؤسسات العمومية والعمل ببرنامج الخصخصة؛

– الاهتمام بالجهاز المصرفي؛

– تشجيع الصادرات وتنويعها؛

---

1 مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات الدولية**، الجزائر :دار هومه، 2008، ص ص: 107

2 **المرجع نفسه**، ص ص: 108– 115.

3 **المرجع نفسه**، ص ص: 117– 118.

– إنشاء بورصة القيم المنقولة كآلية لدعم مسار الخصخصة وتجميع الادخار.

ولتحقيق الاندماج الضروري في الاقتصاد العالمي كان لزاما على الجزائر أن تضع الركائز الأساسية للاقتصاد، لأن هذا الاندماج إن لم تتوفر له مقومات نجاحه فإن السلبيات هي التي تسود، كون أن هذا النظام قائم على المنافسة، والجزائر منذ الثمانينات وهي تعمل على إرساء الدعائم الأساسية للاقتصاد وأهمها:

– انسحاب الخزينة من دائرة تمويل المشروعات والاستثمارات الوطنية، وفصلها عن البنك المركزي من اجل التحكم في آليات السياسة النقدية والمالية؛

– التطهير المالي للمؤسسات وخصخصتها وجعلها قادرة على المنافسة؛

– إصلاح النظام الجبائي، واستحداث جملة من الضرائب (tva, ta,ip,vf,tap,ibs)، وجعله مرن ومشجع على الاستثمارات؛

– إنشاء بورصة القيم المنقولة كآلية لتوفير التوازن بين الادخار والاستثمار ومصدر تمويل داخلي، وتسهيل عملية الخصخصة؛

– تحرير التجارة ودفع معدلاتها؛

– الاهتمام بالجهاز المصرفي كركيزة أساسية للاقتصاد، ونجاحه يعني تحسن الأداء الاقتصادي، ومن هذا المنطلق فقد أولته الجزائر بالغ الاهتمام وكانت سنة 1990 منعرج حاسم لهذا القطاع بإصدار قانون النقد والقرض 10/90 الذي يعتبر الركيزة الأساسية للجهاز المصرفي ولجميع مكوناته، كما جاء الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق لـ 26 غشت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 23 جمادى 1424 الموافق لـ 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، لتحسين أداء القطاع المصرفي وكانت أهم التعديلات كما يلي:

– بالنسبة لقانون النقد والقرض 10/90:[1]

- ✓ إعطاء البنك المركزي دور القائد على الجهاز المصرفي، ومسؤوليته على ضمان تحقيق السياسة النقدية وضمان استقرار العملة؛
- ✓ اعتماد البنوك والمؤسسات المالية سواء وطنية كانت أو أجنبية؛
- ✓ كما حدد هذا القانون العلاقة بين الخزينة العمومية والبنك المركزي؛
- ✓ رسم كذلك الآليات التي يجب أن يعمل بها الجهاز المصرفي.

[1] أنظر الجريدة الرسمية عدد 16 مؤرخة في 18 أبريل 1990، ص: 520.

– بالنسبة لقانون النقد والقرض 10-04:[1]

- ✓ يعفى بنك الجزائر بخصوص كل العمليات المرتبطة بنشاطاته، من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما كانت طبيعتها؛
- ✓ تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، كما يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب توزيع القرض وتنظيم السيولة وضبط سوق الصرف، والتأكد من سلامة النظام المصرفي؛
- ✓ يعد بنك الجزائر ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر، وفي هذا الإطار يمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية وكذلك الإدارات المالية وكل شخص معني، تزويده بالإحصائيات والمعلومات المفيدة؛
- ✓ يجب على كل بنك يعمل في الجزائر أن يكون له حساب جار دائن مع بنك الجزائر لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظام الدفع؛
- ✓ يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها.

– إصدار عدة مراسيم تهتم بالاستثمار وترقيته، كإنشاء وكالة الاستثمار الوطني عام 1994 (andi) والتي تعمل على تذليل العقبات أمام المستثمرين أجانب كانوا أو وطنيين، وذلك بالعمل لمبدأ الشباك الوحيد الذي يضم كل من : وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ممثلين عن البيئة والعمران، إدارة الجمارك، مصالح السجل التجاري للغرفة التجارية، مصلحة إيرادات الضرائب، مصلحة إيرادات الخزينة.

– إنشاء مركز وطني لمكافحة الغش والفساد؛

– تقرير الرقابة على مالية الدولة بالاهتمام بالأجهزة الرقابية كمجلس المحاسبة الذي استوفى المقاييس الدولية بصدور المرسوم الرئاسي الخاص به سنة 1995، وكذلك تفعيل دور المفتشية العامة للمالية.

– بموجب المادة 18 من الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03 لسنة 2006 إنشاء مجلس وطني يكلف بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمار ودعمه، ويكون هذا المجلس تحت سلطة رئيس الحكومة.[2]

---

[1] أنظر الجريدة الرسمية عدد 50 المؤرخة في 01 سبتمبر 2010، ص: 11.

[2] أنظر الأمر رقم: 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03 لسنة 2006.

المبحث الثاني: تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري

يتناول هذا المبحث المؤشرات الاقتصادية الجزائرية للفترة 2002-2011 والتي عرف خلالها الاقتصاد الجزائري تغيرات أثرت على أدائه، فالاقتصاد الجزائري ريعي ومصدره الأساسي المحروقات الأمر الذي أثر على بنيته، وكذلك تأخر القطاع البنكي والمصرفي لازال يشكل مصدر إزعاج لمساعي تحسين أداء الاقتصاد الجزائري

- أهم المؤشرات الاقتصادية الجزائرية؛
- القوى العاملة والبطالة في الجزائر؛

المطلب الأول: أهم المؤشرات الاقتصادية الجزائرية

يتناول هذا المطلب المؤشرات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 2002 إلى 2011 والتي عرف فيها الاقتصاد الجزائري تغيرات مست توجهاته وأثرت على أدائه، فاهم ما ميز هذه الفترة يمكن تصنيفه في خانتين رئيستين ايجابية تجلت أساسا في مداخيل الجباية البترولية أما الثانية فتعددت في مظاهر الزيادة المستمرة في الاستهلاك بفاتورة استيراد سلعية بلغت 47,198 مليون دولار أمريكي ونقص في الادخار المحلي والتوجة بشدة نحو المطالب الاجتماعية، ويمكن تناول هذا المطلب في العناصر التالية:

- الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2002-2011؛
- تعداد السكان في الجزائر للفترة 2002-2013.

1. الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2002-2011: وسيتم الحديث عن الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة من خلال ثلاث مراحل:

- مرحلة الانطلاق 2002-2004؛
- مرحلة الانتعاش 2005-2007؛
- مرحلة النمو 2008-2011.

1.1. مرحلة الانطلاق 2002-2004

غلب على هذه المرحلة الاستقرار في الوضع الاقتصادي الجزائري عموما وأرتبط ذلك أساسا بعودة الاستقرار الأمني بعد والسياسي وكذلك تحسن أسعار النفط ليصل حسب معطيات الجدول رقم (12) الدخل الوطني الإجمالي سنة 2004 إلى 87,083 مليون دولار أمريكي بعد أن كان 57,43 مليون دولار أمريكي سنة

2002، كما عرفت هذه الفترة زيادة أوفر في فرص العمل رغم انها كانت غالبها في القطاع العمومي كما أن معدل نمو السكان كان معتدلا حيث لم يتجاوز سنة 2003 نسبة 1.61 % ليبقى تقريبا نفس المعدل سنة 2004، وتعتبر بداية هذه الفترة تحسنا في الدخل الوطني الإجمالي فمن 57,43 م د أ سنة 2002 إلى 87,083 مليون دولار أمريكي سنة 2004 ليقابل ذلك زيادة في الواردات السلعية بنسبة 53.54 % سنة 2004 مقارنة بسنة 2002 الأمر الذي يؤثر على الادخار المحلي، كما تميزت هذه الفترة بزيادة في الإنفاق العمومي من خلال برامج موجهة للبنى التحتية وأجور الموظفين وخدمات اجتماعية من تعليم وصحة.

وقد بلغت النفقات العامة الجارية 24,596 م د أ سنة 2004 الأمر الذي يؤثر سلبا على مؤشرات التجارة الخارجية بشكل مستمر فزيادة النفقات العامة يؤكد مسؤولية الدولة كونها المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري لكن جزئية مردودها لا يكون ملموسا لدى المواطنين في المدى القصير خاصة إذا تعلق الأمر بالمشاريع الكبرى فهي ضرورة ومكلفة وأثرها أفضل في المدى المتوسط أو الطويل، وأخيرا تعتبر هذه المرحلة بداية لعودة الأمن للجزائر ومؤشرا للاستقرار في شتى الجوانب.

2.1. مرحلة الانتعاش 2005-2007

تأثر الاقتصاد الجزائري بالإجراءات التي اتخذتها الدولة من قوانين لتحفيز الاستثمار وبرامج للتنمية وتشجيع للاستثمار الأجنبي مما أدى إلى تحسن في المؤشرات الكلية الاقتصادية والتي يمكن ملاحظتها من خلال تطور في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ومن تحسن في نصيب الفرد من الدخل الوطني كما أن الميزان التجاري، فحسب معطيات الجدول رقم (12) قد تحسن بشكل مستمر فقد تضاعف سنة 2005 مقابل السنة السابقة ليصل إلى 26,517 مليون دولار، نفس الشيء لسنة 2007 إذ بلغ صافي الميزان التجاري 34,215 مليون دولار، أما الدخل الوطني الإجمالي لنفس السنة فقد بلغ 137,849 مليون دولار أمريكي بعد أن كان 118,831 مليون دولار أمريكي سنة 2006، كما أن معدل نمو السكان قد تضاعف حيث حيث بلغت نسبة 3.13 % سنة 2005 ليتناقص نفس المعدل سنة 2006 ليستقر في 1.82 %، ليقابل ذلك زيادة في الواردات السلعية لتصل 21,372 مليون دولار مقابل 19,852 مليون دولار سنة 2005 الأمر الذي يؤثر على الادخار المحلي، كما تميزت هذه الفترة بزيادة في الإنفاق العمومي من خلال البرامج الموجهة للبنى التحتية وأجور الموظفين وخدمات اجتماعية من تعليم وصحة، فالبحبوحة المالية التي تعرفها الجزائر ساعدت في رصد مبالغ مالية معتبرة في سبيل تحسين مستويات الأداء الكلي لكن يبقى الإشكال مرتبط بمردود هذه النفقات التي ليست بالضرورة ملموسة في الأفق القريب، وعلى العموم قراءة مؤشرات هذه الفترة تعطي

للاقتصاد الجزائري أفضلية في تحقيق مستويات نمو أعلى مع ضرورة القليل من النفقات العمومية غير المجدية* التي بلغت 46,578 سنة 2007.

3.1. مرحلة النمو 2008-2011

عرفت هذه المرحلة تحسنا معتبرا في المؤشرات الأساسية للاقتصاد الجزائري، وحسب معطيات الجدول رقم (12) بلغ الدخل الوطني 173,794 مليون دولار أمريكي سنة 2008 ليصل سنة 2011 إلى 200,096 مليون دولار أمريكي، ورغم الأزمة المالية التي بدأت تداعياتها تؤثر على الاقتصاد العالمي التي أدت إلى غلق العديد من البنوك والمؤسسات الاقتصادية في دول كثيرة إلا أن البطالة أخذت معدلاتها في التراجع لتصبح 10,0% سنتي 2010 و2011، فإستراتيجية تحسين أداء الاقتصاد الجزائري اعتمدت على المستوي المحلي في الدعم الذي توليه الدولة خلال من خلال برنامج الإنعاش ودعم النمو بشكل يضمن استدامته، أما على المستوى الخارجي فقد حاولت الدولة الجزائرية توفير مناخ مناسب وبيئة قانونية مستقرة لجذب الاستثمارات الأجنبية، كما ركزت الجزائر على ثلاث مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط، وتحسين بيئة الأعمال والمؤسسات ومشاركة القطاع الخاص، وتحسين استفادت المجتمع من الخدمات المباشرة وغير المباشرة.

جدول رقم (12) المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد الجزائري بالمليون دولار للفترة 2002-2011[1]

المؤشر	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد السكان **مليون نسمة**	30.9	31.4	31.9	32.9	33.5	34.1	34.6	35.3	36.0	36.7
معدل نمو السكان %	–	1.61	1.59	3.13	1.82	1.79	1.46	2.02	1.98	1.94
عدد العمال **نسمة**	–	6 684 056	7 798 412	8 044 220	8 868 804	8 594 243	9 146000	9 472000	9 736000	9 599000
معدل البطالة%	–	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10,0	10,0
الناتج المحلي الإجمالي	56,760	67,864	85,333	103,066	117,220	135,630	171,020	138,130	161,950	197,450
صافي التحويلات الجارية	0,670	1,070	1,750	2,067	1,611	2,219	2,774	2,632	2,650	2,646
الدخل الوطني الإجمالي	57,43	68.934	87,083	105,133	118,831	137,849	173,794	140,762	164,6	200,096
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي **بالدولار**	1,838.1	2,164.0	2,679.2	3,132.1	3,501.1	3,977.9	4,944.1	3,916.6	4,501.4	5,377.6
الاستهلاك	2,690	2,904	3,218	3,419	3,650	4,107	4,748	5,415	6,322	7,695

* تتحمل الدولة الجزائرية مسؤوليات اجتماعية كبيرة تجاه المجتمع، فالفرد قد لا يلمسها مباشرة في حياته اليومية من خدمات مباشرة أو غير مباشرة لكن الإفراط في السياسة الاجتماعية تعرقل مساعي النمو وتزيد من النفقات عديمة الجدوى.

1 أنظر ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002–2011).

يتبع للجدول رقم (12) المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد الجزائري بالمليون دولار للفترة 2002-2011

المؤشر	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات السلعية	18,839	24,963	31,284	46,048	54,549	59,229	79,280	45,188	57,064	73,452
الواردات السلعية	11,809	15,357	18,171	19,852	21,372	27,312	39,364	40,725	40,489	47,198
التضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	0.3	4.3	4.0	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5
صافي الميزان التجاري	9,610	6,710	11,140	26,517	34,220	34,215	40,577	7,798	18,298	28,012
مجموع القروض البنكية نهاية المدة	21,180	23,124	24,839	20,855	11,537	8,450	-14,215	-5,533	-1,667	4,391
إجمالي الإيرادات العامة	20,760	24,777	28,725	41,942	48,884	53,049	80,381	50,591	58,806	78,195
إجمالي النفقات العامة	20,482	21,621	24,596	28,042	33,978	46,578	66,340	60,420	60,408	80,322
مجموع النفقات الرأسمالية	7,447	7,121	8,278	10,999	13,531	20,410	30,077	26,852	23,862	26,518
الدين العام	22,571	22,642	23,353	20,600	17,191	5,795	5,921	5,687	5,681	4,405

2. تعداد السكان في الجزائر للفترة 2002-2013

بلغ التعداد السكاني الجزائري 30.9 مليون نسمة سنة 2002 بتمركز كبير في المدن الساحلية والهضاب وقد تأثر نمو السكان بشكل ملحوظ نتيجة تحسن الظروف المعيشية والصحية والاستقرار الأمني بعد عشرية الإرهاب، ليبلغ سنة 2003 قرابة 31.4 مليون نسمة بمعدل نمو بلغ 1.61 % ليصل 32.9 مليون نسمة بمعدل نمو 3.13 % ليكون هذا المعدل الأكبر خلال 10 سنوات ليأخذ في الانخفاض في السنوات الموالية إلى غاية سنة 2011 ليرتفع المعدل سنة 2012 ليصبح 4.85 % ويعتبر هذا الأخير الأكبر خلال الفترة 2002-2013 وعموما تعداد السكان في الجزائر لا يشكل خطرا مقارنة بالمساحة والثروات التي تتوفر عليها. وقد أخذت معدلات الخصوبة تباينا في نموها ففي سنة 2006 بلغ معدل الخصوبة في الجزائر نسبة 2.27.[1]

1 من التقرير السنوي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2006 على الموقع الالكتروني: http://www.ces.ma/Pages/Accueil.aspx

جدول رقم (13) نمو السكان في الجزائر بالمليون نسمة للفترة 2002-2013[1]

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تعداد سكان الجزائر	30.9	31.4	31.9	32.9	33.5	34.1	34.6	35.3	35.3	36.7	38,48	39,2
معدل النمو %	/	1.61	1.59	3.13	1.82	1.79	1.46	2.02	1.98	1.94	4.85	1.87

المطلب الثاني: القوى العاملة والبطالة في الجزائر

سيتم دراسة التغيرات التي حدثت لكل من السكان والقوى العاملة خلال الفترة 2002-2011، على اعتبار أن النمو السكاني مؤشر مهم مرتبط بالاقتصاد من جوانب عديدة من حيث المعيشة والعمل والناتج المحلي وكذلك نصيب الفرد منه، وفيما يلي العناصر التي سيتم تناولها في هذا المطلب:

- القوى العاملة خلال الفترة 2003-2011؛
- البطالة في الجزائر خلال الفترة 2003-2011؛

1. القوى العاملة خلال الفترة 2003-2011

تشتمل القوى العاملة في الجزائر على كل الأفراد الذين هم في سن العمل ويشغلون وظائف، بما في ذلك أصحاب العمل والمستخدمين بأجر أو العاملين لحسابهم الخاص، وقد شكلت القوى العاملة في الجزائر 6 684 056 سنة 2003 عامل لتزداد بمعدل 16,67 % سنة 2004، أما سنة 2005 فقد انخفضت بمعدل 3,15% لتعود القوى العاملة إلى الارتفاع سنة 2006 بمعدل 10,25 %، لتستقر تقريبا القوى العاملة في السنوات 2008 و2009، لتصل ما يفوق 9 ملايين عامل سنة 2011، ويعتبر هذا المؤشر مهما في تحليل سوق العمل وكل ما يتعلق به من عوامل تعليمية واجتماعية وثقافية ومن سياسات وبرامج إصلاح إلا أنها لا تعبر في الجزائر حقا على أداء جيد بالمدلول الاقتصادي، فواقع هذه الأرقام أنها متضمنة لنسبة كبيرة من العمال في القطاع العمومي غير المنتج تقريبا، فسياسة الدولة ارتبطت في الفترة الأخيرة خاصة مع الفوضى التي تعرفها المنطقة العربية بسبل تجنب استغلال الظروف الاجتماعية لوضع الجزائر في خطر عدم الاستقرار، لكن تبقى هذه السياسة ترقيعا غير مجدي بل يكون في أغلب الأحيان مهدر للموارد والثروات ومساهما كبيرا في تكريس ثقافة الاعتماد على الريع النفطي.

1 أنظر ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002–2011).

جدول رقم (14) تطور القوى العاملة في الجزائر بالنسمة للفترة 2003-2011[1]

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ع/العمال	6 684 056	7 798 412	8 044 220	8 868 804	8 594 243	9 146000	9 472000	9 736000	9 599000

ومن معطيات الجدولين رقم (15) ورقم (16) اللذان يبينان توزيع العمالة والبطالة للأفراد 15 سنة فأكثر أن فئة الشباب لها الحد الأوفر في القوى العاملة وخاصة أن المجتمع الجزائري يعتبر من المجتمعات الشابة من حيث العمر، الأمر الذي يعطي لها ايجابية التنمية البشرية والاقتصادية كما يعتبر هذا العامل تحديا في نفس الوقت، فعدم الاستغلال الأمثل للرأسمال البشري من هذا النوع يعتبر هدر للطاقات وتهديدا للمجتمع ككل.

جدول رقم (15) توزيع العمالة والبطالة للأفراد 15 سنة فأكثر 2003-2005[2]

المجموعة العمرية	2003		2004		2005	
	عمالة	بطالة	عمالة	بطالة	عمالة	بطالة
أقل من 15 سنة	/	/	/	/	/	/
19-15	341 538	329 136	469 538	256 907	393 147	205 417
24-20	851 363	666 872	1 123 794	505 378	1 129 925	481 169
29- 25	1 036 461	509 289	1 275 676	462 633	1 357 067	398 779
34 – 30	1 041 010	245 568	1 157 632	206 447	1 217 917	176 666
39-35	977 556	133 532	1 054 982	104 297	1 055 709	84 257
44-40	807 590	75 108	880 621	58 291	950 859	43 096
49- 45	651 461	62 516	704 841	41 583	743 339	31 613
54- 50	495 958	40 295	562 296	24 577	615 927	19 498
59- 55	243 577	15 954	315 166	11 422	337 505	7 791
60 وأكثر	237 543	-	253 866	-	242 826	-
المجموع	6 684 056	2 078 270	7 798 412	1 671 534	8 044 220	1 448 288

جدول رقم (16) توزيع العمالة والبطالة للأفراد 20 سنة فأكثر 2006-2008[3]

المجموعة العمرية	2006		2007		2008	
	عمالة	بطالة	عمالة	بطالة	عمالة	بطالة
أقل مكن 20	469 379	166 414	385 352	175 245	415	140
24- 20	1 201 696	369 982	1 194 515	421 404	1 276	388
29-25	1 360 371	333 483	1 477 470	393 024	1 591	348
34-30	1 305 236	170 394	1 292 775	187 488	1 337	149
39-35	1 253 100	91 115	1 086 317	93 151	1 178	69
44-40	1 205 074	48 942	1 080 505	48 364	0	34
49- 45	825 347	28 415	804 121	22 192	916	19
54- 50	622 754	25 544	630 888	24 182	662	15

1 من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

2 نفس المصدر.

3 نفس المصدر، بالنسبة لسنة 2008 فالأرقام بالآلاف عامل.

يتبع للجدول رقم (16) توزيع العمالة والبطالة للأفراد 20 سنة فأكثر 2006-2008

المجموعة العمرية	2006		2007		2008	
	عمالة	بطالة	عمالة	بطالة	عمالة	بطالة
أقل مكن 20	469 379	166 414	385 352	175 245	415	140
59-55	346 483	6 553	389 470	9 613	429	7
60 فأكثر	279 364	-	252 831	-	260	-
المجموع	**8 868 804**	**1 240 841**	**8 594 243**	**1 374 663**	**9 146**	**1 169**

جدول رقم (17) توزيع العمالة والبطالة للأفراد 20 سنة فأكثر 2009-2011[1]

المجموعة العمرية	2009		2010		2011	
	عمالة	بطالة	عمالة	بطالة	عمالة	بطالة
أقل مكن 20	414	125	383	116	304	95
24- 20	1 317	342	1 311	349	1 207	342
29-25	1 673	320	1 694	336	1 696	323
34-30	1 355	142	1 438	140	1 453	134
39- 35	1 169	65	1 211	58	1 235	74
44-40	1 116	32	1 124	32	1 113	36
49- 45	995	19	1 060	22	1 085	32
54- 50	709	17	728	13	740	14
59-55	473	10	513	10	519	12
60 فأكثر	251	-	274	-	247	-
المجموع	**9 472**	**1 072**	**9 736**	**1 076**	**9 599**	**1 062**

1.1. العمالة الجزائرية حسب الأنشطة والقطاعات الاقتصادية

يبين التوزيع النسبي للعمالة في القطاعات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري وفقا للجدول رقم (18) أن التجارة والخدمات والإدارة لها الحصة الكبيرة من مجموع العمالة الجزائرية، ففي سنة 2003 بلغت نسبة العمالة في هذا القطاع 54,87 % كما أن قطاعي البناء والصناعة يعتبران الأضعف من بين القطاعات الأخرى من حيث عدد العمال، لتصل نسبة العمالة في قطاع التجارة والخدمات والإدارة إلى 58,37 % مقابل تحسن في قطاع البناء لتصل إلى 19,37 % كأكبر نسبة خلال الفترة وذلك سنة 2010، ويرتبط ذلك بالمشاريع المعتمدة من طرف الدولة في مجال السكن خاصة الاجتماعي، ورغم ذلك يعاني هذا القطاع في الفترة الأخيرة من نقص في اليد العاملة المؤهلة حيث أن البحث عن عامل مهني يستدعي بحثا مطولا وقد يرجع ذلك إلى العديد من العوامل كالعزوف عن التكوين في هذا المجال والرغبة لدى الشباب خاصة في الاستفادة من مشاريع المقدمة من طرف الدولة حتى أصبحت الشركات الأجنبية* التي تستثمر في قطاع البناء خاصة

[1] من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، بالنسبة لكل أعداد العمال فهي بالآلاف.

* أصبح العجز واضحا في الجزائر بالنسبة للعمالة في قطاع البناء فيمكن ملاحظة عمالة أجنبية خاصة الصينية الأمر الذي يقوض من فرص تخفيض معدلات البطالة في الجزائر.

تعتمد على جلب العمالة من الخارج مما يهدر فرصا كبيرة في تنمية القدرات وتخفيض معدلات البطالة في الجزائر.

جدول رقم (18) التوزيع النسبي للعاملين الجزائريين حسب النشاط 2003-2011[1]

القطاع		الزراعة	الصناعة	البناء	التجارة والخدمات	المجموع
2003	العمال	1 412340	804152	799 914	3 667 650	**6 684 056**
	%	21,13	12,03	11,97	54,87	**100**
2004	العمال	1 617 125	1 060 785	967 568	4 152 934	**7 798 412**
	%	20,74	13,60	12,41	53,25	**100**
2005	العمال	1 380 520	1 058 835	1 212 022	4 392 843	**8 044 220**
		17,16	13,16	15,07	54,61	**100**
2006	العمال	1 609 633	1 263 591	1 257 703	4 737 877	**8 868 804**
	%	18,15	14,25	14,18	53,42	**100**
2007	العمال	1 170 898	1 027 817	1 523 610	4 871 918	**8 594 243**
	%	13,62	11,96	17,73	56,69	**100**
2008	العمال	1 252	1 141	1 575	5 178	**9 146**
	%	13,69	12,48	17,22	56,61	**100**
2009	العمال	1 242	1 194	1 718	5 318	**9 472**
	%	13,11	12,61	18,14	56,14	**100**
2010	العمال	1 136	1 337	1 886	5 377	**9 736**
	%	11,67	13,73	19,37	55,23	**100**
2011	العمال	1 034	1 367	1 595	5 603	**9 599**
	%	10,77	14,24	16,62	58,37	**100**

2.1. النساء في القوى العاملة خلال الفترة 2003-2011

بلغت نسبة مشاركة المرأة في العمل حوالي 13,96 % من مجموع القوى العاملة في الجزائر لتستمر هذه النسبة في التزايد لتصبح 17,43 % سنة 2004، أما سنة 2005 فقد بلغت نسبة النساء في القوى العاملة ما يقارب 14,6 %، وفي سنة 2010 بلغت نسبة مشاركة المرأة في العمل بـ 15,14 %، وتعبر هذه المعدلات عن المساعي الحثيثة للدولة الجزائرية لتفعيل مشاركة المرأة في العمل لكن في المقابل وبالمفهوم الاقتصادي

[1] من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، بالنسبة للفترة بين 2008-2011 فأعداد العمال بالآلاف.

فإن البطالة بالنسبة لهذه الشريحة التي لها نسبة معتبرة من المجتمع الجزائري تعتبر تحديا يجب معالجته من خلال تدعيم التعليم والتكوين للمرأة لإشراكها الفعلي في القوى العاملة بالشكل المناسب والأمثل.

جدول رقم (19) النساء في القوى العاملة في الجزائر للفترة 2003-2011[1]

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النساء في القوى العاملة	933 024	1 359 254	1 173 872	1 496 864	1 346 876	1 428	1 447	1 474	9 599

2. البطالة في الجزائر خلال الفترة 2003-2011

تعتبر البطالة تحدي للمجتمعات والحكومات في العالم وأسبابها كثيرة منها القضية السكانية والسياسة التعليمية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكل الأمور التنظيمية المتعلقة بالتوظيف، والبطالة في الجزائر لها ما يميزها كون العوامل المسببة فيها والمرتبطة في ما هو خارج عن إرادة الدولة وتغير أسعار المحروقات وتغير معدلات النمو وكذلك التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل[2]، ولاعتبارات عديدة تعتبر الجزائر من الدول التي تضمن التعليم مجانا للجميع وبالنظر إلى ترسخ ثقافة الاعتماد على الدولة أو ما يسمى بالإتكالية لدى المجتمع ورغم الارتفاع الملحوظ في أسعار المحروقات خاصة الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2013 وبالإضافة إلى ما تبذله الدولة الجزائرية من تمكين للشباب خاصة من مشاريع وتسهيلات إلا أن البطالة ما زالت تشكل تحديا اقتصاديا واجتماعيا يتطلب المعالجة والحلول العاجلة في الجزائر، وقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال تباينا في نسب البطالة ففي سنة 1966 كانت نسبة البطالة 32,9 % لتأخذ في التغيير نحو أدنى مستوى في 2011 لتصل إلى 10 %.

جدول رقم (20) تطور عدد البطالين في الجزائر للفترة 2003-2011[3]

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد البطاليين	2 078 270	1 671 534	1 448 288	1240841	1 374 663	1 169	1 072	1 076	1 062

1.2. البطالة حسب معايير ومقاييس منظمة العمل الدولية

تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبد خلال فترة البحث في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بمختلف الطرق سواء بالتسجيل في مكاتب الاستخدام وعن طرق الصحف أو الأصدقاء أو الأقارب أو غيرها من الطرق الممكنة في تأكيد البحث عن العمل.

---

[1] من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، بالنسبة للفترة 2008-2011 فعدد العمال بالآلاف.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2009، ص ص: 252- 255.

[3] من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، بالنسبة للفترة 2008-2011 فعدد البطالين بالآلاف.

2.2. البطالة حسب التعريف الموسع

يضاف لعدد العاطلين عن العمل الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل إلى العاطلين عن العمل حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية، ونظرا لوجود السوق الموازية باعتبارها جزء هام في الاقتصاد الجزائري فالكثير ممن يعملون فيها وباعتبارهم غير مسجلين وقد يكونوا من الباحثين عن العمل في نفس الوقت، ولامتصاص هذه البطالة المسجلة رغم ممارسة الأنشطة الاقتصادية الايجابية وجب على الدولة الجزائرية القيام بالتأطير المرحلي للسوق الموازية بتقديم الامتيازات والدعم المادي والمعنوي للتقليل من تداعيات هذه الظاهرة وتسوية مشكلة البطالة المسجلة في السوق الموازية.

المبحث الثالث: مؤشرات توازن الاقتصاد الجزائري

تعرف الجزائر تغيرات في المؤشرات الاقتصادية الأساسية تستدعي الدراسة والتحليل، ورغم ما يمكن قوله من نقص وقصر هذه المؤشرات في التعبير عن حقيقة ووضعية الاقتصاد الجزائري، إلا عند تتبع أهم انه هذه مؤشرات التوازن الداخلي كناتج الإجمالي أو الدخل الوطني يمكن ملاحظة الوضعية المريحة والمحفزة على تحقيق مستويات أداء أفضل وبالنظر إلى تأثير العوامل الأخرى لا تحقق الجزائر المستوى المنشود من ما تجنيه من عائدات المحروقات خاصة وان أسعارها عرفت ارتفاعا محسوسا في العشرية الأخيرة، فمثلا مؤشر الاقتصاد الكلي للجزائر حسب تقارير مؤشر التنافسية العالمي يعطي للجزائر مراتب جد متقدمة بين دول العالم مع ذلك تبقى تنافسية الاقتصاد الجزائري جد متأخرة وهذا ما يؤكد قصر بعض مؤشرات التوازن الداخلي في التعبير عن حقيقة وضعية الاقتصاد الجزائري، أما بالنسبة للتوازن الخارجي فأهم ما ميزها فائض الميزان التجاري رغم الاستيراد المتزايد طيلة فترة الدراسة وعموما لا يمكن الحكم فقط على مؤشرات توازن الاقتصاد الجزائري بل يجب الاطلاع على وضعيته من خلال المؤشرات الدولية التي سيتم التطرق لها في المبحث الرابع ، أما بالنسبة للمبحث الثالث سيتم التفصيل فيه من خلال المطالب التالية:

- الناتج المحلي والدخل الوطني الإجمالي؛
- التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والموازنة العامة والجهاز المصرفي والدين الخارجي؛

المطلب الأول: الناتج المحلي والدخل الوطني الإجمالي

يتميز الاقتصاد الجزائري بناتج محلي ودخل وطني جد ممتاز في الفترة 2002-2013 إذ يمكن ملاحظة الزيادة السنوية في قيمته ولو بنسب متفاوتة، لكن تبقى مستويات هذين المؤشرين غير متناسبين مع رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات فمن حيث حجم الصادرات يبقى نسبها خارج هذا القطاع ضئيلة جدا أو ما يعرف بالمرض الهولندي، إذا كانت للجزائر فرصة كبيرة في تحقيق أعلى مستويات للأداء الاقتصادي مع ضمان تنمية مستدامة، وسيتم تحليل تطور هذان المؤشران من خلال العناصر التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي؛
- الدخل الوطني الإجمالي؛
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي؛
- الناتج المحلي حسب القطاعات الاقتصادية.

1. الناتج المحلي الإجمالي

تأثر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ليعرف تزايدا متفاوتا خلال الفترة 2002-2013 وهذا ما يبينه الجدول رقم (21)، ففي سنة 2002 كان 56,760 مليون دولار أمريكي ليصل إلى 67,864 مليون دولار أمريكي سنة 2003 بمعدل نمو 19.56 %، وكانت لسنة 2004 أكبر معدل نمو بـــ 25.74 %، لتتميز الفترة الممتدة بين 2002 و2005 بمثابة الانطلاقة الجيدة للاقتصاد الجزائري، أما سنة 2009 فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليصبح 138,130 مليون دولار أمريكي بعدما كان 135,630 مليون دولار سنة 2008 بمعدل 19.23 %، وبربط نمو الناتج المحلي بنمو السكان يتضح أن معدل الزيادة السنوي للسكان أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يضمن تزايدا في نصيب الفرد منه، وتميزت الفترة الممتدة بين 2011 و2013 ببلوغ أقصى مستوى للناتج المحلي الإجمالي لتحقق الجزائر سنة 2013 ناتجا قدره 204,33 مليون دولار أمريكي معدل نمو 2.62 % أما سنة 2012 فقد كان 0.835 % مقارنة بسنة 2011 والتي كان فيها الناتج المحلي الإجمالي 197,450 مليون دولار أمريكي.

جدول رقم (21) تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بالمليون دولار خلال الفترة 2002-2013[1]

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ناتج م إ	56,760	67,864	85,333	103,066	117,220	135,630	171,020	138,130	161,950	197,450	199,1	204,33
معدل نمو	/	19.56	25.74	20.78	13.73	15.70	26.09	19.23-	17.24	21.92	0.835	2.62

بالنسبة لسنتي 2012 و2013 فمصدرها: http://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp

2. الدخل الوطني الإجمالي

تؤكد نتائج الجدول رقم (22) أن الدخل الوطني الإجمالي للجزائر قد تحسن خلال الفترة 2002-2013 ليكون معبرا عن مدى تأثر الاقتصاد الجزائري عموما بانتعاش أسعار المحروقات التي تبقى دائما المصدر الرئيسي في الإيرادات الجزائرية، فمن 57,43 مليون دولار أمريكي سنة 2002 إلى 200,096 مليون دولار أمريكي سنة 2011 أي أنه قد تضاعف تقريبا أربعة مرات وهذا راجع إلى زيادة الطلب العالمي على المحروقات مع ارتفاع مهم لأسعارها، وفي سنة 2003 بلغ معدل النمو 20.03 % أما سنة 2004 فقد بلغ معدل النمو 26.33 % بدخل وطني إجمالي قدره 87,083 مليون دولار أمريكي.

[1] أنظر ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011).

جدول رقم (22) تطور الدخل الوطني الإجمالي للجزائر بالمليون دولار خلال الفترة 2002-2011[1]

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
دخل و إ	57,43	68.934	87,083	105,133	118,831	137,849	173,794	140,762	164,6	200,096
معدل نمو%	/	20.03	26.33	20.72	13.02	16.004	26.07	-19	16.93	21.56

3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي

عرف نصيب الفرد في الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي تطورا ملحوظا خلال الفترة 2002-2013 حيث ارتبط ذلك بزيادة أسعار المحروقات التي انعكست إيجابا على إيرادات الدولة الجزائرية مع زيادة في نمو السكان أقل من النمو في الناتجين المحلي الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي فمثلا الفرد في الجزائر أصبح له نصيبا يقدر بـ 5,290 دولار أمريكي سنة 2011 بعد أن كان لا يتجاوز 1,700 دولار أمريكي سنة 2002. وباعتماد الجزائر برامج إنعاش أغلبها ذات مردود بعيد المدى بالاهتمام بالبنية التحتية التي رصدت لها مبالغ كبيرة الأمر الذي لا يلمسه الفرد على الأقل في المدى القصير.

1.3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يبين الجدول رقم (23) نمو نصيب الفرد مكن الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2002-2011 أن نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي قد 5000 دولار بداية من سنة 2011، وعموما بقى هذا المؤشر في ارتفاع مستمر لارتباطه بعائدات المحروقات مما يشكل تحديا للدولة الجزائرية التي تبقى مستويات أداء اقتصادها مرهونة بالبورصات العالمية للنفط والغاز أيضا هناك تحدي آخر هو نصيب الأجيال القادمة من ثرة الأمة، فالفرد الجزائر كان له سنة 2002 ما يفوق 1800 دولار ليزداد طيلة مدة هده الدراسة مما يؤكد ان المزيد من الاعتماد على المحروقات يقابله تآكل الثروة غير المتجددة.

جدول رقم (23) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار للفترة 2002-2011[2]

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نصيب الفرد	1,838.1	2,164.0	2,679.2	3,132.1	3,501.1	3,977.9	4,944.1	3,916.6	4,501.4	5,377.6
معدل نمو %	/	17.73	23.80	16.90	11.78	13.61	24.28	-20.78	14.93	19.46

2.3. نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي

حسب معطيات جدول رقم (24) كان نصيب الفرد منه سنة 2002 قد قدر بـ 1,700 دولار أمريكي ومع زيادة أسعار المحروقات أصبح نصيب الفرد منه سنة 2008 يفوق 4,000 دولار أمريكي وبالنسبة

[1] أنظر ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011).

[2] أنظر نفس الملحق.

لمعدلات النمو السنوية لنصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي فهي تعرف زيادة متفاوتة وقد كانت سنة 2005 بأعلى معدل نمو والمقدر بـ 20.90 % ليستمر هذا المعدل في التحسن عموما، وفي سنة 2013 أصبح نصيب الفرد منه 5,290 دولار أمريكي.

جدول رقم (24) تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بالدولار للفترة 2002-2013

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نصيب الفرد	1,700	1,890	2,200	2,660	3,030	3,510	4,090	4,160	4,340	4,460	4,970	5,290
معدل نمو	/	11.17	16.40	20.90	13.91	15.84	16.52	1.71	4.32	2.76	11.43	6.43

المصدر: من بيانات البنك العالمي من الموقع الالكتروني:

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD/countries/DZ-XQ-XT?page=2&display=default

4. الناتج المحلي حسب القطاعات الاقتصادية

عرفت القطاعات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2002-2011 تحسنا خاصة في التعدين والصناعة الاستخراجية التي وصلت سنة 2011 إلى 72,5 مليون دولار أمريكي بعدما كانت في بداية مدة الدراسة 19,107 مليون دولار أمريكي بنسبة 73.75 % من إجمالي القطاعات السلعية سنة 2011، بينما عرف قطاع الزراعة الصيد والغابات تحسننا ضئيلا خلال فترة الدراسة وكانت نسبة مساهمته خلال نفس السنة لا تتجاوز 16.38 %، أما القطاعات التوزيعية من تجارة ومطاعم وفنادق من نقل ومواصلات ومن مؤسسات مالية وتخزين لم تتجاوز نسبة مساهمته في الناتج المحلي 17.19 % سنة 2011 وهذا يدل على ضعف القطاعات التوزيعية في الجزائر التي تشكل أساسا في نمو الاقتصاد، لتكون في مرتبة أحسن القطاعات الخدمية لنفس السنة بمساهمة بلغت نسبتها 27.46 % في الناتج المحلي رغم أن الخدمات العمومية تمثل نسبة 58.47 % من إجمالي القطاعات الخدمية الأمر الذي يبين ضعف الاقتصاد الخدمي في الجزائر، وبقراءة معطيات الجدول رقم (25) يمكن ملاحظة التوجه العام لكافة مؤشراتها بالزيادة والتحسن، أي أن الناتج المحلي للاقتصاد الجزائري يتجه إلى الزيادة بنفس النقائص، ويحمل مع نموه الخلل الذي كان موجودا، فالأرقام التي تعطي له أفضلية في الناتج المحلي نفسها تبين بوضوح ضعفه وعدم قدرته على نمو متوازن يضمن تحسينا في أصل مشكل القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم (25) الناتج المحلي بالمليون دولار أمريكي حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2002-2011[1]

القطاعات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة الصيد والغابات	5,236	6,658	8,056	7,927	8,828	10,208	11,266	12,820	13,644	16,106
التعدين والصناعة الاستخراجية	19,107	24,791	32,955	46,588	54,455	60,412	79,005	44,323	57,255	72,500
الصناعات التحويلية	3,019	3,290	3,789	3,969	4,233	4,658	5,397	5,492	5,543	7,126
الكهرباء والماء والغاز	696	798	941	1,020	1,138	1,264	1,451	1,256	1,325	1,383
التشييد	453	431	579	627	700	843	935	920	948	1,185
إجمالي القطاعات السلعية	**28,511**	**35,968**	**46,320**	**60,131**	**69,354**	**77,385**	**98,054**	**64,811**	**78,716**	**98,300**
التجارة والمطاعم والفنادق	7,063	7,891	9,294	10,055	11,062	13,608	16,949	17,304	18,734	19,291
النقل والمواصلات والتخزين	4,279	5,046	7,113	8,791	10,236	11,856	13,374	12,587	13,279	13,860
المؤسسات المالية والتخزين	354	239	309	312	441	461	706	705	778	807
إجمالي القطاعات التوزيعية	**11,696**	**13,176**	**16,716**	**19,159**	**21,739**	**25,925**	**31,029**	**30,596**	**32,791**	**33,958**
الإسكان	4,536	5,202	6,318	6,843	8,302	10,436	13,240	13,678	16,126	18,973
الخدمات الحكومية	6,019	6,876	8,110	8,345	8,979	11,203	16,377	16,254	20,929	31,702
الخدمات الأخرى	1,260	1,434	1,677	1,856	2,079	2,405	2,928	2,933	3,451	3,544
إجمالي القطاعات الخدمية	**11,815**	**13,512**	**16,105**	**17,044**	**19,360**	**24,045**	**32,545**	**32,865**	**40,506**	**54,219**
الناتج المحلي بسعر التكلفة	52,022	62,656	79,141	96,333	110,453	127,355	161,629	128,272	152,013	186,477
صافي الضرائب غير المباشرة	4,738	5,208	6,192	6,733	6,767	8,275	9,391	9,858	9,937	10,973
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار س	56,760	67,864	85,333	103,066	117,220	135,630	171,020	138,130	161,950	197,450

المطلب الثاني: التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والموازنة العامة والجهاز المصرفي والدين الخارجي

تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا هاما يعبر عن قوة الاقتصاد المحلي وكذلك درجة مرونته وتنوعه فكلما زادت الصادرات من السلع والخدمات النهائية وليس كمواد أولية أو نصف مصنعة يعطي ذلك للاقتصاد فائض في القيمة المضافة الحقيقية والمعبرة عن فائض تجاري، ولقد كانت للبحبوحة الملية أثرا كبرا في هذا الأمر، كما سيتم التطرق إلى ميزان المدفوعات والموازنة العامة والجهاز المصرفي والدين الخارجي باعتبارها مؤشرات ضرورية في قياس الأداء الاقتصادي، وسيتم تناول هذا المطلب من خلال العناصر التالية:

[1] أنظر ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011).

- التجارة الخارجية؛
- ميزان المدفوعات الجزائري؛
- الموازنة العامة الجزائرية؛
- القطاع المصرفي الجزائري؛
- الدين الخارجي.

1. التجارة الخارجية

كما سبقت الإشارة بأن التجارة الخارجية تعبر عن مرونة وتنوع الاقتصاد من خلال الصادرات والواردات، لتتأثر هذه الأخيرة بنمو إيرادات الجزائر من المحروقات التي زادت من صادرات الجزائر متأثرة بضغوط العولمة وتحرير التجارة، فمن 18,839 مليون دولار أمريكي سنة 2002 إلى 24,963 مليون دولار أمريكي سنة 2003، وفيما يلي شرح أكثر للتجارة الخارجية في الجزائر:

1.1.الصادرات الجزائرية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

مثلت الصادرات نسب معتبرة إلى الناتج المحلي الإجمالي ففي الفترة الممتدة بين 2002 و2006 كان التوجه لهذه النسبة بالزيادة واضحا فمن 36 % في بداية المدة إلى نسبة قدرها 49 % سنة 2006 لتعود إلى الانخفاض ما عدا سنة 2008 التي بلغت فيها نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي 48 % كثاني أعلى نسبة، وعموما جزء كبير من الصادرات الجزائرية من المحروقات.

جدول رقم (26) نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2002-2012

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة الصادرات %	36	38	40	47	49	47	48	35	38	39	37

المصدر: من بيانات البنك العالمي من الموقع الالكتروني:

http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS/countries/DZ-XQ-XT?display=default

2.1. الواردات الجزائرية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

عرفت الواردات الجزائرية حسب معطيات الجدول رقم (27) نموا معتبرا منذ 2002 في زادت بنسبة 30.04 % سنة 2005 لتستمر في التزايد إلى أن تصل أعلى معدل نمو سنة 2008 بمعدل بلغ 42.88 % لتستقر الواردات الجزائرية عموما في زيادة معتدلة إلى غاية 2011 لترتفع مجددا لتكون 47,247 مليون دولار أمريكي، وكل هذه الواردات تعكس التوجه بالاستهلاك اعتمادا على عائدات البترول الذي عرف نموا في الطلب والسعر.

جدول رقم (27) تطور الواردات الجزائرية بالمليون دولار أمريكي للفترة 2002-2012[1]

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
واردات الجزائر	11,809	15,357	18,171	20,048	21,456	27,631	39,479	39,249	40,473	47,247	47,490
معدل النمو %	/	30.04	18.32	10.33	7.023	28.78	42.88	-0.58	3.11	16.73	0.515

3.1. التوزيع النوعي للواردات (سلع وخدمات)

من معطيات الجدول رقم (28) والذي يمثل بعض أهم واردات الجزائر لسنة 2009 والميزان التجاري لنفس الفترة يتبين وبوضوح المبالغ المرتفعة في واردات السلع الأساسية وفي المقابل، فمن بين 16 سلعة المذكورة في الواردات الرئيسة للجزائر لسنة 2009 يمكن ملاحظة العجز الواضح لـ 14 سلعة أي أن نسبة تغطية السلع من حيث النوع لا تتعدى 12.5% ومهما كانت هذه السلع متعددة الاستخدام فإن عجزا مثل هذا يرهن التنمية بظروف الأسواق العالمية من حيث السعر والعرض فيها كما يقوض فرص إنتاجها محليا بالابتعاد عن البحث الحقيقي لإنتاجها ذاتيا، نهيك على أن هذه السلع أغلبها استهلاكية، وبالرجوع إلى الجدول رقم (28) الذي تنذر أرقامه في خانات العجز بما لا يقل عن 8 سلع أساسية بشح كبير في إنتاجها محليا بواقع عجز لا يقل عن 1,183,454000 دولار أمريكي، ويمكن في الحالات التي يكون فيها الناتج الوطني الإجمالي والذي بلغ في نفس السنة 149 مليار دولار أمريكي تغطية هذا العجز وتوفير أساسيات السلع المفقودة أو المسجل فيها نقص في إنتاجها المحلي، لكن دائما الناتج الوطني الإجمالي محقق بريع المحروقات التي لا تستقر أسعارها في الأسواق، واضطراب الطلب عليها سيؤدي إلى فقدان توازن النمو المطلوب.

جدول رقم (28) مؤشرات الاستيراد من السلع في الجزائر بالدولار الأمريكي لسنة 2009

إسم المنتوج	مؤشرات الاستيراد	
	قيمة الواردات لسنة **2009**	الميزان التجاري في **2009**
كل المنتجات	**39, 258,328**	**5, 935,592**
الآلات ومستلزمات المفاعلات النووية...الخ	7, 402,222	-7, 391,625
مصنوعات الحديد أو الفولاذ	4, 979,777	-4, 976,745
السيارات وغيرها من السكك الحديدية والترام	4, 797,573	-4, 796,005
معدات الكهربائية وإلكترونية	3, 293,290	-3, 288,280
الحديد والصلب	2, 524,127	-2, 419,124
حبوب	2, 313,554	-2, 313,529
المنتجات الصيدلانية	1, 742,828	-1, 740,202

[1] أنظر ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011).

يتبع للجدول رقم (28) مؤشرات الاستيراد من السلع في الجزائر بالدولار الأمريكي لسنة 2009

إسم المنتوج	مؤشرات الاستيراد	
	قيمة الواردات لسنة **2009**	الميزان التجاري في **2009**
البلاستيك ومشتقاته	1, 190,244	-1, 183,454
منتجات الألبان،البيض والمنتجات الحيوانية	862,553	-860,268
الأجهزة الطبية التقنية	626,008	-621,473
الخشب ومنتجاته والفحم	585,409	-585,375
السكر ومستلزمات الحلويات	568,979	-559,798
زيوت ودهون حيوانية ومشتقاتهما...الخ	564,508	-560,820

المصدر: J. Ncube,ZimTradeReport,**Market Brief Focus on the Algerian Market**, 2011, PP: 8-9.

2. ميزان المدفوعات الجزائري

يمثل ميزان المدفوعات سجلا لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة، ويتشكل ميزان المدفوعات من شقين الأول دائن ويمثل المتحصلات وكشف المدفوعات وصافي الفرق فيهما يكوّن فائضا أو عجزا، وصافي ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2002-2011 عرف تطورا إيجابيا نتيجة ما عرفته الجزائر من تحسن في إيرادات المحروقات، وحسب معطيات الجدول رقم (29) فإن كل من الميزان الكلي وميزان الحساب الجاري عرفا فائضا وتوجها للتزايد طيلة مدة الدراسة وقد كانت سنة 2004 بداية للتزايد المعتبرات في كل من المؤشرين إلى غاية سنة 2008 التي بلغت فيها حسابات ميزان الحساب الجارة أعلى مستوى بمبلغ 34,440 مليون دولار أمريكي، أما بالنسبة لقطاع الخدمات باعتبارها بندا مهما في الميزان التجاري فقد كانت ضئيلة بسبب ضعف هذا القطاع في الجزائر خاصة عند الحديث بعيدا عن الخدمات الحكومية، وتعتبر التأمينات أقل نموا مقارنة بباقي الخدمات ليليها في ذلك النقل والسفر، هذا الأخير الذي لم يتجاوز 219 مليون دولار أمريكي سنة 2010 حيث حقق أعلى مستوى سنة 2008 بمبلغ 324 مليون دولار أمريكي ليتجه في الانخفاض طيلة المدة اللاحقة، أما بند الاتصالات حسب معطيات الجدول رقم (29) التي تبين بأنها عرفت نموا معتبرا فمن 96 مليون دولار سنة 2005 إلى 176 مليون دولار سنة 2011.

جدول رقم (29) ميزان المدفوعات الجزائري بالمليون دولار أمريكي للفترة 2002-2011[1]

البند	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
السلع	9,610	6,710	11,140	26,517	34,220	34,215	40,577	7,798	18,298	28,012
الصادرات فوب	19,090	18,720	24,460	46,334	54,740	60,591	78,590	45,186	57,090	72,780
الواردات فوب	-9,480	-12,010	-13,320	-19,817	-20,520	-26,376	-38,013	-37,388	-38,792	-44,767
الخدمات(صافي)	/	/	/	-2,316	-2,273	-3,971	-7,649	-8,710	-8,434	-8,857
متحصلا ت (دائن)	/	/	/	2,507	2,564	2,833	3,490	2,983	3,566	3,738
النقل	/	/	/	851	832	976	996	774	758	702
السفر	/	/	/	184	220	219	324	266	219	209
التأمين	/	/	/	479	60	72	137	67	76	64
الاتصالات	/	/	/	96	99	143	123	100	154	176
خدمات الأعمال أخرى	/	/	/	637	979	976	1,376	1,210	1,901	2,130
خدمات اخرى	/	/	/	260	373	447	534	566	458	457
مدفوعات (مدين)	/	/	/	-4,823	-4,837	-6,804	-11,139	-11,693	-12,000	-12,594
النقل	/	/	/	-1,801	-1,636	-2,150	-3,132	-2,952	-3,056	-3,441
السفر	/	/	/	-370	-349	-376	-469	-455	-577	-502
التأمين	/	/	/	-127	-125	-169	-188	-182	-213	-195
الاتصالات	/	/	/	-162	-107	-127	-188	-179	-122	-136
خدمات الأعمال أ	/	/	/	-1,448	-1,612	-1,932	-3,593	-4,308	-4,849	-5,564
خدمات اخرى	/	/	/	-875	-967	-2,013	-3,512	-3,603	-3,089	-2,691
الدخل (صافي)	-1,690	-2,230	-2,700	-5,088	-4,635	-1,832	-1,262	-1,319	-368	-2,114
متحصلات (دائن)	850	680	760	1,427	2,417	3,806	5,132	4,746	4,597	4,443
تعويضات العاملين	/	/	/	1	/	62	59	77	130	151
دخل الاستثمار	/	/	/	1,426	2,417	3,744	5,073	4,669	4,467	4,292
مدفوعات (دائن)	-2,540	-2,910	-3,460	-6,515	-7,052	-5,638	-6,394	-6,065	-4,965	-6,557
دخل الاستثمار	/	/	/	-6,513	-7,052	-5,638	-6,394	-6,065	-4,965	-6,557
ميزان السلع خ والنقل	7,920	4,480	8,440	19,113	27,312	28,412	31,666	-2,231	9,496	17,042
التحويلات الجارية (صافي)	670	1,070	1,750	2,067	1,611	2,219	2,774	2,632	2,650	2,646
متحصلات (دائن)	/	/	/	2,347	2,058	2,626	2,998	2,932	2,975	3,311
الحكومة العامة	/	/	/	97	99	206	209	242	314	294

[1] أنظر ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011).

يتبع للجدول رقم (29) ميزان المدفوعات الجزائري بالمليون دولار أمريكي للفترة 2002-2011

البند	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القطاعات الأخرى منها	/	/	/	2,250	1,959	2,420	2,789	2,690	2,661	3,016
تحويلا ت العاملين	/	/	/	169	189	36	45	73	66	52
مدفوعات (مدين)	/	/	/	-280	-447	-407	-224	-300	-325	-665
الحكومة العامة	/	/	/	-135	-181	-94	-102	-36	-53	-59
القطاعات الأخرى منها	/	/	/	-145	-266	-313	-122	-264	-272	-606
تحويلات العاملين	/	/	/	-25	-35	-48	-27	-46	-28	-71
ميزان الحساب الجاري	**8,590**	**5,550**	**10,190**	**21,180**	**28,923**	**30,631**	**34,440**	**401**	**12,146**	**19,688**
الحساب الرأسمالي	/	/	/	-3	-5	-1	-1	/	4	-1
التحويلات الرأسمالية دائن	/	/	/	/	/	**1**	/	/	**10**	**0**
التحويلات الرأسمالية مدين	/	/	/	-3	-5	-2	-1	/	-6	-1
الحساب المالي	-870	-710	-1,370	-4,805	-10,129	-764	5,721	6,031	4,420	2,727
الاستثمار المباشر صافي	/	970	620	1,101	1,762	1,367	2,276	2,546	2,044	2,027
في الخارج	/	/	/	-55	-79	-467	-399	-507	-287	-693
في الاقتصاد الجزائري	/	/	/	1,156	1,841	1,834	2,675	3,053	2,331	2,721
استثمارات أخرى صافي	/	/	/	-5,903	-11,886	-2,125	3,446	3,485	937	691
استثمارات أخرى أصول	/	/	/	-1,720	-231	-1,425	3,032	347	-316	609
قروض	/	/	/	58	121	205	38	189	256	136
العملة والودائع	/	/	/	-225	-298	-294	-125	18	-23	0
ائتمان تجاري	/	/	/	-1,553	-54	-1,336	3,119	140	-549	473
استثمارات أخر خصوم	/	/	/	-4,183	-11,655	-700	414	3,138	1,253	82
قروض	/	/	/	-3,213	-12,080	-606	-913	1,401	-127	-226
العملة والودائع	/	/	/	-375	872	338	1,281	1,723	1,144	1,125
ائتمان تجاري	/	/	/	-595	-447	-432	46	14	236	-817
ميزان ح/ راسمالي ومالي	-870	-710	-1,370	-4,808	-10,134	-765	5,720	6,031	4,424	2,726
صافي السهو والخطأ	/	/	/	-189	-1,961	-502	-3,351	-2,674	-1,267	-2,183
الميزان الكلي	**7,720**	**4,840**	**8,820**	**16,183**	**16,828**	**29,364**	**36,809**	**3,759**	**15,303**	**20,230**
الاحتياطات وبنود أخرى	-7,720	-4,840	-8,820	-16,183	-16,828	-29,364	-36,809	-3,759	-15,303	-20,230
الأصول الاحتياطية	-7,720	-4,840	-8,820	-16,304	-17,736	-29,548	-36,997	-3,860	-15,324	-20,194
استخدام تسهيلات النقد	/	/	/	-600	/	/	/	/	/	/
التمويل الاستثنائي	/	/	/	721	908	184	188	101	21	-36

3. الموازنة العامة الجزائرية

تعتمد الجزائر على الموازنة العامة والجهاز المصرفي كأداة من أدوات السيادة، ونظرا للأهمية التي تتميز بها هذه المؤشرات في تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وجب التطرق لها بمزيد من التفصيل في هذا العنصر من خلال الموازنة العامة للجزائر لمعرفة حجم الإنفاق في السنة وفق ما هو مقرر من خطط تنموية مقابل ما للدولة من إيرادات، ليتم بعد ذلك تحليل الجهاز المصرفي في الجزائر لما له من دور في تحريك عجلة التنمية ومن توفير للاستقرار الاقتصادي، أما بالنسبة للاقتراض فالجزائر قد تجاورت في الفترة الأخيرة هذه الإشكالية بتسوية أغلب ديونها الخارجية، وسيتم التطرق إلى كل ذلك من خلال ما يلي:

1.3. خصائص الموازنة العامة الجزائرية

تعبر الموازنة العامة عن الخطة المالية للدولة ويتم إعدادها من طرف الحكومة ليتم بعد ذلك المصادقة عليها وإقرارها من طرف البرلمان، فهي أداة للسياسة المالية للدولة، وقد تأثر حجمها وآلية إنفاقها في الجزائر بالجهود والمساعي الحثيثة للدولة الجزائرية في توجهها إلى تحسين مستويات الأداء الاقتصادي والاجتماعي وفقا الإمكانات المتاحة، هذه الأخيرة التي تميزت في الجزائر بالوفرة في مجال الثروات الإستخراجية مما سهل في توفير الإيرادات اللازمة في تنفيذ الخطط المبرمجة، كما تميزت الموازنة الجزائرية بعامل الإنفاق الكبير بسيطرة كبيرة لمشاريع البنية التحتية التي نالت حيزا كبيرا في برامج التنمية خلال مدة الدراسة كما أن الدولة الجزائرية لم تتخلى عن المسؤولية تجاه مجتمعها برصد مبالغ كبيرة في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى لتزيد بذلك حجم النفقات العمومية، واهم ما يميز الموازنة الجزائرية هو الاعتماد على عائدات النفط والغاز لتبقى التحديات نفسها طيلة عقود في سبيل تنويع مصادر الإيرادات الجزائرية، كما تميزت أغلب المصادر بالإهدار من تهرب ضريبي وفساد مما جعل الدولة تسن قوانين ردعية وتخص لها هيئات للمتابعة والحفاظ على المال العام.

2.3. النفقات العامة الجزائرية

تنقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز وذلك راجع للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تنتجه والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع معين من أنواع النفقات وإن نفقات التسيير مهمتها أنها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية أما نفقات التجهيز فهي عبارة تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة

البلاد، ومن خلال الجدول رقم (30) يمكن ملاحظة توجه نفقات الدولة الجزائرية إلى النمو، وسيتم تفصيل ذلك فيما يلي:

1.2.3. النفقات الجارية

ارتفعت النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001-2011 فمن 20,482 مليون دولار في بداية فترة الدراسة لتبلغ إلى 33,978 مليون دولار سنة 2006، وقد توجهت النفقات العامة في الاستمرار لما اعتمدته الدولة الجزائرية من برامج اقتصادية واجتماعية للتضاعف مرة أخر لتصل إلى 66,340 مليون دولار سنة 2008، وتتكون هذه النفقات من النفقات التطويرية والنفقات الجارية وقد بلغت سنة 2011 أعلى مستوياتها لتصل 80,322 مليون دولار، ومبرر ذلك تحقيق الجزائر لايرادات نفطية معتبرة خلال الفترة.

2.2.3. النفقات التطويرية والرأسمالية

عرفت هي أيضا نموا خلال الفترة 2002-2011 لكن بشكل أقل نموا من النفقات الجارية فهي بلغت سنة 2002 أكثر من 7,447 مليون دولار أمريكي لتصبح بعد خمسة سنوات 13,531 مليون دولار أمريكي وقد بلغت النفقات التطويرية والرأسمالية أعلى مستوى لها سنة 30,077 مليون دولار أمريكي لتنفيذ برامج البنى التحية التي سطرتها الدولة الجزائرية سعيا منها إلى تحسين عوامل التنمية.

3.3. الإيرادات العامة

وتمثل مجموع الأموال التي تجبيها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة وتلبية بالحاجات العامة، وتتميز الايرادات العامة في الجزائر باعتمادها على صادرات المحروقات من نفط وغاز، فهي رهينة الأسواق العالمية وما تحمله من تقلبات، ويمكن تقديم هذه الإيرادات من خلال الجدول رقم (30) الذي يتضح من معطياتها نمو إيرادات الجزائر من سنة 2002 التي كانت 20,760 مليون دولار أمريكي إلى 41,942 مليون دولار أمريكي سنة 2005 متأثرة بالارتفاع المضطرد لأسعار النفط لتستمر هذه الزيادة إلى غاية 2008 والتي بلغت فيها أعلى مستوى بمبلغ 80,381 مليون دولار ثم تأخذ في التناقص تدريجيا خصوصا سنت 2009 و2010 لتعود في الزيادة سنة 2011 حيث بلغت 78,195 مليون دولار، لكن الإشكال دائما أن مصدر هذه الإيرادات غير مضمون لارتباطه بالأسواق العالمية وغير متجدد مما يرهن مستقبل الجزائر بثروة زائلة وكثرة الاعتماد عليه تعقد مشكلة عدم تنويع المصادر.

جدول رقم (30) النفقات والإيرادات العامة للجزائر للفترة 2002-2011[1]

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الإيرادات العامة	20,760	24,777	28,725	41,942	48,884	53,049	80,381	50,591	58,806	78,195
إجمالي النفقات العامة	20,482	21,621	24,596	28,042	33,978	46,578	66,340	60,420	60,408	80,322
مجموع النفقات الرأسمالية	7,447	7,121	8,278	10,999	13,531	20,410	30,077	26,852	23,862	26,518

4. القطاع المصرفي الجزائري

تمثل البنوك أداة مهمة في التنمية باعتبارها وسيطا لقبول الودائع وتقديم القروض، فهي التي توجه الأموال نحو طالبيها من أصحاب العجز بعد أن وفرت للمدخرين ما يدفعهم لتوفير أموالهم لديها بما يسمى بالفائدة، وتطورت البنوك لتأخذ أشكال وأنواع مختلفة لتصبح موجودة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أبسط الأمور إلى الأنشطة التمويلية مرورا بالاستهلاك وغيرها من الأنشطة التي يمارسها الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين. وبالحديث عن النظام المصرفي الجزائري فقد بادرت الجزائر المستقلة إلى إنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1962، وتأميم بنوكها عام 1966, وكان البنك في هذه الفترة يهتم بتأمين التمويل للقطاعات غير الزراعية بقروض الاستغلال بينما كانت القطاعات الزراعية تمول مباشرة من طرف البنك المركزي، كما عرفت هذه الفترة تأسيس أغلب مؤسسات الجهاز المصرفي الجزائري بصفة عامة، ويمكن ذكر أهم هذه البنوك فيما يلي:[2]

- البنك المركزي الجزائري (BCA) في 13 ديسمبر 1962
- الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) في 7 ماي 1963 والذي تحول إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) سنة 1972 ؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) في 10 أوت 1964، ولقد تم إجراء إعادة هيكلته وتكامله مع الجهاز المصرفي خلال السداسي الأخير سنة 1997؛
- البنك الوطني الجزائري (BNA) في 13 جوان 1966؛
- القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1967؛
- البنك الخارجي الجزائري (BEA) في 1 أكتوبر 1967؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وتأسس في 13 مارس 1982؛

[1] أنظر ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011).

[2] أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17 الصادرة بتاريخ 24 صفر 1428 هـ الموافق لـ 14 مارس 2007.

- بنك التنمية المحلية (BDL) وتأسس في 30 أفريل 1985.

5. الديون الخارجية

من خلال الجدول رقم (31) يمكن ملاحظة توجه الديون الخارجية على المدى المتوسط والطويل إلى التناقص منذ عام 2004، حيث انخفضت إلى 17,19 مليار دولار في نهاية عام 2005 مقابل 21,82 مليار دولار في نهاية سنة 2004 و4,356 مليار دولار في نهاية عام 2009 (4,841 مليار دولار في نهاية 2008)، بعد الاستقرار في عام 2010 إلى 5,681 مليار دولار (5,687 مليار دولار في عام 2009)، انخفض رصيد الديون الخارجية العام في عام 2012 للعام الثاني على التوالي (3,637، مليار دولار مقابل 4,40 مليار دولار قي نهاية 2011).

ويمكن ملاحظة بعض الاختلافات في المعطيات المتعلقة بالديون بين ما قدمه البنك الجزائري من خلال بيانات الجدول رقم (31) مقارنة ببيانات تقرير النقد العربي خاصة في السنوات بين 2002 و2004، مما يؤكد الصعوبة في الحصول على المعطيات ومدى الوثوق فيها.

جدول رقم (31) الديون الخارجية الجزائرية بالمليار دولار للفترة 2002-2012

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ديون خارجية	22,64	23,35	21,82	17,19	5,60	5,79	5,92	5,687	5,681	4,40	3,637

المصدر: من بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

المبحث الرابع: الاقتصاد الجزائري بالمؤشرات الدولية

البحث في المؤشرات الدولية التي تعطي تقيمها للاقتصاد الجزائري يكون في مجمله متناقضا مع القراءات السابقة خاصة بالنظر إلى تنافسية الاقتصاد الجزائري ومؤشر التنمية البشرية، فرغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل تحسين مستويات الأداء الاقتصادي إلا أن مؤشرات كثيرة تصدرها مؤسسات دولية مختصة تضع الجزائر في المستويات المنخفضة، ماعدا مؤشر الفساد الذي تحتل فيه الجزائر مراتب متقدمة، هذه القراءات تظهر نموا في سلبيات الاقتصاد الجزائري، وسيتم تناول هذا المبحث في المطالب التالية:

- التنافسية والتنمية البشرية وقياس الأداء؛
- الحرية الاقتصادية والاستعداد المعرفي والفساد.

المطلب الأول: التنافسية والتنمية البشرية وقياس الأداء

سيتم من خلال هذا المطلب إلقاء نظرة على ترتيب ووضع الجزائر من حيث التنافسية والتنمية البشرية وكذلك قياس الأداء، فالحديث عن وضع الأداء الاقتصادي يستدعي إلقاء نظرة على ما تصدره المؤسسات الدولية من تقارير تبين نقاط الضعف والقوة، ولتكون عملية دراسة الأداء الاقتصادي أدق سيتم تناول هذا المطلب في العناصر التالية:

- مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2005-2014؛
- مؤشر التنمية البشرية للفترة 2002-2012؛
- مؤشر قياس الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2003-2011.

1. مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2005-2014

للجزائر تحديات اقتصادية مختلفة وتعتبر تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري من بين هذه التحديات التي تؤهل الاقتصاد الجزائري إلى الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي وكذلك تمكنها من مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية العالمية، وحسب معطيات الجدول رقم (32) تكون أهم الملاحظات كما يلي:

– جاء ترتيب الجزائر خلال الفترة 2005-2009 جد متأخر في الخمسين الأواخر، ويدل ذلك على سلبية عوامل ومكونات التنافسية؛

– تعتبر المتطلبات الرئيسة في الجزائر عاملا محفزا لتحسين باقي المؤشرات فقد كانت الجزائر في الخمسين الأوائل خلال الفترة 2005-2007 لتنزل مرتبة الجزائر في المتطلبات الرئيسة إلى مجموعة الستين الأوائل خلال الفترة 2008-2010.

– لم تتحسن وضعية قدرات الكفاءة في الجزائر من تعليم عالي وتدريب ومن كفاءة سوق العمل ومن جاهزية تكنولوجية طيلة الفترة 2005-2009 حيث تحتل الجزائر مراتب متأخرة؛

– كانت بيئة الأعمال أسوأ مؤشر بالنسبة للجزائر من عناصر التنافسية العالمي لتأتي في العشرين الأخيرة في الفترة 2002-2010.

جدول رقم (32) الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2005-2010[1]

تفاصيل المؤشر	2006/2005		2007/2006		2008/2007		2009/2008		2010/2009	
	مرتبة 117.1	نقاط 7.1	مرتبة 122.1	نقاط 7.1	مرتبة 128.1	نقاط 7.1	مرتبة 134.1	نقاط 7.1	مرتبة 133.1	نقاط 7.1
تصنيف التنافسية الإجمالي	**82**	**3.8**	**76**	**3.9**	**76**	**4.0**	**99**	**3.7**	**83**	**3.9**
المتطلبات الرئيسة	**44**	**4.9**	**43**	**4.9**	**44**	**4.9**	**61**	**4.5**	**61**	**4.4**
مؤشر المؤسسات	65	3.9	58	3.9	65	3.9	102	3.4	115	3.2
مؤشر البنية التحتية	80	2.9	78	2.9	80	2.9	84	3.0	99	2.9
مؤشر الاقتصاد الكلي	2	.6.2	1	6.2	2	6.2	5	6.1	2	6.4
مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	46	6.6	45	6.6	46	6.6	76	5.3	77	5.3
قدرات الكفاءة	**92**	**3.3**	**92**	**3.2**	**92**	**3.3**	**113**	**3.3**	**117**	**3.3**
مؤشر التعليم العالي والتدريب	86	3.5	84	3.5	86	3.5	102	3.3	102	3.3
مؤشر كفاءة سوق السلع	97	3.7	96	3.7	97	3.7	124	3.5	126	3.4
مؤشر كفاءة سوق العمل	/	/	/	/	/	/	132	3.3	127	3.5
مؤشر تطور الأسواق المالية	/	/	/	/	/	/	132	2.9	132	2.8
مؤشر الجاهزية التكنولوجية	93	2.7	100	2.6	93	2.7	114	2.5	123	2.6
مؤشر حجم السوق	/	/	/	/	/	/	51	4.2	51	4.3
عوامل تطور الإبداع والابتكار	**92**	**3.2**	**90**	**3.2**	**92**	**3.2**	**126**	**2.8**	**122**	**2.9**
مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	106	3.4	103	3.4	106	3.4	132	3.0	128	3.1
مؤشر الابتكار	77	3.1	76	3.1	77	3.1	113	2.7	114	2.6

لتكون الملاحظات حسب معطيات الجدول رقم (33) كما يلي:

[1] أنظر ملحق رقم 1: تقرير التنافسية العالمي (الجزائر خلال الفترة 2005–2014).

– ساء ترتيب أكثر الجزائر خلال الفترة 2011-2014 جدا متأثرا براجع المتطلبات الرئيسة للتنافسية وتدهور قدرات الإبداع والكفاءة لتكون الجزائر في ترتيب آخر ثلاثين دولة عالميا؛

– تراجعت المتطلبات الرئيسة في الجزائر مقارنة بالفترة السابقة لكن تبقى بنفس الخاصية من حيث أفضليتها مقارنة باقي مكونات مؤشر التنافسية العالمي، فبينما كانت الجزائر في الستين الأوائل خلال الفترة 2008-2010 تراجعت هذه المرتبة إلى السبعين الأواخر وذلك إلى غاية 2014؛

– بقت وضعية قدرات الكفاءة في الجزائر الأسوأ خاصة جاهزية تكنولوجية طيلة الفترة 2011-2014 حيث تحتل الجزائر مراتب متأخرة جدا؛

– لم يتغير حال الجزائر بالنسبة لبيئة الأعمال ليسوء أكثر لتأتي بين العشرة والخمسة عشرة دولة الأخير خلال الفترة 2011-2014 حسب تقارير التنافسية العالمي.

جدول رقم (33) الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2011-2014[1]

تفاصيل المؤشر	2012/2011		2013/2012		2014/2013		2015/2014	
	مرتبة 142.1	نقاط 7.1	مرتبة 144.1	نقاط 7.1	مرتبة 128.1	نقاط 7.1	مرتبة 148.1	نقاط 7.1
تصنيف التنافسية الإجمالي	**87**	**4.0**	**110**	**3.7**	**100**	**3.8**	**79**	**4.1**
المتطلبات الرئيسة	**75**	**4.4**	**89**	**4.2**	**92**	**4.3**	**65**	**4.6**
مؤشر المؤسسات	127	3.1	141	2.7	135	3.0	101	3.4
مؤشر البنية التحتية	93	3.4	100	3.2	106	3.1	106	3.1
مؤشر الاقتصاد الكلي	19	5.7	23	5.7	34	5.5	11	6.4
مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	82	5.5	93	5.4	92	5.4	81	5.6
قدرات الكفاءة	**122**	**3.4**	**136**	**3.1**	**133**	**3.2**	**125**	**3.3**
مؤشر التعليم العالي والتدريب	101	3.5	108	3.4	101	3.5	98	3.7
مؤشر كفاءة سوق السلع	134	3.4	143	3.0	142	3.2	136	3.5
مؤشر كفاءة سوق العمل	137	3.4	144	2.8	147	2.9	139	3.1
مؤشر تطور الأسواق المالية	137	2.6	142	2.4	143	2.6	137	2.7
مؤشر الجاهزية التكنولوجية	120	2.8	133	2.6	136	2.5	129	2.6
مؤشر حجم السوق	47	4.3	49	4.3	48	4.4	47	4.4
عوامل تطور الإبداع والابتكار	**136**	**2.7**	**144**	**2.3**	**143**	**2.6**	**133**	**2.9**
مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	135	2.9	144	2.5	144	2.9	131	3.2
مؤشر الابتكار	132	2.4	141	2.1	141	2.4	128	2.6

[1] أنظر ملحق رقم 1: تقرير التنافسية العالمي (الجزائر خلال الفترة 2005–2014).

2. مؤشر التنمية البشرية للفترة 2002-2012

ترتبط التنمية البشرية بالدخل والتعليم والصحة، فحسب ما يطرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي يؤكد على تطوير القدرات الإنسانية واستخدامها في الإنتاج، فالاستثمار في المورد البشري يساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما يعتمد برنامج الممم المتحدة على التعليم ليس بالقراءة والكتابة فقط بل بربط كل من نسبة المسجلين في التعليم بجميع مراحله بالدخل والصحة، ويحسب هذا الأخير بالعمر المرتقب عند الولادة[1]، وجاء تقرير الثروة الحقيقية للأمم: "مسارات إلى التنمية المستدامة" لسنة 2010 ليرتب الجزائر في المرتبة 84، أما سنة 2012 فقد تراجع ترتيب الجزائر إلى المرتبة 93، وعموما عرف هذا المؤشر تحسنا في الجزائر من حيث النقاط أما الترتيب الذي عرف تباينا طيلة المدة 2002-2007 نتيجة الاهتمام المتزايد في الاقتصاديات الوطنية بتحسين مستويات التنمية البشرية، هذه الأخيرة لم تتمكن الجزائر من مواكبة وتيرتها في الاقتصاد العالمي.

جدول رقم (34) تطور ترتيب الجزائر في مؤشر التنمية البشرية للفترة 2002-2012[2]

السنة	الترتيب	النقاط	السنة	الترتيب	النقاط
2002	108	0.704	2008	102	0.695
2003	103	0.722	2009	103	0.691
2004	102	0.728	2010	84	0.696
2005	104	0.667	2011	96	0.698
2006	104	0.749	2012	93	0.713
2007	104	0.754			

3. مؤشر قياس الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2003- 2011

يعطي هذا المؤشر وضعية الاقتصاد الجزائر من حيث الأداء من جهة والإمكانات الحقيقية والمستقبلية في جذب الاستثمار، هذا الأخير جعل الجزائر تهتم أكثر بالإطار السياسي المتعلق بالاستثمار وتسهيل لبيئة الأعمال لتأتي بمجموعة قوانين في هذا الصدد، ومن خلال تأسيس الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تهتم بدعم ومرافقة الاستثمار والتي كانت في السابق (1993-2000)[3] باسم وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، ومن أهم ما جاءت به الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من تسهيلات للمستثمر ما يلي:[4]

---

[1] إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع**، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009، ص ص: 35-37.

[2] أنظر ملحق رقم 4: تقرير التنمية البشرية (الجزائر خلال الفترة 2002-2012).

[3] من موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos

[4] **المرجع نفسه**.

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتجيات وأولويات التطوير؛
- إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية، تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار؛
- إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها؛
- توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار؛
- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار؛
- تخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة؛
- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا؛
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا؛
- تخفيف ملفات طلب المزايا.

جدول رقم (35) ترتيب الجزائر حسب مؤشري قياس الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2003-2011 [1]

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011*
ترتيب الجزائر حسب مؤشر الأداء	101	94	118	117	128	113	115	82	102
ترتيب الجزائر حسب مؤشر الإمكانات	81	75	66	67	69	70	71	77	77

رغم كل التسهيلات والقوانين سابقة الذكر في البيئة السياسية والقانونية إلا أن ترتيب الجزائر لم يتحسن ترتيب الجزائر حسب مؤشر الأداء الذي كان 101 سنة 2003 ليتجه إلى الأسوأ ليكون ترتيب الجزائر 128 سنة 2007 لتكون الجزائر في ترتيب 82، وهو الأحسن حسب الفترة والمبينة في الجدول رقم (35) ليعود ترتيب الجزائر إلى 102 في سنة 2011، أما بالنسبة لمؤشر الإمكانات فقد كان ترتيب الجزائر 81 سنة 2003 ليتجه عموما نحو التحسن لتصبح الجزائر في المرتبة 66 سنة 2005، أما سنة 2011 فكان ترتيب الجزائر 77.

المطلب الثاني: الحرية الاقتصادية والاستعداد المعرفي والفساد

تهتم الدول بالاستعداد المعرفي لمجتمعاتها لتمكينها من مسايرة التطورات العالمية ظل العولمة أصبحت من أهم مميزات العشريتين الأخيرتين، والتي سهلت في حركة الأشخاص والثقافات والأموال، هذه الأخيرة تتطلب المزيد من الحرية الاقتصادية لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لها أثر ايجابي على

[1] أنظر ملحق رقم 5: تقرير قياس الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر (الجزائر خلال الفترة 2003-2009).

* بالنسبة لسنتي 2010 و2011 من الموقع الالكتروني: http://chartsbin.com/search.php?q=FDI%20Potential%20Index

الأداء الاقتصادي وذلك ما سعت إليه الجزائر في الفترة الأخيرة، وسيتم تفصيل وضع الاقتصاد الجزائري حسب هذه المؤشرات في العناصر التالية:

- مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2003-2014؛
- مؤشر الاستعداد المعرفي للفترة 2007-2014؛
- مؤشر قياس الفساد والشفافية للفترة 2003-2014.

1. مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2003-2014

تعكس تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي في الجزائر وضعيتها بالنسبة للحرية الاقتصادية، وقد سجل تقرير الحرية الاقتصادية الجزائر ضمن قائمة أكثر الدول خسارة من حيث النقاط لسنة 2011 حيث كانت قيمة النقص بـ 4.5 في المرتبة الثانية، فبعد ما كانت درجة الحرية الاقتصادية للجزائر 56.9 سنة 2010 أصبحت 52.4 سنة 2011[1]، كما يبين الجدول رقم (36) ترتيب الجزائر أخذ بالتوجه نحو التراجع في المراتب لتكون سنة 2014 في المرتبة 146 من أصل 178 لكن حققت تغير في النقاط يعادل 1.2 أي أنها كانت أحسن من سنة 2013 من حيث النقاط لكن تراجعت من حيث المرتبة، وهذا يؤكد أن الاقتصاد الوطني يجب أن يندمج أكثر مع الاقتصاد العالمي، فمهما كانت التحسينات فإن وتيرتها أقل من ما هو عليه الاقتصاد العالمي.

جدول رقم (36) ترتيب الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2003-2014[2]

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ترتيب الجزائر	**94**	**100**	**114**	**119**	**134**	**102**	**107**	**105**	**132**	**140**	**145**	**146**
عدد الدول	156	155	155	157	157	157	179	179	179	179	177	178
إجمالي النقاط	**3.25**	**3.26**	**3.49**	**4.36**	**52.2**	**55.7**	**56.6**	**56.9**	**52.4**	**51.0**	**49.6**	**50.8**
درجة التغير	-	0.01	0.23	0.87	-1.1	3.5	1.0	0.3	-4.5	-1.4	-1.4	1.2

من خلال تفاصيل مؤشر الحرية الاقتصادية المبينة في الجدول رقم (37) يتضح أن مؤشر الحرية الاقتصادية بالنسبة للجزائر تأثر بالسياسة النقدية التي كانت الأضعف من بين مكونات هذا المؤشر ليليها في ذلك الاستثمار الأجنبي الذي يتأثر كثيرا بالبيئة السياسية والقانونية الضعيفة في الجزائر.

[1] أنظر ملحق رقم 6: تقرير الحرية الاقتصادية (الجزائر خلال الفترة 2003-2014).

[2] أنظر نفس الملحق.

جدول رقم (37) تفاصيل ترتيب الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2003-2006[1]

تفاصيل المؤشر	2003	2005	2006
الترتيب العالمي	**94**	**114**	**119**
عدد الدول	156	155	157
إجمالي النقاط	**3.25**	**3.49**	**4.36**
التغيير	-	0.23	0.87
حرية التجارة	5.0	5.0	4
العبء المالي	3.5	3.9	3.6
التدخل الحكومي	3.0	4.0	4
السياسة النقدية	-	1.0	2
الاستثمار الأجنبي	2.0	3.0	3
خدمات مصرفية ومالية	-	4.0	4
الأجور والأسعار	-	3.0	3
حقوق الملكية	4.0	4.0	4
تنظيم	-	3.0	3
السوق الموازي	-	4.0	4

أما بالنسبة للجدول رقم (38) الذي يبين معطيات وتفاصيل ترتيب مؤسسة هيريتيدج للجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2007-2014، يمكن ملاحظة النقاط الأفضل والمسجلة في عنصر الإنفاق الحكومي والذي اعتمدته الحكومة الجزائرية طيلة 14 سنة الماضية في سبيل تحسين البنية التحتية وتكثيف البرامج الاجتماعية بتخصيص مبالغ معتبرة في سبيل شراء السلم الاجتماعي خاصة بعد أحداث الربيع العربي، لتبقى مكونات الحرية المالية والفساد من بين التحديات ذات الأولوية في سبيل تحسين وضع الحرية الاقتصادية في الجزائر.

جدول رقم (38) تفاصيل ترتيب الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2007-2014[2]

تفاصيل المؤشر	2007	2008	2010	2012	2013	2014
الترتيب العالمي	**134**	**102**	**105**	**140**	**145**	**146**
عدد الدول	157	157	179	179	177	178
الترتيب 2[3]	**14**	**13**	**15**	**15**	**14**	**14**
عدد الدول	17	17	16	17	15	15
إجمالي النقاط	**52.2**	**55.7**	**56.9**	**51.0**	**49.6**	**50.8**

[1] أنظر ملحق رقم 6: تقرير الحرية الاقتصادية (الجزائر خلال الفترة 2003-2014).

[2] أنظر نفس الملحق.

[3] المقصود بالترتيب 2: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يتبع للجدول رقم (38) تفاصيل ترتيب الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2007-2014

تفاصيل المؤشر	2007	2008	2010	2012	2013	2014
التغيير	-1.1	3.5	0.3	-1.4	-1.4	1.2
حرية الأعمال	73.7	72.7	71.2	66.3	65.2	66.3
حرية التجارة	56.0	68.8	70.7	72.8	67.8	60.8
العبء المالي	82.6	77.0	83.5	82.9	80.4	80.5
الإنفاق الحكومي	47.9	74.6	73.4	47.9	44.1	51.0
الحرية النقدية	80.6	80.2	77.2	76.3	76.6	67.8
حرية الاستثمار	20	40	45.0	20.0	20	45
الحرية المالية	50	30	30.0	30.0	30	30
حقوق الملكية	30	30.0	30.0	30.0	30	30
التحرر من الفساد	28	31.0	32.0	29.0	29.0	28.7
حرية العمل	53.7	52.3	56.4	54.4	52.6	48.3

2. مؤشر الاستعداد المعرفي للفترة 2007-2014

يعتبر الاستعداد المعرفي أو التقني من خلال التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ضروريا في تسهيل وتحسين تطور الاقتصاد، لذلك سعت الجزائر لتحسين مستويات الاستعداد المعرفي بالاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال والبيئة السياسية والتشريعية المرتبطة بذلك لكن لم تصل هذه الاجراءات بالجزائر إلى المستوى المطلوب، وقد كان ترتيبها سنة 2003 في المرتبة 87 حسب بيانات البنك العالمي ومن معطيات الجدول رقم (39) الذي يبين في 2007-2008 ترتيب الجزائر من بين 134 دولة الذي كان 108 بمجموع نقاط قدره 3.14 وكانت جاهزية واستخدام الحكومة للتكنولوجيا الأضعف مقارنة بباقي المكونات، أما في تقرير 2010-2011 فقد كان ترتيب الجزائر 117 من بين 138 دولة بـ 3.2 نقطة أي أن الاستعداد المعرفي لم يتحسن بل هو يتجه نحو الأسوأ، أما سنة 2014، وحسب معطيات الجدول رقم (40) فقد كان ترتيب الجزائر 129 من بين 148 دولة بإجمالي نقاط قدرها 2.98 مما يؤكد التوجه السلبي لمؤشر الاستعداد المعرفي في الجزائر.

جدول رقم (39) ترتيب الجزائر حسب مؤشر الاستعداد المعرفي والتقني للفترة 2007-2011[1]

تفاصيل المؤشر	2008-2007		2009-2008		2011-2010	
	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط
مؤشر الجاهزية الشبكية	**108**	**3.14**	**113**	**3.05**	**117**	**3.2**
المؤشر الفرعي لمكونات البيئة	**120**	**2.93**	**120**	**3.01**	**125**	**3.0**

[1] أنظر الملحق رقم 2: تقرير الاستعداد المعرفي والتقني (الجزائر خلال الفترة 2007–2014).

يتبع للجدول رقم (39) ترتيب الجزائر حسب مؤشر الاستعداد المعرفي والتقني للفترة 2007-2011

تفاصيل المؤشر	2008-2007		2009-2008		2011-2010	
	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط
بيئة السوق	127	3.04	128	3.17	131	3.2
البيئة السياسية والقانونية	121	3.20	121	3.20	123	3.2
البنية التحتية والرقمنة	93	2.56	86	2.66	101	2.8
المؤشر الفرعي لمكونات الجاهزية	**100**	**3.93**	**93**	**3.87**	**86**	**4.0**
جاهزية الأفراد	100	4.51	66	4.58	72	4.8
جاهزية مجتمع الأعمال	101	3.84	102	3.68	82	3.8
الجاهزية الحكومية	110	3.44	121	3.34	116	3.4
المؤشر الفرعي لاستخدام التكنولوجيا	**120**	**2.54**	**126**	**2.22**	**129**	**2.4**
استخدام الأفراد للتكنولوجيا	108	1.33	127	1.35	102	2.7
استخدام التكنولوجيا في الأعمال	111	3.63	126	2.36	138	2.1
الاستخدام الحكومي للتكنولوجيا	125	2.66	115	2.93	130	2.4
عدد الدول المعنية بالترتيب	**134**		**133**		**138**	

جدول رقم (40) ترتيب الجزائر حسب مؤشر الاستعداد المعرفي والتقني للفترة 2012-2014[1]

تفاصيل المؤشر	2012		2013		2014	
	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط
مؤشر الجاهزية الشبكية	**118**	**3.0**	**131**	**2.8**	**129**	**2.98**
المؤشر الفرعي لمكونات البيئة	**136**	**2.8**	**143**	**2.6**	**143**	**2.76**
البيئة السياسية والقانونية	132	2.7	141	2.5	140	2.64
بيئة الأعمال والابتكار	137	3.0	143	2.7	145	2.87
المؤشر الفرعي لمكونات الجاهزية	**88**	**4.3**	**96**	**4.0**	**101**	**4.12**
البنية التحتية والرقمنة	105	3.1	119	2.6	127	2.43
القدرة على تحمل التكاليف	51	5.5	64	5.3	42	5.96
المهارات	97	4.4	101	4.0	102	3.99
المؤشر الفرعي لاستخدام التكنولوجيا	**127**	**2.7**	**140**	**2.4**	**134**	**2.66**
استخدام الأفراد للتكنولوجيا	89	2.7	100	2.5	104	2.54
استخدام التكنولوجيا في الأعمال	140	2.6	144	2.1	147	2.47
الاستخدام الحكومي للتكنولوجيا	135	2.6	139	2.7	134	2.97
المؤشر الفرعي للتأثير	**140**	**2.2**	**142**	**2.1**	**137**	**2.39**

[1] أنظر الملحق رقم 2: تقرير الاستعداد المعرفي والتقني (الجزائر خلال الفترة 2007–2014).

يتبع للجدول رقم (40) ترتيب الجزائر حسب مؤشر الاستعداد المعرفي والتقني للفترة 2012-2014

تفاصيل المؤشر	2012		2013		2014	
	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط
التأثيرات الاقتصادية	140	2.1	143	2.1	133	2.44
التأثيرات الاجتماعية	135	2.4	141	2.1	140	2.34
عدد الدول المعنية بالترتيب	**142**		**144**		**148**	

3. مؤشر قياس الفساد والشفافية للفترة 2003-2014

يعتبر الفساد أسوء ممارسات للسلطة واستغلال للنفوذ لهدر المال العام، والذي عرف في الجزائر حسب التقارير الدولية وما تنشره الصحافة العالمية والمحلية كثيرا من الاختلاسات وتبذير واستغلال للنفوذ للاستيلاء على المال العام، مما يؤثر على ثروة الأمة ويعوق من آفاق نموها ويقلل من فرص اندماج الجزائر في المنظومة العالمية، وقد قامت الجزائر في هذا الصدد بإصدار قوانين ردعية جديدة مثل القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم 1427 هـ الموافق لـ 20 فيفري 2007 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وقانون يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته، وفضلا عن تعديل قانون العقوبات لنفس الغرض، كما أعلنت الدولة عن إنشاء هيئة محلية للوقاية من الفساد بسمى اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد واستصدرت قوانين لهذا الغرض أهمه:ا

- قانون رقم 06-23 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1472هـ الموافق لـ2006/12/20 المعدل والمتمم لقانون العقوبات الجزائري؛
- قانون رقم 06-01 مؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق لـ 20 فيفري 2007 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وقانون يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 14؛
- قانون يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته الصادر بتاريخ: 2006/02/06.

ورغم كل التدابير والإجراءات التي اعتمدتها الجزائر في سبيل مكافحة الفساد، إلا أن ترتيب الجزائر كان سيئا للغاية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (41) ترتيب الجزائر حسب مؤشر الشفافية والفساد للفترة 2003-2014

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الدول المعنية	133	145	158	163	179	180	180	178	182	174	177	175
ترتيب الجزائر	**88**	**97**	**97**	**84**	**99**	**92**	**111**	**105**	**112**	**105**	**94**	**100**
النقاط (0-10)	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6

المصدر: من بيانات مؤسسة الشفافية الدولية على الموقع الالكتروني: http://www.transparency.org/cpi2014/results

خلاصة الفصل الثالث

تعبر المؤشرات الاقتصادية للجزائر عن معلومات هامة كان لها أثر في مسار أداء الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل التحول الذي عرفه العالم من تطورات في الاندماج والتكتل والتطور الكبير لتكنولوجيا الاتصال، كما ساهمت البيئة الاقتصادية الجزائرية أيضا بتأثير كبير في أداء الاقتصاد الجزائري وبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي بادرت بها الجزائر، والتي تهدف إلى تحسين متطلبات وظروف الاستثمار مقارنة بالعقود السابقة، إلا أنه وبالحديث عن الاقتصاد العالمي وما تصدره المؤسسات والهيئات الدولية من تقارير لتوجيه الاقتصاد العالمي لم تكن للجزائر المكانة الاقتصادية المناسبة لإمكاناتها.

وقد عرفت بيانات الاقتصاد الجزائري حسب مؤشرات التوازن الداخلي والتوازن الخارجي تحسنا كبيرا خاصة وأن أسعار المحروقات في ارتفاع مستمر، الأمر الذي ساهم في زيادة إيرادات الدولة الجزائرية وبحجم إنفاقها الكبير في البنية التحتية الذي جعل من وضعية الاقتصاد الكلي حسب مؤشر التنافسية العالمي في الدول العشرة الأولى طيلة مدة الدراسة، أما البيئة الاقتصادية الجزائرية فهي الأخرى عرفت تغيرات وتطورات في مجالات شتى سواء السياسية، الأعمال والمؤسسات والاجتماعية والثقافية، وأهم ما ميز هذه التغيرات الإجراءات التي اعتمدها الدولة الجزائرية من خلال البرامج الاقتصادية طيلة المدة الممتدة بين 2002-2013 ومن خلال مؤشرات الاقتصاد الجزائري يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي قد عرف نموا متفاوتا متأثرا بارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية فمن 56,760 مليون دولار أمريكي سنة 2002 ليصبح 204,33 مليون دولار أمريكي سنة 2013، أما بالنسبة للنمو السكاني فلم يؤثر كثيرا في نصيب الفرد من الناتج المحلي حيث كان سنة 2002 يبلغ 1,838.1 دولار أمريكي ليصل سنة 2013 إلى 5,377.6 دولار أمريكي كما أن معدلات التضخم أيضا تغيرت بشكل مستمر لتأثر على القدرة الشرائية للفرد،

وبالنسبة لأهم مؤشرات التي تصدرها المؤسسات الدولية يكون مؤشر التنافسية ذو أهمية بالغة لما يحمله من عناصر تحليلية، وحسب هذا الأخير فالاقتصاد الجزائري ساء ترتيبه خلال الفترة 2011-2014 جدا بمقارنة بالفترة السابقة متأثرا بتراجع المتطلبات الرئيسة للتنافسية وتدهور قدرات الإبداع والكفاءة لتكون الجزائر في ترتيب آخر ثلاثين دولة عالميا حسب نفس التقرير، وعموما كانت كل مؤشرات ترتيب الجزائر والتي تصدرها المؤسسات الدولية سيئة، مما يؤكد عدم تحسن وضع الاقتصاد الجزائري، وأكبر تحدي لهذا الأخير يتمثل في تنويع الإيرادات ومعالجة مشاكل أداء القطاعات الأخرى خاصة الخدمية منها التي بقت الأقل نمو باستثناء الخدمات الحكومية، كذلك البيئة الاقتصادية تتطلب المزيد من الجهود لفهم التحديات إلي يواجها الاقتصاد الجزائري وذلك لوضع حلول مناسبة، وهذا ما سيتم التطرق له في الفصل الرابع.

المبحث الأول: مقومات الاقتصاد الجزائري ودور الدولة في ظل التحديات المعاصرة

المطلب الأول: مقومات الاقتصاد الجزائري

1. مقومات جغرافية واقتصادية؛
2. المقومات السياسية والاجتماعية؛
3. المقومات الثقافية والتاريخية.

المطلب الثاني: دور الدولة في ظل التحديات والمستجدات المعاصرة

1. التحديات السياسية والاقتصادية؛
2. التحديات الثقافية والاجتماعية؛
3. التعامل مع التحديات المعاصرة.

المبحث الثاني: تفعيل التمويل المجتمعي كمدخل لتحسين أداء الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: التمويل الاقتصادي في الجزائر

1. إشكالية التمويل الاقتصادي؛
2. المنظومة البنكية الجزائرية والارتباط بالنظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الثاني: تفعيل مساهمة المجتمع في التمويل

1. أهمية الإسهام المجتمعي في التمويل؛
2. إشراك المجتمع في التمويل؛
3. تقييم الاستثمار الخاص والاستهلاك في الجزائر.

المطلب الثالث: الاستثمار المجتمعي

1. الأنشطة الاقتصادية؛
2. الاستثمار المتفاعل مع المجتمع.

المبحث الثالث: المبحث الثالث: قوة ريادة الأعمال في تفعيل دورة الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: ريادة الأعمال كنموذج ناجح

1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
2. تمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
3. الريادة وتوافق الموارد.

المطلب الثاني: مراحل تحقيق الريادة في مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

1. المرحلة الأولى: تعريف وتقييم الفرص؛
2. المرحلة الثانية: تطوير خطط المشاريع؛
3. المرحلة الثالثة: تحديد المواد اللازمة والمطلوبة؛
4. المرحلة الرابعة: بناء وإدارة المشروع الجديد.

المبحث الرابع: إعادة هندسة الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: هندسة الاقتصاد الجزائري

1. السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر؛
2. القطاع الخدمي؛
3. القطاعات الأخرى.

المطلب الثاني: خطوات إعادة هندسة الاقتصاد الجزائري

1. الخطوة الأولى: مرحلة الإعداد؛
2. الخطوة الثانية: مرحلة التمييز والتدقيق؛
3. الخطوة الثالثة: تكوين الرؤية؛
4. الخطوة الرابعة: الحلول، التصميمات الفنية؛
5. الخطوة الخامسة: العلاج والتصميمات الاجتماعية؛
6. تطبيقات إعادة الهندسة لمواجهة التحديات.

اختلفت الآراء وتباينت حول سبل تحسين أداء الاقتصاد الجزائري والمنقسمة بدورها إلى قسمين رئيسيين، الأول يعزل السلطة السياسية والأساس الاقتصادي للمجتمع عن تحسين الأداء الاقتصادي، أمّا القسم الثاني فيؤكد على الرابط العضوي فيما بينهما، وهو الأدق والأصح كون القسم الأول يبني ممارسة السلطة السياسية سواء بطريقة مباشرة أو غيرها بمعزل عن الأسس الاقتصادية للمجتمع، هذا الأخير تمكن في الغرب من تحقيق التناغم الكافي في الأدوار وتقاطع الأهداف لإنجاز التحسين في الأداء الاقتصادي والمضي قدما بأشواط كبيرة مهدت للفكر الاقتصادي الحديث، فقدرة السيطرة على موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية وحسن استخدامها وتنميتها بالكمية والكيفية المستمرة لصالح أفراد المجتمع تعتبر أداة لترشيد إرادة التغيير في إطار قبول عام يسمح بتحقيق التكامل المطلوب في أجزاء ومكونات وموارد المجتمع.

ويفترض في حالة المجتمع الجزائري القيام بمسح متكامل لمعرفة الواقع المراد تغييره من حالة ضعف الأداء الاقتصادي إلى حالة التحسين المتكامل، أي التنبؤ العلمي بما يراد الوصول إليه خلال منظور زمني محدود، ويفترض أيضا وجود الكفاءات المتخصصة للقيام بالمهام المعقدة والمتشابكة، والتحسين في أداء الاقتصاد الجزائري لا يتوقف على برامج مصاغة أو حتى بالشروع في تنفيذ محتوياتها، بل يتطلب أن تكون الأهداف معبرا عنها بمؤشرات رقمية قابلة للتحقيق وكذلك متابعتها وتقويم أدائها، ومصحوبة بسياسات وخطوات إجرائية عملية، كما يتطلب الأمر توفير الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف*.

ومحاولات السلطة في الجزائر ارتبطت في غالبها بمشاريع ارتكازية أساسية ذات أجل بعيد لتأمين النمو الاتساعي الأفقي مع ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والمالية المتاحة والمحتملة للمجتمع الجزائري لتحقيق أقصى مردود ممكن منها، وهذا يتطلب دائما ترشيد القرارات الاقتصادية والاجتماعية، ونفس الشيء بالنسبة للتسيير الإداري للمؤسسات والاهتمام بالنشاط الإنتاجي الجاري بشكل يجعله المحور المحرك لبقية النشطة الأخرى للمجتمع، وللخوض في تفاصيل الفصل الرابع سيتم التطرق للمباحث التالية:

- مقومات الاقتصاد الجزائري ودور الدولة في ظل التحديات المعاصرة؛
- تفعيل التمويل المجتمعي كمدخل لتحسين أداء الاقتصاد الجزائري؛
- قوة ريادة الأعمال في تفعيل دورة الاقتصاد الجزائري؛
- إعادة هندسة الاقتصاد الجزائري.

* تتكون هذه الوسائل في جوانبها المختلفة من تداخلات البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فالموارد المادية والبشرية وحدهما لا يكفيان دون أطر سياسية واجتماعية وثقافية منسجمة وكلها تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة في هذا الصدد.

المبحث الأول: مقومات الاقتصاد الجزائري ودور الدولة في ظل التحديات المعاصرة

يمكن في هذا السياق الحديث عن ما تملكه الجزائر من مقومات للاعتماد عليها في معرفة ايجابيات الاقتصاد الجزائري لتحديد فرق تحسين الأداء الاقتصادي الممكنة، وحصر ثروة المجتمع الجزائري في نقاط ليس بالأمر السهل فمقدراته تعطيه أسبقية على الدول المماثلة والمجاورة في سعيه نحو النمو، فالمكاسب السياسية والاقتصادية لها أثرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال التجارب المعاشة في العالم والنهضة الأوربية خير دليل كون الاستقرار وإرساء الشفافية والديمقراطية وإعطاء الجميع الحق في فرصة الانطلاق نحو الأفضل أتت بثمارها، والجزائر على مر التاريخ عاشت فترات طويلة من الاستدمار والاستنزاف وتهميش لتطور المجتمع، وكان آخرها ما فعله المستدمر الفرنسي من تجويع وتكريس للجهل...الخ، مما ساهم في خلط الأمور وتشتيت لآفاق النمو المنشود، لكن مع ذلك كان مكسب الجزائر في استقلالها كبير وله معاني سامية في العالم، وبطبيعة الحال أصعب الأمور تكون في بدايتها، ولقد كانت انطلاقة الجزائر حديثة الاستقلال عثراتها، ولا يمكن المرور على ذلك مرور الكرام فدراسة المسببات جزء من الفهم الحقيقي للمشاكل وكيفية إيجاد الحلول المناسبة، وسيتم تناول هذا المبحث في المطالب التالية:

- مقومات الاقتصاد الجزائري؛
- دور الدولة في ظل التحديات والمستجدات المعاصرة.

المطلب الأول: مقومات الاقتصاد الجزائري

للجزائر اقتصاديا مقومات تجعلها في سياق النمو المطلوب فالموقع الجغرافي باعتبارها بوابة إفريقيا وحلقة الربط في المغرب الكبير يساهم في تفعيل سياسات التنمية بشكل يعطيها أولوية الريادة، وكذلك الكثافة السكانية مقابل الثروة المتنوعة يحفز أكثر في الاستغلال الأمثل للموارد، كما أن للبنية التحتية نصيب وافر في الجزائر في ظل ما تم انجازه منذ الاستقلال من مكاسب، وسيتم تناول هذا المطلب في العناصر التالية:

- مقومات جغرافية واقتصادية؛
- مقومات سياسية واجتماعية؛
- مقومات ثقافية وتاريخية.

1. مقومات جغرافية واقتصادية

تساعد معرفة حجم الجزائر من حيث الموقع الجغرافي ونمو السكان والدخل في الوقوف على المقومات الجغرافية والاقتصادية للجزائر، وحجم الدول له دور في رسم ملامح اقتصادها، وسيتم شرح ذلك من خلال العناصر التالية:

1.1. حجم الدولة ومستوى الدخل

للجزائر موقع استراتيجي كبوابة لإفريقيا، والذي يعطيها أفضلية الدور الاستراتيجي مما يمكنها من تحسين أدائها الاقتصادي، فالعلاقات الاقتصادية في إطار العولمة تبنى على تسهيل حركة الأموال، الأفراد والأفكار والاستثمار في هذه الأمور يمّكن الدولة الجزائرية من تحقيق الانسجام المطلوب مع موقعها والاستثمار في طاقاتها باعتبارها أكبر بلد أفريقي وعربي من حيث المساحة، والعاشر عالميا، فهي تقع في شمال القارة الأفريقية، تطل شمالا على البحر الأبيض المتوسط ويحدها من الشرق تونس وليبيا ومن الجنوب مالي والنيجر ومن الغرب المغرب والجمهورية العربية الصحراوية وموريتانيا، كما أن الجزائر عضو مؤسس في اتحاد المغرب العربي، وعضو في جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة منذ استقلالها، والأوبك والعديد من المؤسسات العالمية والإقليمية، لكن توجيه الاهتمام في استغلال كل هذه الخلفيات لم يكن في المستوى المطلوب من الانسجام اقتصاديا مع هذه الفضاءات، فالمبادلات الاقتصادية وحجمها تجاه الدول القريبة جغرافيا ليس في المستوى المطلوب مقارنة بما للجزائر من احتياطات طاقوية ومنجمية مهمة تتواجد عموما في جنوبها، ووفقا لشركة سوناطراك الجزائرية فإن 67% من احتياطات البترول والغاز في حاسي الرمل والنفط في حاسي مسعود، كما تحتوي إليزي على 14% من الاحتياطات، كذلك نشاط التعدين في الجزائر متنوع جدا، فهناك أكثر من 30 معدن من بينها الحديد، الملح، الزنك، الرصاص، الباريت، الرخام، الذهب والمعادن الثمينة كالألماس، والأحجار الكريمة والمعادن النادرة، ويتواجد الحديد في كل من منجمي الونزة وبوخضرة، خانقات الموحد، تمزيرت وبني صاف، أما أكبر منجم من حيث الاحتياطي فيوجد في غار جبيلات الذي اكتشف سنة 1957 شرق تندوف ومنجم مشري عبد العزيز (35 مليار طن من الحديد)، وفي الهقار يوجد 173.000 طن من الذهب الخام في منجمي تيراك وأمسماسة، وأما معدن الباريت فللجزائر احتياط يساوي 40.000 طن والذي يستخرج من منجمي عين ميمون بخنشلة وبوقايد بتيسمسيلت وأما الرصاص والزنك فهما يستخرجان من مناجم الشمال أهمها منجم سيدي كمبر في سكيكدة وعين بربار قرب عنابة، ومنجم العابد القريب من الحدود المغربية ووادي زندر بتلمسان وكذلك منجم الونشريس جنوب الشلف وجبل قسطر بالعلمة ومنجم خرزة يوسف بسطيف، والبنتونيت يستخرج من منجمي قريبان من مغنية

ومستغانم، والجزائر لديها كمية كبيرة من الملح لكثرة البحيرات والشطوط المالحة وقدر بمليار طن، وأما الفوسفات فهو يتركز بمنجمي جبل العنق والكويف وهو يقدر بمليار طن وسماكة احتياطه ما بين 5 و30 م ويتركز اليورانيوم في مناجم الهقار[1]، كما تتوفر الجزائر على احتياطات كبيرة من الجبس والحجر الجيري والرمال والطين والدلوميت والإسمنت في شمال البلاد وشرقها.

2.1.الموارد البشرية والمادية

يتوقف تحسين أداء الاقتصاد الجزائري على وفرة الموارد البشرية والمادية، هذه الأخيرة التي سبق الحديث عنها في العنصر السابق تعبر عن قوة وتنوع الموارد الطبيعية في الجزائر مقابل وفرة في الموارد البشرية التي لا يعتمد عليها فقط من حيث الوفرة بل يجب أن تكون لها مستويات عالية من المهارات مع رغبة في العمل، وتوفير القدر المناسب من المعلومات لتطوير الابتكار وتحسين كفاءة الأفراد، وهذا ما بادرت الدولة الجزائرية به من خلال الاعتماد على التعليم وتعميم تكنولجيات الاتصال وتشجيع البحث العلمي لكن تبقى استراتيجية التنمية البشرية في الجزائر في الوقت الحاضر غير كافية خاصة في جانب الإبداع وتوفير المناخ الملائم للتنمية الحقيقية والمساهمة في تحسين الأداء الاقتصادي.

3.1. الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص

غيرت الدولة الجزائرية منذ تسعينيات القرن الماضي توجهها الاقتصادي متأثرة بتعثر النظام الاشتراكي، لتصبح الجزائر معنية بجملة من الإصلاحات التي سبق الحديث عنها في الفصل الثالث والتي تقلص من دعم الدولة في الاقتصاد وتشجع القطاع الخاص، فكانت تجربة الخصخصة من التحديات الاقتصادية المأثرة على أداء الاقتصاد الجزائري، كذلك الجدوى من الخصخصة وما عرفه القطاعيين العام والخاص.

4.1. الهيكل الصناعي في الجزائر

تميزت غالبية الدول النامية بتوجه زراعي باعتباره القطاع الاقتصادي الأول، باستثناء دول جنوب شرق آسيا وأمركا اللاتينية[2]، والجزائر كدولة نامية تعتمد على النمو الزراعي التقليدي المعيشي مقارنة بالدول المتطورة، فجانب الأمن الغذائي والزراعة التجارية ضعيف جدا في الجزائر مقارنة بمقدراتها الطبيعية في هذا المجال، كما أن أهمية قطاع التصنيع والخدمات تستدعي التركيز على أثرهما في الاقتصاد الجزائري؛ حيث هذان الخيران غير متماشيان والموارد المتوفرة فالقطاع الصناعي في الجزائر لم يعرف نموا بل انحصر في الصناعات الثقيلة المعتمدة أثناء الحقبة الاشتراكية على إثر سياسة الرئيس الراحل هواري بومدين الذي اعتمد

---

[1] من بيانات الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية على الموقع الالكتروني: http://www.anam.gov.dzgeologie_alg/index.php?lien=5&lang=_fr #

[2] ميشيل تودا، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، **التنمية الاقتصادية**، الرياض: دار المريخ، 2006، ص: 80.

سياسة المفتاح في اليد، لكن تقريبا فشلت في الجزائر والدليل غلق وخصخصة غالبيتها، أما الاستثمار الخاص في هذا المجال لم يكن في الحجم المطلوب كتحدي بل اقتصر عموما على التجارة من خلال الاستيراد الذي زاد من شراهة الاستهلاك وأثر سلبا على خزينة الدولة من العملة الصعبة.

5.1. التبعية الاقتصادية خاصة لفرنسا

كانت فرنسا نقمة على المجتمع الجزائري طيلة 132 سنة، ومازالت موجودة في الحياة الاقتصادية للجزائر كونها المورد الرئيسي للواردات الجزائرية، والمعروف عن تاريخ الاستدمار الفرنسي أن مستعمراته التي نالت استقلالها لم تترك لها مجالا للتقدم، عكس المستعمرات الانجليزية المستقلة التي عرفت نموا اقتصاديا ملحوظا كالهند مثلا التي أصبحت قوة اقتصادية عالمية، فالنموذج الفرنسي له سلبياته من حيث التبعية والجزائر تقريبا جل وارداتها من فرنسا، أما محيطها المغاربي أو العربي والدول الغربية عموما ضعيف نسبيا فإشكالية التبعية لفرنسا اعتبرها المفكر الجزائري مالك بن النبي خطرا على الجزائر.[1]

2. المقومات السياسية والاجتماعية

للمقومات السياسية والاجتماعية تأثيرها على الأداء الاقتصادي، فالهيكل السياسي للنظام الرسمي في الجزائر ذو طابع ديمقراطي، بدستور ورئاسة قوية؛ حيث تم منذ 1990 إقرار التعددية الحزبية، وتفرق الجزائر رسميا بين السلطات الثلاث، تنفيذية، تشريعية وقضائية، بشكل عام يسهر الرئيس والجهاز التنفيذي على تطبيق القوانين التي يسنها البرلمان الجزائري، ويقرر القضاء في الأحكام المدنية والجزائية، وللجيش الجزائري دور كبير باعتباره المؤسسة الأقوى، وبتصديه للتحديات الأمنية التي عرفتها الجزائر جعلت منه في واجهة الأحداث، كما يفرض القانون على الشباب الجزائري الخدمة الوطنية الإجبارية قبل العمل في أي وظيفة حكومية، ويعتبر الحصول على بطاقة الإعفاء من الخدمة العسكرية شرطا للحصول على العمل، إلا أنه تم إلغاء هدا الشرط مؤخرا، الأمر الذي ساهم في تفاقم البطالة في فترة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، فتعطيل الشباب بهذا القانون أضاع عديد الفرص من الاستثمار في القدرات الشبانية وساهم أيضا في هجرة الكفاءات.

1.2. أهم التطورات السياسية في الجزائر

تعاقب على المشهد السياسي الجزائري ومنذ 1962، أربعة دساتير، أولها جاء بعد استفتاء شعبي في 1963، بعد مناقشته داخل الحزب الواحد؛ حيث كان يهدف لتكريس سلطة الرئيس بن بلة، واهم ما جاء به هذا الدستور تحديده لطابع الجمهورية للجزائر والاشتراكية نهجا لها، كما حافظ على القومية العربية الإسلامية، ودام هذا الدستور لسنتين فقط، ليكون التصحيح الثوري الذي قام به الراحل هواري بومدين في

[1] أنظر ملحق رقم 4: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011).

جوان 1965، ليهمل الدستور في العشرة سنوات الموالية رغم وجود مجالس شعبية منتخبة منذ بداية الستينات وكخطة من الرئيس بومدين لخلق اللامركزية في القرارات قدم في سنة 1976 الميثاق الوطني، كما شرع العمل في مسودة دستور جديد، التي نوقشت وتمت الموافقة عليها في استفتاء وطني، ليشكل كلا الوثيقتين الدستور الوطني كعنوان للجمهورية الثانية، ليأكد الدستور الجديد على الاشتراكية مرة أخرى، الشرعية الثورية (يجب أن يكون الرئيس مجاهدا سابقا)، وشكل المؤسسات الحكومية، مع مجلس الشعب (البرلمان)، وفي سنة 1986 أدخلت تعديلات للدستور مع المحافظة على المبادئ السابقة، ثم التنصل من النهج الاشتراكي تدريجيا في فبراير 1989، ليكون الدستور الثالث مغيرا لشكل الدولة بفتح مجال التعددية الحزبية ومدعما للديمقراطية وملغيا للنهج الاشتراكي تماما، كما قوض الشرعية الثورية بإلغاء أحادية الحزب كقيادة مفردة للشعب، كما بقيت الدولة ببرلمان واحد، وقد تمت الموافقة علي هذا الدستور في 23 فيفري 1989 كتأييد شعبي لسياسة الرئيس الشاذلي بن جديد نحو التفتح الديمقراطي بـ 75% من الأصوات، وبمشاركة 78% من الناخبين، ليأتي سنة 1996 تعديل لدستور 1989 والذي تم أقر إنشاء مجلس الأمة، كما تم ادخال الأمازيغية في المادة 3 مكرر (الفصل الأول) سنة 2002، وتمكن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والبرلمان من تغيير الدستور من جديد لرئاسة غير محددة بزمن، مما زاد من انتقادات المعارضة، وقد تمت المصادقة على هذا التعديل الذي يمنح الحق للرئيس بالترشح لفترات غير محدودة بعد أن كان دستور 1996 يسمح للرئيس بالترشح لفترة رئاسية قابلة للتجديد مرة واحدة، وقد ساهم هذا الوضع في تعميق الأزمة السياسية في الجزائر فالاستقرار السياسي بسلطة مستمرة لا يتماشى وتطلعات الشعوب، كما لا يتناغم مع مبدأ الديمقراطية في العالم مما يزيد من المخاطر والضغوط التي تعتمدها الدول الغربية في الضغط والمتاجرة في مستقبل الشعوب وثرواتها بالسمسرة والتحريض على الفتن المرتبطة أيضا بالظروف الاجتماعية، لكن التجربة المرة التي عرفها المجتمع الجزائري أثناء عشرية الإرهاب جعلته أقل تفاعلا مع التوجه الموجود في أغلب المجتمعات العربية، وهذا رهان يجب الاعتماد عليه في تصحيح وتقويم الكيان السياسي في الجزائر.

2.2. التطورات في المجتمع الجزائري

يتميز المجتمع الجزائري بالتماسك والتلاحم رغم وجود تنوع عرقي بين عرب وأمازيغ، فمكونات المجتمع لها أثر في الاقتصاد لأن عدم الانسجام يؤدي إلى ضعف المنظومة المجتمعية التي يعول عليها كثيرا تنمية الدورة الاقتصادية، أما من الناحية الدينية فالمجتمع الجزائري مسلم في غالبيته فلا يوجد صراع ديني أو مذهبي في الجزائر*، ورغم الفتنة التي عصفت بالجزائر أثناء التسعينيات التي وظف فيها الدين

* باستثناء ما يحدث في مدينة غرداية منذ 2014 من صراعات بين المواطنين بتوظيف مذهبي.

بشكل كبير، وساهم في تعثر الاقتصاد الجزائري إلا أن تنامي ثقافات وممارسات سلبية في المجتمع الجزائري ساهمت في إضعاف البرامج والسياسات الاقتصادية المعتمدة، ومن أهم هذه التحديات الاعتماد اللامحدود للمجتمع على الدولة في كل شيء والنظرة القائلة بأن لكل نصيبه في البترول والغاز الأمر الذي جعل من التعاون في ممارسة الأدوار في الاقتصاد من خلال الأنشطة التي يقوم بها أفراد المجتمع والمتابعة والسهر على تحسين ظروف أدائها من طرف الدولة أمرا شبه مستحيل، فمثلا تدعيم المشاريع الشبابية من خلال مختلف الوكالات المعتمدة في الجزائر جعل منها مجرد استفادة في غالبها، أي أن منطق الاستفادة من الدولة أصبح واقعا يجب معالجته بتحفيز الإبداع في دعم المشاريع وهذا ما سيتم التطرق له في المبحث الثالث من هذا الفصل.

3. المقومات الثقافية والتاريخية

تعتبر الجزائر تاريخيا من الدول القليلة التي تحصلت على استقلالها من فرنسا بالقوة مما يجعل منها نموذجا في التحرر ومن داعمي ثقافته، ومع ذلك تبقى حداثة الاستقلال والظروف التي مرت بها من تحولات سياسية واقتصادية وعوامل أخرى ساهمت في إرساء ثقافة لدى المجتمع الجزائري لها سلبيات على الاقتصاد، فالثقافة السائدة من تحقير للمنتوج الوطني ومن اعتماد تام على الوظيفة العمومية...الخ، قللت فرص تنمية وتطوير القطاعين العام والخاص على حد السواء، فالفكر الريادي والنجاح يعتمد على الثقافة السائدة في المجتمع ولأجل ذلك قامت الدولة الجزائرية منذ 1999 بالاهتمام بالثقافة لكن في جانبها الشكلي فقط بقيامها بتحويل الوكالة الوطنية للآثار وحماية المواقع والمعالم التاريخية إلى: [1]

- ديوان تسيير واستغلال الممتلكات الثقافية؛
- المركز الوطني لأبحاث الآثار؛
- المركز الوطني لحفظ وترميم الممتلكات الثقافية؛
- كما تم إنشاء المركز الوطني للمخطوطات بولاية أدرار سنة 2005.

وهناك من الممارسات الموجودة في المجتمع الجزائري كالتقليد لما تقدمه الثقافات الأخرى* من خلال ما تقده القنوات الفضائية من منتجات أجنبية تساهم في تغييب الثقافة الجزائرية، لذلك بادرت الدولة بتدعيم

---

[1] من بيانات المكتبة الوطنية على الموقع الالكتروني:
http://www.biblionat.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=147:2011-03-07-12-27-51&catid=144:2011-03-01-18-50-02&Itemid=127

* بعد حديث المفكر الجزائري مالك بن النبي عن البلاد المستعمرة وازدواجية اللغة وتأثير ذلك على المجتمع الجزائري، أصبح للإعلام والسينما والمسرح دور في ذلك فللمنتوج السمعي البصري من مسلسلات وأفلام أثر على الثقافة في المجتمع بالتقليد، وذلك نتيجة ضعف المنتوج الجزائري في هذا المجال.

الإنتاج السمعي البصري، فقد كان الإنتاج المسرحي قبل عام 1999 لا يتجاوز 10 مسرحيات سنويًا، وفي عام 2007 تم إنتاج ونشر ما يقارب 47 مسرحية وتوزيعها على كامل التراب الوطني من خلال 850 عرضًا، وشاهدها ما يقارب 300 ألف متفرج، وتواصلت الديناميكية في سنة 2008 بميزانية تبلغ 240 مليون دينار جزائري لإنتاج 52 مسرحية، كما جرى ترسيم المهرجان الوطني للمسرح المحترف الذي بدأ في عام 2006. ولما تساهم به السينما من تدعيم للثقافية، التزمت الدولة بترقيتها وتشجيعها، وقد تمحورت الأعمال المنجزة منذ سنة 2004 حول ما يلي:[1]

- ✓ إنشاء مركز وطني للسينما والإنتاج السمعي البصري؛
- ✓ تحويل المعهد الوطني للفنون الدرامية إلى معهد عال لحرف السمعي البصري وفنون العرض من خلال إدراج تعليم اختصاصات السينما لاسيما فروع التكوين في مجال الصوت والصورة؛
- ✓ إعادة تأهيل الإنتاج السينماتوغرافي بوضع أجهزة التصوير مجانًا تحت التصرف، وتقديم مساعدات مالية لـ 113 مشروعًا سينمائيًا منذ سنة 2002 يندرج 50 منها في إطار سنة 2007 وحدها و15 لسنة 2008.

وفي إطار برنامج التنمية 2009 – 2014 تجري إعادة صياغة الإطار القانوني من خلال مشروع قانون خاص بالإبداع السينمائي، واستكمال تأهيل شبكة متحف السينما (17 قاعة) واستعادة حوالي 300 قاعة عرض سينمائي ظلت مغلقة أو حولت عن وظيفتها الرئيسة، وتعزيز قدرات تمويل السينما من خلال صندوق تطوير الفنون والتقنيات والصناعة السينمائية، وبعث التكوين في مجال الحرف الفنية وتقنيات السينما[2].

كما اهتمت الدولة الجزائرية بالفنون الموسيقية منذ سنة 1999 بإنشاء الأوركسترا السيمفونية الوطنية وثلاث مجموعات محلية وفرقة وطنية للموسيقى الأندلسية وكذا فرقة للموسيقى الشعبية، وتزامن مع هذا تأسيس المركز الوطني للبحث في مراحل ما قبل التاريخ والأنتربولوجيا، والمركز الوطني للدراسات الأندلسية بولاية تلمسان، وكان قد تم الشروع في تطبيق عملية على نطاق واسع لتسجيل وتدوين التراث الموسيقي الوطني سنة 1998 في إطار حماية التراث الموسيقي بكل أنواعه وطبوعه الجزائرية المتميزة بمختلف تعبيراتها، وتتضمن خطة قطاع الثقافة بين سنتي 2009 - 2014 فيما يلي:

---

[1] من بيانات المكتبة الوطنية، **مرجع سابق**.

[2] **المرجع نفسه**.

- تشجيع تطوير تعليم الموسيقى في الأوساط المدرسية بالتنسيق مع وزارة التربية لوطنية؛
- تشجيع إنشاء المعاهد البلدية للموسيقى وتحضير تأطيرها.

وعموما كان لاتساع الإقليم الجزائري مساهمة في اختلاف وتنوع بعض العادات والتقاليد بين عدة جهات، بالرغم من القاسم المشترك في طبيعة المناسبات سواء كانت دينية أو اجتماعية، والأهم من كل ذلك على الدولة الجزائرية النظر في كيفية تفعيل ثقافة المجتمع بتوجيهها لما يخدم الاقتصاد الجزائري وسيتم التطرق إلى جانب من تطوير مساهمة المجتمع في المبحث الثاني.

المطلب الثاني: دور الدولة في ظل التحديات والمستجدات المعاصرة

تعمل الجزائر جاهدة بمختلف مؤسساتها ومستوياتها التنموية للبحث عن الأساليب المساعدة في الاستغلال الأمثل لمواردها لتمكين المجتمع من أعلى رفاهية، فتغيرت الأدوار التي اعتمدتها الدولة الجزائرية من فترة لأخرى فمن النظام الاشتراكي الاجتماعي إلى اقتصاد السوق، ومن التدعيم المطلق للأسعار إلى الحصر في المواد الأساسية، ومن الحزب الواحد إلى التعددية ومن هيكلة المؤسسات إلى خصخصتها كل هذه النقاط وأخرى تعبر عن تحولات في المرتكزات والأدوات والتوجهات في ظل مجموعة من المستجدات العالمية في مقدمتها العولمة والتكتلات الاقتصادية وضغوط الشركات العابرة للقارات وكذلك المنافسة الدولية في مجال التطوير العلمي والتكنولوجي...الخ، وسيتم تناول هذا المطلب في العناصر التالية:

- التحديات السياسية والاقتصادية؛
- التحديات الثقافية والاجتماعية؛
- التعامل مع التحديات المعاصرة.

1. التحديات السياسية والاقتصادية

تعرف الجزائر تحديات تفرضها التغيرات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية التي تحتم على الدولة بذل جهود تؤّمن لشعبها وكيانها الاستمرار والنمو والازدهار بعيدا عن التبعية والتدخلات الأجنبية، ويمكن تناول هذا العنصر فيما يلي:

1.1. التحديات السياسية

تواجه الجزائر تحديات سياسية متفاوتة في الأولوية والخطورة فالمنطق السائد هو العولمة كمفهوم يقود في أغلب الأحيان الدول إلى الفوضى وفقدان السيطرة بشماعة الديمقراطية وما تعيشه المنطقة العربية

منذ 2011 خير دليل فأغلب الدول المجاورة سقطت حكوماتها وعمّت الفوضى الخلاقة ونهبت الثروات، مما يضيع فرص النمو ويزيد من الهوة مع العالم المتقدم، ويمكن تقديم أهم التحولات السياسية في النقاط التالية:

– المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية وما تقدمه من تقارير لها تأثير على التوجه العام في شتى المجالات كالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وحقوق الإنسان، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي...الخ؛

– اتفاقيات تحرير التجارة والتي تكون في ظاهرها اقتصادية لكن تأثير القوى الغربية يجعل لها في أغلب الأحيان أثرا سياسيا.[1]

– تناقص قدرات الدولة تدريجيا في ممارسة ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والأفراد العابرة للحدود، فالنقلة الهائلة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والإعلام*مقابل تطلع الشعوب إلى اعتماد هذه التكنولوجيات في حياتها اليومية أضعف أهمية الحدود الجغرافية؛

2.1. التحديات الاقتصادية

للاقتصاد الجزائري تحيات كثيرة تتطلب المزيد من البحث في سبل اندماج الجزائر اقتصاديا مع التطورات العالمية، وكذلك لتمكين الدولة الجزائرية من ممارسة دورها في المجالات المختلفة بعيدا عن الأزمات التي قد تعصف بجوهر الدورة الاقتصادية كتقلب أسعار البترول، ويمكن اختصار أهم التحديات فيما يلي:

– النظام الاقتصادي العالمي المبني على تحرير التجارة وحرية المنافسة ومساعي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر تحديا للاقتصاد الجزائري؛

– تنافس الكتل الاقتصادية الآسيوية والأوروبية والأمريكية في غزو السواق الجزائرية لتقاسم إيرادات المحروقات وتوجيه الاستهلاك العام في الجزائر إلى الزيادة؛

– تنويع الاقتصاد: الاقتصاد الجزائري ريعي يقوم على استنزاف للثروة البترولية والغازية غير المتجددة، وهذا على حساب الاستراتيجيات الأخرى، الأمر الذي يجعل من الاقتصاد الجزائري مرهونا بالأسعار المسجلة في الأسواق الدولية، فالمحروقات تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي و98% من إجمالي الصادرات، و64% من الإيرادات العامة للدولة، ونسب الجباية البترولية تتراوح ما بين (55%و68%) من إجمالي الجباية؛

من هذا المنطلق يتحتم على الجزائر إيجاد استراتيجيات وسياسات أخرى مثل الإستراتيجية السياحية إستراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إستراتيجية التأهيل المقاولاتي، وهذا على غرار اقتصاديات

---

[1] سعد طه علام، **دراسات في الاقتصاد والتنمية**، القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع، 2003، ص: 165.

* ساهمت القنوات الإعلامية في تأزيم وتعقيد الظروف السياسية والاجتماعية وتوجيه المجتمعات إلى الفوضى الخلاقة كما حدث في كثير من الدول العربية.

كثير من الدول غير النفطية مثل: تونس، المغرب والأردن التي استطاعت أن تحقق سياسات ناجحة في هذا الميدان، وبالتالي فان مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات.

– حوكمة الإدارة: تعتبر ضرورة في ظل الفساد الذي تصنف به الجزائر في مراتب متقدمة عالميا، وأصبح الفساد يؤثر سلبا على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، ويحد من الكفاءة السياسية والاقتصادية لمؤسسات الدولة مما أدى إلى زيادة شبكات السوق الموازي، وتنامي أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته.

2. التحديات الثقافية والاجتماعية

تعد الرشوة أكبر تحدي ثقافي واجتماعي، ومن أصعب أنواع الفساد لتعددها وصعوبة قياسها (إثباتها) فالرشوة موجودة ولا يمكن تحديدها، ويزداد هذا التحدي صعوبة خاصة والجزائر تحتل مراتب أولى عالميا من حيث الفساد، والقطاع الإداري من أكثر الأجهزة عرضة للرشوة في الجزائر خصوصا الإدارة الاقتصادية التي هي محل المعاملات المالية مثل مصالح الضرائب، الجمارك، البنوك، إضافة إلى الإدارات المالية الأخرى وتأتي في المرتبة الثانية الإدارات المسؤولة عن الصفقات العمومية*، بحيث كثيرا ما تستغل الأجهزة الإدارية الثغرات القانونية الموجودة في قانون الصفقات العمومية من أجل التحايل، وقد تعددت التحديات الثقافية والاجتماعية في ممارسات كثيرة ترتبط أساسا بالفساد والرشوة ويمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

– الرشوة المحلية: منح القطاع الخاص الرشاوى لكبار المسؤولين للحصول على الصفقات المطروحة أو الحصول على الإعفاءات الضريبية أو الجمركية...الخ؛

– الرشوة الدولية: وهي الأخطر وتدفعها الشركات الأجنبية للحصول على النفقات الخارجية والامتيازات؛

– الغش الضريبي: يعاني الاقتصاد الجزائري من هذه الظاهرة كثيرا، بحيث أتسعت كثيرا مجالات الاقتصاد غير مراقب وهو ما يضعف مصدر هام لخزينة الدولة من جباية إيرادات ضريبية وجمركية كثيرة مما يستدعي:

- ✓ تحديث الإدارة الجبائية؛
- ✓ تدعيم آليات الرقابة الجبائية والجمركية؛
- ✓ التحكم أكثر في دواليب النشاط التجاري والاقتصادي عن طريق إيجاد وسائل كفيلة بالوصول إلى المعلومة الاقتصادية؛
- ✓ التنسيق وتبادل المعلومات مع مختلف الهيئات والإدارات ذات الصلة بالنشاط التجاري والاقتصادي؛

* عرف قانون الصفقات العمومية في الجزائر العديد من التعديلات، إلا أنه لم يمّكن الدولة الجزائرية من تجاوز مشكلة الفساد، والدليل الفضائح المتكررة خاصة إذا تعلق الأمر بالصفقات بالتراضي والعمولات المقدمة في ذلك.

3. التعامل مع التحديات المعاصرة

يمكن للجزائر التعامل مع التحديات المعاصرة بالدرجة الأولى بالتقليل من مظاهر الفساد بالاعتماد على حوكمة الإدارة، وذلك من خلال المسائلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صناعة القوانين والقرارات الاقتصادية، حتى يتم ضمان سلامة الاختيارات الاقتصادية، وتأمين عدم ارتباط الاقتصاد بخدمة فئات معينة، كما يجب إضفاء الشفافية على المعاملات التجارية والاقتصادية. وفيما يلي بعض الحلول للتعامل مع التحديات المعاصرة للاقتصاد الجزائري:

1.3. صناعة المعرفة

بينت الدراسات الحديثة أن المجتمعات التي تتقدم هي تلك التي تولي أهمية كبيرة إلى إنتاج المعرفة والبحث العلمي، ذلك أن المعرفة أصبحت تغزو كامل النشاط الاقتصادي وأضحت من الأصول الرئيسة لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي؛ حيث تحول العالم من البحث على الموارد النادرة إلى البحث لإيجاد أكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة، لترتبط الميزة تنافسية بالمعرفة، ولحد الآن لم تحدث المزاوجة بين الاقتصاد الجزائري والمعرفة، ليبقى البحث العلمي في الجزائر شبه مغيب فهو لا يتعدى 1% من الناتج المحلي الإجمالي حسب آخر الإحصائيات، وهي نسبة جد هزيلة مقارنة بنسبه في الدول المتقدمة التي يصل فيها حصة البحث العلمي إلى 10%، أما على المستوى الجزئي (المؤسسات) فقد اتجهت معظم المؤسسات الاقتصادية الناجحة إلى وظائف أكثر أهمية مثل وظيفة (البحث والتنمية)، إذ أصبحت هذه الوظيفة تأخذ أحجاما ومستويات وموارد مالية معتبرة قد تصل إلى نصف الأرباح لاسيما المؤسسات التي تختار إستراتيجية تطوير منتوجاتها سواء الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة، لاسيما الفروع الصناعية المتقدمة، هذه الإستراتيجية غائبة تماما لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تقتصر وظيفتها على الوظائف الكلاسيكية للمؤسسة.

2.3. التحكم في الصناعة الرقمية

أهم ما يميز الألفية الثالثة هو تحول القوة من المرحلة الصناعية إلى مرحلة المعلوماتية نتيجة التطور الكبير والمذهل في وسائل الاتصالات والمعلومات مما أدى إلى (تقليل كلفة الإنتاج، تحقيق الوفرة وتحقيق الجودة)، ومنه تراجعت الميزة التنافسية التي تستند على وفرات الحجم والانتشار الواسع في الأسواق إلى تلك المستندة إلى السرعة والمرونة، إذ أن الاقتصاديات القوية هي تلك المؤسسات التي لها القدرة العالية على تلبية الطلب في الوقت الناسب وبالشكل المطلوب، فما أثرت به تكنولوجيا المعلومات في لاقتصاد العالمي اليوم جعل الكثير من المعطيات تتغير، فالذي لا يتحكم اليوم في المعلومة، الوقت (السرعة)، لا يكون له أي تموقع في الاقتصاد المعاصر (السوق العالمي الموحد)، وسيتم تقديم ذلك فيما يلي:

1.2.3. المعلومـــة

من منطلق أن عالم الأعمال (المنظومة الاقتصادية) تتطلب توفر المعلومة في الوقت المناسب، بحيث لا يمكن اتخاذ القرار السليم إن على المستوى الكلي المتمثل في القرارات الإستراتيجية للدولة، أو على المستوى الجزئي المتمثل في الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة بدون توفر المعلومة الصحيحة وهو ما يجعل هذه الأخيرة مكلفة جدا باعتبارها مدخلا من مداخل الإدارة الرشيدة، كما أن الاقتصاد الجزائري مطالب بأن يوفر لبيئة الأعمال (المحيط الاقتصادي) وفرة المعلومة، صحة المعلومة، القدرة على حمايتها، لأن توفر قاعدة بيانات ومعلومات يمثل وسيلة وأداة للضبط والتقييم الاقتصادي، ومن ثمة رسم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية الناجعة؛

2.2.3. الوقت (السرعة)

إن عالم الأعمال والمال يتطلب السرعة، وعلى هذا الأساس فالوقت متغير أساسي في الأداء الاقتصادي، فإذا كانت الألفية الثانية وما سبقها التحكم في التكاليف هو أهم محددات المردودية الاقتصادية وتعظيم الأرباح، فان الألفية الثالثة أصبحت فيها محددات الأداء والتفوق الاقتصادي تقاس بمدى التحكم في الوقت، أي بمدى السرعة في الأداء لأن عالم المال والأعمال عديم الإحساس، لا يمكنه الانتظار إضافة إلى هذا فان المفاهيم العصر الحالي تتشكل بسرعة، فالفكرة الصحيحة اليوم تصبح مبتذلة غدا، وعليه تغيرت مفاهيم عديدة كانت بالأمس من الثوابت كمتغير الدولة القطرية لصالح العالمية، التجزء والانقسام لصالح التكامل، الانعزالية بين المؤسسات لصالح عصر الشبكات والتلاحم والاندماج، اقتصاديات السلم لصالح اقتصاديات المعرفة، المؤسسات الوطنية لصالح المؤسسات العابرة للقارات.

3.3. تأهيل المؤسسات الاقتصادية

يرتبط تطور المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بإدراك تأثير التحولات العميقة التي يعيشها العالم فإذا تحكمت في هذه المعطيات الجديدة، واستوعب القائمون عليها معنى الإدارة في العالم المتغير، بمعنى استيعاب إدارة التغيير ومعرفة كيفية رصد الأحداث، ومن ثمة إتخاذ القرارات في ظل التغير المستمر للبيئة الاقتصادية خاصة التوجه الشديد نحو المنافسة، واهم ما يجب أن تعتمده المؤسسات الاقتصادية في سبيل تحسين أدائها ما يلي:

– حتمية اكتساب القدرة على التعامل في سوق مفتوح لا تتوفر فيه أسباب الحماية والدعم الذي اعتادت عليه في السابق؛

– ضرورة التخلص من أساليب الإدارة التقليدية، التي لم تعد تتناسب مع حركية الأسواق وضغوط المنافسة والشمولية، إلى أساليب الإدارة الفعالة والاستشرافية، مستوعبة متغيرات سوق المنافسة؛

– الاهتمام بوظيفة البحث والتنمية، التطوير والاستثمار في البحث والذكاء والإبداع قصد التحكم في الميزات التنافسية الجديدة القائمة على المعرفة، ومن ثمة إعداد الطاقات الفكرية والإبداعية مع تطوير العلاقات بين المؤسسات وشبكات البحث؛

– تبني وتطوير التحالف الاستراتيجي كاختيار وبديل مهم من أجل النمو والبقاء، والتوسع، وكذا استغلال فرص جديدة في السوق إضافة إلى تحقيق التكامل التكنولوجي؛

– التحكم في مفهوم إدارة الجودة الشاملة من منطلق أن نجاح أي منتوج هو نتيجة منطقية لتحسينات الجودة في مختلف أطوارها (الجودة الكلية)، مثل جودة التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج، جودة الاستماع إلى الزبائن، جودة الاتصال، جودة التسيير، جودة الفحص والمراقبة.؛

ضرورة التحكم في أساليب التسويق الحديثة عن طريق اختيار قنوات التوزيع الملائمة، وكذا الاستجابة الدقيقة لمتطلبات الزبون وفقا لما يعرف بالتسويق الحميم؛

– إدارة المعلومات بشكل جيد، ذلك أن الاستخدام الجيد للمعلومات مدخل من مداخل الإدارة الرشيدة يجعل من المؤسسة قادرة على خدمة عملائها على نحو أكفئ وأسرع وبالتالي تدعيم تموقعها السوقي؛

– حتمية تطبيق مبدأ حوكمة الشركات، وذلك بالفصل بين الملكية والتسيير، الإفصاح والشفافية في نشر البيانات والمعلومات، إشراك صغار المساهمين في اتخاذ القرار، حسن توزيع المهام والسلطات.

المبحث الثاني: تفعيل التمويل المجتمعي كمدخل لتحسين أداء الاقتصاد الجزائري

تتميز الجزائر باقتصاد له ريع كبير مصدره نفط غير مستقر في أسعاره وغير مضمون باعتباره ثروة غير متجددة هذا من جهة ومجتمع مكافح لأجل لقمة العيش يزخر في نفس الوقت بالشباب وكذلك بالكفاءات بالإضافة إلى بنية تحتية لا بأس بها من جهة أخرى، ومع ذلك مازال أداء الاقتصاد الجزائري ضعيف الأمر الذي يستوجب البحث في كيفية تنظيم مقدرات الاقتصاد الجزائري في قالب يتلائم ومتطلبات التنمية في الجزائر مع ضمان الاستقرار والوعي الكافي في المجتمع لتحقيق ذلك، فلا يمكن الوصول إلى مبتغى النمو والازدهار إلا بإشراك فعال للمجتمع في المشاريع التنموية وبحكم راشد تكرس فيه الشفافية والمصداقية، وقد سعت الجزائر جاهدة في هذا الهدف من خلال اهتمامها وبطرق مختلفة بتحسين أوضاع المجتمع، فجاءت بعديد المؤسسات لمرافقة المشاريع كما سنت قوانين لمنح الامتيازات وتقليل المعاناة، ومع ذلك فإن هذه الآليات في أغلب الأحيان لا تحرك عجلة التنمية بالشكل المرجو منها فلا البنوك قادرة على أداء دورها التمويلي ولا بورصة مرافقة لها، والبحث عن البديل يمكن طرحه في شكل يشرك حقا المجتمع في التنمية الاقتصادية والفكرية بإقحامه ضمن مساعي وأساليب يمكن لها أن تواكب وتناسب ما تملك الجزائر اقتصاديا واجتماعيا وحتى ثقافيا، وسيتم تناول هذا المبحث في المطالب التالية:

- التمويل الاقتصادي في الجزائر؛
- تفعيل مساهمة المجتمع في التمويل؛
- الاستثمار المجتمعي.

المطلب الأول: التمويل الاقتصادي في الجزائر

تسعى الحكومات عبر العالم وعلى مر السنين إلى ضمان مستقبل أفضل لشعوبها وذلك في مختلف الأطر السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية لجعلها في قالب يلائم الخصوصيات التي يجب أن ينطلق منها الجميع في مجتمعاتها، لهذا فالتفاعل بين كل الأطر السابقة الذكر ضروري وأكيد لإنجاز الأهداف والبرامج الموجهة للموارد التي دائما تتسم بالندرة وكثرة وتنوع الاستخدام، وهنا تطرح مشكلة إنسيابية هذه الأخيرة بالكيفية والتوقيت الملائمين والطريقة المنبعثة أصلا بفضل الانسجام المكرس لتظافر جهود الجميع كل حسب موقعه، وسيتم من خلال العناصر التالية شرح التمويل الاقتصادي في الجزائر:

1. إشكالية التمويل الاقتصادي

تعتمد أغلب الاقتصاديات في العالم على نظامين أساسيين في التمويل، إما الاعتماد على الاستدانة وهنا تكون البنوك هي الأساس في منح القروض الموجهة للتنمية الاقتصادية للمؤسسات وحتى انطلاق المشاريع، والنظام الثاني والمسمى بالتمويل الذاتي المبني على البورصة وتداول الأوراق المالية فيها وبالرجوع إلى تاريخ النظام المالي السائد في العالم وجب المرور على ما تمكنت إنجلترا وحتى في مستعمراتها على طول الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية ما بين 1700 و1900 من تحقيق للريادة في الإنتاج الزراعي الأمر الذي جعلها أكبر قوة نفوذ اقتصادي في العالم آنذاك[1]، وبدورهم سعى الأمريكيون لاكتشاف أساليب جديدة للعمل بشكل أكثر كفاءة لزيادة الإنتاج وقد رافقت هذه المساعي نقائص تجلت في ضعف التمويل الأمر الذي مهد الطريق في ظهور المؤسسات والطرق الكفيلة بمواكبة تطور هذه المجتمعات في جوانب عديدة خاصة الاقتصادية منها، من هنا جاء الربط بين المدخرات والاستثمارات، والفاعلين في هذه العملية هم الأسر والكيانات الاقتصادية والشركات التجارية والحكومات في حال تسجيلها لفائض إيجابي في موازناتها مقابل طالبي التمويل من رجال أعمال ومستثمرين، والفاصل في توجيه كل ذلك دائما المال وجمع الثروة فالفائدة الممنوحة للممول أو المقرض وإغراءات الاستفادة من تنفيذ المشاريع وتوسيعها لطالبي التمويل كانت ولازالت المحرك الرئيسي لهذه المنظومة، إذا بقاء هذه الأخيرة واستمرارها مرهون بما تقدمه لكل الأطراف، فالفشل لجزء أو لعنصر أو للفاعلين حتى ولو كان بسيطا بالنسبة لهم سيقيد عمل هذه المنظومة ويخلق أزمة قد تكبر وتتعدى الحدود الجغرافية لها كما حدث في مرات كثيرة، خاصة إذا لم يتم تدارك هذا الفشل وبالسرعة الكافية وبالأساليب المناسبة، وكانت آخرها أزمة الرهن العقاري (الفقاعات المالية) في الولايات المتحدة الأمريكية التي تطورت في شكل أزمة مالية ترامت تداعياتها في شرق وغرب العالم منذرة بفشل الترقيع التناوبي* للنظام القائم.

2. المنظومة البنكية الجزائرية والارتباط بالنظام الاقتصادي العالمي

تجاوزت الجزائر الأزمة المالية العالمية (سنة 2008) بأقل أضرارها مقارنة بنظيراتها من الدول العربية والدول النامية، لأن منظومتها البنكية والمالية ليست مرتبطة بقوة بالنظام المالي العالمي، (لتتأثر فقط بالموجة الارتدادية جراء ارتفاع أسعار أغلب وارداتها في البورصات العالمية، وبافتراض قدرة الجزائر على تقليل

[1] Roberte E. Wright, **The First Wall Street (Chestnut Street, PHILADELPHIA and The Birht of American Finance)**, CHICAGO: The University of Chicago Press, 2005, P: 3.

* بتناوب العالم الغربي عبر أقطابه في الأخذ بزمام المبادرة في معالجة مشاكل تعصف بالعالم الغربي خاصة كونهم أصحاب المصلحة الدائمة والنفوذ المهيمن على باقي المجتمعات، والاستغلال أهم المظاهر في تصدير الأزمات الموجهة وغير الموجهة التي تقتل فرص التطور والتنمية في المجتمعات الأقل نموا.

وارداتها والتوجه إلى تشجيع الإنتاج المحلي سيمّكنها ذلك من تفادي أثر الأزمات المالية سواء المباشر أو غير المباشر) وهذا ما سيشجع في بحث طرق أفضل ومناسبة تضمن تفادي الهزات المالية المتكررة، فدائما ما يكون للأبعاد السياسية، القانونية، الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية والتكنولوجية، دور في رفع مستويات النمو كونها تؤثر بتفاعلها على المؤسسات الاقتصادية بما تعرفه هذه الأبعاد من تغيرات تمس مختلف أنشطة المجتمع[1]، فالجزائر لها كل هذه الأبعاد وحتى بتفاصيلها فالمؤسسات التمويلية موجودة بتسمياتها مقراتها وفروعها في أغلب الولايات، وحتى الفترة الممتدة إلى غاية سنة 2014 تميزت بتوفر أموال أثمرها باطن الأرض من ثروات النفط والغاز، رغم كل ذلك بقت حالة التمويل غير فعالة مقارنة بما للجزائر من مقومات النهوض بالمشاريع والمؤسسات الاقتصادية التي تعود بالنمو الاقتصادي النافع للمجتمع.

المطلب الثاني: تفعيل مساهمة المجتمع في التمويل

تدور هذه الفكرة حول خطوات تمهد لتحقيق مساهمة فعلية للمجتمع في التمويل، كما أنها مناسبة للوضع الاقتصادي الجزائري، فتحويل مثلا الفئة العمالية إلى فئة مستثمرة ومهتمة بجعلها مصدر تمويل مرتبط بنظام تحفيز لابد منه، مركز بطريقة محلية ومنظم جهويا وموجه وطنيا، فالتمويل بإشراك المجتمع له أهمية كبيرة لأن الجميع يصبح معنيا بمستجدات الاقتصاد والتنمية، مما يستدعي البحث في متطلبات الاقتصاد الجزائري انطلاقا منه بالمرور على البنوك والبورصة ودورهما حيث نجد أن الجهاز الأول غير متناغم والمجتمع والمشاريع الحكومية، أما الثانية كأداة للتنظيم والتمويل في سوق المال لا كفاءة لها، لتقيض هذه العيوب من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة، وسيتم تناول هذا المطلب في العناصر التالية:

1. أهمية الإسهام المجتمعي في التمويل

يعتبر الإقحام المجتمعي حلا مساعدا في التمويل يجعل من الاقتصاد في مأمن من الأزمات والهزات المالية العالمية والإقليمية، لأنه يثَبت رأس مال محلي في الاستثمار ويقلل الاستهلاك ويساهم في تفعيل دور البنوك والبورصة، ومن أهم العراقيل يمكن ذكر أهم العراقيل التي تواجه التمويل في الجزائر فيما يلي:

- نمو الدخل الوطني نتيجة ارتفاع أسعار النفط جعل من المجتمع أكثر شراهة للاستهلاك واتكالي أكثر؛
- غياب غالبية المجتمع عن مشاريع التنمية لحد أصبح كل فرد يبحث عن مصلحته دون المجتمع؛
- غياب الوعي بالمسؤولية الجماعية في التنمية؛

[1] John Sloman, Kevin Hinde and Dean Grarratt**, Op-Cit**, P: 6.

- كثرة الهزات الاجتماعية والجميع يبحث عن الرفاهية دون مقابل يذكر؛
- عدم قدرة البنوك على توفير التمويل في شكله المناسب.

2. إشراك المجتمع في التمويل

يمكن تذليل عراقيل التمويل في الجزائر بل وتحويلها إلى بداية في خطوات التنمية بجعل الجميع مساهما ومرافقا ومساندا للاقتصاد الوطني، فالمجتمع مكون من عمالة وبطالة هذه الأخيرة تعبر عن مشكل حقيقي وتحدي له أبعاد وتأثيرات اقتصادية سياسية واجتماعية وثقافية، ومع ذلك ستساهم الفئة العمالية في تحقيق مشاريع تنموية بتوجيه سياسات تستهدف ثقافة الاستثمار تخرج أموالا من الجيوب والودائع الجارية ومن مدخرات منزلية ساكنة تؤول في أغلب الأحيان إلى الاستهلاك من خلال نظام تحفيزي يمس الجانب الضريبي يغري الجميع ويمهد الطريق إلى تفعيل الاستثمار المحلي، فالجزائر تتوفر وفي كل ولاية على مرافق يمكن توظيفها وتقريبها أكثر إلى المنفعة الحقيقية والاستخدام الأمثل، وحيث أن الجزائر واسعة وغنية في ذلك بتنوع جغرافي له تأثير على الاهتمامات الاقتصادية لمختلف المناطق، ومن هذه النقطة يمكن الاعتماد على لوحة للمؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمناطق والولايات وتبرز فيها أولويات وأنجع فرص التنمية، كذلك يجب أن يكون للجامعات دور أوسع في هذا المجال بالاستفادة من توجيه مسبق لفئات الطلبة من خلال مشاريع تتناسب والمؤشرات الخاصة بتلك المنطقة لتخرج إلى الحياة العملية ومعها مشاريع تنتظرها، في المقابل ستجد فئات ترغب في الاستثمار تتشكل من خلال ما يوفره التحفيز الضريبي، فالنظرة العامة للضريبة في أوساط المجتمعات دائما ما تكون تكلفا وعبئا على عاتقها ولكن تطور المجتمعات وما تحمله من تحديات جعل عديد المسؤوليات تقع على عاتق الدولة وتطورها الطبيعي يملي مواكبة السياسات والأنظمة وحتى في الدور المنوط بها لما تصبوا إليه هذه المجتمعات، فالزيادات المعتبرة في الأجور والتي تم اعتمادها منذ 2008 كانت ولازالت مطلبا مستمرا ولكن هل هي مضمونة بمبررات اقتصادية سليمة؟ كما أنها ساهمت كثيرا في زيادة الاستهلاك والتأثير على معدلات النمو والتضخم، ونقاط الضعف الأساسية في النظام الحالي للأجور الاتجاه العام للزيادة السريعة في الأجور ولا تقابلها ثقافة استثمارية من جهة، ومن جهة أخرى كل الموظفين لم يهدؤوا عن المطالبة بالزيادة في الأجور فقط بل تعدى الأمر ذلك لفتح مجال للمقارنات في هذا الصدد بين مختلف القطاعات والمستويات حتى على حساب الأولويات الإستراتيجية فالهم الوحيد الآن هو من يحقق أكثر الزيادات والمحددة مسبقا والتي أصبحت مكسبا تلقائيا لجميع العمال بغض النظر عن مستوى الأداء والمردودية الفعلية في المجتمع خاصة في القطاع العام.

3. تقييم الاستثمار الخاص والاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2005

يمكن اعتبار الادخار خاصة العائلي منه مؤشرا مهما دالا على سلوك الأفراد ومدى التزامهم بمسؤولية المشاركة في التمويل، فثقافة الاستثمار في المجتمعات تنطلق أساسا من ما يوفره الاقتصاد من ضمانات من جهة وإغراءات التمويل من جهة أخرى، ويعتبر الاستثمار بالتحفيز الضريبي نموذجا مناسبا للاقتصاد الجزائري ذلك بامتصاص جزء معتبر من الأموال التي سيكون مآلها الاستهلاك الذي يؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات يليها تضخما نقديا، مما يؤكد ما تقوله الحكومة الجزائرية في الأجور من الزيادة غير المبررة، فتقرير منظمة العمل الدولية لسنة 2010 لتقييم تعزيز الحكم الصالح والعمل اللائق في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال تحسين إدارة العمل والحوار الاجتماعي قد أظهر مشاركة جيدة للفاعلين الاقتصاديين والعمال ممثلين بالنقابات بالمساهمة في تحقيق نتائج جيدة بطريقة ممتازة في الجزائر[1]، ويبقى ذلك الحكم شكليا وليس جوهريا*، كذلك وحسب الإحصائيات الرسمية فان هناك أكثر من 1511000 موظف منهم 130،000 كموظفين مؤقتين و100،000 موظف متعاقد أي ما يقابل 4.9 موظف لكل 100 ساكن ولمواجهة الطلب على الشغل وتنشيط الحركة الاقتصادية فقد خصصت الجزائر في أحد برامجها المعلنة 2 مليار دولار لإنشاء 40000 مؤسسة جديدة سنويا ضمن المخطط الخماسي2010–2014[2]، وهنا يتبادر إلى الأذهان فرص إشراك التمويل المجتمعي الفعلي، والعبرة ليست في حجم المساهمة بل في وضع خطوة نحو تغيير في السلوك الاستثماري والاستهلاكي في المجتمع الجزائري. وبالرجوع إلى الجدول رقم (43) يمكن ملاحظة المدخرات الضعيفة للعائلات نسبة إلى إجمالي المدخرات، هذه النسبة التي تشكل المشاركة الفعلية للمجتمع في التمويل والاستثمار في سنة 1990 كانت النسبة 6,80، لتسجل انخفاض سنة 1994 بنسبة 1,334 وتستمر النسبة في الانخفاض ففي سنة 2005 كانت 1,09، ودائما يمكن ملاحظة رمزية الادخار العائلي نسبة للادخار الإجمالي وهذا يعكس قلة المشاركة المجتمعية وفي المقابل يمكن ملاحظة الارتفاع النسبي للاستهلاك العائلي مقارنة بالادخار العائلي، ويدل ذلك على غياب الدور التمويلي للمجتمع وتمحوره في الاستهلاك وهنا لا يمكن للمؤسسات المالية معالجة ما يحص من فجوات قد تمر بها الدورة الاقتصادية دون مشاركة فعالة للمجتمع.وفي المقابل وفي نفس الجدول رقم (43) إجمالي الدخل المحلي بداية من سنة 1990

---

[1] International Labour Office, Evaluation: **Promoting Good Governance and Decent Work in the Mediterranean through Improved Labour Administration and Social Dialogue**, December 2010, P: 2.

* التقارير من هذا النوع لا يتم اعدادها بما يحدث فعلا، فالغرب عادة ما ينظر إلى التفاعل في المجتمع عموما بالمقارنة مع طرقهم وإنجازاتهم وأفكارهم، وهنا الاشكال اقتصادي وليس في مظهرية الممارسة، فهم وفي أغلب الأحيان يعطون تقاريرا تؤدي إلى تأزيم الأوضاع وليس حلها على غرار ما قدمه صندوق النقد الدولي للجزائر من برامج عمقت مشاكل المؤسسات الاقتصادية العمومية وساهمت في تنحية الدور الريادي للمجتمع واختزاله في المظاهر الديمقراطية المستوردة.

[2] Arab Labor Organization, **Summary of Documents and Articles of Arab Labor Conference 38th Session**, Cairo – Egypt15-22 May 2011, P: 16.

والى غاية اليوم هو في تحسن مستمر وهذه الحالة ليست صحية اقتصاديا كون التحسن في الدخل يقابله تحسن في الادخار خاصة العائلي منه لما له من دور في التنمية الفعالة، فمن بين مقاييس النمو في المجتمعات نصيب الفرد في إجمالي الدخل وكذلك نسبة مشاركته فيه.

جدول رقم (42) الادخار الإجمالي والعائلي والاستهلاك نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دينار خلال الفترة الممتدة بين 1990 - 2005

السنوات	إجمالي الدخل (GDP) المحلي	إجمالي الادخار(GDS)	الاستهلاك (FC) العائلي	الادخار (FC) العائلي
1990	555,80,002560	150,599991296	81,830494208	10,242892
1991	844,499976192	315,499970560	75,800805376	10,611173
1992	1048,200019968	337,599987712	79,453282304	8,761500
1993	1165,999996928	323,399974912	77,445996544	8,163019
1994	1491,500007424	396,099977216	77,008101376	5,285303
1995	1990,600032256	559,499968512	78,606180352	5,572470
1996	2570,000007168	809,400008704	76,717580288	8,010041
1997	2780,199911424	890,099859456	75,062026240	9,096989
1998	2830,500102144	770,200043520	76,635807744	10,597959
1999	3238,200082432	1023,900123136	78,898880512	12,570966
2000	4123,499954176	1,849,199,951,872	80,595820544	15,218320
2001	4260,799971328	1788,499984384	82,647023616	17,736152
2002	4546,100199424	1857,700233216	85,567774720	21,942311
2003	5264,299786240	2361,799737344	88,901148672	28,876588
2004	6126,700068864	2921,699999744	94,256160768	35,973345
2005	7499	4116	99,093452979	44,960139

المصدر: من بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني http://search.worldbank.org/quickview?name=%3Cem%3EHousehold-algeria

المطلب الثالث: الاستثمار المجتمعي

العمل عنصر مهم وعامل من عوامل الإنتاج والثمن المقابل له يعبر عنه بالأجر، ويضم الأجر ساعات العمل الفعلية مضافا إليها العلاوات والمنح وبالطبع يطرح منه الاقتطاعات الخاصة بالضمان الاجتماعي والتأمين والضريبة على الدخل الإجمالي التي اعتمدت بشكل تدرجي متصاعدا تناسبا مع مجالات للدخل، وتعتمد الدول على أنظمة ضريبية عديدة تمس بها الدخول المحققة فعليا وفي فترات محددة حسب قوانين، وسيتم تناول هذا المطلب في العناصر التالية:

- الأنشطة الاقتصادية؛
- الاستثمار المتفاعل مع المجتمع.

1. الأنشطة الاقتصادية

مهما كانت الأنشطة الاقتصادية تخضع للضرائب وفق ما تسطره الدولة وحسب أوضاع وظروف اقتصادية واجتماعية، ويعتبر النظام الاقتصادي نظاما متكاملا متكونا من مجموعة أنظمة جزئية متعددة تتفاعل فيما بينها، فالاقتصاد هو الذي يوفر البيئة العامة ليتم توجيه هذه الأخيرة لجعلها تتناسب والظروف الاقتصادية وطموحات المجتمع وما يمتلكه من موارد وإمكانات كما هو موضح في الشكل رقم (14)، كما يمكن للمؤسسات أن تؤثر على النظام الاقتصادي ومساره من خلال حجم ونوعية مدخلاتها ومخرجاتها مرورا بكيفية وشروط توفيرها في ظل الضوابط والإجراءات التي تعتمدها الدولة في متابعة وتوجيه المؤسسات الاقتصادية كون الدولة هي المسؤولة عن الاقتصاد والمجتمع، فالمجتمعات تختلف من الناحية الثقافية في أمور عديدة فللاستهلاك ثقافته والتي ترتبط بعوامل عديدة كالعادات والتقاليد والدين وحتى الطبيعة، وكذلك للاستثمار ثقافته والتي بدورها ترتبط بنفس الأمور مع اختلاف في التوجه كونهما متضادين في الهدف مشتركين في المصدر المتمثل في الدخل، وعموما عند الخوض في كيفية توجيه الاستثمار يجب الانطلاق من ثقافته، فإذا تغير الدخل فسيؤدي ذلك إلى تغير في الاستثمار ويحدث هذا بالتوافق مع ثقافة الاستثمار كون الزيادة في الدخل أو باقي الدخل بعد طرح الاستهلاك لا تعني بالضرورة الاستثمار لأن هناك كثيرين يمتنعون عن الادخار أو الاستثمار المباشر، إذا هذا الجزء المتوفر من الدخل وغير المستثمر سيكون ساكنا أو راكدا ولا يمكن احتساب التغير في الدخل دون الأخذ بأثر ثقافة الاستثمار، والتي تعبر بمعدلها عن الواحد مطروحا منه معدل ركود الدخل.

2. الاستثمار المتفاعل مع المجتمع

تجعل التحفيزات الضريبية على الدخل من العمال أكثر توجها للاستثمار، والخوض في تفاصيل الاختيار والمفاضلة يعود إلى الفرص الاستثمارية الممكنة وكذلك لوحة المؤشرات الاقتصادية الخاصة بمختلف المناطق، وبهذه الكيفية يتضح بالنسبة للعلاقة بين التحفيزات الضريبية على الدخل والاستثمار المجتمعي أنها دائما متساوية، فالاستثمار وقراره بالنظرة الكينزية مرتبط بمعدل الفائدة، ولكي يتخذ قرار من الاستثمار في مشروع أو عدمه تحسب الإيرادات الصافية المتحققة منه خلال فترة تشغيله ثم تستحدث هذه الإيرادات إلى سنة اتخاذ القرار اعتمادا على معدل الفائدة فإذا كانت قيمة الرسملة أو صافي القيمة الحالية أكبر من تكلفة المشروع فسيعد من بين الفرص الممكنة ليتم وبعد القيام بالخطوات السابقة المفاضلة بين مختلف هذه الاختيارات طبعا على أساس الأكبر من حيث المردود، دون إغفال المخاطرة وعوامل أخرى قد تؤثر على القرار، كما يمكن المفاضلة بين الاستثمار في مشروع أو الإيداع البنكي أو ما يسمى بالكفاءة

الحدية للاستثمار مقارنة بمعدل الفائدة المعروضة لدى البنوك[1]، هذا تحليل علمي وهو أيضا مرهون بالرغبة في الاستثمار، وهذه الأخيرة إن لم تكن موجودة فلا داعي للمقارنة أو المفاضلة ولا تحفيز بالفائدة ولا بالمردود، فغالبا ما تركن أموال كبيرة في البيوت والخزائن البنكية والشخصية دون تحويلها للتمويل الاستثماري نتيجة للأسباب سابقة الذكر والمتعلقة بتحديات المنظومة التمويلية بشكلها وآلياتها في الجزائر بالإضافة إلى غياب ثقافة الاستثمار كل ذلك سيجمد مبالغ معتبرة من الأموال ويعيق هذا الاستثمار وتطوره، فرغبة الاستثمار ستزداد بضمان الجزء الخاضع للتحفيز مباشرة أي بنسبة 100% وتخفيض الاستهلاك مقارنة مع زيادة الدخل، وفي نفس الوقت وضع الخطوة الأولى في التوجه نحو المنتوج المحلي كون المستثمرين جزائريين ويعايشون مشاريع تخصهم بعائلاتهم ومناصب عمل ساهموا في جعلها حلا لمشاكل بطالين وعائلات ترتقبها.

شكل رقم (14) التمويل الاستثماري المتفاعل مع المجتمع

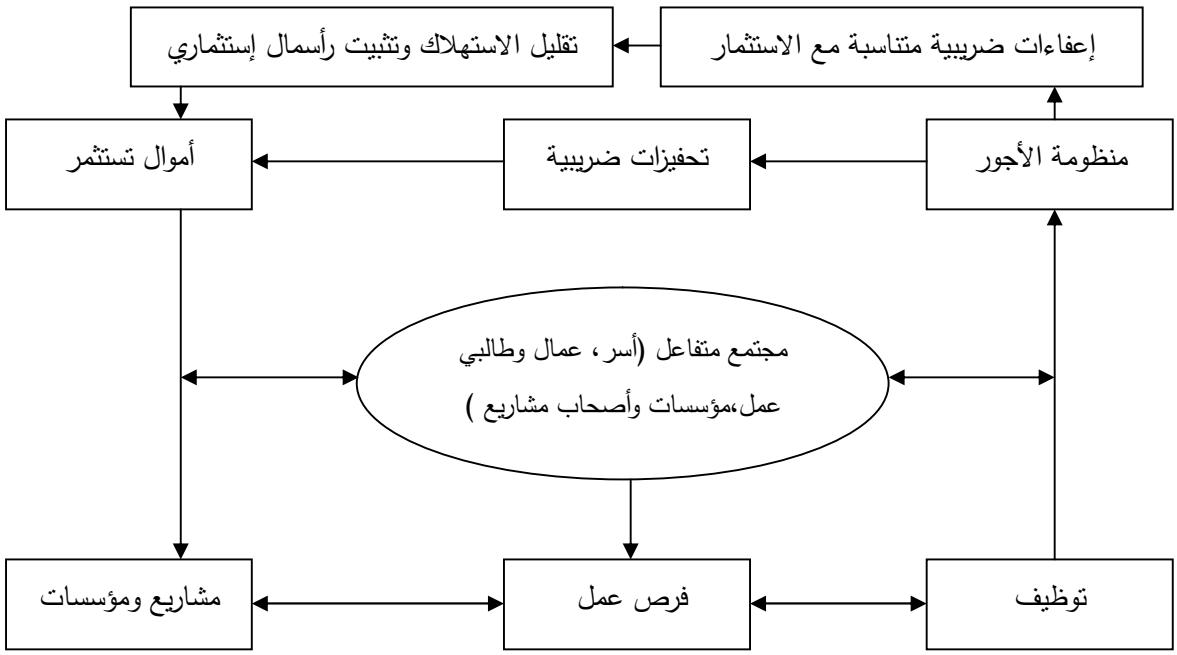

المصدر: من إعداد الطالب.

[1] أحمد الأشقر، **مرجع سابق**، ص ص: 123-124.

المبحث الثالث: قوة ريادة الأعمال في تفعيل دورة الاقتصاد الجزائري

تعرف المؤسسات الاقتصادية تتطورا ملحوظا في الاقتصاد الجزائري الأمر الذي يجعل من البحث في أهمية المساهمة التي تقدمها للاقتصاد الوطني ضرورة للتفكير بشكل يتناسب وحاجة هذه المؤسسات من بيئة اقتصادية مشجعة على تحسين الأداء الاقتصادي، وعلى ضوء الإضافة المحققة يتم مواكبة المؤسسات الرائدة لتعميم الفكر الريادي وتحديد الفرص الأكثر نجاحا، وتعتبر ريادة الأعمال من المجالات ذات الأهمية لدى المفكرين الغرب وكذا الممارسين من الشركات الاقتصادية حتى الاجتماعية والثقافية، وتعد أكبر قوة اقتصادية جذبت الانتباه في العشرية الأولى من القرن 21، فخير دليل النجاح الذي حققته شركات وال مارت وصاحبها سام والتن وبيل جايتس بشركته مايكروسفت وغيرها من الشركات التي تمكنت من فرض مكانتها والحفاظ على حصص سوقية تضمن لها الأداء المميز مما يعود على اقتصاديات بلدانها بنمو متزايد، وبالحديث عن ريادة الأعمال في الجزائر قد تكون موجودة لكن لا تشتمل على تحويل للأفكار المبتكرة إلى مشروعات واعدة قابلة للنمو والازدهار، هذا التحدي الأخير من أصعب ما تواجهه التجارب الجزائرية إذ لا تعتمد الريادة على توفير الأموال وتوافر التوفيق فقط، بل تتطلب أكثر من ذلك لأنها عملية متكاملة تجمع بين الإبداع والقدرة على تحمل المخاطر والتخطيط للتمكن من اكتشاف الفرص، فالفكر الريادي ينبع من الأفراد مما يشجع على تسليط ضوء أوسع على تحويل الأفكار إلى واقع ملموس لما تزخر به الجزائر من كفاءات ورجالات يمكن من خلالهم وبالاعتماد على أفكارهم الريادية الشجاعة في تجسيد خطوات تعطي حاضرا ناجحا وتعد بمستقبل اقتصادي أكثر اتزانا ويحقق دفعا حقيقيا في مؤشرات الأداء الاقتصادي، كما تساهم ريادة الأعمال في تحسين الأداء الاقتصادي ليس فقط بمجرد زيادة الدخل الوطني ونصيب الفرد منه وإنما تتعدى ذلك إلى المبادرة في إحداث التحول الايجابي في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول، ورغم التشابه في الأهداف بين المشاريع تبقى للريادة خصائصها فهي تكون جديدة ومختلفة في الأفكار وتحقق تغيرات إيجابية في القيم. وسيتم تناول هذا المحث في المطالب التالية:

- ريادة الأعمال كنموذج ناجح؛
- مراحل تحقيق الريادة في الجزائر.

المطلب الأول: ريادة الأعمال كنموذج ناجح

اعتمدت كثير من الدول الناجحة اقتصاديا في العالم سياسات وطنية منذ خمسينيات القرن الماضي بهدف دعم وتشجيع المشاريع الريادية الصغيرة لتكون هي محرك التنمية في بلدانها، وتشجيع الرياديين من أصحاب المدخرات الصغيرة على تحويلها إلى أنشطة اقتصادية تنمو باستمرار يتعدى أنه مجرد حل للبطالة

بل يصل إلى التشغيل التام لعناصر الإنتاج، ولقد اعتمدت الجزائر على سياسات مختلفة في هذا المجال من إنشاء للوكالات الوطنية الداعمة للمشاريع ومن تسهيلات إدارية وإعفاءات ضريبية ومن خلال الدعم والمساندة المعنوية والمادية للمستثمرين الشباب، ويمكن تقديم أهم الوكالات المعتمدة في الجزائر فيما يلي:

1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتشكل أحد الحلول ضمن سلسلة من التدابير الموجهة للتخفيف من حدة البطالة وإدماج الفئات الشابة في الحياة العملية، كما تتمثل أهميتها في إنشاء مؤسسات صغيرة تساهم في تحقيق جملة من الأهداف أهمها: استحداث فرص عمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، المحافظة على الصناعات التقليدية والحرفية، المحافظة على التوازن بين المناطق على المستوى الوطني.

1.1. التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

استحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، وعرفت على أنها هيئة ذات طابع خاص وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لها فروع جهوية ومحلية ومن مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تكلف الوكالة بالمهام التالية:[1]

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد؛
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات؛
- تشجع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

[1] من الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: http://www.ansej.org.dz/?q=fr

2.1. مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى، وقوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات تنظم دورات تدريبية لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير، تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها، تطبق كل تدبير يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحدد، ومن مهامها مايلي:

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع؛
- كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم؛
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا؛
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها؛
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة، أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب انجاز برامج التكوين الشباب أصحاب المشاريع لحساب الوكالة.

3.1. الامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تهتم بتشجيع ومرافقة الشباب البطال الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة خاصة بهم، خلال كل مسار إنشاء وتوسيع المؤسسة وكذا المتابعة في مرحلة الاستغلال، إضافة لتقديم أشكالا متنوعة من الدعم ماليا، معنويا وفنيا، ومن أهم الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تقدم الوكالة أشكالا مختلفة من الدعم للمؤسسات المصغرة المستحدثة، أثناء مرحلة الانجاز ومرحلة الاستغلال؛

– القرض بدون فائدة : تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويرتبط بصيغتي التمويل الثنائي والثلاثي؛

– التخفيض من نسب الفائدة على القرض البنكي: حيث يتم تخفيض نسبة الفائدة على قروض الاستثمار التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لمستحدثي المؤسسات المصغرة، مستوى التخفيض لنسب الفائدة يتغير حسب طبيعة النشاط وموطنه. تدفع نسبة التخفيض من حساب الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بطلب من المؤسسات الائتمانية، يتحمل المستفيدون من القرض فارق نسبة الفائدة غير الخاضع للتخفيض؛

– الاستفادة بعلاوة استثنائية لاتتجاوز 10 % من كلفة الاستثمار إذا اتسم المشروع بخصوصية تكنولوجية، أو أهمية بالغة بالنسبة للتنمية المحلية أو الاقتصاد الوطني؛

– الاستفادة من المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بدون مقابل؛

– تستفيد المؤسسات المصغرة من تسهيلات جبائية وشبه جبائية تختلف بين مرحلة الإنشاء ومرحلة الاستغلال، أهمها:الإعفاء من حقوق التسجيل لعقود تأسيس المؤسسة،الإعفاء من الرسم العقاري، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع وتجسيد الاستثمار، تطبيق معدل مخفض بالنسبة لحقوق الجمركة للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار عندما تكون هذه التجهيزات غير منتجة في الجزائر.كما تستفيد المؤسسات المصغرة على مدى 3 سنوات بالنسبة لمجمل المناطق التي تقام فيها هذه المؤسسات، 6 سنوات للمناطق الخاصة بدءا من انطلاق النشاط من: إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات، إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي، إعفاء من الدفع الجزافي، إعفاء من الرسم على النشاط المهني، تمديد فترة الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عامين 2 عندما يتعهد المستثمر بتوظيف خمس 5 عمال على الأقل لمدة غير محدودة، وكذا الاستفادة من معدل مخفض لاشتراكات أصحاب العمل بالنسبة للمرتبات المدفوعة للأجراء.

2. تمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تعتبر مشكلة تمويل المشاريع أكبر تحدي بالنسبة لفئة الشباب، وسعيا من الدولة الجزائرية لتسهيل الاندماج للشباب في الدورة الاقتصادية بالشكل الذي يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي الجزائري، ويتم تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة، بإحدى الصيغ الثلاث الآتية:

- التمويل الخاص: يتكون رأس المال كليا من المساهمة الشخصية للمستحدث، يمكن أن تقدم الوكالة في هذه الحالة الامتيازات الجبائية والشبه جبائية؛
- التمويل الثنائي: يتكون رأس المال من المساهمة الشخصية للمستحدث وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- التمويل الثلاثي: تكمل المساهمة الشخصية، بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة ا، وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده، يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة؛

1.2. ضوابط الاستفادة من امتيازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ولضبط عملية تمويل المشاريع وضعت الوكالة ضوابط تنظم تمويل المشاريع كما يلي:[1]

1.1.2. بالنسبة للاستفادة من الإعانة المقدمة من طرف الوكالة

يستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والتي تمنح مرة واحدة عند انطلاق المشروع، صاحب المشروع الذي يستوفي مجموع الشروط التالية :

- أن يتراوح عمر الشاب بين 19 سنة و35 سنة، وعندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل(بما في ذلك الشباب أصحاب المشاريع الشركاء في المقاولة) يمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى؛
- أن يكون ذا تأهيل مهني و/أو ذا ملكات معرفية معترف بها؛
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة؛
- أن لا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة؛
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.

2.1.2. فيما يتعلق بالقرض البنكي

تتمثل أهم شروط القرض البنكي فيما يلي:

- طلبات التمويل البنكية (تمويل ثلاثي)، والمساهمة الشخصية للشاب في المشروع، والإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، يدرسها النظام البنكي وفق القواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض.
- يجب على الشاب صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض ودفع اشتراكاتهم فيه.
- لا يبلغ ولا يطبق قرار منح مختلف أشكال الإعانة المقدمة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب إلا بعد موافقة البنوك أو المؤسسات المالية على منح القرض.
- كل من إجراءات تحضير المشاريع وتقييمها، منح القروض والإعانات تخضع لاتفاقية مشتركة بين البنوك والمؤسسات المالية والوكالة وصندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض.

[1] من الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، **مرجع سابق**.

2.2. الأبعاد الضرورية في تمويل ريادة الأعمال في الجزائر

تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تحديات التأقلم والتطورات المتزايدة في بيئة الأعمال، كما أن لها مسؤوليات كبيرة في جانب الاندماج الايجابي مع متطلبات الاقتصاد العالمي ورهانات انضمام الجزائر للمنظمة العالمي للتجارة، هذه الأخيرة تشكل هدفا تحاول الجزائر تحقيقه لتكون الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب اول المعنيين في تسطير مستقبل المشاريع الصغيرة ومتابعتها فهي ملزمة باعتماد الأبعاد التالية:

1.2.2. البعد المادي لريادة الأعمال

يصب مدخل إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المؤسساتي آخذا بعين الاعتبار جانبا مهما للتنمية المستدامة إذ يركز على النوعية في الموارد والكيفية، والأمر المهم ضرورة الحفاظ على الموارد والمساهمة في تنميتها، فمسؤولية جيل اليوم تجاه جيل المستقبل كبيرة خاصة ضرورة الحفاظ على الموارد والبحث هنا يكون في ترشيد الاستخدام، لذلك فالتقنيات والتكنولوجيات الحديثة تعطي فرصا أكبر في الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد الاقتصادية.

2.2.2. البعد التكنولوجي لريادة الأعمال

يمكن الاعتماد على إعادة هندسة الأعمال كنموذج لمتابعة المشاريع المنوحة من خلال آليات تحسين أساليب أداء المؤسسات، ويساعد هذا النموذج على تطوير قدرات أصحاب المشاريع في مواجهة المنافسة من خلال بناء رؤى ورسالة جديدة للمؤسسات تساعد على اقتراح وتطبيق سلسلة جديدة من المشاريع.

3. الريادة وتوافق الموارد

يعتبر توافر الموارد المالية والتشغيلية والبشرية أمرا ضروريا لتكوين المشاريع وتكون الريادة الاضافة التي يقدمها المشروع سواءا في كيفية الانتاج أو الابداع المحقق في الانجاز وخلق القيمة الجديدة، وكلما كانت المشاريع ريادية حسن ذلك من أداء الاقتصاد وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة ويمكن شرح عناصر التوافق فيما يلي:[1]

1.3. الموارد المالية: أهم العناصر المكونة للمشاريع وباعتبار الظروف التي تعيشها الجزائر عموما فهي جد مناسبة من الناحية المالية لما تتوفر عليها من احتياطات هامة ومداخيل ريعية معتبرة الأمر الذي ساهم في اعطاء فرص وتسهيلات للاستثمار في شكل قوانين مست بالخصوص فئة الشباب؛

[1] Wickham, Philip A, **Strategic Entrepreneurship: A Decision- Making approach to new venture Creation And Management**, 2001, 2nd edition, p: 28.

2.3. الموارد التشغيلية: لها مكانة جد مؤثرة في نجاح المشاريع لأن كميات توفرها وتكلفتها وكيفية الحصول عليها يرسم مستقبل المشاريع خصوصا والاقتصاد عموما، والحديث عن الموارد التشغيلية في الجزائر يبين إمكانية الاستفادة من ما تتوفر عليه من خيرات وثروات خاصة المواد الأولية وتبقى إشكالية التطوير وتوفير التكنولوجيات الحديثة وترشيد الاستخدام أمرا ضروريا؛

3.3. الموارد البشرية: الحديث عنها يتطلب الكثير نظرا لأهميته في كل المجالات والجزائر بذلت الكثير في سبيل تنمية مواردها البشرية، والمحفز في توفرها في الجزائر هو التكلفة المنخفضة نسبيا مقارنة بالدول المجاورة، والفكر الريادي يمكن أن يظهر من العقول الجزائرية إذا توفرت الظروف المناسبة حقا للاستثمار والتمويل والابداع وعناصر أخرى لها تأثير على أدء الفرد عموما.

المطلب الثاني: مراحل تحقيق الريادة في مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

باعتبار أن الريادة عملية تقوم على القدرة على معرفة وتقييم الفرص، ثم اختيار المشاريع لتليها مرحلة تحديد المواد اللازمة، وحتى تحديد أنواع المشاريع والريادية الجديدة والناتجة عن عملية اتخاذ القرارات السابقة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، ويجب في هذا الصدد ان تعتمد الوكالة على أن تكون المشروعات دائمة مدى الحياة، وأن يتم تأسيس هذه المشاريع من خلال البحث والتطوير الذي يجب أن يكون غير موجه حكوميا، بالأخذ بالأفكار الابتكارية البحتة أي الأفكار الجديدة تكون لها أولوية، وتدعيم المشاريع المبنية على أعمال ابتكارية مبنية على معلومات وتكنولوجيا متوفرة، وسيتم التفصيل في هذا المطلب فيما يلي:

1. المرحلة الأولى: تعريف وتقييم الفرص

يوجد في الاقتصاد الجزائري الكثير من الفرص غير المستغلة، فرؤية وتقييم الفرصة جزء من النجاح، وقد كان لقطاع البناء والأشغال العمومية للفترة 2001-2010 استثمارات تقدر بـــ 1301105 مليون دينار جزائري لتوفر 248207 منصب عمل خلال الفترة ليكون قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بـــ 2598459 مليون دينار جزائري خلال نفس الفترة[1] دون الاهتمام بالقطاع الخدمي عموما والسياحة بالخصوص

2. المرحلة الثانية: تطوير خطط المشاريع المقدمة من طرف الوكالة

تعتمد الوكالة على نماذج موحدة في تمويل المشاريع الأمر الذي يعيق طرح الأفكار الجديدة الريادية فتحديد مجالات الاستثمار بشكلها المعتمد يجعلها سياسة لحلول اجتماعية فقط لتوفير مناصب عمل، والحل

[1] بن يعقوب الطاهر ومهري آمال، **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من حيث التمويل والانجازات المحققة في اطار النهوض بالمؤسسات المصغرة – دراسة حول ولاية سطيف** –، الملتقى الدولي :تقييم آثار برامج الستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسير،12/11 مارس 2013، ص: 5.

يكون بالفتح المطلق لمجالات التمويل وربطها بالمردود الاقتصادي حسب الفكر الريادي الذي سيعطي دفعة للاقتصاد الجزائري، ويمكن القدرات والكفاءات الذين لهم الهام رؤية الفرص واختيار أفضلها في تفعيل الدورة الاقتصادية.

3.المرحلة الثالثة: تحديد المواد اللازمة والمطلوبة

يجب توفير ما تستلزمه المشاريع الاستثمارية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مهما كانت قيمتها والتركيز على التكنولوجيات الحديثة في منح المشاريع، ففواتير الاستيراد للجزائر مرتفعة جدا والأنسب هنا رصد جزء من هذه المبالغ المخصصة للاستيراد لتلبية الحاجة الملحة للتكنولوجيا المتطورة في تنمية المشاريع الممنوحة بتسهيل الإجراءات المتعلقة بهذا الأمر وتنظيمها مع الدول المتطورة والتي لها اتفاقات مع الجزائر.

4. المرحلة الرابعة: بناء وإدارة المشروع الجديد

لا يكفي توفير التمويل في للمشاريع بل يجب على الدولة توفير الضروريات المتعلقة بإدارتها خاصة الجانب القانوني وتوفير القدر الكافي من المعلومات للتسهيل عمليات الإدارة للمستثمرين عموما، فعادة ما تكون عوامل الخبرة والقدرات في الإدارة صعبة بالنسبة لطالبي المشاريع في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهنا يمكن الاعتماد على تكنولوجيا الاتصال المتطورة في المرافقة كالانترنت.

المبحث الرابع: إعادة هندسة الاقتصاد الجزائري

يرتبط نجاح إي اقتصاد في العالم بمدى استغلال الموارد وكيفية توجيه الأنشطة الإستراتيجية فيه وعلى مدى عقود وخبراء الاقتصاد يتحدثون عن مشكلة الاقتصاد الجزائري في كونه يعتمد على المحروقات التي ترتبط بالأساس بأسعاره في البورصات العالمية، فإشكالية الاقتصاد الريعي موجودة في دول كثيرة كالخليج العربي لكن المشكلة في كيفية التحول نحوى التنويع في مصادر الإيرادات للدولة باعتماد استراتيجيات القطاعات خارج المحروقات، وتوفير مستلزمات النجاح والاستمرارية في أداء وظائف هذه القطاعات في أحسن المستويات، فعامل جذب المستثمرين المحليين والأجانب يرتبط بالأساس بهندسة الاقتصاد الجزائري، لأن الفرصة الناجحة من ابرز العوامل التي يهتم بها المستثمرون، والمعروف لدى الجميع أن الجزائر ناجحة في مجال المحروقات والبديل غير موجود تقريبا في باقي الأنشطة الاقتصادية ليأتي في الدرجة الثانية الاستيراد أي أن اعتبار الجزائر سوق يجب إغراقه بالسلع لتحقيق الأرباح فقط فالمستثمر بطبيعته يبحث عن مصلحته بالدرجة الأولى، فمثلا لو أراد أي مستثمر الذهاب إلى الولايات المتحدة الأمريكية للاستثمار فهو سيفكر في القطاعات المختلفة والبدائل الممكنة سواء كان الاستثمار مباشرا أو غير مباشر، أما في الحالة الجزائرية فإن المستثمر لن يتعب نفسه كثيرا فسيتوجه مباشرة إلى المحروقات أو توريد السلع للسوق الجزائرية، ورغم الأرقام التي تتحدث عن الاستثمار الأجنبي في الجزائر إلا أنها في أغلبها تصب في الحالتين السابقتين، ولتجاوز هذه المشكلة سيكون على الدولة الجزائرية إعادة تصميم اقتصادها بشكل جذري وسريع، ولشرح ذلك أكثر سيتم تناول المطلبين التالين:

- هندسة الاقتصاد الجزائري؛
- خطوات إعادة هندسة الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: هندسة الاقتصاد الجزائري

ترتكز هندسة الاقتصاد الجزائري على ما توفره البيئة الاقتصادية من طبيعة السياسة المطبقة، الجهاز المصرفي، القطاع الخدمي وما يتوفر عليه من إمكانات منتجة، الزراعة ومدى استغلال الأراضي، القطاع الصناعي ومدى توفره على التكنولوجيا، وأخيرا سهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، وسيتم تناول هذا المطلب في العناصر التالية:

1. السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر

تتجلى السياسة الاقتصادية في الجزائر من خلال البرامج الاقتصادية المعتمدة، والمتمثلة في التوجه بالنفقات العامة إلى أعلى المستويات، ولكن ورغم تحسن الوضعية المالية المتأتية من عائدات المحروقات

التي تشكل حوالي 98% من الصادرات إلا أنه لم يتغير التوجه الاستثماري في الجزائر، كما أن السياسة الاقتصادية وابتداء من سنة 2001 شهدت تحولا رئيسيا من وضعية الإصلاح المفروض بشروط صندوق النقد الدولي أثناء الأزمة التي مرت بها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، ليكون تدخل الهيئة الدولية نحو الوصفة الكينزية أين التركيز بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة، وانعكس ذلك في تطبيق كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 بقيمة 7 مليار دولار كقيمة أولية والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 بـ 55 مليار دولار كقيمة أولية والشروع في تطبيق البرنامج الخماسي 2010-2014 بقيمة أولية تصل إلى 286 مليار دولار مما يؤكد استمرار السياسة الاقتصادية بالجزائر على دعم الطلب الكلي تطبيقا لنفس المبدأ.

فكان لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي مساهمة خلال فترة تطبيقه في تحقيق متوسط معدل نمو حقيقي قدر ب .4.8% مع تسجيل انخفاض معدلات البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004 أما البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم خلال فترة تطبيقه في تحقيق متوسط معدل نمو حقيقي قدر 2.9% مع تسجيل انخفاض معدلات البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009.

فالملاحظ للنتائج المحققة يحكم بإيجابية وفعالية هذه السياسة الكينزية التوسعية المدعمة للطلب الكلي في التأثير الإيجابي على معدلات النمو والبطالة، لكن أخذ هذه النتائج مقارنة مع ما أنفق من مبالغ من جهة وما تسرب إلى الخارج من جهة أخرى يجزم بفشل هذه السياسة وعدم فعاليتها، إذ أن حجم الواردات تزايد خلال فترة تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من 11,809 مليون دولار سنة 2001 إلى 18,171 مليون دولار سنة 2004، كما تزايد خلال فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو من 19.8 مليار دولار سنة 2005 إلى 37.9 مليار دولار سنة 2009، وهو ما يعني أنه خلال فترة تنفيذ البرنامجين من 2001 إلى 2009 تزايدت الواردات بنسبة 300%، وهو ما يعني أن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي المتولدة عن البرنامجين قد تم تلبيتها من القطاع الخارجي عن طريق الاستيراد ولم يتم تلبيتها عن طريق جهاز الإنتاج المحلي، وهو ما يعني ضياع العديد من فرص النمو للانتاج المحلي، أي أنه لو تم تلبية تلك الزيادة في الطلب أو على الأقل جزء كبير منها محليا لشهدت معدلات النمو ارتفاعا أكبر ومعدلات البطالة انخفاضا أكبر.

وعليه فإنه يمكن القول أن الشرط الأول والرئيس في نجاح تطبيق سياسة دعم الطلب الكلي التوسعية في الإنفاق العام في الإقتصاد الجزائري غير متوفر بالكامل، إذ أن الإنتاج المحلي لم يتكمن من الاستجابة لتلك الزيادة في الطلب المباشرة وغير المباشرة المتولدة عن البرنامجين، ولا شك في أنه لن يستطيع مواكبة الزيادة في الطلب المباشرة وغير المباشرة التي سيولدها البرنامج الخماسي الجاري 2010-2014، حيث أن

النسبة الأكبر في الواردات خلال الفترة 2001-2009 سجلت على مستوى السلع نصف المصنعة التي تزايدت من 1.4 مليار دولار سنة 2001 إلى 9.5 مليار دولار سنة 2009، إضافة للتجهيزات الصناعية التي تزايدت خلال نفس الفترة من 3.2 مليار دولار إلى 14.3 مليار دولار، والمواد الغذائية من 2.3 مليار دولار إلى 7.3 مليار دولار، وهذا ما يؤكد أن مشكل الاقتصاد الجزائري هو مشكل ضعف في الإنتاجي المحلي وليس في الطلب.

ومن ثم فإنه يبدو جليا أن السياسة الاقتصادية في الجزائر سارت بالشكل غير المناسب كونها تعتمد على دعم الطلب الكلي وليس العرض الكلي، خصوصا بعد الاستمرار في التوسع في الإنفاق العام والذي يقابله الغياب شبه التام للجهاز الإنتاجي المحلي، مما يعزز من تزايد حجم الاستيراد مستقبلا مع تواصل تنفيذ البرنامج الخماسي ليبلغ مستويات قصوى قد يصعب تحملها مستقبلا، وذلك مع تآكل احتياطي الصرف وتراجع أسعار المحروقات عالميا وتزايد الخسائر التي تتحملها الخزينة في مختلف النشاطات، مما يعقد من فهم السياسة الاقتصادية الجزائرية هل هي سياسة اقتصاد السوق؟ أم الجزائر عادت إلى فترة الاشتراكية التي مبدافي الدستور الجزائري، والتي كانت الخزينة فيها هي كل شيء، وبالتالي فالسياسة الاقتصادية الجزائرية لم تأتي بما يحسن حقا في أداء الاقتصاد الجزائري بعيدا عن المحروقات والتبعية للخارج.

2. القطاع الخدمي

يتميز هذا القطاع بكونه الأضعف في الجزائر، فضرورة تطوير هذا القطاع مرتبط بقطاعات أخرى كالجهاز المصرفي والبنية التحتية والاستقرار الأمني والبرامج المعتمدة في هذا السياق لها دور في تفعيل القطاع الخدمي خاصة السياحي منه وقد اعتمدت الجزائر على تنمية المورد البشري من خلال المدارس العليا ومراكز التكوين المتخصصة في مجال الفندقة والسياحة لها أكثر من 10 سنوات خبرة وهي:[1]

- المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالجزائر العاصمة؛
- المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية – تيزي وزو؛
- مركز الفندقة والسياحة – بوسعادة؛
- مراكز التدريب المهني والتعلم: 55 مركز للتكوين وتقديم شهادات (CAP) في الفروع المتخصصة في الفندقة (فن الطبخ، المطاعم والاستقبال)؛
- المعاهد الوطنية المتخصصة للتدريب المهني: 10 معاهد للتكوين وتقديم شهادات (شهادة تقني سامي في فروع الفندقة (فن الطبخ، المطاعم، الإيواء /الاستقبال، إدارة الفندق، دليل مرافق)؛

[1] من الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار، **مرجع سابق**.

- المدرسة العليا للفندقة والمطاعم (م ع ف م ج) –عين البنيان الجزائر.

وقدرت عدد المشاريع المسجلة في قطاع السياحة حسب الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار خلال الفترة 2002-2012 بـ 59 مشروع[1]، هذا الرقم الضئيل يعكس مدى نقص الاستثمار في هذا القطاع الذي تعتمد علية دول أخرى بنسب عالية جدا في مداخيلها من العملة الصعبة، وقد اعتمدت الدولة الجزائرية على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كإطار استراتيجي مرجعي لسياسة السياحة في الجزائر التي من خلال ما يلي:

- عرض رؤيتها حول تطور السياحة على مستوى آفاق زمنية مختلفة سواء على المدى القصير (2009) أو على المدى المتوسط (2015) أو على المدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستديمة من أجل جعل الجزائر بلد مستقبل؛
- تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده؛
- ضمان في إطار التنمية المستديمة توازن الإنصاف الاجتماعي والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة؛
- تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية من أجل رفعها إلى صف الوجهات السامية في منطقة الأوروبية المتوسطية.

ويرتكز هذا المخطط حسب الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار على الأسس التالية:[2]

- تقويم وجهة "الجزائر" لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس؛
- تنمية الأقطاب والقرى السياحية السامية وذلك بترشيد الاستثمار؛
- إعداد برنامج نوعية سياحية؛
- تنسيق العمل وذلك بتعزيز السلسة السياحية وإقامة شراكة عمومية وخاصة؛
- تحديد ووضع حيز التنفيذ مخطط تمويل عملي من أجل دعم النشاطات السياحية وكذا المطورين وجلب كبار المستثمرين والمتعاملين.

وحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 7 مناطق سياحية كبرى وفقا للمؤهلات الخاصة بكل منطقة من التراب الوطني: المنطقة الشمالية/ وسط، المنطقة الشمالية/ شرق 1، المنطقة الشمال/ شرق 2، المنطقة الغربية، منطقة الهضاب العليا، منطقة الجنوب، منطقة الصحراء الكبرى، وفي إطار آفاق التنمية السياحية

[1] من الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار، **مرجع سابق**.

[2] **المرجع نفسه**.

قامت السلطات العمومية بإنشاء سبعة أقطاب سياحية بهدف تلبية طلب السوق إذ ستتمتع هذه الأقطاب بالاستقلالية الكافية التي ستجعلها تتألق سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

ورغم المجهودات المبذولة إلا أن الجزائر لم تصل إلى حالة التشغيل التام للقطاع الخدمي عموما والسياحي خصوصا، الأمر الذي يفرض البحث في الأسباب، فالسياحة الخارجية تحكمها وكالات السياحة العالمية التي تبني معاملاتها على أسس كثيرة أولها مدى توفر متطلبات السياحة وتنافسية الأسعار.

3. القطاعات الأخرى

كما سبق الحديث بالتحليل في الفصل الثاني فإن القطاع الزراعي والصناعي في الجزائر لا يوفران الحد المطلوب من الاستغلال مما ساهم في البقاء في الاعتماد على إيرادات المحروقات، فالأرقام المبينة لمساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات لا تتعدى 2 % والبحث في حلول يستوجب التأسيس لمرحلة جديدة تضمن تغيرا جذريا في التوجهات الاقتصادية للجزائر وهذا ما سيتم التطرق له في المطلب التالي.

المطلب الثاني خطوات إعادة هندسة الاقتصاد الجزائري

يعتمد أسلوب إعادة الهندسة على التغيير الجذري في النظرة للعمليات الإدارية أم المهام التي تحقق قيم، للوصول للهيكلية التنظيمية المناسبة، فالمؤسسات وطرق أخرى لإدارة وأداء العمل التي غالبا ما تعتبر بأنها غير كافية. من أجل أن التمكن من جني الفوائد التي يمكن تحقيقها بشكل كامل، ويعتبر استخدام تكنولوجيا المعلومات (تقنية المعلومات) بمثابة عامل مساهم رئيسي. بينما تستخدم تكنولوجيا المعلومات تقليديا لدعم وظائف العمل القائمة، أي أنها كانت تستخدم لزيادة الكفاءة التنظيمية، وهي الآن تلعب دورا في ألاشكال التنظيمية الجديدة، وأنماط التعاون داخل وبين المنظمات. يرتبط التحسين المستمر بما يسميه اليابانيون كايزن (Kaizen)، وهو نفس التعريف الذي يعطيه له بعض الذين يطلق عليهم خبراء في الجودة بالإضافة إلى عدد من خبراء إعادة هندسة الأعمال. ويكون هذا تدريجيا وبشكل مستمر، وذكر ماساكي إيماي (Masaaki Imai) في كتابه كايزن، هذا العنوان الذي يعني التحسين المستمر، الذي يشمل كل من العمال والمديرين على حد السواء[1]، كما تحدد أيضا أن تحسين مستوى العمل يتم من خلال تحسينات صغيرة، تدريجية نتيجة لإستثمارات كبيرة في التقنية و/أو المعدات، وهنا تجدر الإشارة إلى أن التحسين ليس بالتحسين المستمر، فهذا الأخير يشمل إعادة الهندسة / الإبتكار، وتتم عمليات إعادة الهندسة وفق خطوات معينة كما توجد لها تطبيقات معينة[2]:

---

[1] جوزيف كيلادا، ترجمة سرور علي إبراهيم سرور، **تكامل إعادة الهندسة مع إدارة الجودة الشاملة**، الرياض: دار المريخ، 2004، ص: 130.

[2] فريد النجار، **إعادة هندسة العمليات وهيكلة الشركات للتعامل مع العولمة والحروب التجارية الجديدة**، دار طيبة، 2005، ص ص: 183-186.

- تحليل منظومة المؤسسات لتحديد مجالات إعادة الهندسة والتي ستحقق زيادة في القيمة المضافة: المصادر، المدخلات، التشغيل، المخرجات، النتائج، ردود الأفعال، استرجاع الأثر والتفاعل مع البيئة المحيطة؛
- تحديد العمليات التي تضم مشروعات الأعمال لأغراض تقديم خدمة أو منتج جديد؛
- قياس وتحديد وتشخيص العمليات التي تحتاج إلى إعادة هندسة وتضاعف من القيمة المضافة؛
- مراجعة السياسات والإستراتيجيات والمنظومات اللازم إعادة هيكلتها بما يحقق أعلى إجمالي من القيم المضافة؛
- مراجعة السياسات والإستراتيجيات والمنظومات اللازم إعادة هيكلتها بما يحقق أعلى إجمالي من القيم المضافة.

1. الخطوة الأولى: مرحلة الإعداد

تعبئة الإمكانات والموارد وتحديد فرق العمل المسئولة عن إعادة الهندسة والذي تقوم ببناء نموذج لإحداث التغيير والبحث فيما يلي:

- تحديد كل من الأهداف، الغايات، المرامي، التوقعات ودرجات الإلتزام بمشروع إعادة الهندسة؛
- الإتفاق على أهداف مشروع إعادة هندسة الأعمال؛
- إختيار فريق إعادة الهندسة وتحديد مهارات وقدرات فريق إعادة الهندسة؛
- تحديد أهداف مشروع الهندسة لطرحه على العاملين.

أي يجب في هذه الخطوة التحقق من:

- الإعتراف بالحاجة إلى إعادة الهندسة؛
- تنمية مفهوم موحد لرسالة ورؤية إعادة الهندسة وتدريب فريق إعادة الهندسة؛
- وضع خطة لإحداث التغيير من خلال إعادة الهندسة لتعظيم القيمة المضافة.

2. الخطوة الثانية: مرحلة التمييز والتدقيق

تهدف هذه الخطوة إلى تنمية وتحديد نموذج إعادة الهندسة لإرضاء المتعاملين عن طريق الوقوف على المنظومات والعمليات المطلوب إنجازها، ومقاييس الأداء والنجاح وتحديد نشاطات القيمة المضافة والتعرف على المواد الخام والأحجام ونقطة التعادل والهيكل التنظيمي حيث تطرح الأسئلة التالية:

- ما هي العمليات الإستراتيجية للأعمال؟
- كيف ترتبط تلك العمليات بإشباع حاجة المتعاملين؟

- ما هي العمليات الإستراتيجية؟
- ما هي العمليات الواجب إعادة هندستها حسب برنامج للأولويات؟

ويحتاج ذلك إلى اختيار:

- نموذج للمتعاملين والمستهلكين؛
- مقاييس للأداء؛
- تحديد العلاقات بين الأسباب والنتائج لكل عملية؛
- توصيف الأنشطة الإستراتيجية؛
- توصيف المعايير النمطية الإستراتيجية؛
- تطوير نموذج الأداء لرفع معدلات القيمة المضافة.
- ثم اقتراح إعادة التنظيم وإعادة تخصيص الموارد لتحقيق أهداف إعادة الهندسة وأولويات التشغيل.

3. الخطوة الثالثة: تكوين الرؤية

والتي ترتبط بالتعريف بالأنشطة وتدفقات المعلومات والهيكل التنظيمي والمنظومات للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي العمليات والأنشطة اللازمة؟
- كيف تستخدم الموارد والمعلومات لتحقيق العمليات؟
- هل هناك طريق أفضل لأداء العمليات؟
- ما هي عناصر القوة والضعف في كل عملية من العمليات؟
- كيف تتعامل المؤسسة مع العمليات المركبة؟ وهل هناك مقاييس إرشادية ونماذج مثالية للاسترشاد بها؟

ويتطلب كل ذلك معرفة هيكل العملية وتدفقها وأنشطة القيمة المضافة المرتبطة بها وأداء النموذج الأمثل مع ضرورة تقدير الفرص الجديدة مع ربط الرؤية الداخلية والخارجية بالهداف المنشودة.

4. الخطوة الرابعة: الحلول، التصميمات الفنية

يتم تطبيق مقترحات إعادة الهندسة مجموعة بالإعتماد على التصميمات الفنية والتكنولوجية الجديدة ويجب أيضا تحديد الموارد اللازمة للتطبيق العملي والموارد البشرية والنواحي الإجتماعية التي تتواكب مع النواحي الفنية المرشحة.

ومن أهم التكنولوجيات المطلوب تطبيقها في إعادة هندسة عمليات الأعمال ما يلي:

- التحليل الإحصائي والمحاكاة؛
- المستندات والوثائق اللازمة؛
- الاتصالات وتبادل المعلومات؛
- الرقابة والمقاييس ومراقبة العمليات؛
- حجم التغطية لاستخدام الهاتف المحمول والانترنت؛
- استخدام قواعد البيانات ونظم دعم القرارات.

5. الخطوة الخامسة: العلاج والتصميمات الاجتماعية

ويقصد بالتصميمات الاجتماعية لإعادة الهندسة التوصيف الدقيق للتنظيم الجديد والوظائف الجديدة ومسارات الترقية والحوافز المقترحة وخطط التوظيف والتدريب، وذلك بالإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي الاحتياجات البشرية والفنية لإعادة الهندسة؟
- ما هي الفرص الحالية والمستقبلية؟
- ما هي التخصصات والمهارات السلوكية اللازمة؟
- ما هي الأهداف المطلوبة لإعادة الهندسة؟
- ما هي مجالات تنمية وتفجير طاقات العاملين لإرضاء المستهلك؟

وتشمل عمليات التحول التي تتم بإعادة الهندسة ما يلي:

- تصميم منظومة متكاملة للأعمال؛
- بناء التصميمات الفنية المرشحة كأداة لإعادة الهندسة؛
- تنمية واختبار الخطط اللازمة لتنفيذ لإعادة الهندسة؛
- تقييم أداء الموارد البشرية؛
- بناء منظومة التشغيل المثلي؛
- تدريب فرق عمل إعادة الهندسة؛
- اختبار العمليات الجديدة نتيجة إعادة الهندسة؛
- إعادة تعريف الرؤى والرسالة والإستراتيجيات وبناء برنامج التحسينات المستمرة.

6. تطبيقات إعادة الهندسة لمواجهة التحديات

تتطلب إعادة هندية الاقتصاد الجزائري مجموعة من التطبيقات، هذه الأخيرة تعتمد في تنفيذها إعدادا جيدا وتميزا في الأداء، فالإستراتيجيات المستقبلية تتطلب رؤية وحلول للمشاكل التي قد تواجها أثناء عمليات

التطبيق، والمؤسسات الجزائرية خاصة العمومية تعاني من مشاكل عديدة ومختلة في الأداء، والبحث فيها أمر ضروري لمسايرة ومواكبة التشغيل الأفضل للموارد والطاقات، والجدول رقم (44) يبين أن الإعداد والتميز يتطلبان تحليلا وتنسيقا وتنمية المعلومات بشكل يتوافق والرؤية المستقبلية

جدول رقم (43) مجموعات الأدوات اللازمة لإعادة الهندسة

التطبيقات	الإعداد	التمييز	الرؤية	الحلول	التطبيق
– إدارة المشروعات؛	√	√	√	√	√
– التنسيق؛		√	√	√	√
– النمذجة وبناء النماذج؛		√	√	√	√
– تحليل العمليات؛		√	√		
– تنمية المنظومات؛					√
– تحليل المهارات والموارد البشرية؛	√				√
– تحليل المنتجات؛	√			√	√
– تبسيط العمليات؛				√	√
– إقتراح عمليات جديدة؛			√	√	√
– بناء نماذج جديدة؛			√	√	
– إستراتيجيات مستقبلية.			√	√	
		√		√	

المصدر: فريد النجار، **إعادة هندسة العمليات وهيكلة الشركات للتعامل مع العولمة والحروب التجارية الجديدة**، دار طيبة، 2005، ص: 188.

من الجدول السابق يتبين أن إعادة هندسة الأعمال تتطلب مجموعة من التطبيقات، هذه الأخيرة تعتمد في تنفيذها إعدادا جيدا وتميزا في الأداء، فالإستراتيجيات المستقبلية تتطلب رؤية وحلول للمشاكل التي قد تواجها المؤسسات الاقتصادية أثناء عمليات التطبيق.

1.6. مستويات وأساليب إعادة هندسة الأعمال

تعتبر إعادة هندسة الأعمال نموذج جديد يتضمن مجموعة من الآليات لتحسين أسلوب تشغيل المؤسسات، ويساعد هذا النموذج على تحسين قدرات المديرين في مواجهة المنافسة من خلال بناء رؤى

جديدة ورسالة جديدة للشركة تساعد على اقتراح وتطبيق سلسة جديدة من الاستراتيجيات وفي مستويات مختلفة، وتتمثل أساليب إعادة هندسة الأعمال فيما يلي[1]:

- ضرورة إيضاح الرؤية لطبقة الإدارة والعاملين؛
- تحديد المعدل العائد على الإستثمار (المخطط)؛
- توفير ضمانات التنسيق بين التصميمات المختلفة؛
- ربط أهداف الشركة بأهداف التشغيل؛
- تسهيل مهمة تطبيق العاملين لأدوات وأساليب وإعادة الهندسة.

وترتبط إعادة الهندسة بالطموحات التالية:

- تحسين معادلات الإنتاجية الكلية النوعية؛
- استخدام معامل التكلف والمنافع؛
- تحقيق المعايير النمطية الدولية؛
- توفير الحلول البديلة؛
- استخدام التخطيط المستقبلي.

2.6. برامج إعادة الهندسة (إعادة التفكير في بناء عمليات الأعمال)

ويشمل أي برنامج لإعادة الهندسة كل أو بعض العناصر الآتية[2]:

- الاستجابة لرغبات الأفراد؛
- تنفيذ خطوات العمل في التسلسل الطبيعي؛
- إنجاز العمل بمنطقية واستيعاب؛
- تجنب الصراعات والمنازعات؛
- تجميع الوظائف في وظيفة واحدة إن أمكن؛
- التفويض في اتخاذ القرارات؛
- تخفيض التفتيش والمراجعة لعدد محدود؛
- تجميع المزايا المركزية واللامركزية؛
- تحويل الإدارة إلى فرق عمل؛

---

[1] فريد نجار، **مرجع سابق**، ص: 187.

2 **المرجع نفسه**، ص ص: 181-182.

- تحويل الوظائف من التركيز على جانب واحد إلى العمل متعدد الجوانب؛
- تحويل الرقابة إلى الثقة المتبادلة؛
- تحويل التدريب التقليدي إلى تدريب سلوكي؛
- تحويل نشاط قياس الأداء إلى نشاط النتائج والإنجازات؛
- تغيير أسلوب الترقية إلى التركيز على الأداء والقدرات؛
- تغيير قيمة العمل من الحماية إلى الإنتاجية؛
- تعديل الدور الإداري من الإشراف إلى روح الفريق؛
- تغيير الهيكل التنظيمي الهرمي إلى الشبكي؛
- تحويل التغذية العكسية إلى القيادات.

3.6. عناصر وأسباب إعادة هندسة الاقتصاد الجزائري

تهتم إعادة هندسة الأعمال بالعناصر أهمها[1]:

- التنظيم الفعال لمواجهة الطلب بالأسواق؛
- الاستفادة من خبرات ومخزون المعرفة والتجديد لدى المؤسسات؛
- استخدام أساليب الإدارة الجديدة لتحقيق نتائج جيدة تمكن من مواجهة المنافسة؛
- إرضاء العملاء وخدمة ما بعد البيع؛
- الموائمة بين كفاءة المؤسسات ككل وكفاءة المنظومات الفرعية وفرق عملاها؛
- التوفيق بين التعاون والتنسيق في المنظومات الفرعية للمؤسسات؛
- تدريب العاملين على طرق العمل الجديدة الناتجة عن إعادة الهندسة.

جاءت إعادة هندسة الأعمال لعدة أسباب أهمها[2]:

- الرغبة في تحسين المركز التنافسي للمؤسسات؛
- الاتجاه نحو زيادة الحصص السوقية سواء المحلية أو الخارجية؛
- تطوير التكنولوجيات وأساليب الإنتاج؛
- زيادة عدد الشركات المسجلة في البورصة.

---

[1] فريد النجار، **مرجع سابق**، ص: 180.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 183.

4.6. تكنولوجيا المعلومات في إعادة هندسة الأعمال

يعتبر الاستخدام الفعال لتقنية المعلومات أحد التحديات التي تواجه أغلب مؤسسات الألفية الثالثة لأن فهم وإدراك أهمية الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات، وكيف يمكن التوصل إلى أفضل الطرق لإستخدام نظم تلك المعلومات، وهنا تبرز أهمية مساعدة العاملين جميعا على فهم أهمية تكنولوجيا المعلومات لنجاح العمل. وتستمد أهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية من إستراتيجية المؤسسة ذاتها فكل أنشطتها تحتاج إلى تكنولوجيا للمعلومات كي تدعم الإستراتيجية الأساسية. ولهذا السبب تستمد إدارة الأداء أهدافها بدقة من إستراتيجية الشركات عبر إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات الأمر الذي يوفر للأفراد المعونة اللازمة والتوضيحات الضرورية[1]، وتتميز بالعديد من المبادئ التوجيهية أهمها[2]:

– وضع إطار متماسك: وذلك لجميع الوحدات لبلورة مفهوم بينها. فإذا كانت أحد الوحدات تتبع خط أعمال مختلف على الوحدات الأخرى وهنا تظهر أهمية نظام معلومات لإدارة الأداء للتمكن من تحقيق التنسيق المطلوب؛

– نهج من الأعلى إلى الأسفل: وضمن هذا الإطار، فإدارة الأداء ومن الأهداف العليا واستنادا إلى إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات تقوم بعمليات الإتصال اللازمة من الأعلى إلى الأسفل ثم بين الوحدات.

1.4.6. الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات وأهميتها في إعادة هندسة الأعمال

تستخدم تقنية المعلومات في جميع أنشطة المؤسسة، وتعتبر شيئا حيويا في معظم أنواع عمليات التصنيع والتوزيع، لكن غالبية المديرين في هذا العصر يهتمون بنوعين فقط من أنظمة الحواسيب وهما[3]:

- ما يتعلق بتخزين البيانات ومعالجتها؛
- ما يتعلق بسرعة الاتصال بين المؤسسات والمستفيدين من خدماتها.

ولتتمكن المؤسسات من العيش في المنافسة الشديدة والمتزايدة يجب أن تستخدم تكنولوجيا المعلومات بكفاءة وفعالية لأن الفشل في تحقيق ذلك يؤدي إلى خسائر كبيرة لا حصر لها.

2.4.6. أهمية تكنولوجيا المعلومات في إعادة هندسة الأعمال

تعتمد المؤسسات الاقتصادية على تكنولوجيا المعلومات، وخاصة إذا كانت فعالة ونشيطة في خدماتها فإنها تتطلع إلى كل الطرق المتطورة المساعدة لتطوير أعمالها، ويعتبر استخدام تقنيات المعلومات

---

[1] Dirk Buchta, Marcus Eul and Helmut Schulte-Coonenberg, **Strategic IT management " increase, control performance, reduce costs"**, Wiesbaden: Gabler, 2007, 2nd edition, p: 116.

[2] **Ibid**, pp: 116-117.

[3] محمد بن يوسف النمران العطيات، **مرجع سابق**، ص ص: 252-253.

واحدة من هذه الطرق التي توفر القدرات والإمكانيات المختلفة من خلال الحاسوب وبرامجه، وأجهزة الاتصال التي أصبحت وحدات مكملة لأعماله. وهناك عدد كبير من التقنيات الجديدة والمفيدة التي تستخدم الحواسيب مثل برامج أعمال التصميم والجدولة والرقابة على مختلف عمليات الإدارة، كالإنتاج والتسويق إدارة والمواد. كما اخترقت تقنية المعلومات البيئة المكتبية والخدمية على السواء، وعليه يمكن للمؤسسات أن تستفيد من استخدام التقنية لتطوير أعمالها على سبيل المثال لا الحصر بالأمور التالية:[1]

وتساعد تكنولوجيا المعلومات في عمليات إعادة الهندسة من خلال العناصر الآتية[2]:

- الاعتماد على الانترنت والبريد الإلكتروني والمصادر المتعددة للمعلومات في ذات الوقت؛
- التحول من قاعدة البيانات ونظام المعلومات الإدارية إلى شبكة المعلومات التي تساعد العديد من أداء العمل مثال ذلك إدارة سلاسل التوريد؛
- الاستفادة من شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية حتى يمكن الاستفادة من المركزية واللامركزية في نفس الوقت؛
- التحول من مركزية القرارات إلى شبكات القرارات حيث يصبح كل فرد مسئولا عن اتخاذ القرار؛
- إرسال التقارير الفورية دون التواجد بالمكاتب من خلال الحاسوب المحمول؛
- التحول من الاتصالات الشخصية بالعملاء إلى الاتصالات الموضوعية الفعالة؛
- التحول من البحث عن الأشياء إلى كيف يكون موقع المؤسسة تجاهها (بحوث التسويق)؛
- التحول من مراجعة الخطط دوريا إلى مراجعة الخطط تلقائيا.

[1] شوقي ناجي، **إدارة الأعمال**، عمان: دار الحامد، 2000، ص: 408.

[2] فريد النجار، **مرجع سابق**، ص: 181.

خلاصة الفصل الرابع

يمكن التحسين في أداء الاقتصاد الجزائري بإجراء تحول في السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة بالتركيز على تطورات مكونات البيئة الاقتصادية، ذلك بتحليلها ومسايرة التغيرات التي تمر بها، فالبيئة السياسة والقانونية مثلا تتميز بواقع يتأثر بالظروف الاجتماعية المحلية والمحيطة بالجزائر، ففي أغلب الأحيان ترسم السياسات بطابع اجتماعي بعيدا على المردود الاقتصادي مما يزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي للجزائر، وبالتالي الاعتماد على التحليل في مستوى أداء الاقتصاد الجزائري ليس بالأمر السهل لأن التناقضات تؤكد التأثير المعقد للتوجهات السياسية للجزائر، والبحث في الحلول أيضا صعب جدا في ظل هذه التحديات كما أن المداخل الممكنة تبقى في عمومها نظرية ولا يمكن القياس بشكل دقيق، خاصة وأن المعطيات تكون متضاربة بين ما تقدمه الهيئات الرسمية وبين ما تقدمه المؤسسات الدولية، وفي هذا الفصل الذي استعرض أهم التحديات التي تواجهها الجزائر سواء على المستوى المحلي أو الدولي تؤكد أن تحليل البيئة الاقتصادية أمر ضروري في البحث في سبل تحسين الأداء الاقتصادي، ويعتبر تحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي أهمها بسبب ضغوط العولمة والتكتلات الاقتصادية التي تفرض على الجزائر السعي في الاندماج مع محيطها المغاربي والعربي على الأقل، ومن بين التحديات المحلية إشكالية دور المجتمع في الدورة الاقتصادية، وهنا يمكن الاعتماد على سبل تفعيل دور هذا الأخير مثلا بالأخذ بمبادرة التحفيز الضريبي التي تمس إيجابا الدورة الاقتصادية، وتمهد لطريق المشاركة الفعلية في مسار التنمية لدى غالبية أفراد المجتمع، فدور هذا الأخير الغائب تقريبا عن متابعة ومواكبة ما يحصل من محاولات للتحسين في الاقتصاد الجزائري يقوض من النجاح، أما إذا توفرت الأرضية الملائمة للرفع من مستويات الثقافة الاستثمارية التي كانت ولا تزال منبع النمو والتطور، كما ان المشاريع التي تقدم فيها الدولة الجزائرية الدعم خاصة لفئة الشباب غالبا ما تكون نمطية في توجيه مجالاتها مما يبعدها عن فرص تحقيق الريادة، هذه الأخيرة تساهم كقوة دافعة في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري.

كما أن المبادرة بالإقحام الاقتصادي للمجتمع بضمان محفزات تمس الدخل ستعطي بداية جيدة في التوجه بالسلوكين الاستثماري والاستهلاكي على حد السواء، فضمان الاستثمار المحفز بتخفيضات الضريبة على الدخل يعطي للمجتمع عامة والعمال خاصة فرصة الاستثمار وتمويل تجعل من اهتمام المجتمع أولوية في نمو المشاريع الاقتصادية على اعتبار المساهمة التي تعود بأثرها على تفعيل وجود المجتمع ليس بقيمتها فقط بل بمتابعته للتطورات الحاصلة في الاقتصاد ومحاولة مسايرتها بطريقة ايجابية، وبذلك سيعطي هذا الأسلوب قيمة فعلية لدور المجتمع في الدورة الاقتصادية، فالتطور المنشود لا بد أن يأخذ في برامجه ما يريده

المجتمع وما يملكه من موارد وخصوصيات سياسية اقتصادية وثقافية، فالتجارب الناجحة لا يمكن نسخها في المجتمع الجزائري، وعلى اعتبار أن النشاط الاقتصادي في أي مجتمع في دائرتين مادية ونقدية، الدائرة المادية التي تتمثل التدفقات السلعية (العرض الكلي) أما الدائرة النقدية فإنها تتمثل في التدفقات النقدية (الطلب الكلي)، وحتى يضمن الاقتصاد الوطني شكل التوازن المالي فيه لابد من تحقيق التعادل بين معدل التغير في كلا التدفقين وفي بعض الأوقات يختل التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي داخل الاقتصاد مما يؤدي إلى بروز ضغوط تضخمية أو انكماشية على مستوى الاقتصاد، الأمر الذي يستدعي تدخل المؤسسات المالية الوسيطة لتحقيق التوازن المالي بالتدخل المناسب للمؤسسات المالية، ولكن هذه الأخيرة لا يمكنها أن تحكم تصرفات الأفراد في جوانب كثيرة خاصة إذا تعلق الأمر بالدخل الساكن فيجب هنا الأخذ بالأمور الحقيقية المنظمة للدورة الاقتصادية بداية بدراسة المشاكل الحقيقية للاقتصاد.

وأخيرا يمكن الاعتماد على إعادة هندسة الاقتصاد الجزائري كمدخل نظري يعتمد على توظيف أكبر قدر ممكن من التطوير في استخدام التكنولوجيا الحديثة، وكذلك الاعتماد على التغيير الجذري في التوجه نحو العمليات المحققة للقيمة المضافة خارج المحروقات بتطوير القطاعات الأخرى خاصة الخدمية، ستساهم في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري.

خاتمة عامة

1. التذكير بالموضوع

اهتم المفكرون الاقتصاديون بمؤشرات الأداء الاقتصادي لما لها من أهمية كمقاييس تعكس واقع الأداء الاقتصادي للدول ومستويات المعيشة لدى مجتمعاتها، هذه الأخيرة التي تتطلع إلى واقع أفضل ومستقبل أضمن، مما يحتم على الحكومات وضع برامجها الاقتصادية بسياسة تتماشى وهذه الآفاق، لتختلف هذه السياسيات من بلد إلى آخر حسب ما يمتلكه من موارد تشترك في عامل ندرتها النسبية وتتفاوت من حيث تطويرها واستغلالها من بلد لآخر، ويعتبر عامل توجيه الموارد لما يخدم أداء الاقتصاد ضروريا في جوانب مختلفة حسب ما تقتضيه البيئة الاقتصادية التي تتميز بالتغير المستمر الذي يتطلب القدر المناسب من التحليل لمواكبة التطورات التي يعرفها الاقتصاد العالمي، فالألفية الثالثة ترسخت فيها مظاهر العولمة بمختلف تفاصيلها لارتباطها بتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ليجعل من العالم في شكل قرية صغيرة يصعب فيها فصل التأثيرات المتزايدة بين الدول، والجزائر تتأثر أيضا بهذه التغيرات والمستجدات العالمية كما أن لها ظروف داخلية مرتبطة ببيئتها وطبيعة مواردها ومجتمعها مما يستدعي البحث في سبل تحسين أداء الاقتصاد الجزائري بالأخذ بالتحليل في بيئته وفي مختلف قطاعاته ومؤسساته الاقتصادية التي مهما اختلفت في أشكالها، أحجامها أو نشاطها يبقى الأداء وتحسينه غاية مشتركة، ويعتمد في ذلك على طرق ومداخل عديدة حسب المجال/الوظيفة، والظروف والمؤشرات الدالة على هذا القطاع أو ذاك، وعلى المستوى الكلي يتم تحسين الأداء بتوجيه أنشطة الاقتصاد الجزائري إلى التطوير في الأساليب العلمية الجديدة لتُوظف من خلالها التكنولوجيات الحديثة، وتُراجع عملياته الإستراتيجية المحققة للقيمة كما يجب أن تعيد الجزائر النظر في قطاعاتها الاقتصادية خارج المحروقات والتي تعاني من مشاكل ضعف الأداء قصد تفعيلها وجعلها ذات كفاءة، وهنا يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري ينشط في ظل بيئة سريعة التغير، هذا الأخير الذي يحتم عليها التحليل العميق لبيئة أعمالها بغرض مواكبة تطوراتها التي تتزايد وتؤثر على نشاطها، وفي هذه الدراسة التي تركز على تفعيل دور المجتمع في عملية التمويل وعلى ريادة الأعمال في الاقتصاد الجزائري وكيفية إعادة هندسته في ظل بيئة تسودها المنافسة المتزايدة، ضغوط الخوصصة، مشاكل الإفلاس وغيرها من التهديدات التي تحيط بالمؤسسات، وقد تمت صياغة إشكالية الموضوع على النحو التالي:

هل يمكن تحسين أداء الاقتصاد الجزائري وكيف ذلك؟

وانطلاقا من الإشكالية والفرضيات المرفقة لها، كانت هذه المذكرة من خلال أربعة فصول، إذ تناول الفصل الأول بيئة النشاط الاقتصادي كمنبع للأداء، من خلال تحديد البيئة الاقتصادية ومكوناتها وتقديم مختلف المناهج الموضحة لنشاط الدولة ودورها مرورا بالمشكلة الاقتصادية طبيعتها وأسبابها.

أما الفصل الثاني، والذي جاء بعنوان: الأداء الاقتصادي، فقد تناول أهم تعاريفه، مؤشراته واستعرض عملية إدارة الأداء ومداخل التحسين فيه مرورا بمشاكل ضعف الأداء.

وبخصوص الفصل الثالث من هذا البحث فهو عبارة عن عرض وتحليل لمؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري والذي تضمن استعراضا تحليليا لمختلف مؤشرات التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، كما تم تحليل مكانة الاقتصاد الجزائري وفق أهم مؤشرات التقييم الاقتصادي والصادرة عن المؤسسات الدولية.

وفي الأخير تناول الفصل الرابع من الدراسة فرص التحسين الممكنة للاقتصاد الجزائري انطلاقا من مقوماته ثم أهم تحدياته مرورا إلى بعض الآراء التي تبقى أفكار نظرية لمعالجة مشاكل ضعف الأداء الاقتصادي في الجزائر، من خلال تفعيل دور المجتمع وقوة ريادة الأعمال في الدورة الاقتصادية مع ضمان إعادة هندسة الاقتصاد الجزائري.

2. اختبار الفرضيات

توصلت الدراسة بقسميها النظري والتطبيقي إلى إثبات صحة كل من الفرضية العامة؛ **حيث أنه توجد إمكانية لتحسين أداء الاقتصاد الجزائري وذلك بتحليل بيئته بمختلف مكوناتها لمعرفة الفرص الممكنة ثم تحديد المداخل حسب ما تمتلكه الجزائر من مقومات مع الخذ بالتحديات المحلية والدولية المعاصرة**، أما بالنسبة للفرضيات الفرعية، فقد كان اختبارها كما يلي:

- تؤثر البيئة الاقتصادية بعناصرها على الأداء الاقتصادي من خلال التغيرات التي تتميز بها وبتأثر العالم بمفاهيم العولمة بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي فرضت على الدول مراجعة دورها الاقتصادي تماشيا ومتطلبات البيئة الاقتصادية؛
- يرتبط الأداء الاقتصادي بمؤشرات أهداف كلية من حيث أدائها والمشاركة في تحقيقها، ويميز بين مؤشرات الأداء بصنفين من حيث التوازن الداخلي والتوازن الخارجي كما يعتمد أيضا على ما تصدره المؤسسات الدولية من تقارير تتضمن مؤشرات لها أثر كبير على مستقبل الأداء الاقتصادي للدول؛
- يتم تحليل البيئة الاقتصادية الجزائرية حسب التغيرات التي تعرفها والظروف التي تمر بها الجزائر والتحديات المفروضة نتيجة تزايد المطالب الاجتماعية مع ضعف الأداء خارج المحروقات مقابل منافسة عالمية متزايدة، لتكون أغلب مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري سواء تعلقت بالتوازن الداخلي أو التوازن الخارجي في صورة تحسن متفاوت، أما مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري حسب تصنيف المؤسسات الدولية ففي مجملها ضعيفة ولا يمكن الاعتماد على نتائجه إذا ما استمرت السياسات المنتهجة في التوسع الأفقي من حيث النفقات وزيادة حجم الواردات؛

- بعد التعمق في تحليل البيئة الاقتصادية الجزائرية ومعرفة مقومات الاقتصاد الجزائري انطلاقا من تركيبته البنيوية ومؤشراته للفترة 2002-2013 وصولا إلى أهم التحديات المحلية والدولية فإن للاقتصاد الجزائري إمكانية لتحسين أدائه بإعادة النظر جذريا في السياسات المنتهجة للوصول إلى التوازن بين الإنفاق والإيراد خارج المحروقات، لتصبح الفرص المقترحة من تفعيل لدور المجتمع في التمويل الاقتصادي ليست بالحل السحري، نفس الشيء بالنسبة لقوة ريادة الأعمال في تفعيل الدورة الاقتصادية أو الاعتماد على إعادة هندسة الاقتصاد الجزائري.

من خلال اختبار الفرضيات السابقة فإن التحليل للبيئة الاقتصادية الجزائرية يبين حجم التغيرات المتزايدة في الاقتصاد الجزائري لأن التطورات السياسية والاجتماعية كان لها الأثر الكبير خاصة إتباع نفس سياسة الاعتماد على المحروقات كمصدر أساسي في الاقتصاد الجزائري في ظل عدم نجاعة باقي القطاعات، ليأتي تحليل المؤشرات الدولية بنتائج سلبية لأداء الاقتصاد الجزائري، هذا الأخير كما سبق الحديث لا توجد له وصفة واضحة ومحددة لتحسين أدائه في المدى المنظور بل تم الوصول إلى اقتراحات لا تتعدى كونها محاولة نظرية يمكن الأخذ بها في حدود المعطيات المتوفرة.

3. نتائج البحث

- تعتبر البيئة الاقتصادية حجر الأساس في أي محاولة لدراسة الأداء الاقتصادي لما لها من تأثير على عوامل ومتغيرات الدورة الاقتصادية عموما، وضرورة التحليل في تغيرات البيئة الاقتصادية يعطي للدولة من خلال توفير البرامج التي تشتمل على التحسينات المرجوة إمكانية مواكبة الضغوطات والتماشي مع التغيرات المتسارعة والمتزايدة التي تتميز بها البيئة الاقتصادية؛
- يتطلب تحسين الأداء إدارة تكون معنية بوضع برامج وخطط التحسين ثم مراجعة، مراقبة، تقييم وتشخيص الأداء لتحديد المشاكل وإيجاد سبل لمعالجتها.
- كان التعاون بين المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ضعيفا جدا، كونها تفتقر إلى الحد الأدنى في الاعتماد على تكنولوجيا الاتصال وخاصة القطاع العام الذي تغيب فيه ممارسة الإدارة بشكلها الحديث؛ حيث كان ترتيب الجزائر في الاستخدام الحكومي للتكنولوجيا في مراتب متأخرة عالميا، فمن المرتبة 135 من أصل 142 دولة سنة 2012 إلى المرتبة 139 من أصل 144 دولة سنة 2013؛
- كانت الجزائر حسب مؤشر الديمقراطية ضمن الأنظمة السلطوية بنظام جمهوري شبه رئاسي وبترتيب 130 من مجموع 167 دولة سنة 2011؛

- كان ترتيب الجزائر من حيث البيئة السياسية والقانونية سيئا، فمن المرتبة 121 برصيد نقاط قدره 3.20 في تقرير 2007-2008 إلى ترتيب 148 في تقرير 2014 بمجموع نقاط قدره 2.6، وطيلة الفترة 2007-2014 لم تعرف البيئة السياسية والقانونية في الجزائر أي تحسن يذكر رغم كل التسهيلات والتحفيزات التي اعتمدتها في هذا الصدد؛
- عرفت البيئة الاقتصادية الجزائرية تغيرات وتطورات في مجالات شتى سواء السياسية أو بيئة الأعمال والمؤسسات والبيئة الاجتماعية والثقافية، وأهم ما ميز هذه التغيرات الإجراءات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية من خلال البرامج الاقتصادية طيلة المدة الممتدة بين 2002-2014؛
- رغم الإصلاحات التي بادرت بها الحكومة الجزائرية في سبيل تحسين بيئة الأعمال والمؤسسات إلا أن الجزائر جاءت في مراتب متأخرة سواء تعلق الأمر بالمتطلبات الرئيسة للتنافسية وكل ما تحتويه من مؤشرات تشتمل على المؤسسات ومدى تطور بيئة الأعمال ومؤشر الابتكار، فبالنسبة للمؤسسات بعدما كانت الجزائر سنة 2005 تحتل المرتبة 65 من 117 دولة أصبحت في المرتبة 115 من أصل 133 دولة سنة 2010، كما لم تتغير وضعية الجزائر حسب التصنيف الدولي لمؤشر التنافسية العالمي لتتراوح بين المرتبتين 135 سنة 2011 والمرتبة 131 سنة 2014، أما بالنسبة لمؤشر مدى تطور بيئة الأعمال وكذلك مؤشر الابتكار فمن المرتبة 132 سنة 2011 إلى المرتبة 144 سنة 2013؛
- يواجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة من التحديات يمكن إجمالها في الطلب المتزايد عليه بتزايد أعداد الطلبة، كما أن الهياكل المنجزة غير مواكبة لهذه الزيادة؛ بحيث في كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية، وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل استيعاب الأعداد الهائلة للطلبة، كما أن التعليم العالي في الجزائر يعاني من قلة التأطير فأغلب الأساتذة المؤطرين برتبة أستاذ مساعد، كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي (بروفسور) على أبواب التقاعد، وكذلك نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي، وإن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية وليست سياسة تعليمية؛
- عرف نصيب الفرد في الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي تطورا ملحوظا خلال الفترة 2002-2013 حيث ارتبط ذلك بزيادة أسعار المحروقات التي انعكست إيجابا على إيرادات الدولة الجزائرية مع زيادة في نمو السكان أقل من النمو في الناتجين المحلي الإجمالي

والدخل الوطني الإجمالي فمثلا الفرد في الجزائر له نصيب يفوق 5,290 دولار أمريكي في 2011 بعد أن كان لا يتجاوز 1,700 دولار أمريكي سنة 2002؛

- تسجيل تحسن واضح في الأداء الاقتصادي الجزائري، وهو ما تعكسه أغلب مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي التي تم تناولها، مقابل استمرار الوضعية نفسها لمشكلة الأداء الاقتصادي من ضعف في تنوع المصادر خارج المحروقات، وهذا راجع إلى التوجه بالإنفاق العام إلى أعلى مستوياته خلال الفترة 2002-2013 مقابل نتائج ضعيفة للقطاعات الاقتصادية المعنية بالتطوير في سبيل خلق فرص أكثر في إستراتيجية تنويع المصادر؛
- من أهم المؤشرات التي تصدرها المؤسسات الدولية يكون مؤشر التنافسية ذو أهمية بالغة لما يحمله من عناصر تحليلية وحسب هذا الأخير فالاقتصاد الجزائري ساء ترتيبه خلال الفترة 2011-2014 جدا مقارنة بالفترة الممتدة بين 2005-2010 متأثرا بتراجع المتطلبات الرئيسة للتنافسية وتدهور قدرات الإبداع والكفاءة لتكون الجزائر في ترتيب آخر ثلاثين دولة عالميا حسب نفس التقرير؛
- سجل تقرير الحرية الاقتصادية الجزائر ضمن قائمة أكثر الدول خسارة من حيث النقاط لسنة 2011 حيث كانت قيمة النقص بـ 4.5 في المرتبة الثانية، فبعدما كانت درجة الحرية الاقتصادية للجزائر 56.9 سنة 2010 أصبحت 52.4 سنة 2011؛
- أما مؤشر الاستعداد المعرفي كان ترتيب الجزائر 117 للفترة 2010-2011 من بين 138 دولة بـ 3.2 نقطة، ليتجه ترتيب الجزائر نحو الأسوأ ففي سنة 2014 أصبح 129 من بين 148 دولة؛
- وبالنسبة لمؤشر الفساد فقد كانت الجزائر في المراتب المتأخرة عالميا من حيث الشفافية، لتحتل المرتبة 94 سنة 2013 من مجموع 177 دولة، ثم المرتبة 100 من مجموع 175 دولة سنة 2014.
- أثبت تحليل مساهمة الأسر الجزائرية في الاستثمار من خلال المدخرات وتعبئتها أن ثقافة الاستثمار تقريبا غائبة عن أفراد المجتمع الجزائري؛
- ضعف استغلال الوكالات المتوفرة في تنمية الاستثمار لتمويل المشاريع الشبابية، وبالتالي لم يتم تقريبها أكثر للمنفعة من خلال توسيع نشاطها ليشمل الاستثمار بداية من تقديم المعلومات والفرص الممكنة.

4. الاقتراحات

على ضوء النتائج السابقة، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات كما يلي:

- حتمية توجه الجزائر إلى صناعة المعرفة والتحكم في الصناعة الرقمية؛
- ضرورة تخلص الجزائر من أساليب الإدارة التقليدية، التي لم تعد تتناسب مع حركية الأسواق وضغوط المنافسة بالتوجه إلى أساليب الإدارة الفعالة والاستشرافية؛
- الاهتمام بوظيفة البحث والتنمية، التطوير والاستثمار في البحث والذكاء والإبداع قصد التحكم في الميزات التنافسية الجديدة القائمة على المعرفة، ومن ثمة إعداد الطاقات الفكرية والإبداعية مع تطوير العلاقات بين المؤسسات وشبكات الاتصال؛
- العمل على إرساء قواعد الحكامة والسعي الجاد نحو محاربة الفساد والرشوة واحترام الحريات الأساسية في إطار ما تمليه القوانين، ومن ثم الحرص على الاستقرار السياسي والأمني الذي يعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- العمل على ترسيخ ثقافة الاستثمار عند مختلف أفراد المجتمع؛
- الاعتماد على لوحة المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمناطق والولايات تبرز فيها أولويات وأنسب فرص التنمية؛
- الاعتماد على المرافق المتوفرة لتنمية الاستثمار المجتمعي، وبالتالي تقريبها أكثر للمنفعة من خلال توسيع نشاطها ليشمل الاستثمار بداية من تقديم المعلومات والفرص الممكنة؛
- إشراك الجامعات من خلال المشاريع البحثية المعدة وتوفير فرص تحقيقها، والاعتماد كذلك على التوجيه المسبق لمشاريع التخرج للطلبة مما سيوفر في المقابل إمكانية استثمار المدخرات وبالتالي توفير مناصب عمل أكثر استقرارا؛
- إيجاد طرق كفيلة للقضاء على الاكتناز، فالمجتمعات الأكثر انفتاحا على استثمار مدخراتها تحقق لبلدانها فرصا أكثر للتنمية، وبالتالي بقاء أجزاء من الدخل في شكل ساكن سيقوض من فرص التنمية الممكنة وسيؤثر سلبا على مستقبل الاقتصاد ككل؛
- الدفع بالمشاريع المدعمة من طرف الدولة إلى التوجه الريادي في الأعمال بالتخلص من النمطية في شكل المؤسسات الاقتصادية؛
- العمل على إعادة هندسة الاقتصاد الجزائر لتنويع مصادر الإيرادات وتقليل التبعية للخارج وترقية المؤسسات الاقتصادية الوطنية بإعادة النظر في العمليات الإستراتيجية المحققة للقيمة.

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. أحمد عادل حشيش، **أصول الاقتصاد السياسي دراسة تحليلية مقارنة**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.
2. أحمد عادل حشيشي ورشدي مصطفى شيحة، **مقدمة في الاقتصاد العام " المالية العامة "**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.
3. الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007.
4. أوشي وليام، ترجمة حسن محمد يس، **النموذج الياباني في الإدارة (نظرية z)**، السعودية: معهد الإدارة العامة، دون ذكر السنة، 1990.
5. بن الحبيب عبد الرزاق، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
6. بن شهرة مدني، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، عمان: دار حامد للنشر والتنوزيع، 2009.
7. بن شهرة مدني، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات الدولية**، الجزائر:دار هومه، 2008.
8. بهجة محمد جاد الله كشك، **المنظمات وأسس إدارتها**، الإسكندرية: المكتبة الجامعية الحديثة، 1999.
9. تودا ميشيل، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، **التنمية الاقتصادية**، الرياض: دار المريخ، 2006.
10. ثابت زهير، **كيف تقيم أداء الشركات والعاملين**، القاهرة: دار قباء، 2001.
11. جيرو فرانسواز وآخرون، ترجمة وردية واشد، **المراقبة الإدارية وقيادة الأداء**، الجزائر: الجزائرية للكتاب، 2006.
12. حريم حسين، **إدارة المنظمات (منظور كلي)**، عمان: دار الحامد، 2003.
13. حسن راوية، **السلوك التنظيمي المعاصر**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004.
14. حسن علي عباس ومحمد سهيلة، إدارة الموارد البشرية، عمان: دار وائل للنشر، 1999.
15. حسن فليح خلف، **النظم الاقتصادية**، عمان: عالم الكتاب الحديث.
16. الحسين عدادي وحسن فلاح، الإدارة الإستراتيجية، عمان: دار وائل للنشر، 2000.

17.خالدي عبد الهادي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، الجزائر: دار هومة، 1996.

18.زكي رمزي، **العولمة المالية**، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1999.

19.السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي – نظريات ونماذج وتمارين محلولة**، عنابة: دار العلوم للنشر، 2007.

20.السلمي علي، **إدارة الأفراد والكفاية الإنتاجية**، القاهرة: مكتبة غريب، 1985.

21.السيد عاطف، **العولمة في ميزان الفكر**، القاهرة: مطبعة الانتصار، 2001.

22.الشرقاوي علي، **إدارة النشاط الإنتاجي (مدخل التحليل الكمي)**، القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.

23.شريف علي والكردي منال، أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004.

24.طرطار أحمد، **الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

25.طلعت إبراهيم، **النظام الاقتصادي ومواجهة المشكلة الاقتصادية مدخل لعلم الاقتصاد**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.

26.طه سعد علام، **دراسات في الاقتصاد والتنمية**، القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع، 2003.

27.عبد الحكيم مختار طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية " النظم الاقتصادية بعض جوانب الاقتصاد الكلي عوامل الإنتاج**، القاهرة: مركز كلية الحقوق للنشر، 2007.

28.عبد الرحمن ثابت إدريس، **إدارة الأعمال: نظريات ونماذج وتطبيقات**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

29.عبد السلام رضا، **مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2004.

30.عبد الغني محمد حسن هلال، **مهارات إدارة الأداء**، القاهرة: مركز تطوير الأداء، 1996.

31.عبد القادر محمد حاتم، **العولمة مالها وما عليها**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005.

32.عبد الكريم عمرو، **إشكاليات القرن القادم**، القاهرة: سام للنشر، 1999.

33.عبد المحسن توفيق، تقييم الأداء (مداخل جديدة لعالم جديد)، مصر: دار الفكر العربي، 2004.

34.عبد المولى السيد، **المالية العامة المصرية**، القاهرة: دار النهضة العربية.

35.العزاوي محمد، **الإنتاج وإدارة العمليات " منهج كمي تحليلي "**، عمان: اليازوري، 2006.

36. عفيفي سامي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، حلوان: الدار الجامعية المصرية اللبنانية، ط 2، 1994.

37. عفيفي محمد وآخرون، **الإدارة في مشروعات الأعمال**، الكويت: مؤسسة دار الكتب، 1981.

38. الغوري عبد الواحد، **العولمة والجات**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000.

39. كاديلا جوزيف، ترجمة سرور علي إبراهيم سرور، **تكامل إعادة الهندسة مع إدارة الجودة الشاملة**، السعودية: دار المريخ، 2004.

40. كاظم عبد العلي المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012.

41. كيلادا جوزيف، ترجمة سرور علي إبراهيم سرور، **تكامل إعادة الهندسة مع إدارة الجودة الشاملة**، الرياض: دار المريخ، 2004.

42. محمد توفيق عبد المحسن، **إتجاهات حديثة في التقييم والتميز في الأداء ستة سيجما وبطاقة القياس المتوازن**، الزقازيق: دار الفكر العربي.

43. محمد صلاح عبد الباقي، **قضايا إدارية معاصرة**، القاهرة: الدار الجامعية، 2001.

44. محمد علي عبد الوهاب، **العنصر الإنساني في إدارة الإنتاج**، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1984.

45. محمد كامل المغربي، **الإدارة والبيئة الاقتصادية والسياسة**، عمان: الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001.

46. محمد نبيل مرسي، **الإدارة الإستراتيجية " تكوين وتنفيذ إستراتيجيات التنافس** "، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.

47. مراد إبراهيم الدعمة، **التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع**، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009.

48. ناجي شوقي، **إدارة الأعمال**، عمان: دار الحامد، 2000.

49. النجار فريد، **إعادة هندسة العمليات وهيكلة الشركات للتعامل مع العولمة والحروب التجارية الجديدة**، دار طيبة، 2005.

50. النمران محمد بن يوسف العطيات، **إدارة التغيير والتحديات العصرية للمدير**، عمان: دار حامد، 2006.

51. ونلسون دافيتس، ترجمة تحية السيد عمارة، **إستراتيجية التغيير مفاهيم ومناظرات في إدارة التغيير**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

2. ملتقيات ودوريات

1. بن يعقوب الطاهر ومهري آمال، **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من حيث التمويل والانجازات المحققة في اطار النهوض بالمؤسسات المصغرة – دراسة حول ولاية سطيف،** الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، كلية العلو الاقتصاديو التجارية وعلوم التسير،12/11 مارس 2013.
2. رزيق كمال وعمار بوزعرور، **التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية،** مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة، 22 مـاي 2002.
3. المحمدي محمد الماضي، **مداخل قياس الأداء في القطاع الخاص وتطبيقاتها على القطاع العام والحكومي،** المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، القاهرة 09- 13 أكتوبر 2005.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مؤشرات الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن،** 2004.

3. جرائد رسمية وقوانين

1. الأمر رقم: 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03 لسنة 2006.
2. الجريدة الرسمية عدد 16 مؤرخة في 18 أبريل 1990.
3. الجريدة الرسمية عدد 50 المؤرخة في 01 سبتمبر 2010.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17 الصادرة بتاريخ 14 مارس 2007.
5. الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر يوم 1990.04.18.
6. القانون رقم 90-10، المؤرخ في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض.

ثانيا: مراجع باللغة الانجليزية

1. الكتب

1. Armstrong Michael, **performance management " key strategies and practical guidelines "**, London: Kogan page, 3rd edition, 2006.
2. Armstrong Michael, **the performance management audit, Cambridge** : cs pltd,2010.
3. Ballard Chuck and others, **Business performance management " Meets business intelligence"**, information management software: IBM.com/Redbooks, 2005.
4. Barker Carolyn, **the power of culture: driving today's organisation**, Sydney: Mc Graw-Hill, 2004.

5. Brambach. G, **some ideas issues and predictions about performance management**, public personnel management.
6. Buchta Dirk, Marcus Eul and Helmut Schulte-Coonenberg, **Strategic IT management " increase, control performance, reduce costs"**, Wiesbaden: Gabler, 2007, 2nd edition.
7. Chingos Peter .T, **paying for performance a guide to compensation management**, New York: John & Wiley and sons, 2nd edition.
8. Cokins Gary, **performance management " finding the missing pieces to close the intelligence gap"**, New Jersey: John & Sons.
9. D. Andrew Szilagyi and Marc J. Szilagyi. Wallace, **Readings in Organizational Behavior and Performance**, California : Goodyear Pub Co, 2nd Edition, 1980.
10. Ghobadian Abby and others, **Strategy and performance « Achieving competitive Advantage in the global market place**, New York: Palgrave Mamillan, 2004.
11. Hale Judith, **performance –Based management "what every manager should do to get results"**, San Francisco: John Wiley & Sons, Inc, 2004.
12. leech Corinne, **Managing performance « learning and simple made »**, Burlington: Elsevier LTD, 2007.
13. Martin Viven, **management project in human resources, training and development**, London: Kogan page, 2006.
14. Philip Wickham A, **Strategic Entrepreneurship: A Decision- Making approach to new venture Creation And Management**, 2001, 2nd edition.
15. R.F. Nayef Al-Rodhan, **Definitions of Globalization: A Comprehensive Overview and a Proposed Definition,** Geneva Centre for Security Policy, 2006.
Sandmo Agnar, **ADAM SMITH AND MODERN ECONOMICS " discussion paper "**, Department of Economics, Norwegian School of Economics (NHH), 2014.
17. Schneides Benjamin, **Organisational climat**, San Francisco: Boss Publichers, 1990.
18. Singh Mohini and Waddell Dianne, **E-Business Innovation and Change Management**, London: Idea Group Publishing, 2004.
19. Sloman John, Hinde Kevin and Grarratt Dean, **Economics for Business**, England: Pearson Education Limited, 2010, 5th edition.
20.
21. Wright Roberte E, **The First Wall Street (Chestnut Street, PHILADELPHIA and The Birht of American Finance**), CHICAGO: The University of Chicago Press, 2005.

2. ملتقيات ودوريات

1. Alonso-Gamo Patricia and Marston David, **Staff Report for the 2010 Article IV Consultation Prepared by the Staff Representatives for the 2010 Consultation with Algeria**, International Monetary Fund, 2010.
2. Arab Labor Organization, **Summary of Documents and Articles of Arab Labor Conference 38th Session**, Cairo – Egypt15-22 May 2011.
3. Bartlett C and Ghoshal S, **Building competitive advantage through people**, Sloan Management Review, 2002.

4. International Labour Office, Evaluation: **Promoting Good Governance and Decent Work in the Mediterranean through Improved Labour Administration and Social Dialogue**, December 2010.
5. International Monetary Fund, Algeria: **Financial System Stability Assessment, including Reports on the Observance of Standards and Codes on the following topics: Monetary and Financial Policy Transparency and Banking Supervision**, IMF Country Report No. 04/138, 2004.
6. Kumar Vidya S. A, **"A Critical Methodology of Globalization: Politics of the 21st Century?"**, Indiana Journal of Global Legal Studies, Vol. 10, Issue 2, 2003.
7. Lusthaus Charles and others, **enhancing organizational performance " A tool box for self-Assessment**, Ottawa: International development Research Centre, 1999.
8. Ncube J.,ZimTradeReport,**Market Brief Focus on the Algerian Market**, 2011.
9. Performance management practitioner series, **a handbook for measuring employee " aligining employee performance plans with organizational goals**, USA: OPM.
10. SALA-I-MARTIN XAVIER and others, **The Global Competitiveness Index: Measuring the Productive Potential of Nations**, the World Economic Forum, 2007-2008.
11. Zigan Jack, **How to measure employee performance**, USA: Zigon performance group, 2002.

ثالثا: مواقع إلكترونية لمؤسسات دولية ووطنية

1. http://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp
2. http://chartsbin.com/search.php?q=FDI%20Potential%20Index
3. http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS/countries/DZ-XQ-XT?display=default
4. http://democracyranking.org/wordpress/?page_id=653
5. http://search.worldbank.org/quickview?name=%3Cem%3EHousehold-algeria
6. http://unctad.org/en/Pages/Home.aspx
7. http://www.12manage.com/methods_performance_prism.html
8. http://www.anam.gov.dzgeologie_alg/index.php?lien=5&lang=_fr
9. http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos
10. http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur
11. http://www.ansej.org.dz/?q=fr
12. http://www.biblionat.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=147:2011-03-07-12-27-51&catid=144:2011-03-01-18-50-02&Itemid=127
13. http://www.ces.ma/Pages/Accueil.aspx
14. http://www.conseil-constitutionnel.dz/IndexArab.htm
15. http://www.estandardsforum.org/browse/standard?standard_id=5
16. http://www.heritage.org/index/about
17. http://www.transparency.org/cpi2014/results
18. http://www.transparency.org/whoweare
19. https://www.mesrs.dz/ar/

ملحق رقم 1: تقرير التنافسية العالمي (الجزائر خلال الفترة 2005-2014)

ملحق رقم 2: تقرير الاستعداد المعرفي والتقني (الجزائر خلال الفترة 2007-2014)

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

ملحق رقم 4: تقرير التنمية البشرية (الجزائر خلال الفترة 2002-2012)

ملحق رقم 5: تقرير قياس الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر (الجزائر خلال الفترة 2003-2009)

ملحق رقم 6: تقرير الحرية الاقتصادية (الجزائر خلال الفترة 2003-2014)

Algeria

Key indicators

Population (millions), 2005	32.9
Surface area (1,000 square kilometers)	2,381.7
Gross domestic product (US$ billions), 2005	102.0
Gross domestic product (PPP, US$) per capita, 2005	7,189
Real GDP growth (percent), 2005	5.3

Source: World Bank, *World Development Indicators Online Database* (December 2006); IMF, *World Economic Outlook Online Database* (April and September 2006 editions); national sources

Travel & Tourism indicators

		Percent of total	2007–2016 annual growth (%, forecast)
T&T industry, 2006 estimates			
GDP (US$ millions)	1,581	1.5	7.0
Employment (1,000 jobs)	121	1.4	5.2
T&T economy, 2006 estimates			
GDP (US$ millions)	7,095	6.8	4.9
Employment (1,000 jobs)	496	5.9	3.2

Source: World Travel & Tourism Council, *TSA Research 2006*

International tourist arrivals (1,000), 2005	1,443
International tourism receipts (US$ millions), 2004	178

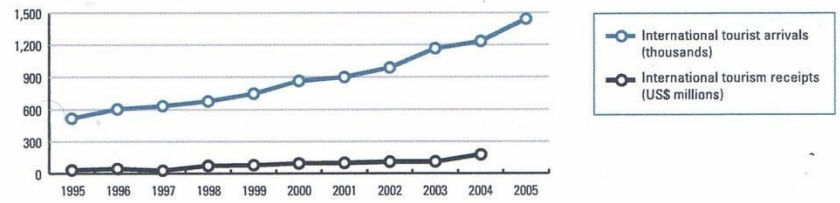

Source: United Nations World Tourism Organization

Travel & Tourism Competitiveness Index

	Rank (out of 124)	Score (1–7 scale)
2007 Index	93	3.7
T&T regulatory framework	89	3.8
Policy rules and regulations	113	3.4
Environmental regulation	82	3.7
Safety and security	74	4.2
Health and hygiene	53	4.9
Prioritization of T&T strategies	109	2.9
T&T business environment and infrastructure	93	2.8
Air transport infrastructure	101	2.3
Ground transport infrastructure	78	3.0
Tourism infrastructure	114	1.7
ICT infrastructure	118	1.6
Price competitiveness in T&T industry	9	5.5
T&T human, cultural, and natural resources	97	4.4
Human resources	86	4.8
Education and training	83	4.3
Availability of qualified labor	107	3.7
Workforce wellness	57	6.5
National tourism perception	114	4.0
Natural and cultural resources	65	4.3

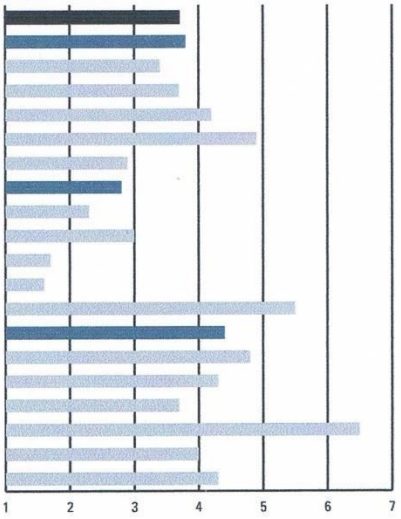

Note: For descriptions of variables and detailed sources, please refer to "How to Read the Country/Economy Profiles."

Algeria

T&T national competitiveness balance sheet

COMPETITIVE ADVANTAGES		Rank/124
	Safety and security	
3.02	Reliability of police services	33
	Health and hygiene	
4.03	Access to improved sanitation	45
4.01	Gov't efforts to reduce health risks from pandemics	48
	Price competitiveness in the T&T industry	
10.04	Fuel price level	3
10.03	Extent and effect of taxation	32
10.01	Ticket taxes and airport charges	41
	Human resources	
11.01	Primary education enrollment	1
11.08	HIV prevalence	25
	Natural and cultural resources	
13.01	Number of World Heritage sites	30

(Disadvantages cont'd. from bottom of right column)

COMPETITIVE DISADVANTAGES		Rank/124
	National tourism perception	
12.02	Attitude toward tourists	107
12.01	Tourism openness	102
12.03	Recommendation to extend business trips	91
	Natural and cultural resources	
13.04	Business concern for ecosystems	89
13.02	Carbon dioxide damage	87
13.03	Nationally protected areas	78
13.05	Risk of malaria and yellow fever	78

COMPETITIVE DISADVANTAGES		Rank/124
	Policy rules and regulations	
1.04	Visa requirements	113
1.05	Openness of bilateral Air Service Agreements	98
1.03	Rules governing foreign direct investment	91
1.01	Foreign ownership restrictions	84
1.02	Property rights	66
	Environmental regulation	
2.03	Government prioritization of sustainable T&T	89
2.02	Clarity and stability of environmental regulations	79
2.01	Stringency of environmental regulation	72
	Safety and security	
3.01	Business costs of terrorism	114
3.03	Business costs of crime and violence	80
	Health and hygiene	
4.02	Physician density	75
4.04	Access to improved drinking water	65
	Prioritization of Travel & Tourism	
5.02	T&T government expenditure	105
5.03	Effectiveness of marketing and branding	94
5.01	Government prioritization of the T&T industry	82
5.04	T&T fair attendance	70
	Air transport infrastructure	
6.01	Quality of air transport infrastructure	91
6.06	International air transport network	88
6.05	Number of operating airlines	85
6.04	Airport density	80
6.02	Available seat kilometers	72
6.03	Departures per 1,000 population	66
	Ground transport infrastructure	
7.04	Domestic transport network	81
7.01	Road infrastructure	79
7.03	Port infrastructure	78
7.02	Railroad infrastructure	72
	Tourism infrastructure	
8.03	ATMs accepting Visa cards	115
8.02	Presence of major car rental companies	102
8.01	Hotel rooms	77
	ICT infrastructure	
9.01	Extent of business Internet use	123
9.02	Internet users	96
9.03	Telephone lines	88
	Price competitiveness in the T&T industry	
10.02	Purchasing power parity	51
	Human resources	
11.07	Ease of hiring foreign labor	117
11.04	Local availability of research and training services	100
11.05	Extent of staff training	98
11.03	Quality of the educational system	92
11.06	Hiring and firing practices	81
11.02	Secondary education enrollment	73
11.11	Life expectancy	66
11.10	Tuberculosis incidence	56

<<< *(Cont'd. on bottom of left column)*

ملحق رقم 1: تقرير التنافسية العالمي (الجزائر خلال الفترة 2005-2014)

Algeria

Key indicators

Total population (millions), 2006	33.4
GDP (US$ billions), 2006	124
GDP (PPP US$) per capita, 2006	7,612
as share of world total (percent)	0.39
Current account balance (percent of GDP), 2006	24.8
Human Development Indicator rank (out of 177 economies), 2004	102

Source: UNFPA, IMF, UNDP

Competitiveness rankings

	Rank within country group 2* (out of 40)	Overall rank (out of 128)	Score (1–7)
Global Competitiveness Index 2007	**29**	**76**	**4.0**
GCR 2005–06 (out of 117 economies)		82	3.8
Basic requirements	**7**	**44**	**4.9**
1st pillar: Institutions	21	65	3.9
2nd pillar: Infrastructure	30	80	2.9
3rd pillar: Macroeconomy	2	2	6.2
4th pillar: Health and primary education	12	46	6.6
Efficiency enhancers	**34**	**92**	**3.3**
5th pillar: Higher education and training	33	86	3.5
6th pillar: Market efficiency	33	97	3.7
7th pillar: Technological readiness	36	93	2.7
Innovation factors	**32**	**92**	**3.2**
8th pillar: Business sophistication	38	106	3.4
9th pillar: Innovation	25	77	3.1

Gender Gap Index 2006 (out of 115 economies) **97**

* Country group includes the countries in the same stage of development as well as those transitioning toward it.

Stage of development

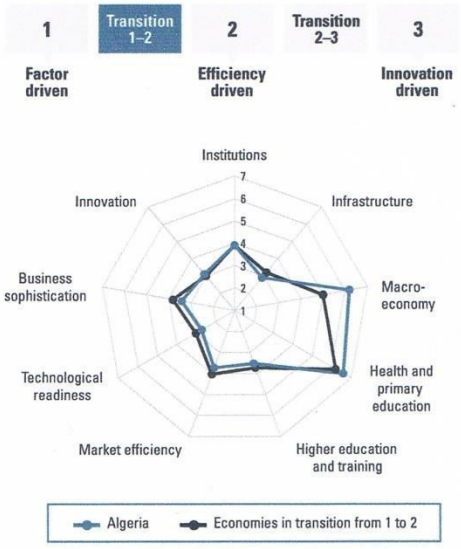

The most problematic factors for doing business

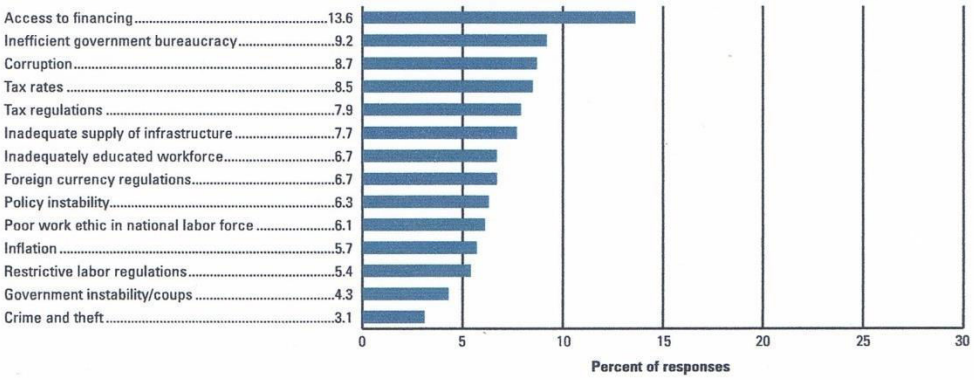

Note: From a list of 14 factors, respondents were asked to select the five most problematic for doing business in their country/economy and to rank them between 1 (most problematic) and 5. The bars in the figure show the responses weighted according to their rankings.

Algeria

The Global Competitiveness Index in detail

■ Competitve **Advantage** ▒ Competitve **Disadvantage**

	INDICATOR	RANK/128	
	1st pillar: Institutions		
1.01	Property rights	67	▒
1.02	Diversion of public funds	80	▒
1.03	Public trust of politicians	47	■
1.04	Judicial independence	65	▒
1.05	Favoritism in decisions of government officials	25	■
1.06	Government spending	36	■
1.07	Burden of government regulation	63	▒
1.08	Business costs of terrorism	118	▒
1.09	Reliability of police services	34	■
1.10	Business costs of crime and violence	83	▒
1.11	Organized crime	70	▒
1.12	Ethical behavior of firms	70	▒
1.13	Efficacy of corporate boards	107	▒
1.14	Protection of minority shareholders' interests	38	■
1.15	Strength of auditing and accounting standards	102	▒
	2nd pillar: Infrastructure		
2.01	Overall infrastructure quality	72	▒
2.02	Railroad infrastructure	73	▒
2.03	Quality of port infrastructure	79	▒
2.04	Air transport infrastructure quality	93	▒
2.05	Quality of electricity supply	70	▒
2.06	Telephone lines*	90	▒
	3rd pillar: Macroeconomy		
3.01	Government balance*	6	■
3.02	National savings rate*	4	■
3.03	Inflation*	13	■
3.04	Interest rate spread*	22	■
3.05	Government debt*	28	■
3.06	Real effective exchange rate*	13	■
	4th pillar: Health and primary education		
4.01	Business impact of malaria	65	▒
4.02	Business impact of tuberculosis	64	▒
4.03	Business impact of HIV/AIDS	58	▒
4.04	Infant mortality*	90	▒
4.05	Life expectancy*	69	▒
4.06	Tuberculosis prevalence*	59	▒
4.07	Malaria prevalence*	66	▒
4.08	HIV prevalence*	28	■
4.09	Primary enrollment*	35	■
	5th pillar: Higher education and training		
5.01	Secondary enrollment*	75	▒
5.02	Tertiary enrollment*	75	▒
5.03	Quality of the educational system	93	▒
5.04	Quality of math and science education	74	▒
5.05	Quality of management schools	91	▒
5.06	Local availability of research and training services	103	▒
5.07	Extent of staff training	100	▒

	INDICATOR	RANK/128	
	6th pillar: Market efficiency		
6.01	Agricultural policy costs	15	■
6.02	Efficiency of legal framework	54	▒
6.03	Extent and effect of taxation	33	■
6.04	No. of procedures required to start a business*	110	▒
6.05	Time required to start a business*	38	■
6.06	Intensity of local competition	98	▒
6.07	Effectiveness of antitrust policy	59	▒
6.08	Imports*	94	▒
6.09	Prevalence of trade barriers	83	▒
6.10	Prevalence of foreign ownership	85	▒
6.11	Exports*	34	■
6.12	Hiring and firing practices	81	▒
6.13	Flexibility of wage determination	104	▒
6.14	Cooperation in labor-employer relations	65	▒
6.15	Reliance on professional management	66	▒
6.16	Pay and productivity	80	▒
6.17	Brain drain	105	▒
6.18	Private-sector employment of women	74	▒
6.19	Financial market sophistication	125	▒
6.20	Ease of access to loans	114	▒
6.21	Venture capital availability	117	▒
6.22	Soundness of banks	124	▒
6.23	Local equity market access	112	▒
	7th pillar: Technological readiness		
7.01	Technological readiness	106	▒
7.02	Firm-level technology absorption	69	▒
7.03	Laws relating to ICT	95	▒
7.04	FDI and technology transfer	112	▒
7.05	Mobile telephone subscribers*	69	▒
7.06	Internet users*	88	▒
7.07	Personal computers*	106	▒
	8th pillar: Business sophistication		
8.01	Local supplier quantity	95	▒
8.02	Local supplier quality	99	▒
8.03	Production process sophistication	85	▒
8.04	Extent of marketing	118	▒
8.05	Control of international distribution	102	▒
8.06	Willingness to delegate authority	115	▒
8.07	Nature of competitive advantage	99	▒
8.08	Value chain presence	118	▒
	9th pillar: Innovation		
9.01	Quality of scientific research institutions	85	▒
9.02	Company spending on R&D	92	▒
9.03	University-industry research collaboration	104	▒
9.04	Gov't. procurement of advanced tech products	36	■
9.05	Availability of scientists and engineers	21	■
9.06	Utility patents*	80	▒
9.07	Intellectual property protection	73	▒
9.08	Capacity for innovation	123	▒

* Hard data

Note: For descriptions of variables and detailed sources, please refer to "How to Read Country Profiles."

ملحق رقم 1: تقرير التنافسية العالمي (الجزائر خلال الفترة 2005-2014)

Algeria

Key Indicators

Total population (millions), 2005	32.9
GDP (US$ billions), 2005	102.0
GDP (PPP) as share of world total, 2005	0.39
GDP (PPP) per capita (US$), 2005	7,189

GDP (PPP) per capita (US$), 1980–2005

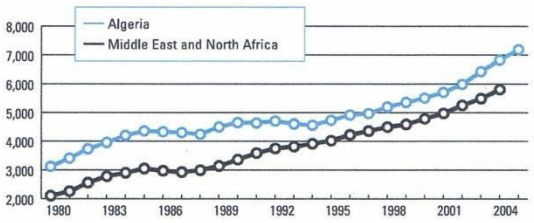

Global Competitiveness Index

	Rank (out of 125 countries/economies)	Score (out of 7)
2006–07	**76**	**3.9**
2005–06 (out of 117 countries)	82	3.8
Basic Requirements	**43**	**4.9**
1st pillar: Institutions	58	3.9
2nd pillar: Infrastructure	78	2.9
3rd pillar: Macroeconomy	1	6.2
4th pillar: Health and primary education	45	6.6
Efficiency Enhancers	**92**	**3.2**
5th pillar: Higher education and training	84	3.5
6th pillar: Market efficiency	96	3.7
7th pillar: Technological readiness	100	2.6
Innovation Factors	**90**	**3.2**
8th pillar: Business sophistication	103	3.4
9th pillar: Innovation	76	3.1

	Rank (out of 121 countries/economies)
Business Competitiveness Index	**85**
Sophistication of company operations and strategy	112
Quality of the national business environment	82

Stage of development

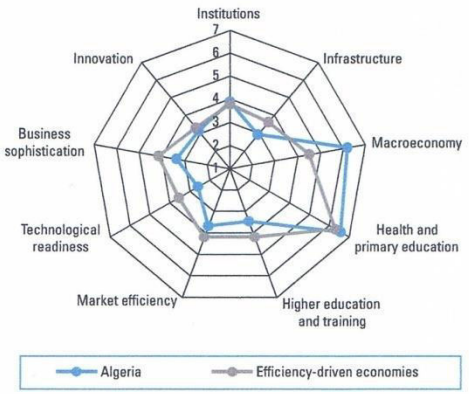

The Most Problematic Factors for Doing Business

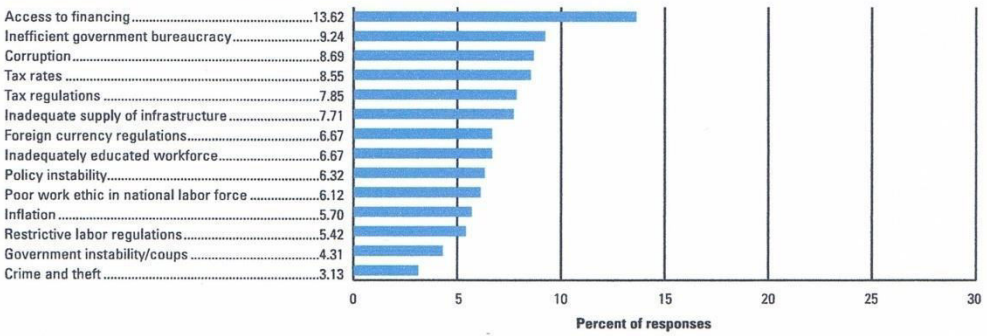

Note: From a list of 14 factors, respondents were asked to select the five most problematic for doing business in their country/economy and to rank them between 1 (most problematic) and 5. The bars in the figure show the responses weighted according to their rankings.

The Global Competitiveness Report 2006-2007 © 2006 World Economic Forum

Algeria

National competitiveness balance sheet

	NOTABLE COMPETITIVE ADVANTAGES	Rank/125
	1st pillar: Institutions	
1.05	Favoritism in decisions of government officials	24
1.09	Reliability of police services	33
1.06	Wastefulness of government spending	35
1.14	Protection of minority shareholders' interests	37
1.03	Public trust of politicians	46
	3rd pillar: Macroeconomy	
3.02	National savings rate (hard data)	3
3.01	Government surplus/deficit (hard data)	5
3.06	Real effective exchange rate (hard data)	12
3.05	Government debt (hard data)	26
	4th pillar: Health and primary education	
4.09	Primary enrollment (hard data)	35
	6th pillar: Market efficiency	
6.01	Agricultural policy costs	15
6.05	Time required to start a business (hard data)	30
6.03	Extent and effect of taxation	32
	9th pillar: Innovation	
9.05	Availability of scientists and engineers	21
9.04	Government procurement of technology products	35

	NOTABLE COMPETITIVE DISADVANTAGES	Rank/125
	1st pillar: Institutions	
1.08	Business costs of terrorism	115
1.15	Strength of auditing and accounting standards	101
1.10	Business costs of crime and violence	80
1.02	Diversion of public funds	77
	2nd pillar: Infrastructure	
2.04	Quality of air transport infrastructure	91
2.06	Telephone lines (hard data)	88
2.01	Overall infrastructure quality	71
	4th pillar: Health and primary education	
4.04	Infant mortality (hard data)	87
	5th pillar: Higher education and training	
5.06	Local availability of research and training services	100
5.07	Extent of staff training	98
5.03	Quality of the educational system	92
5.02	Tertiary enrollment (hard data)	75
5.01	Secondary enrollment (hard data)	73
	6th pillar: Market efficiency	
6.19	Financial market sophistication	123
6.22	Soundness of banks	121
6.21	Venture capital availability	114
6.20	Ease of access to loans	111
6.23	Local equity market access	111
6.04	Number of procedures to start business (hard data)	102
6.17	Brain drain	102
6.13	Flexibility of wage determination	101
6.06	Intensity of local competition	96
	7th pillar: Technological readiness	
7.04	FDI and technology transfer	110
7.07	Personal computers (hard data)	105
7.01	Technological readiness	103
7.05	Cellular telephones (hard data)	88
	8th pillar: Business sophistication	
8.04	Extent of marketing	116
8.08	Value chain presence	115
8.06	Willingness to delegate authority	113
8.05	Control of international distribution	99
8.02	Local supplier quality	97
8.07	Nature of competitive advantage	97
8.01	Local supplier quantity	92
	9th pillar: Innovation	
9.08	Capacity for innovation	120
9.03	University/industry research collaboration	102
9.02	Company spending on research and development	91
9.07	Intellectual property protection	72

For further details and sources, please refer to the section "How Country/Economy Profiles Work" at the beginning of this chapter.

The Global Competitiveness Report 2006-2007 © 2006 World Economic Forum

Algeria

Key indicators

Total population (millions), 2007 .....33.9
GDP (US$ billions), 2007.....131.6
GDP per capita (US$), 2007.....3,824.7
GDP (PPP) as share (%) of world total, 2007 .....0.35

GDP (PPP US$) per capita, 1980–2007

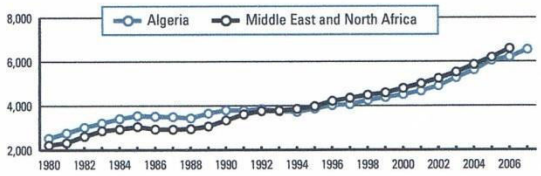

Global Competitiveness Index

	Rank (out of 134)	Score (1–7)
GCI 2008–2009	**99**	**3.7**
GCI 2007–2008 (out of 131)	81	3.9
GCI 2006–2007 (out of 122)	77	3.9
Basic requirements	**61**	**4.5**
1st pillar: Institutions	102	3.4
2nd pillar: Infrastructure	84	3.0
3rd pillar: Macroeconomic stability	5	6.1
4th pillar: Health and primary education	76	5.3
Efficiency enhancers	**113**	**3.3**
5th pillar: Higher education and training	102	3.3
6th pillar: Goods market efficiency	124	3.5
7th pillar: Labor market efficiency	132	3.3
8th pillar: Financial market sophistication	132	2.9
9th pillar: Technological readiness	114	2.5
10th pillar: Market size	51	4.2
Innovation and sophistication factors	**126**	**2.8**
11th pillar: Business sophistication	132	3.0
12th pillar: Innovation	113	2.7

Stage of development

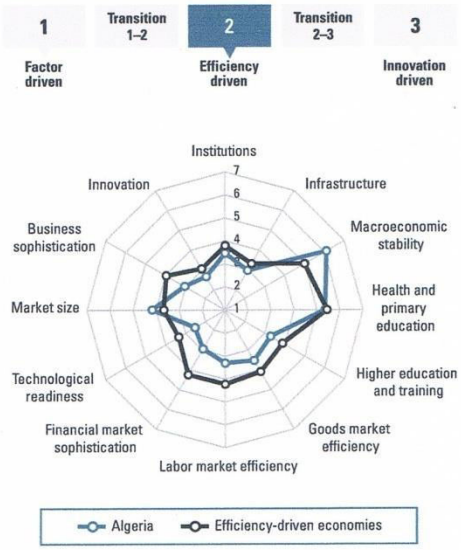

The most problematic factors for doing business

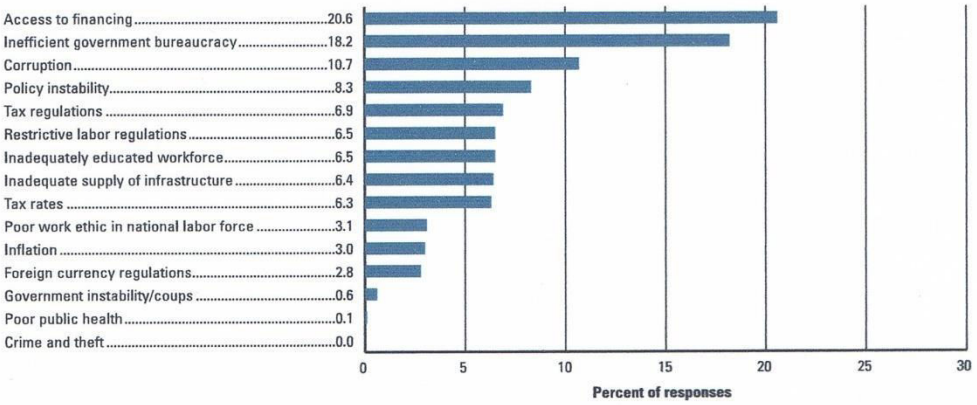

Note: From a list of 15 factors, respondents were asked to select the five most problematic for doing business in their country and to rank them between 1 (most problematic) and 5. The bars in the figure show the responses weighted according to their rankings.

The Global Competitiveness Report 2008-2009 © 2008 World Economic Forum

Algeria

The Global Competitiveness Index in detail

■ Competitive **Advantage** ■ Competitive **Disadvantage**

	INDICATOR	RANK/134	
	1st pillar: Institutions		
1.01	Property rights	115	
1.02	Intellectual property protection	120	
1.03	Diversion of public funds	94	
1.04	Public trust of politicians	72	
1.05	Judicial independence	100	
1.06	Favoritism in decisions of government officials	52	
1.07	Wastefulness of government spending	48	■
1.08	Burden of government regulation	117	
1.09	Efficiency of legal framework	90	
1.10	Transparency of government policymaking	112	
1.11	Business costs of terrorism	123	
1.12	Business costs of crime and violence	85	
1.13	Organized crime	86	
1.14	Reliability of police services	72	
1.15	Ethical behavior of firms	100	
1.16	Strength of auditing and reporting standards	125	
1.17	Efficacy of corporate boards	132	
1.18	Protection of minority shareholders' interests	104	
	2nd pillar: Infrastructure		
2.01	Quality of overall infrastructure	85	
2.02	Quality of roads	77	
2.03	Quality of railroad infrastructure	63	
2.04	Quality of port infrastructure	103	
2.05	Quality of air transport infrastructure	106	
2.06	Available seat kilometers*	72	
2.07	Quality of electricity supply	74	
2.08	Telephone lines*	95	
	3rd pillar: Macroeconomic stability		
3.01	Government surplus/deficit*	8	■
3.02	National savings rate*	4	■
3.03	Inflation*	55	
3.04	Interest rate spread*	77	
3.05	Government debt*	23	■
	4th pillar: Health and primary education		
4.01	Business impact of malaria	97	
4.02	Malaria incidence*	68	
4.03	Business impact of tuberculosis	101	
4.04	Tuberculosis incidence*	67	
4.05	Business impact of HIV/AIDS	87	
4.06	HIV prevalence*	23	■
4.07	Infant mortality*	95	
4.08	Life expectancy*	76	
4.09	Quality of primary education	103	
4.10	Primary enrollment*	50	■
4.11	Education expenditure*	56	
	5th pillar: Higher education and training		
5.01	Secondary enrollment*	78	
5.02	Tertiary enrollment*	80	
5.03	Quality of the educational system	122	
5.04	Quality of math and science education	99	
5.05	Quality of management schools	117	
5.06	Internet access in schools	113	
5.07	Local availability of research and training services	111	
5.08	Extent of staff training	128	

	INDICATOR	RANK/134	
	6th pillar: Goods market efficiency		
6.01	Intensity of local competition	113	
6.02	Extent of market dominance	63	
6.03	Effectiveness of anti-monopoly policy	114	
6.04	Extent and effect of taxation	58	
6.05	Total tax rate*	118	
6.06	No. of procedures required to start a business*	117	
6.07	Time required to start a business*	51	
6.08	Agricultural policy costs	106	
6.09	Prevalence of trade barriers	87	
6.10	Trade-weighted tariff rate*	128	
6.11	Prevalence of foreign ownership	130	
6.12	Business impact of rules on FDI	115	
6.13	Burden of customs procedures	126	
6.14	Degree of customer orientation	131	
6.15	Buyer sophistication	91	
	7th pillar: Labor market efficiency		
7.01	Cooperation in labor-employer relations	129	
7.02	Flexibility of wage determination	125	
7.03	Non-wage labor costs*	106	
7.04	Rigidity of employment*	99	
7.05	Hiring and firing practices	119	
7.06	Firing costs*	28	■
7.07	Pay and productivity	132	
7.08	Reliance on professional management	112	
7.09	Brain drain	123	
7.10	Female participation in labor force*	117	
	8th pillar: Financial market sophistication		
8.01	Financial market sophistication	130	
8.02	Financing through local equity market	118	
8.03	Ease of access to loans	122	
8.04	Venture capital availability	118	
8.05	Restriction on capital flows	131	
8.06	Strength of investor protection*	50	■
8.07	Soundness of banks	134	
8.08	Regulation of securities exchanges	128	
8.09	Legal rights index*	93	
	9th pillar: Technological readiness		
9.01	Availability of latest technologies	117	
9.02	Firm-level technology absorption	128	
9.03	Laws relating to ICT	129	
9.04	FDI and technology transfer	132	
9.05	Mobile telephone subscribers*	71	
9.06	Internet users*	98	
9.07	Personal computers*	115	
9.08	Broadband Internet subscribers*	82	
	10th pillar: Market size		
10.01	Domestic market size*	52	
10.02	Foreign market size*	41	■
	11th pillar: Business sophistication		
11.01	Local supplier quantity	113	
11.02	Local supplier quality	130	
11.03	State of cluster development	120	
11.04	Nature of competitive advantage	130	
11.05	Value chain breadth	132	
11.06	Control of international distribution	126	
11.07	Production process sophistication	122	
11.08	Extent of marketing	130	
11.09	Willingness to delegate authority	132	
	12th pillar: Innovation		
12.01	Capacity for innovation	133	
12.02	Quality of scientific research institutions	108	
12.03	Company spending on R&D	116	
12.04	University-industry research collaboration	124	
12.05	Gov't procurement of advanced tech products	118	
12.06	Availability of scientists and engineers	41	■
12.07	Utility patents*	88	

* Hard data

Note: For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" at the beginning of this chapter.

Algeria

Key indicators

Population (millions), 2008	34.4
GDP (US$ billions), 2008	159.7
GDP per capita (US$), 2008	4,588.2
GDP (PPP) as share (%) of world total, 2008	0.34

GDP (PPP int'l $) per capita, 1980–2008

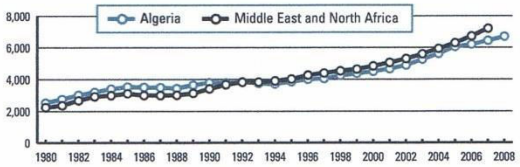

Global Competitiveness Index

	Rank (out of 133)	Score (1–7)
GCI 2009–2010	**83**	**3.9**
GCI 2008–2009 (out of 134)	99	3.7
GCI 2007–2008 (out of 131)	81	3.9
Basic requirements	**61**	**4.4**
1st pillar: Institutions	115	3.2
2nd pillar: Infrastructure	99	2.9
3rd pillar: Macroeconomic stability	2	6.4
4th pillar: Health and primary education	77	5.3
Efficiency enhancers	**117**	**3.3**
5th pillar: Higher education and training	102	3.3
6th pillar: Goods market efficiency	126	3.4
7th pillar: Labor market efficiency	127	3.5
8th pillar: Financial market sophistication	132	2.8
9th pillar: Technological readiness	123	2.6
10th pillar: Market size	51	4.3
Innovation and sophistication factors	**122**	**2.9**
11th pillar: Business sophistication	128	3.1
12th pillar: Innovation	114	2.6

Stage of development

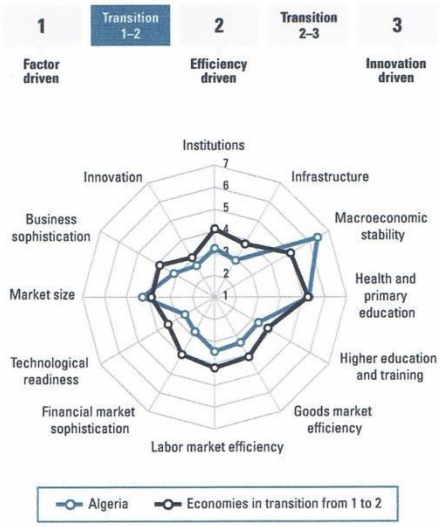

The most problematic factors for doing business

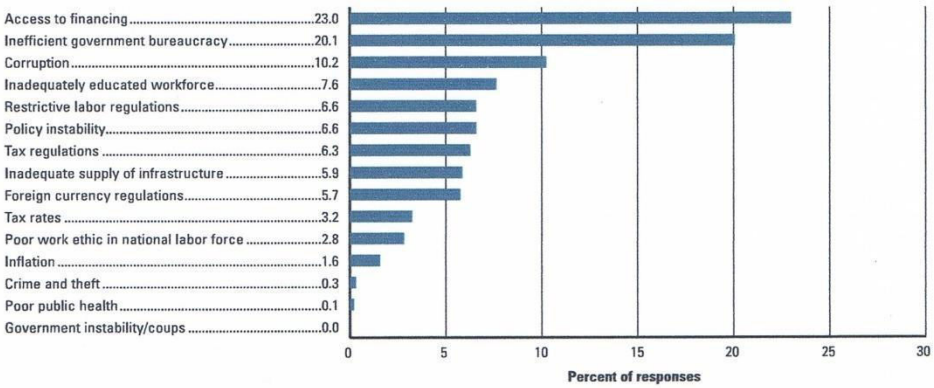

Note: From a list of 15 factors, respondents were asked to select the five most problematic for doing business in their country/economy and to rank them between 1 (most problematic) and 5. The bars in the figure show the responses weighted according to their rankings.

The Global Competitiveness Report 2009-2010 © 2009 World Economic Forum

ملحق رقم 1: تقرير التنافسية العالمي (الجزائر خلال الفترة 2005-2014)

Algeria

The Global Competitiveness Index in detail

■ Competitive **Advantage** ▒ Competitive **Disadvantage**

	INDICATOR	RANK/133	
	1st pillar: Institutions		
1.01	Property rights	120	▒
1.02	Intellectual property protection	110	▒
1.03	Diversion of public funds	96	▒
1.04	Public trust of politicians	74	▒
1.05	Judicial independence	112	▒
1.06	Favoritism in decisions of government officials	88	▒
1.07	Wastefulness of government spending	80	▒
1.08	Burden of government regulation	126	▒
1.09	Efficiency of legal framework in settling disputes	86	▒
1.10	Efficiency of legal framework in challenging regs	100	▒
1.11	Transparency of government policymaking	126	▒
1.12	Business costs of terrorism	128	▒
1.13	Business costs of crime and violence	93	▒
1.14	Organized crime	95	▒
1.15	Reliability of police services	90	▒
1.16	Ethical behavior of firms	114	▒
1.17	Strength of auditing and reporting standards	120	▒
1.18	Efficacy of corporate boards	133	▒
1.19	Protection of minority shareholders' interests	113	▒
	2nd pillar: Infrastructure		
2.01	Quality of overall infrastructure	100	▒
2.02	Quality of roads	82	▒
2.03	Quality of railroad infrastructure	64	▒
2.04	Quality of port infrastructure	118	▒
2.05	Quality of air transport infrastructure	119	▒
2.06	Available seat kilometers*	68	▒
2.07	Quality of electricity supply	76	▒
2.08	Telephone lines*	93	▒
	3rd pillar: Macroeconomic stability		
3.01	Government surplus/deficit*	13	■
3.02	National savings rate*	5	■
3.03	Inflation*	32	■
3.04	Interest rate spread*	76	▒
3.05	Government debt*	9	■
	4th pillar: Health and primary education		
4.01	Business impact of malaria	1	■
4.02	Malaria incidence*	1	■
4.03	Business impact of tuberculosis	93	▒
4.04	Tuberculosis incidence*	69	▒
4.05	Business impact of HIV/AIDS	80	▒
4.06	HIV prevalence*	15	■
4.07	Infant mortality*	94	▒
4.08	Life expectancy*	80	▒
4.09	Quality of primary education	104	▒
4.10	Primary enrollment*	50	■
4.11	Education expenditure*	54	▒
	5th pillar: Higher education and training		
5.01	Secondary enrollment*	84	▒
5.02	Tertiary enrollment*	79	▒
5.03	Quality of the educational system	118	▒
5.04	Quality of math and science education	101	▒
5.05	Quality of management schools	115	▒
5.06	Internet access in schools	123	▒
5.07	Local availability of research and training services	111	▒
5.08	Extent of staff training	121	▒

	INDICATOR	RANK/133	
	6th pillar: Goods market efficiency		
6.01	Intensity of local competition	109	▒
6.02	Extent of market dominance	62	▒
6.03	Effectiveness of anti-monopoly policy	117	▒
6.04	Extent and effect of taxation	70	▒
6.05	Total tax rate*	121	▒
6.06	No. of procedures required to start a business*	117	▒
6.07	Time required to start a business*	67	▒
6.08	Agricultural policy costs	123	▒
6.09	Prevalence of trade barriers	70	▒
6.10	Tariff barriers*	128	▒
6.11	Prevalence of foreign ownership	133	▒
6.12	Business impact of rules on FDI	125	▒
6.13	Burden of customs procedures	129	▒
6.14	Degree of customer orientation	131	▒
6.15	Buyer sophistication	118	▒
	7th pillar: Labor market efficiency		
7.01	Cooperation in labor-employer relations	125	▒
7.02	Flexibility of wage determination	117	▒
7.03	Rigidity of employment*	102	▒
7.04	Hiring and firing practices	105	▒
7.05	Firing costs*	28	■
7.06	Pay and productivity	123	▒
7.07	Reliance on professional management	125	▒
7.08	Brain drain	127	▒
7.09	Female participation in labor force*	116	▒
	8th pillar: Financial market sophistication		
8.01	Financial market sophistication	127	▒
8.02	Financing through local equity market	119	▒
8.03	Ease of access to loans	112	▒
8.04	Venture capital availability	118	▒
8.05	Restriction on capital flows	131	▒
8.06	Strength of investor protection*	55	▒
8.07	Soundness of banks	127	▒
8.08	Regulation of securities exchanges	133	▒
8.09	Legal rights index*	98	▒
	9th pillar: Technological readiness		
9.01	Availability of latest technologies	126	▒
9.02	Firm-level technology absorption	130	▒
9.03	Laws relating to ICT	127	▒
9.04	FDI and technology transfer	133	▒
9.05	Mobile telephone subscriptions*	76	▒
9.06	Internet users*	91	▒
9.07	Personal computers*	113	▒
9.08	Broadband Internet subscribers*	83	▒
	10th pillar: Market size		
10.01	Domestic market size index*	52	▒
10.02	Foreign market size index*	42	■
	11th pillar: Business sophistication		
11.01	Local supplier quantity	100	▒
11.02	Local supplier quality	120	▒
11.03	State of cluster development	131	▒
11.04	Nature of competitive advantage	120	▒
11.05	Value chain breadth	128	▒
11.06	Control of international distribution	124	▒
11.07	Production process sophistication	104	▒
11.08	Extent of marketing	124	▒
11.09	Willingness to delegate authority	128	▒
	12th pillar: Innovation		
12.01	Capacity for innovation	129	▒
12.02	Quality of scientific research institutions	111	▒
12.03	Company spending on R&D	99	▒
12.04	University-industry collaboration in R&D	120	▒
12.05	Gov't procurement of advanced tech products	122	▒
12.06	Availability of scientists and engineers	57	▒
12.07	Utility patents*	90	▒

* **Hard data**

Note: For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" at the beginning of this chapter.

The Global Competitiveness Report 2009-2010 © 2009 World Economic Forum

Algeria

Key indicators, 2010

Population (millions)	35.4
GDP (US$ billions)	160.3
GDP per capita (US$)	4,435
GDP (PPP) as share (%) of world total	0.34

GDP (PPP) per capita (int'l $), 1985–2010

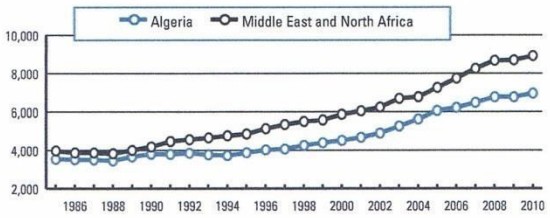

Global Competitiveness Index

	Rank (out of 142)	Score (1–7)
GCI 2011–2012	**87**	**4.0**
GCI 2010–2011 (out of 139)	86	4.0
GCI 2009–2010 (out of 133)	83	3.9
Basic requirements (59.1%)	**75**	**4.4**
Institutions	127	3.1
Infrastructure	93	3.4
Macroeconomic environment	19	5.7
Health and primary education	82	5.5
Efficiency enhancers (35.6%)	**122**	**3.4**
Higher education and training	101	3.5
Goods market efficiency	134	3.4
Labor market efficiency	137	3.4
Financial market development	137	2.6
Technological readiness	120	2.8
Market size	47	4.3
Innovation and sophistication factors (5.2%)	**136**	**2.7**
Business sophistication	135	2.9
Innovation	132	2.4

Stage of development

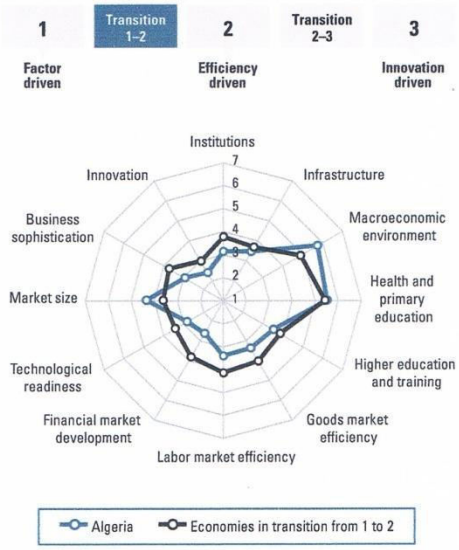

The most problematic factors for doing business

Access to financing	19.2
Inefficient government bureaucracy	18.4
Corruption	16.0
Inadequately educated workforce	7.7
Tax rates	6.9
Inflation	5.8
Tax regulations	5.5
Poor work ethic in national labor force	4.3
Foreign currency regulations	3.8
Policy instability	3.8
Inadequate supply of infrastructure	2.7
Restrictive labor regulations	2.2
Government instability/coups	1.9
Crime and theft	1.7
Poor public health	0.2

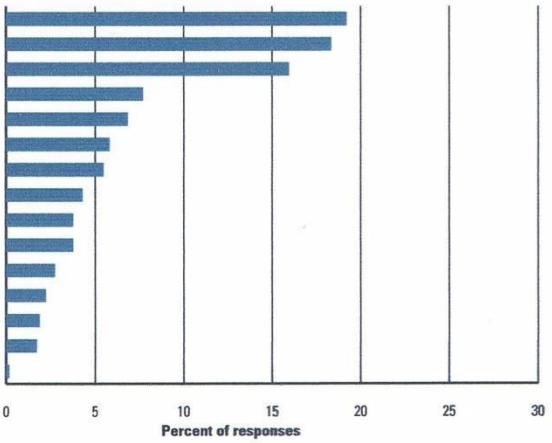

Note: From a list of 15 factors, respondents were asked to select the five most problematic for doing business in their country and to rank them between 1 (most problematic) and 5. The bars in the figure show the responses weighted according to their rankings.

The Global Competitiveness Report 2011-2012 © 2011 World Economic Forum

Algeria

The Global Competitiveness Index in detail

	INDICATOR	VALUE	RANK/142
	1st pillar: Institutions		
1.01	Property rights	3.1	127
1.02	Intellectual property protection	2.2	135
1.03	Diversion of public funds	2.8	99
1.04	Public trust of politicians	2.0	117
1.05	Irregular payments and bribes	3.1	116
1.06	Judicial independence	2.5	126
1.07	Favoritism in decisions of government officials	2.6	101
1.08	Wastefulness of government spending	3.0	79
1.09	Burden of government regulation	2.3	136
1.10	Efficiency of legal framework in settling disputes	3.0	109
1.11	Efficiency of legal framework in challenging regs.	3.0	104
1.12	Transparency of government policymaking	3.1	137
1.13	Business costs of terrorism	3.9	135
1.14	Business costs of crime and violence	4.0	107
1.15	Organized crime	4.5	103
1.16	Reliability of police services	3.7	89
1.17	Ethical behavior of firms	3.3	115
1.18	Strength of auditing and reporting standards	3.5	130
1.19	Efficacy of corporate boards	3.8	133
1.20	Protection of minority shareholders' interests	3.7	111
1.21	Strength of investor protection, 0–10 (best)*	5.3	60
	2nd pillar: Infrastructure		
2.01	Quality of overall infrastructure	3.7	92
2.02	Quality of roads	3.8	77
2.03	Quality of railroad infrastructure	2.6	65
2.04	Quality of port infrastructure	3.0	122
2.05	Quality of air transport infrastructure	3.8	106
2.06	Available airline seat kms/week, millions*	151.0	71
2.07	Quality of electricity supply	4.6	75
2.08	Fixed telephone lines/100 pop.*	8.2	101
2.09	Mobile telephone subscriptions/100 pop.*	92.4	80
	3rd pillar: Macroeconomic environment		
3.01	Government budget balance, % GDP*	-2.7	54
3.02	Gross national savings, % GDP*	53.4	**3**
3.03	Inflation, annual % change*	4.3	79
3.04	Interest rate spread, %*	6.3	85
3.05	General government debt, % GDP*	10.3	**8**
3.06	Country credit rating, 0–100 (best)*	53.4	66
	4th pillar: Health and primary education		
4.01	Business impact of malaria	N/Appl.	**1**
4.02	Malaria cases/100,000 pop.*	0.0	**1**
4.03	Business impact of tuberculosis	4.6	104
4.04	Tuberculosis incidence/100,000 pop.*	59.0	75
4.05	Business impact of HIV/AIDS	4.9	88
4.06	HIV prevalence, % adult pop.*	0.1	**21**
4.07	Infant mortality, deaths/1,000 live births*	29.0	98
4.08	Life expectancy, years*	72.6	79
4.09	Quality of primary education	3.0	113
4.10	Primary education enrollment, net %*	93.8	65
	5th pillar: Higher education and training		
5.01	Secondary education enrollment, gross %*	83.2	79
5.02	Tertiary education enrollment, gross %*	30.6	73
5.03	Quality of the educational system	2.8	123
5.04	Quality of math and science education	3.4	96
5.05	Quality of management schools	3.7	101
5.06	Internet access in schools	2.6	125
5.07	Availability of research and training services	3.0	125
5.08	Extent of staff training	3.1	126

	INDICATOR	VALUE	RANK/142
	6th pillar: Goods market efficiency		
6.01	Intensity of local competition	3.9	131
6.02	Extent of market dominance	3.3	98
6.03	Effectiveness of anti-monopoly policy	3.3	114
6.04	Extent and effect of taxation	3.6	58
6.05	Total tax rate, % profits*	72.0	134
6.06	No. procedures to start a business*	14	131
6.07	No. days to start a business*	24	88
6.08	Agricultural policy costs	3.6	97
6.09	Prevalence of trade barriers	3.8	124
6.10	Trade tariffs, % duty*	13.8	131
6.11	Prevalence of foreign ownership	3.7	125
6.12	Business impact of rules on FDI	3.4	131
6.13	Burden of customs procedures	2.8	138
6.14	Imports as a percentage of GDP*	36.1	98
6.15	Degree of customer orientation	3.7	129
6.16	Buyer sophistication	2.7	125
	7th pillar: Labor market efficiency		
7.01	Cooperation in labor-employer relations	3.6	127
7.02	Flexibility of wage determination	3.9	125
7.03	Rigidity of employment index, 0–100 (worst)*	41.0	108
7.04	Hiring and firing practices	3.8	79
7.05	Redundancy costs, weeks of salary*	17	**29**
7.06	Pay and productivity	2.8	136
7.07	Reliance on professional management	2.8	139
7.08	Brain drain	1.7	141
7.09	Women in labor force, ratio to men*	0.47	127
	8th pillar: Financial market development		
8.01	Availability of financial services	2.7	139
8.02	Affordability of financial services	2.3	142
8.03	Financing through local equity market	2.1	132
8.04	Ease of access to loans	2.4	95
8.05	Venture capital availability	2.1	110
8.06	Soundness of banks	3.6	138
8.07	Regulation of securities exchanges	2.4	136
8.08	Legal rights index, 0–10 (best)*	3.0	105
	9th pillar: Technological readiness		
9.01	Availability of latest technologies	4.0	122
9.02	Firm-level technology absorption	3.7	134
9.03	FDI and technology transfer	3.8	123
9.04	Internet users/100 pop.*	12.5	103
9.05	Broadband Internet subscriptions/100 pop.*	2.5	87
9.06	Internet bandwidth, kb/s/capita*	1.0	90
	10th pillar: Market size		
10.01	Domestic market size index, 1–7 (best)*	4.2	**45**
10.02	Foreign market size index, 1–7 (best)*	4.8	**48**
	11th pillar: Business sophistication		
11.01	Local supplier quantity	4.7	78
11.02	Local supplier quality	3.6	128
11.03	State of cluster development	2.3	137
11.04	Nature of competitive advantage	2.0	141
11.05	Value chain breadth	2.7	132
11.06	Control of international distribution	2.8	140
11.07	Production process sophistication	2.9	117
11.08	Extent of marketing	3.0	125
11.09	Willingness to delegate authority	2.4	138
	12th pillar: Innovation		
12.01	Capacity for innovation	2.0	138
12.02	Quality of scientific research institutions	2.5	126
12.03	Company spending on R&D	2.0	139
12.04	University-industry collaboration in R&D	2.3	136
12.05	Gov't procurement of advanced tech products	2.4	137
12.06	Availability of scientists and engineers	4.4	**44**
12.07	Utility patents granted/million pop.*	0.0	85

Notes: Values are on a 1-to-7 scale unless otherwise annotated with an asterisk (*). For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" on page 89.

ملحق رقم 1: تقرير التنافسية العالمي (الجزائر خلال الفترة 2005-2014)

Algeria

Key indicators, 2012

Population (millions)	36.0
GDP (US$ billions)	207.8
GDP per capita (US$)	5,694
GDP (PPP) as share (%) of world total	0.33

GDP (PPP) per capita (int'l $), 1990–2012

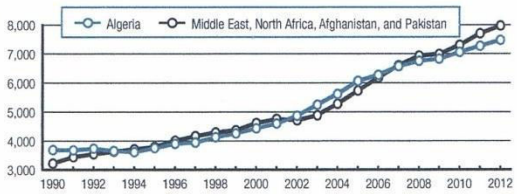

Global Competitiveness Index

	Rank (out of 148)	Score (1–7)
GCI 2013–2014	**100**	**3.8**
GCI 2012–2013 (out of 144)	110	3.7
GCI 2011–2012 (out of 142)	87	4.0
Basic requirements (59.1%)	**92**	**4.3**
Institutions	135	3.0
Infrastructure	106	3.1
Macroeconomic environment	34	5.5
Health and primary education	92	5.4
Efficiency enhancers (35.7%)	**133**	**3.2**
Higher education and training	101	3.5
Goods market efficiency	142	3.2
Labor market efficiency	147	2.9
Financial market development	143	2.6
Technological readiness	136	2.5
Market size	48	4.4
Innovation and sophistication factors (5.2%)	**143**	**2.6**
Business sophistication	144	2.9
Innovation	141	2.4

Stage of development

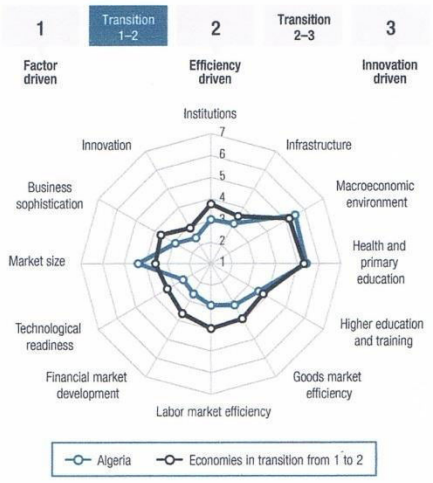

The most problematic factors for doing business

Inefficient government bureaucracy	17.5
Access to financing	15.8
Corruption	11.3
Inadequately educated workforce	9.0
Policy instability	7.5
Foreign currency regulations	7.0
Inadequate supply of infrastructure	6.5
Restrictive labor regulations	4.6
Poor work ethic in national labor force	4.0
Tax rates	3.6
Tax regulations	3.5
Inflation	3.2
Insufficient capacity to innovate	2.8
Crime and theft	1.5
Poor public health	1.2
Government instability/coups	1.0

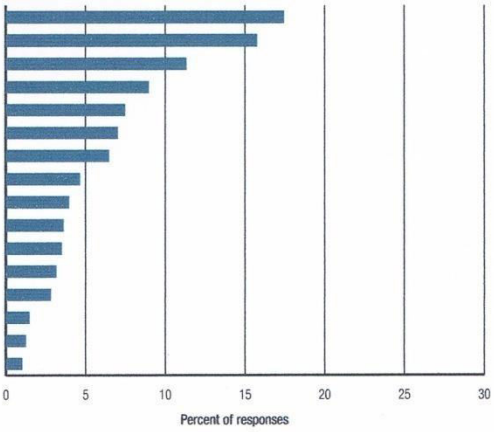

Note: From the list of factors above, respondents were asked to select the five most problematic for doing business in their country and to rank them between 1 (most problematic) and 5. The bars in the figure show the responses weighted according to their rankings.

© 2013 World Economic Forum

ملحق رقم 1: تقرير التنافسية العالمي (الجزائر خلال الفترة 2005-2014)

Algeria

The Global Competitiveness Index in detail

	INDICATOR	VALUE	RANK/148
	1st pillar: Institutions		
1.01	Property rights	3.2	128
1.02	Intellectual property protection	2.2	145
1.03	Diversion of public funds	2.3	131
1.04	Public trust in politicians	2.3	108
1.05	Irregular payments and bribes	2.6	133
1.06	Judicial independence	3.2	95
1.07	Favoritism in decisions of government officials	2.6	110
1.08	Wastefulness of government spending	2.8	101
1.09	Burden of government regulation	2.5	138
1.10	Efficiency of legal framework in settling disputes	3.1	116
1.11	Efficiency of legal framework in challenging regs.	2.3	139
1.12	Transparency of government policymaking	3.4	133
1.13	Business costs of terrorism	3.7	138
1.14	Business costs of crime and violence	4.1	102
1.15	Organized crime	3.8	131
1.16	Reliability of police services	3.7	97
1.17	Ethical behavior of firms	3.1	138
1.18	Strength of auditing and reporting standards	3.0	141
1.19	Efficacy of corporate boards	3.5	143
1.20	Protection of minority shareholders' interests	3.0	138
1.21	Strength of investor protection, 0–10 (best)*	5.3	69
	2nd pillar: Infrastructure		
2.01	Quality of overall infrastructure	3.8	89
2.02	Quality of roads	3.3	99
2.03	Quality of railroad infrastructure	2.3	83
2.04	Quality of port infrastructure	2.7	132
2.05	Quality of air transport infrastructure	3.0	132
2.06	Available airline seat km/week, millions*	183.9	65
2.07	Quality of electricity supply	4.2	90
2.08	Mobile telephone subscriptions/100 pop.*	103.3	86
2.09	Fixed telephone lines/100 pop.*	8.8	98
	3rd pillar: Macroeconomic environment		
3.01	Government budget balance, % GDP*	-2.7	71
3.02	Gross national savings, % GDP*	42.4	11
3.03	Inflation, annual % change*	8.9	124
3.04	General government debt, % GDP*	9.9	8
3.05	Country credit rating, 0–100 (best)*	50.0	68
	4th pillar: Health and primary education		
4.01	Business impact of malaria	5.1	105
4.02	Malaria cases/100,000 pop.*	0.1	75
4.03	Business impact of tuberculosis	4.3	115
4.04	Tuberculosis cases/100,000 pop.*	90.0	92
4.05	Business impact of HIV/AIDS	4.3	118
4.06	HIV prevalence, % adult pop.*	0.10	11
4.07	Infant mortality, deaths/1,000 live births*	25.6	100
4.08	Life expectancy, years*	73.1	85
4.09	Quality of primary education	2.5	131
4.10	Primary education enrollment, net %*	96.2	53
	5th pillar: Higher education and training		
5.01	Secondary education enrollment, gross %*	101.6	31
5.02	Tertiary education enrollment, gross %*	32.1	76
5.03	Quality of the educational system	2.7	133
5.04	Quality of math and science education	2.7	132
5.05	Quality of management schools	3.0	135
5.06	Internet access in schools	2.2	138
5.07	Availability of research and training services	3.1	136
5.08	Extent of staff training	3.0	139
	6th pillar: Goods market efficiency		
6.01	Intensity of local competition	3.6	141
6.02	Extent of market dominance	3.1	130
6.03	Effectiveness of anti-monopoly policy	3.1	136
6.04	Effect of taxation on incentives to invest	3.6	84
6.05	Total tax rate, % profits*	72.0	141

	INDICATOR	VALUE	RANK/148
	6th pillar: Goods market efficiency *(cont'd.)*		
6.06	No. procedures to start a business*	14	140
6.07	No. days to start a business*	25	97
6.08	Agricultural policy costs	3.2	123
6.09	Prevalence of trade barriers	3.4	143
6.10	Trade tariffs, % duty*	14.4	134
6.11	Prevalence of foreign ownership	3.2	135
6.12	Business impact of rules on FDI	3.3	134
6.13	Burden of customs procedures	2.7	143
6.14	Imports as a percentage of GDP*	29.8	123
6.15	Degree of customer orientation	3.1	144
6.16	Buyer sophistication	2.8	119
	7th pillar: Labor market efficiency		
7.01	Cooperation in labor-employer relations	3.4	137
7.02	Flexibility of wage determination	4.4	116
7.03	Hiring and firing practices	2.7	142
7.04	Redundancy costs, weeks of salary*	17.3	85
7.05	Effect of taxation on incentives to work	3.3	107
7.06	Pay and productivity	2.8	140
7.07	Reliance on professional management	2.3	145
7.08	Country capacity to retain talent	2.1	137
7.09	Country capacity to attract talent	2.0	139
7.10	Women in labor force, ratio to men*	0.21	148
	8th pillar: Financial market development		
8.01	Availability of financial services	3.0	141
8.02	Affordability of financial services	2.7	144
8.03	Financing through local equity market	2.1	138
8.04	Ease of access to loans	2.7	86
8.05	Venture capital availability	2.0	123
8.06	Soundness of banks	3.3	140
8.07	Regulation of securities exchanges	2.0	142
8.08	Legal rights index, 0–10 (best)*	3	118
	9th pillar: Technological readiness		
9.01	Availability of latest technologies	3.2	144
9.02	Firm-level technology absorption	3.2	147
9.03	FDI and technology transfer	3.6	128
9.04	Individuals using Internet, %*	15.2	114
9.05	Fixed broadband Internet subscriptions/100 pop.*	3.0	90
9.06	Int'l Internet bandwidth, kb/s per user*	8.1	100
9.07	Mobile broadband subscriptions/100 pop.*	0.0	136
	10th pillar: Market size		
10.01	Domestic market size index, 1–7 (best)*	4.1	49
10.02	Foreign market size index, 1–7 (best)*	5.0	49
10.03	GDP (PPP$ billions)*	272.9	48
10.04	Exports as a percentage of GDP*	38.8	76
	11th pillar: Business sophistication		
11.01	Local supplier quantity	4.0	123
11.02	Local supplier quality	3.3	140
11.03	State of cluster development	3.2	119
11.04	Nature of competitive advantage	2.7	132
11.05	Value chain breadth	2.6	145
11.06	Control of international distribution	3.0	146
11.07	Production process sophistication	2.5	142
11.08	Extent of marketing	2.4	146
11.09	Willingness to delegate authority	2.6	144
	12th pillar: Innovation		
12.01	Capacity for innovation	2.3	147
12.02	Quality of scientific research institutions	2.5	133
12.03	Company spending on R&D	2.0	147
12.04	University-industry collaboration in R&D	2.1	146
12.05	Gov't procurement of advanced tech products	2.7	127
12.06	Availability of scientists and engineers	4.1	68
12.07	PCT patents, applications/million pop.*	0.1	99

Notes: Values are on a 1-to-7 scale unless otherwise annotated with an asterisk (*). For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" on page 97.

© 2013 World Economic Forum

Algeria

Stability Sets Basis for Transition to Efficiency-Driven Economy

SOFIANE KHATIB, World Economic Forum

In an environment characterized by weak institutions, Algeria sets the basis for opening and diversifying the economy. Challenges in the financial sector, higher education, and technological readiness remain.

Algeria is enjoying a period of peace, stability, and growth after a decade of political violence and economic stagnation. The military has gradually abandoned its traditional role of power broker, strengthening civilian rule over the country. The President, Abdelaziz Bouteflika, appears to be solidly in charge of public affairs.

The government has launched a program of economic development entailing massive investment in infrastructure and a gradual opening of the economy. High oil and gas prices and increased gas output have provided the means: US$60 billion is committed for infrastructure and housing over the next five years, the flagship project being an east–west highway linking the Moroccan and Tunisian borders. This investment is needed, as the current infrastructure environment is a major roadblock to growth (rank 80/128).

The government is also gradually liberalizing key economic sectors, such as utilities and infrastructure, so foreign firms have an increasingly active role. But oil and gas industries remain in the hands of the government, and the giant state-owned Sonatrach—one of the world's largest energy companies—still controls a majority stake in the sector.

Algeria has one of the most stable macroeconomic environments in the world. The economy has benefited from sustained high gas and oil prices and increased gas output, as the hydrocarbon sector accounts for roughly 60% of budget revenues and 95% of export earnings. GDP growth rate is expected to rise from an estimated 5.5% in 2006 to around 6.7% in 2007–08; both trade and current account balances achieved this year record surpluses; and the Algerian Central Bank is building up record foreign exchange reserves. Inflation in 2006, despite a strongly expansionary fiscal policy, was still under control at 3.5%. The government is also leveraging the hydrocarbon revenues bonanza to reduce the external debt burden substantially.

A relatively weak institutional framework (rank 65/128), corruption problems, and a heavy bureaucracy slow down government efforts to diversify the economy and to implement its investment program. Indeed, current revenues are well in excess of the economy absorptive capacity, and it seems unlikely that the government will be able to disburse all expected investments. Extremely weak financial intermediation (financial market sophistication rank is 125/128) hampers the development of the private sector. The government is slowly attempting to strengthen the financial sector by providing more transparent regulation and privatizing some of the state-owned commercial banks.

There is a relatively high primary education enrollment rate (rank 35/128), but higher education and training systems need to improve (rank 86/128). The high secondary school drop-out rate fuels youth unemployment, affecting one-third of those aged 16–19.

Algeria needs to advance in several areas to prepare for transitioning to an innovation-driven economy in the future. Business sophistication ranks low because of a shortage of management know-how, inefficient production processes, and inadequate corporate governance structures. The low-ranking technological readiness reflects the difficulties of quickly absorbing new technologies and processes to improve competitiveness. Although some structures for innovation are in place, it is not yet enough for innovation to be an efficient contributor to economic growth.

The Networked Readiness Index 2007–2008 rankings

2007–2008 rank	Country/ Economy	Score
1	Denmark	5.78
2	Sweden	5.72
3	Switzerland	5.53
4	United States	5.49
5	Singapore	5.49
6	Finland	5.47
7	Netherlands	5.44
8	Iceland	5.44
9	Korea, Rep.	5.43
10	Norway	5.38
11	Hong Kong SAR	5.31
12	United Kingdom	5.30
13	Canada	5.30
14	Australia	5.28
15	Austria	5.22
16	Germany	5.19
17	Taiwan, China	5.18
18	Israel	5.18
19	Japan	5.14
20	Estonia	5.12
21	France	5.11
22	New Zealand	5.02
23	Ireland	5.02
24	Luxembourg	4.94
25	Belgium	4.92
26	Malaysia	4.82
27	Malta	4.61
28	Portugal	4.60
29	United Arab Emirates	4.55
30	Slovenia	4.47
31	Spain	4.47
32	Qatar	4.42
33	Lithuania	4.41
34	Chile	4.35
35	Tunisia	4.33
36	Czech Republic	4.33
37	Hungary	4.28
38	Barbados	4.26
39	Puerto Rico	4.25
40	Thailand	4.25
41	Cyprus	4.23
42	Italy	4.21
43	Slovak Republic	4.17
44	Latvia	4.14
45	Bahrain	4.13
46	Jamaica	4.09
47	Jordan	4.08
48	Saudi Arabia	4.07
49	Croatia	4.06
50	India	4.06
51	South Africa	4.05
52	Kuwait	4.01
53	Oman	3.97
54	Mauritius	3.96
55	Turkey	3.96
56	Greece	3.94
57	China	3.90
58	Mexico	3.90
59	Brazil	3.87
60	Costa Rica	3.87
61	Romania	3.86
62	Poland	3.81
63	Egypt	3.74
64	Panama	3.74
65	Uruguay	3.72
66	El Salvador	3.72
67	Azerbaijan	3.72
68	Bulgaria	3.71
69	Colombia	3.71
70	Ukraine	3.69
71	Kazakhstan	3.68
72	Russian Federation	3.68
73	Vietnam	3.67
74	Morocco	3.67
75	Dominican Republic	3.66
76	Indonesia	3.60
77	Argentina	3.59
78	Botswana	3.59
79	Sri Lanka	3.58
80	Guatemala	3.58
81	Philippines	3.56
82	Trinidad and Tobago	3.55
83	Macedonia, FYR	3.49
84	Peru	3.46
85	Senegal	3.46
86	Venezuela	3.44
87	Mongolia	3.43
88	Algeria	3.38
89	Pakistan	3.37
90	Honduras	3.35
91	Georgia	3.34
92	Kenya	3.34
93	Namibia	3.33
94	Nigeria	3.32
95	Bosnia and Herzegovina	3.22
96	Moldova	3.21
97	Mauritania	3.21
98	Tajikistan	3.18
99	Mali	3.17
100	Tanzania	3.17
101	Gambia, The	3.17
102	Guyana	3.16
103	Burkina Faso	3.12
104	Madagascar	3.12
105	Libya	3.10
106	Armenia	3.10
107	Ecuador	3.09
108	Albania	3.06
109	Uganda	3.06
110	Syria	3.06
111	Bolivia	3.05
112	Zambia	3.02
113	Benin	3.01
114	Kyrgyz Republic	2.99
115	Cambodia	2.96
116	Nicaragua	2.95
117	Suriname	2.91
118	Cameroon	2.89
119	Nepal	2.88
120	Paraguay	2.87
121	Mozambique	2.82
122	Lesotho	2.79
123	Ethiopia	2.77
124	Bangladesh	2.65
125	Zimbabwe	2.50
126	Burundi	2.46
127	Chad	2.40

(Cont'd.)

Algeria

Key indicators

Population (millions), 2007 ..... 33.9
GDP (PPP) per capita (int'l $), 2007 6,539
Internet users per 100 population, 2007 ..... 10.3
Internet bandwidth (mB/s) per 10,000 population, 2007 ..... 0.9
Mobile telephone subscribers per 100 population, 2007 ..... 81.4

Networked Readiness Index

Edition (number of economies)	Rank
2008–2009 (134)	**108**
2007–2008 (127)	88
2006–2007 (122)	80

Global Competitiveness Index 2008–2009 (134)	99

Environment component 120

Market environment 127

1.01 Venture capital availability 118
1.02 Financial market sophistication 130
1.03 Availability of latest technologies 117
1.04 State of cluster development 120
1.05 Utility patents, 2007* 89
1.06 High-tech exports, 2006* 117
1.07 Burden of government regulation 117
1.08 Extent and effect of taxation 58
1.09 Total tax rate, 2007* 122
1.10 Time required to start a business, 2008* 68
1.11 No. of procedures required to start a business, 2008* 118
1.12 Intensity of local competition 113
1.13 Freedom of the press 88
1.14 Accessibility of digital content 125

Political and regulatory environment 121

2.01 Effectiveness of law-making bodies 105
2.02 Laws relating to ICT 129
2.03 Judicial independence 100
2.04 Intellectual property protection 120
2.05 Efficiency of legal framework 90
2.06 Property rights 115
2.07 Quality of competition in the ISP sector 107
2.08 Number of procedures to enforce a contract, 2008* 119
2.09 Time to enforce a contract, 2008* 88

Infrastructure environment 93

3.01 Number of telephone lines, 2007* 96
3.02 Secure Internet servers, 2007* 118
3.03 Electricity production, 2005* 91
3.04 Availability of scientists and engineers 41
3.05 Quality of scientific research institutions 108
3.06 Tertiary enrollment, 2006* 80
3.07 Education expenditure, 2006* 56

Readiness component 100

Individual readiness 100

4.01 Quality of math and science education 99
4.02 Quality of the educational system 122
4.03 Internet access in schools 113
4.04 Buyer sophistication 91
4.05 Residential telephone connection charge, 2007* 1
4.06 Residential monthly telephone subscription, 2007* 114
4.07 High-speed monthly broadband subscription, 2006* 96
4.08 Lowest cost of broadband, 2006* 101
4.09 Cost of mobile telephone call, 2006* 52

Business readiness 101

5.01 Extent of staff training 128
5.02 Local availability of research and training services 111
5.03 Quality of management schools 117
5.04 Company spending on R&D 116
5.05 University-industry research collaboration 124
5.06 Business telephone connection charge, 2007* 1
5.07 Business monthly telephone subscription, 2007* 72
5.08 Local supplier quality 130
5.09 Local supplier quantity 113
5.10 Computer, comm., and other services imports* ..... n/a

Government readiness 110

6.01 Government prioritization of ICT 85
6.02 Gov't procurement of advanced tech products 118
6.03 Importance of ICT to government vision of the future 100
6.04 E-Government Readiness Index, 2008* 100

Usage component 119

Individual usage 81

7.01 Mobile telephone subscribers, 2007* 64
7.02 Personal computers, 2005* 113
7.03 Broadband Internet subscribers, 2007* 84
7.04 Internet users, 2007* 92
7.05 Internet bandwidth, 2007* 81

Business usage 129

8.01 Prevalence of foreign technology licensing 126
8.02 Firm-level technology absorption 128
8.03 Capacity for innovation 133
8.04 Availability of new telephone lines 92
8.05 Extent of business Internet use 134

Government usage 122

9.01 Government success in ICT promotion 79
9.02 Availability of government online services 120
9.03 ICT use and government efficiency 125
9.04 Presence of ICT in government offices 118
9.05 E-Participation Index, 2008* 115

* Hard data

Note: For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" at the beginning of this chapter.

Algeria

Key indicators

Population (millions), 2008 ..... 34.4
GDP per capita (PPP $), 2008 6,709
Mobile phone subscriptions per 100 population, 2008 ..... 92.7
Internet users per 100 population, 2008 ..... 11.9
Internet bandwidth (Mb/s) per 10,000 population ..... n/a
Utility patents per million population, 2008 ..... 0.0

Networked Readiness Index

Edition (number of economies)	Rank
2009–2010 (133)	**113**
2008–2009 (134)	108
2007–2008 (127)	88

Global Competitiveness Index 2009–2010 (133) 83

Environment component 120

Market environment 128

1.01 Venture capital availability 118
1.02 Financial market sophistication 127
1.03 Availability of latest technologies 126
1.04 State of cluster development 131
1.05 Burden of government regulation 126
1.06 Extent and effect of taxation 70
1.07 Total tax rate, 2008* 121
1.08 Time required to start a business, 2009* 75
1.09 No. of procedures required to start a business, 2009* 120
1.10 Intensity of local competition 109
1.11 Freedom of the press 101

Political and regulatory environment 121

2.01 Effectiveness of law-making bodies 103
2.02 Laws relating to ICT 127
2.03 Judicial independence 112
2.04 Intellectual property protection 110
2.05 Efficiency of legal framework in settling disputes 86
2.06 Efficiency of legal framework in challenging regs 100
2.07 Property rights 120
2.08 No. of procedures to enforce a contract, 2009* 117
2.09 Time to enforce a contract, 2009* 90
2.10 Level of competition index, 2007* 82

Infrastructure environment 86

3.01 Number of telephone lines, 2008* 93
3.02 Secure Internet servers, 2008* 112
3.03 Electricity production, 2006* 91
3.04 Availability of scientists and engineers 57
3.05 Quality of scientific research institutions 111
3.06 Tertiary education enrollment, 2007* 79
3.07 Education expenditure, 2007* 54
3.08 Accessibility of digital content 126
3.09 Internet bandwidth* ..... n/a

Readiness component 93

Individual readiness 66

4.01 Quality of math and science education 101
4.02 Quality of the educational system 118
4.03 Buyer sophistication 118
4.04 Residential telephone connection charge, 2008* 61
4.05 Residential monthly telephone subscription, 2008* 8
4.06 Fixed broadband tariffs, 2008* 40
4.07 Mobile cellular tariffs, 2008* 41
4.08 Fixed telephone lines tariffs, 2008* 67

Business readiness 102

5.01 Extent of staff training 121
5.02 Local availability of research and training 111
5.03 Quality of management schools 115
5.04 Company spending on R&D 99
5.05 University-industry collaboration in R&D 120
5.06 Business telephone connection charge, 2008* 44
5.07 Business monthly telephone subscription, 2008* 5
5.08 Local supplier quality 120
5.09 Computer, comm., and other services imports* ..... n/a
5.10 Availability of new telephone lines 109

Government readiness 121

6.01 Government prioritization of ICT 113
6.02 Gov't procurement of advanced tech. products 122
6.03 Importance of ICT to gov't vision of the future 119

Usage component 125

Individual usage 93

7.01 Mobile telephone subscriptions, 2008* 66
7.02 Personal computers, 2005* 111
7.03 Broadband Internet subscribers, 2008* 81
7.04 Internet users, 2008* 91
7.05 Internet access in schools 123

Business usage 133

8.01 Prevalence of foreign technology licensing 126
8.02 Firm-level technology absorption 130
8.03 Capacity for innovation 129
8.04 Extent of business Internet use 133
8.05 Creative industries exports, 2004* 106
8.06 Utility patents, 2008* 90
8.07 High-tech exports, 2007* 120

Government usage 128

9.01 Government success in ICT promotion 112
9.02 Government Online Service Index, 2009* 120
9.03 ICT use and government efficiency 127
9.04 Presence of ICT in government agencies 116
9.05 E-Participation Index, 2009* 118

* Hard data

Note: For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" at the beginning of this chapter.

Algeria

Key indicators

Population (millions), 2009	35.0
GDP (PPP) per capita (PPP $), 2009	6,885
GDP (US$ billions), 2009	139.8
Global Competitiveness Index 2010–2011 rank (out of 139)	86

Networked Readiness Index

Edition (No. of economies)	Score	Rank
2010–2011 (138)	**3.2**	**117**
2009–2010 (133)	3.0	113
2008–2009 (134)	3.1	108
2007–2008 (127)	3.4	88
2006–2007 (122)	3.4	80

Environment component	3.0	125
Market environment	**3.2**	**131**
1.01 Venture capital availability*	2.4	80
1.02 Financial market sophistication*	2.4	132
1.03 Availability of latest technologies*	4.2	108
1.04 State of cluster development*	2.5	125
1.05 Burden of government regulation*	2.3	131
1.06 Extent & effect of taxation*	3.7	56
1.07 Total tax rate, % profits	72.0	129
1.08 No. days to start a business	24	86
1.09 No. procedures to start a business	14	126
1.10 Freedom of the press*	4.1	110
Political and regulatory environment	**3.2**	**123**
2.01 Effectiveness of law-making bodies*	2.8	111
2.02 Laws relating to ICT*	2.7	123
2.03 Judicial independence*	2.8	111
2.04 Efficiency of legal system in settling disputes*	3.3	92
2.05 Efficiency of legal system in challenging regs*	3.1	99
2.06 Property rights*	3.6	105
2.07 Intellectual property protection*	2.7	104
2.08 Software piracy rate, % software installed	84	94
2.09 No. procedures to enforce a contract	46	121
2.10 No. days to enforce a contract	630	94
2.11 Internet & telephony competition, 0–6 (best)	4	85
Infrastructure environment	**2.8**	**101**
3.01 Phone lines/100 pop.	7.4	101
3.02 Mobile network coverage, % pop. covered	81.5	110
3.03 Secure Internet servers/million pop.	0.5	121
3.04 Int'l Internet bandwidth, Mb/s per 10,000 pop	0.0	131
3.05 Electricity production, kWh/capita	1,098.6	91
3.06 Tertiary education enrollment rate, %	24.0	86
3.07 Quality scientific research institutions*	3.1	95
3.08 Availability of scientists & engineers*	4.5	43
3.09 Availability research & training services*	3.4	105
3.10 Accessibility of digital content*	3.6	122

Readiness component	4.0	86
Individual readiness	**4.8**	**72**
4.01 Quality of math & science education*	3.6	83
4.02 Quality of educational system*	2.9	116
4.03 Adult literacy rate, %	72.6	113
4.04 Residential phone installation (PPP $)	74.7	69
4.05 Residential monthly phone subscription (PPP $)	4.2	22
4.06 Fixed phone tariffs (PPP $)	0.17	76
4.07 Mobile cellular tariffs (PPP $)	0.22	34
4.08 Fixed broadband Internet tariffs (PPP $)	30.8	51
4.09 Buyer sophistication*	2.9	108
Business readiness	**3.8**	**82**
5.01 Extent of staff training*	3.5	102
5.02 Quality of management schools*	3.8	91
5.03 Company spending on R&D*	2.6	105
5.04 University-industry collaboration in R&D*	2.9	118
5.05 Business phone installation (PPP $)	74.7	51
5.06 Business monthly phone subscription (PPP $)	4.2	8
5.07 Local supplier quality*	3.9	105
5.08 Computer, communications, & other services imports, % services imports	n/a	n/a
Government readiness	**3.4**	**116**
6.01 Gov't prioritization of ICT*	4.3	92
6.02 Gov't procurement of advanced tech.*	2.9	122
6.03 Importance of ICT to gov't vision*	3.1	123

Usage component	2.4	129
Individual usage	**2.7**	**102**
7.01 Mobile phone subscriptions/100 pop.	93.8	72
7.02 Cellular subscriptions w/data, % total	0.0	110
7.03 Households w/ personal computer, %	9.5	104
7.04 Broadband Internet subscribers/100 pop.	2.3	82
7.05 Internet users/100 pop.	13.5	95
7.06 Internet access in schools*	2.5	124
7.07 Use of virtual social networks*	5.3	59
7.08 Impact of ICT on access to basic services*	3.5	124
Business usage	**2.1**	**138**
8.01 Firm-level technology absorption*	3.9	127
8.02 Capacity for innovation*	2.3	124
8.03 Extent of business Internet use*	3.2	137
8.04 National office patent applications/million pop	2.4	76
8.05 Patent Cooperation Treaty apps/million pop	0.1	92
8.06 High-tech exports, % goods exports	0.0	122
8.07 Impact of ICT on new services and products*	2.9	135
8.08 Impact of ICT on new organizational models*	2.6	137
Government usage	**2.4**	**130**
9.01 Gov't success in ICT promotion	3.6	112
9.02 ICT use & gov't efficiency*	3.4	121
9.03 Government Online Service Index, 0–1 (best)	0.10	125
9.04 E-Participation Index, 0–1 (best)	0.01	126

* Out of a 1–7 (best) scale. This indicator is derived from the World Economic Forum's Executive Opinion Survey.

Note: For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" on page 159.

ملحق رقم 2: تقرير الاستعداد المعرفي والتقني (الجزائر خلال الفترة 2007-2014)

Algeria

	Rank (out of 142)	Score (1–7)
Networked Readiness Index 2012	**118**	**3.0**
A. Environment subindex	**136**	**2.8**
1st pillar: Political and regulatory environment	132	2.7
2nd pillar: Business and innovation environment	137	3.0
B. Readiness subindex	**88**	**4.3**
3rd pillar: Infrastructure and digital content	105	3.1
4th pillar: Affordability	51	5.5
5th pillar: Skills	97	4.4
C. Usage subindex	**127**	**2.7**
6th pillar: Individual usage	89	2.7
7th pillar: Business usage	140	2.6
8th pillar: Government usage	135	2.6
D. Impact subindex	**140**	**2.2**
9th pillar: Economic impacts	140	2.1
10th pillar: Social impacts	135	2.4

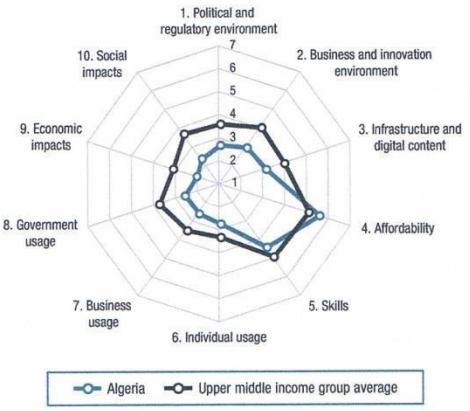

The Networked Readiness Index in detail

	INDICATOR	RANK /142	VALUE
	1st pillar: Political and regulatory environment		
1.01	Effectiveness of law-making bodies*	114	2.7
1.02	Laws relating to ICT*	130	2.6
1.03	Judicial independence*	126	2.5
1.04	Efficiency of legal system in settling disputes*	109	3.0
1.05	Efficiency of legal system in challenging regs*	104	3.0
1.06	Intellectual property protection*	135	2.2
1.07	Software piracy rate, % software installed	93	83
1.08	No. procedures to enforce a contract	123	45
1.09	No. days to enforce a contract	95	630
	2nd pillar: Business and innovation environment		
2.01	Availability of latest technologies*	122	4.0
2.02	Venture capital availability*	110	2.1
2.03	Total tax rate, % profits	134	72.0
2.04	No. days to start a business	92	25
2.05	No. procedures to start a business	133	14
2.06	Intensity of local competition*	131	3.9
2.07	Tertiary education gross enrollment rate, %	74	30.8
2.08	Quality of management schools*	101	3.7
2.09	Gov't procurement of advanced tech*	137	2.4
	3rd pillar: Infrastructure and digital content		
3.01	Electricity production, kWh/capita	92	1,168.7
3.02	Mobile network coverage, % pop.	114	81.5
3.03	Int'l Internet bandwidth, kb/s per user	83	8.1
3.04	Secure Internet servers/million pop.	123	0.9
3.05	Accessibility of digital content*	126	3.6
	4th pillar: Affordability		
4.01	Mobile cellular tariffs, PPP $/min.	43	0.22
4.02	Fixed broadband Internet tariffs, PPP $/month	42	27.38
4.03	Internet & telephony competition, 0–2 (best)	104	1.31
	5th pillar: Skills		
5.01	Quality of educational system*	123	2.8
5.02	Quality of math & science education*	96	3.4
5.03	Secondary education gross enrollment rate, %	49	94.9
5.04	Adult literacy rate, %	115	72.6

	INDICATOR	RANK /142	VALUE
	6th pillar: Individual usage		
6.01	Mobile phone subscriptions/100 pop.	81	92.4
6.02	Individuals using Internet, %	105	12.5
6.03	Households w/ personal computer, %	84	20.0
6.04	Households w/ Internet access, %	91	10.0
6.05	Broadband Internet subscriptions/100 pop.	88	2.5
6.06	Mobile broadband subscriptions/100 pop.	n/a	n/a
6.07	Use of virtual social networks*	86	5.0
	7th pillar: Business usage		
7.01	Firm-level technology absorption*	134	3.7
7.02	Capacity for innovation*	138	2.0
7.03	PCT patents, applications/million pop.	91	0.2
7.04	Extent of business Internet use*	141	3.1
7.05	Extent of staff training*	126	3.1
	8th pillar: Government usage		
8.01	Gov't prioritization of ICT*	123	3.7
8.02	Importance of ICT to gov't vision*	133	2.7
8.03	Government Online Service Index, 0–1 (best)	126	0.10
	9th pillar: Economic impacts		
9.01	Impact of ICT on new services and products*	141	2.5
9.02	ICT PCT patents, applications/million pop.	83	0.0
9.03	Impact of ICT on new organizational models*	142	2.1
9.04	Knowledge-intensive jobs, % workforce	77	19.1
	10th pillar: Social impacts		
10.01	Impact of ICT on access to basic services*	133	3.1
10.02	Internet access in schools*	125	2.6
10.03	ICT use & gov't efficiency*	137	2.6
10.04	E-Participation Index, 0–1 (best)	129	0.01

Note: Indicators followed by an asterisk (*) are measured on a 1-to-7 (best) scale. For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" on page 171.

© 2012 World Economic Forum

ملحق رقم 2: تقرير الاستعداد المعرفي والتقني (الجزائر خلال الفترة 2007-2014)

Algeria

	Rank (out of 144)	Score (1–7)
Networked Readiness Index 2013	**131**	**2.8**
Networked Readiness Index 2012 (out of 142)	118	3.0
A. Environment subindex	**143**	**2.6**
1st pillar: Political and regulatory environment	141	2.5
2nd pillar: Business and innovation environment	143	2.7
B. Readiness subindex	**96**	**4.0**
3rd pillar: Infrastructure and digital content	119	2.6
4th pillar: Affordability	64	5.3
5th pillar: Skills	101	4.0
C. Usage subindex	**140**	**2.4**
6th pillar: Individual usage	100	2.5
7th pillar: Business usage	144	2.1
8th pillar: Government usage	139	2.7
D. Impact subindex	**142**	**2.1**
9th pillar: Economic impacts	143	2.1
10th pillar: Social impacts	141	2.1

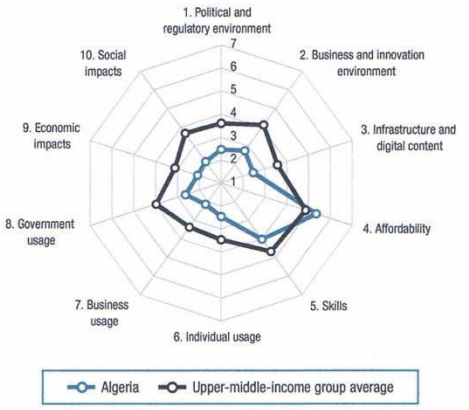

The Networked Readiness Index in detail

	INDICATOR	RANK /144	VALUE
	1st pillar: Political and regulatory environment		
1.01	Effectiveness of law-making bodies*	130	2.4
1.02	Laws relating to ICTs*	140	2.3
1.03	Judicial independence*	123	2.5
1.04	Efficiency of legal system in settling disputes*	132	2.6
1.05	Efficiency of legal system in challenging regs*	137	2.5
1.06	Intellectual property protection*	142	1.8
1.07	Software piracy rate, % software installed	94	84
1.08	No. procedures to enforce a contract	129	45
1.09	No. days to enforce a contract	98	630
	2nd pillar: Business and innovation environment		
2.01	Availability of latest technologies*	142	3.4
2.02	Venture capital availability*	138	1.8
2.03	Total tax rate, % profits	137	72.0
2.04	No. days to start a business	97	25
2.05	No. procedures to start a business	137	14
2.06	Intensity of local competition*	144	3.1
2.07	Tertiary education gross enrollment rate, %	76	32.1
2.08	Quality of management schools*	131	3.0
2.09	Gov't procurement of advanced tech*	142	2.2
	3rd pillar: Infrastructure and digital content		
3.01	Electricity production, kWh/capita	92	1,223.7
3.02	Mobile network coverage, % pop	116	81.5
3.03	Int'l Internet bandwidth, kb/s per user	88	8.9
3.04	Secure Internet servers/million pop	128	0.9
3.05	Accessibility of digital content*	137	3.3
	4th pillar: Affordability		
4.01	Mobile cellular tariffs, PPP $/min.	49	0.20
4.02	Fixed broadband Internet tariffs, PPP $/month	61	30.23
4.03	Internet & telephony competition, 0–2 (best)	107	1.31
	5th pillar: Skills		
5.01	Quality of educational system*	131	2.5
5.02	Quality of math & science education*	129	2.7
5.03	Secondary education gross enrollment rate, %	54	94.9
5.04	Adult literacy rate, %	112	72.6

	INDICATOR	RANK /144	VALUE
	6th pillar: Individual usage		
6.01	Mobile phone subscriptions/100 pop.	86	99.0
6.02	Individuals using Internet, %	110	14.0
6.03	Households w/ personal computer, %	87	20.0
6.04	Households w/ Internet access, %	92	10.0
6.05	Broadband Internet subscriptions/100 pop.	88	2.8
6.06	Mobile broadband subscriptions/100 pop.	126	0.0
6.07	Use of virtual social networks*	88	5.2
	7th pillar: Business usage		
7.01	Firm-level technology absorption*	144	3.2
7.02	Capacity for innovation*	143	1.9
7.03	PCT patents, applications/million pop.	98	0.1
7.04	Business-to-business Internet use*	139	2.7
7.05	Business-to-consumer Internet use*	139	2.4
7.06	Extent of staff training*	142	2.6
	8th pillar: Government usage		
8.01	Importance of ICTs to gov't vision*	140	2.6
8.02	Government Online Service Index, 0–1 (best)	120	0.25
8.03	Gov't success in ICT promotion*	137	2.8
	9th pillar: Economic impacts		
9.01	Impact of ICTs on new services and products*	144	2.4
9.02	ICT PCT patents, applications/million pop.	82	0.0
9.03	Impact of ICTs on new organizational models*	144	2.1
9.04	Knowledge-intensive jobs, % workforce	76	19.1
	10th pillar: Social impacts		
10.01	Impact of ICTs on access to basic services*	142	2.6
10.02	Internet access in schools*	132	2.4
10.03	ICT use & gov't efficiency*	144	2.3
10.04	E-Participation Index, 0–1 (best)	106	0.05

Note: Indicators followed by an asterisk (*) are measured on a 1-to-7 (best) scale. For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" on page 139.

© 2013 World Economic Forum

ملحق رقم 2: تقرير الاستعداد المعرفي والتقني (الجزائر خلال الفترة 2007-2014)

Algeria

	Rank (out of 148)	Value (1–7)
Networked Readiness Index 2014	**129**	**3.0**
Networked Readiness Index 2013 (out of 144)	131	2.8
A. Environment subindex	**143**	**2.8**
1st pillar: Political and regulatory environment	140	2.6
2nd pillar: Business and innovation environment	145	2.9
B. Readiness subindex	**101**	**4.1**
3rd pillar: Infrastructure and digital content	127	2.4
4th pillar: Affordability	42	6.0
5th pillar: Skills	102	4.0
C. Usage subindex	**134**	**2.7**
6th pillar: Individual usage	104	2.5
7th pillar: Business usage	147	2.5
8th pillar: Government usage	134	3.0
D. Impact subindex	**137**	**2.4**
9th pillar: Economic impacts	133	2.4
10th pillar: Social impacts	140	2.3

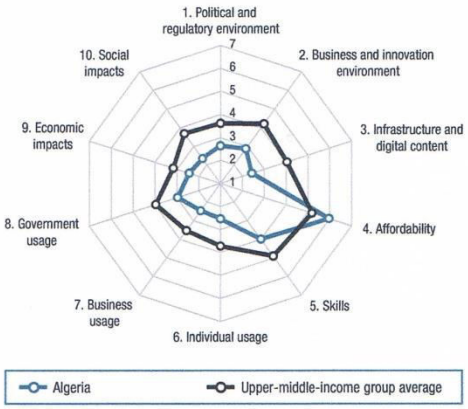

The Networked Readiness Index in detail

	INDICATOR	RANK/148	VALUE
	1st pillar: Political and regulatory environment		
1.01	Effectiveness of law-making bodies*	125	2.7
1.02	Laws relating to ICTs*	146	2.1
1.03	Judicial independence*	95	3.2
1.04	Efficiency of legal system in settling disputes*	116	3.1
1.05	Efficiency of legal system in challenging regs*	139	2.3
1.06	Intellectual property protection*	145	2.2
1.07	Software piracy rate, % software installed	95	84
1.08	No. procedures to enforce a contract	131	45
1.09	No. days to enforce a contract	101	630
	2nd pillar: Business and innovation environment		
2.01	Availability of latest technologies*	144	3.2
2.02	Venture capital availability*	123	2.0
2.03	Total tax rate, % profits	142	71.9
2.04	No. days to start a business	103	25
2.05	No. procedures to start a business	142	14
2.06	Intensity of local competition*	141	3.6
2.07	Tertiary education gross enrollment rate, %	78	31.5
2.08	Quality of management schools*	135	3.0
2.09	Gov't procurement of advanced tech*	127	2.7
	3rd pillar: Infrastructure and digital content		
3.01	Electricity production, kWh/capita	90	1,356.5
3.02	Mobile network coverage, % pop.	124	81.5
3.03	Int'l Internet bandwidth, kb/s per user	99	7.7
3.04	Secure Internet servers/million pop.	128	1.3
3.05	Accessibility of digital content*	144	3.0
	4th pillar: Affordability		
4.01	Prepaid mobile cellular tariffs, PPP $/min.	49	0.18
4.02	Fixed broadband Internet tariffs, PPP $/month	28	20.94
4.03	Internet & telephony competition, 0–2 (best)	104	1.33
	5th pillar: Skills		
5.01	Quality of educational system*	133	2.7
5.02	Quality of math & science education*	132	2.7
5.03	Secondary education gross enrollment rate, %	46	97.6
5.04	Adult literacy rate, %	117	72.6

	INDICATOR	RANK/148	VALUE
	6th pillar: Individual usage		
6.01	Mobile phone subscriptions/100 pop.	94	97.9
6.02	Individuals using Internet, %	113	15.2
6.03	Households w/ personal computer, %	90	24.2
6.04	Households w/ Internet access, %	91	19.4
6.05	Fixed broadband Internet subs./100 pop.	90	2.9
6.06	Mobile broadband subscriptions/100 pop.	140	0.0
6.07	Use of virtual social networks*	104	5.1
	7th pillar: Business usage		
7.01	Firm-level technology absorption*	147	3.2
7.02	Capacity for innovation*	147	2.3
7.03	PCT patents, applications/million pop.	98	0.1
7.04	Business-to-business Internet use*	147	3.0
7.05	Business-to-consumer Internet use*	145	2.7
7.06	Extent of staff training*	139	3.0
	8th pillar: Government usage		
8.01	Importance of ICTs to gov't vision*	122	3.2
8.02	Government Online Service Index, 0–1 (best)	123	0.25
8.03	Gov't success in ICT promotion*	136	3.2
	9th pillar: Economic impacts		
9.01	Impact of ICTs on new services & products*	145	2.9
9.02	ICT PCT patents, applications/million pop.	83	0.0
9.03	Impact of ICTs on new organizational models*	140	2.9
9.04	Knowledge-intensive jobs, % workforce	80	19.1
	10th pillar: Social impacts		
10.01	Impact of ICTs on access to basic services*	138	3.0
10.02	Internet access in schools*	138	2.2
10.03	ICT use & gov't efficiency*	141	2.9
10.04	E-Participation Index, 0–1 (best)	107	0.05

Note: Indicators followed by an asterisk (*) are measured on a 1-to-7 (best) scale. For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" on page 97.

© 2014 World Economic Forum

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

National Accounts — الحسابات القومية

GDP at Current Market Prices (Millions of Domestic Currency)
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون عملة محلية)

Country	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الدولة
Jordan	20,477	18,762	16,912	15,593	12,131	10,675	8,925	8,091	7,229	6,794	الأردن
Emirates	1,243,839	1,042,682	953,871	1,154,820	947,197	815,684	663,316	542,885	456,662	403,300	الإمارات
Bahrain	9,710	8,246	7,377	8,329	6,945	5,960	5,061	4,225	3,665	3,193	البحرين
Tunisia	65,371	63,523	58,883	55,120	49,765	45,756	41,871	38,839	35,373	32,901	تونس
Algeria	14,384,800	12,049,493	10,034,255	11,042,800	9,408,300	8,514,839	7,561,984	6,149,117	5,252,321	4,522,773	الجزائر
Djibouti	219,973	200,578	186,447	174,617	147,600	136,803	125,976	101,932	105,210	111,070	جيبوتي
Saudi Arabia	2,239,073	1,709,708	1,412,596	1,786,143	1,442,572	1,335,580	1,182,514	938,771	804,648	707,067	السعودية
Sudan	186,556	162,204	148,137	127,747	114,018	93,872	75,919	57,965	40,012	22,058	السودان
Syria	2,872,737	2,791,775	2,520,705	2,448,060	2,020,838	1,726,404	1,506,440	1,266,891	1,074,163	1,016,519	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	179,047,951	129,511,212	110,678,687	129,852,309	93,981,672	80,459,422	53,386,429	38,058,543	20,562,256	34,123,696	العراق
Oman	27,945	22,773	18,559	23,352	16,111	14,151	11,883	9,487	8,283	7,708	عمان
Qatar	631,609	463,489	355,986	419,582	290,151	221,611	162,091	115,512	85,663	70,484	قطر
Comoros	207,236	197,056	185,625	175,697	166,229	159,264	150,476	145,863	138,426	128,980	القمر
Kuwait	44,409	34,369	30,496	39,620	32,581	29,470	23,593	17,517	14,267	11,590	الكويت
Lebanon	60,442,000	55,965,000	52,235,000	44,748,000	37,624,000	33,451,000	32,955,000	32,848,000	30,276,000	28,872,000	لبنان
Libya	43,694	93,196	79,712	107,268	85,829	72,731	62,402	43,500	33,922	27,844	ليبيا
Egypt	1,371,806	1,206,590	1,042,155	895,502	744,788	617,744	538,511	485,342	417,519	378,964	مصر
Morocco	802,606	764,302	732,449	688,843	616,254	577,344	527,679	505,015	477,021	445,426	المغرب
Mauritania	1,170,334	997,054	794,187	854,027	733,748	725,000	493,308	396,562	338,041	311,087	موريتانيا
Yemen	6,175,797	6,847,545	5,730,956	6,072,272	5,099,905	4,495,179	3,646,557	2,885,580	2,486,732	2,150,895	اليمن

GDP at Current Market Prices (Millions of U.S .Dollars)
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون دولار أمريكي)

Total	2,365,391	2,005,295	1,736,294	1,998,544	1,588,610	1,370,677	1,152,566	948,382	794,245	713,628	المجموع
Jordan	28,881	26,463	23,853	21,993	17,110	15,056	12,589	11,411	10,196	9,583	الأردن
Emirates	338,690	283,916	259,733	314,451	257,916	222,106	180,617	147,824	124,346	109,816	الإمارات
Bahrain	25,825	21,930	19,621	22,151	18,471	15,851	13,459	11,235	9,747	8,491	البحرين
Tunisia	46,431	44,341	43,637	44,781	38,882	34,419	32,256	31,181	27,469	25,446	تونس
Algeria	197,450	161,950	138,130	171,020	135,630	117,220	103,066	85,333	67,864	56,760	الجزائر
Djibouti	1,238	1,129	1,049	983	831	770	709	625	592	574	جيبوتي
Saudi Arabia	597,086	455,922	376,692	476,305	384,686	356,155	315,337	250,339	214,573	188,551	السعودية
Sudan	69,960	70,367	63,690	61,085	56,565	45,299	35,186	26,609	21,369	18,135	السودان
Syria	60,193	60,038	53,965	52,579	40,465	33,752	28,499	24,547	21,828	19,544	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	153,032	110,693	94,597	107,672	74,235	54,475	36,243	26,175	10,621	17,437	العراق
Oman	72,680	59,228	48,268	60,732	41,901	36,804	30,905	24,674	21,543	20,048	عمان
Qatar	173,519	127,332	97,798	115,269	79,712	60,882	44,530	31,734	23,534	19,364	قطر
Comoros	584	528	522	518	520	462	406	380	368	318	القمر
Kuwait	160,940	119,835	105,993	147,541	114,565	101,574	80,799	59,439	47,869	38,129	الكويت
Lebanon	40,094	37,124	34,650	29,684	24,958	22,190	21,861	21,790	20,082	19,152	لبنان
Libya	37,468	79,841	63,769	86,506	68,118	55,520	47,635	33,461	26,296	21,924	ليبيا
Egypt	235,584	218,387	188,489	162,464	130,367	107,378	89,528	87,623	81,135	85,180	مصر
Morocco	93,574	91,458	90,553	88,880	75,224	65,640	59,524	56,948	49,819	40,474	المغرب
Mauritania	4,064	3,629	3,031	3,536	2,819	2,699	1,857	1,495	1,285	1,146	موريتانيا
Yemen	28,097	31,183	28,251	30,395	25,634	22,812	19,050	15,616	13,555	12,247	اليمن

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

National Accounts — الحسابات القومية

GDP at Current Market Prices (Millions of SDRs) — الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون وحدة حقوق السحب الخاصة)

Country	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الدولة
Total	1,459,934	1,307,106	1,125,271	1,265,096	1,033,074	930,359	780,901	630,882	554,659	539,979	المجموع
Jordan	18,268	17,320	15,423	13,893	10,832	10,005	8,776	7,396	6,885	7,048	الأردن
Emirates	214,539	186,088	168,130	198,675	168,703	150,988	122,296	99,826	88,808	84,844	الإمارات
Bahrain	16,359	14,374	12,701	13,996	12,082	10,775	9,113	7,587	6,962	6,560	البحرين
Tunisia	29,414	29,087	28,273	28,347	25,403	23,370	21,852	21,058	19,607	17,880	تونس
Algeria	124,927	106,171	89,413	107,684	88,812	79,678	69,876	57,625	48,468	43,853	الجزائر
Djibouti	784	740	679	621	543	523	480	387	423	483	جيبوتي
Saudi Arabia	378,218	298,826	243,841	300,936	251,623	242,114	213,515	169,054	153,248	145,675	السعودية
Sudan	44,315	45,825	41,319	38,598	37,001	29,380	21,101	15,177	10,950	6,472	السودان
Syria	...	39,351	34,996	33,307	26,442	22,569	19,116	16,389	14,873	15,223	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	96,937	72,552	61,234	68,840	41,762	37,274	24,557	17,683	7,596	13,472	العراق
Oman	46,038	38,820	31,244	38,369	27,407	25,019	20,926	16,662	15,386	15,489	عمان
Qatar	109,914	83,458	63,307	72,829	52,139	41,388	30,152	21,430	16,808	14,960	قطر
Comoros	371	348	340	331	302	276	257	249	227	191	القمر
Kuwait	101,599	78,598	68,546	93,157	75,010	69,041	54,709	40,139	34,188	29,458	الكويت
Lebanon	25,397	24,333	22,430	18,755	16,325	15,085	14,802	14,715	14,344	14,797	لبنان
Libya	22,610	48,219	41,250	55,510	44,596	37,737	31,944	22,596	18,740	16,939	ليبيا
Egypt	146,466	140,670	123,212	103,542	86,331	73,173	62,975	52,897	50,964	65,064	مصر
Morocco	62,844	59,515	58,716	56,346	49,206	44,620	40,304	38,457	35,585	31,225	المغرب
Mauritania	2,637	2,374	1,966	2,158	1,787	1,835	1,258	1,008	918	884	موريتانيا
Yemen	18,297	20,439	18,251	19,203	16,767	15,508	12,893	10,546	9,681	9,462	اليمن

GDP at Current Market Prices (Millions of AADs) — الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون دينار عربي حسابي)

Total	516,883	407,281	332,538	299,326	250,858	201,415	194,378	185,981	173,570	171,933	المجموع
Jordan	6,311	5,783	5,212	4,806	3,739	3,290	2,751	2,494	2,228	2,094	الأردن
Emirates	74,010	62,041	56,757	68,713	56,360	48,534	39,468	32,302	27,172	23,997	الإمارات
Bahrain	5,643	4,792	4,288	4,840	4,036	3,464	2,941	2,455	2,130	1,855	البحرين
Tunisia	10,146	9,689	9,536	9,785	8,496	7,521	7,048	6,814	6,003	5,560	تونس
Algeria	43,147	35,389	30,184	37,371	29,638	25,615	22,522	18,647	14,830	12,403	الجزائر
Djibouti	270	247	229	215	181	168	155	137	129	125	جيبوتي
Saudi Arabia	130,475	99,628	82,314	104,082	84,061	77,827	68,907	54,704	46,888	41,202	السعودية
Sudan	15,288	15,377	13,918	13,348	12,360	9,899	7,689	5,815	4,669	3,963	السودان
Syria	13,153	13,119	11,792	11,490	8,842	7,375	6,228	5,364	4,770	4,271	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	33,441	24,189	20,671	23,528	16,222	11,904	7,920	5,720	2,321	3,810	العراق
Oman	15,882	12,942	10,548	13,271	9,156	8,042	6,753	5,392	4,708	4,381	عمان
Qatar	37,917	27,824	21,371	25,189	17,419	13,304	9,731	6,934	5,143	4,231	قطر
Comoros	128	115	114	113	114	101	89	83	80	69	القمر
Kuwait	35,168	26,186	23,162	32,240	25,035	22,196	17,656	12,989	10,460	8,332	الكويت
Lebanon	8,761	8,112	7,572	6,487	5,454	4,849	4,777	4,762	4,388	4,185	لبنان
Libya	8,188	17,447	13,935	18,903	14,885	12,132	10,409	7,312	5,746	4,791	ليبيا
Egypt	51,480	47,722	41,188	35,501	28,488	23,464	19,564	19,147	17,729	18,613	مصر
Morocco	20,448	19,985	19,788	19,422	16,438	14,344	13,007	12,444	10,886	8,844	المغرب
Mauritania	888	793	662	773	616	590	406	327	281	250	موريتانيا
Yemen	6,140	6,814	6,173	6,642	5,602	4,985	4,163	3,412	2,962	2,676	اليمن

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

National Accounts — الحسابات القومية

Population (Millions) — عـــدد السكـــــان (مليون نسمة)

Country	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الدول
Total	**362.3**	**353.8**	**345.9**	**338.9**	**327.3**	**319.0**	**310.7**	**298.2**	**291.7**	**285.1**	**المجموع**
Jordan	6.2	6.1	6.0	5.9	5.7	5.6	5.5	5.2	5.1	5.0	الأردن
Emirates	8.4	8.3	8.2	8.1	6.2	5.0	4.1	3.6	3.4	3.2	الإمارات
Bahrain	1.2	1.3	1.2	1.1	1.0	1.0	0.9	0.7	0.7	0.7	البحرين
Tunisia	10.7	10.6	10.4	10.3	10.2	10.1	10.0	9.8	9.8	9.7	تونس
Algeria	36.7	36.0	35.3	34.6	34.1	33.5	32.9	31.9	31.4	30.9	الجزائر
Djibouti	1.0	0.9	0.9	0.9	0.8	0.8	0.8	0.7	0.7	0.7	جيبوتي
Saudi Arabia	28.4	27.6	26.7	25.8	24.9	24.1	23.3	22.0	21.4	20.9	السعودية
Sudan	43.0	41.7	40.2	39.2	37.2	36.3	35.4	33.7	32.8	31.9	السودان
Syria	21.1	20.6	20.1	19.6	19.2	18.7	18.3	17.6	17.1	16.7	سورية
Somalia	10.7	10.6	10.5	10.4	10.3	10.2	10.1	9.9	9.8	9.7	الصومال
Iraq	33.3	32.5	31.7	31.9	29.7	28.8	28.0	26.3	25.6	24.8	العراق
Oman	3.3	2.8	3.2	2.9	2.7	2.6	2.5	2.3	2.5	2.5	عمان
Qatar	1.7	1.7	1.6	1.4	1.2	1.0	0.9	0.7	0.7	0.7	قطر
Comoros	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.6	0.6	0.6	0.6	القمر
Kuwait	3.7	3.6	3.5	3.4	3.4	3.2	3.0	2.5	2.4	2.2	الكويت
Lebanon	4.0	4.0	4.0	4.0	3.9	3.9	3.9	3.8	3.8	3.8	لبنان
Libya	8.0	7.8	7.5	7.3	7.1	6.8	6.6	6.2	6.0	5.8	ليبيا
Egypt	80.5	78.7	76.9	75.2	73.6	72.2	70.7	67.3	66.0	64.7	مصر
Morocco	32.2	31.9	31.5	31.2	30.9	30.5	30.2	30.1	29.6	29.2	المغرب
Mauritania	3.4	3.4	3.3	3.2	3.1	3.1	3.0	2.8	2.8	2.7	موريتانيا
Yemen	23.8	23.2	22.5	21.8	21.2	20.9	20.0	20.4	19.6	18.9	اليمن

GDP Per Capita (U.S. Dollar) — متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الآجمالي (دولار أمريكي)

Total	**6,529.3**	**5,667.9**	**5,020.1**	**5,897.2**	**4,853.1**	**4,296.5**	**3,709.7**	**3,180.7**	**2,722.5**	**2,503.1**	**المجموع**
Jordan	4,622.0	4,329.0	3,988.8	3,759.5	2,989.7	2,688.6	2,300.1	2,181.9	1,999.2	1,924.2	الأردن
Emirates	40,509.6	34,355.8	31,674.8	38,946.1	41,472.3	44,314.8	43,988.6	41,640.7	37,118.3	34,642.3	الإمارات
Bahrain	21,610.7	16,689.4	16,148.9	19,724.8	17,778.1	16,511.4	15,139.6	16,282.9	14,504.9	12,963.4	البحرين
Tunisia	4,352.0	4,202.6	4,182.2	4,335.4	3,802.7	3,398.4	3,216.2	3,168.8	2,808.2	2,630.4	تونس
Algeria	5,377.6	4,501.4	3,916.6	4,944.1	3,977.9	3,501.1	3,132.1	2,679.2	2,164.0	1,838.1	الجزائر
Djibouti	1,301.0	1,222.8	1,172.2	1,132.0	986.4	942.2	895.0	838.9	819.9	818.2	جيبوتي
Saudi Arabia	21,041.9	16,541.1	14,129.5	18,470.7	15,423.8	14,765.3	13,517.0	11,387.8	10,008.1	9,017.3	السعودية
Sudan	1,625.1	1,687.1	1,585.9	1,560.1	1,519.0	1,248.0	994.1	790.8	652.1	568.3	السودان
Syria	2,849.5	2,911.8	2,681.5	2,676.6	2,110.6	1,803.3	1,560.0	1,398.7	1,274.3	1,168.9	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	4,591.4	3,407.9	2,987.5	3,375.8	2,501.0	1,890.8	1,296.1	993.7	415.5	702.7	العراق
Oman	22,057.6	21,358.7	15,207.4	21,117.0	15,275.6	14,281.8	12,317.6	10,544.3	8,488.1	8,090.3	عمان
Qatar	100,126.3	74,246.1	59,669.4	79,605.9	65,445.0	58,372.4	49,150.5	44,074.7	34,608.5	29,790.4	قطر
Comoros	824.2	718.9	729.7	743.5	766.3	699.6	631.6	607.6	604.5	535.5	القمر
Kuwait	43,532.6	33,454.8	30,414.1	42,864.8	33,695.5	31,921.4	27,013.9	23,928.8	20,257.8	16,999.1	الكويت
Lebanon	9,914.6	9,239.4	8,677.7	7,482.7	6,331.3	5,665.0	5,616.9	5,668.6	5,261.3	5,042.6	لبنان
Libya	4,668.6	10,270.3	8,468.7	11,859.9	9,641.6	8,113.4	7,185.9	5,378.7	4,367.3	3,752.9	ليبيا
Egypt	2,925.4	2,775.5	2,450.3	2,159.6	1,770.2	1,487.0	1,265.4	1,301.7	1,229.6	1,317.5	مصر
Morocco	2,902.0	2,867.6	2,870.8	2,849.2	2,438.4	2,151.7	1,972.8	1,891.6	1,681.3	1,387.5	المغرب
Mauritania	1,180.3	1,079.4	923.6	1,103.7	901.2	883.8	622.9	526.4	462.3	422.8	موريتانيا
Yemen	1,178.9	1,346.8	1,256.1	1,391.5	1,208.6	1,091.4	953.3	767.0	690.5	649.3	اليمن

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

Foreign Merchandise Trade — التجارة السلعية الخارجية

Total Exports of Arab Countries (Millions of U.S .Dollars)
إجمالى صادرات الدول العربية (مليون دولار امريكى)

Country	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الدولة
Total	1,106,535	835,021	622,723	991,968	699,552	619,301	492,520	358,461	273,429	221,061	المجموع
Jordan	6,732	5,939	5,041	6,243	5,535	5,204	4,301	3,531	3,082	2,770	الأردن
Emirates	241,306	176,086	121,871	195,424	136,470	119,435	97,446	70,165	50,665	38,826	الإمارات
Bahrain	16,071	13,647	8,384	13,083	13,665	11,662	10,239	7,516	6,632	5,794	البحرين
Tunisia	16,600	15,278	13,969	18,628	14,792	11,370	10,094	9,379	7,749	6,857	تونس
Algeria	73,452	57,064	45,188	79,280	59,229	54,549	46,048	31,284	24,963	18,839	الجزائر
Saudi Arabia	330,649	232,104	172,575	303,861	209,008	195,542	154,373	111,084	85,463	65,379	السعودية
Sudan	9,689	11,404	8,257	11,671	8,867	5,657	4,824	3,774	2,609	1,920	السودان
Syria	15,631	14,152	10,175	14,922	11,648	10,385	9,026	4,825	5,867	6,667	سورية
Somalia	594	518	433	426	353	292	243	186	151	115	الصومال
Iraq	70,812	46,640	36,220	56,840	35,201	27,459	17,624	16,056	8,220	9,139	العراق
Oman	44,979	32,718	23,928	35,100	23,480	21,462	18,462	13,221	11,509	11,072	عمان
Qatar	107,339	67,465	46,345	55,727	41,491	33,627	25,339	18,451	13,380	10,977	قطر
Comoros	18.0	16.0	9.0	13.8	9.9	12.0	18.6	26.7	19.0	17.0	القمر
Kuwait	86,885	61,679	47,656	78,789	54,369	47,003	35,810	25,463	18,687	15,499	الكويت
Lebanon	4,201	3,858	3,434	3,428	2,747	2,228	1,821	1,698	1,457	991	لبنان
Libya	17,449	42,189	35,052	61,501	43,558	39,345	29,000	19,317	13,734	9,864	ليبيا
Egypt	30,621	27,259	24,088	26,233	16,168	13,720	10,646	7,680	6,161	4,678	مصر
Morocco	20,790	16,610	13,461	18,915	14,459	12,282	10,644	9,912	8,765	7,839	المغرب
Mauritania	3,045	2,156	1,741	2,353	1,706	1,384	952	813	593	545	موريتانيا
Yemen	9,671	8,240	4,894	9,530	6,797	6,683	5,611	4,078	3,723	3,275	اليمن

Total Imports of Arab Countries
إجمالى واردات الدول العربية

Total	741,444	640,650	572,368	687,510	509,193	403,359	350,763	266,988	195,023	167,500	المجموع
Jordan	18,930	15,564	14,236	16,995	13,531	11,548	10,498	8,164	5,743	5,076	الأردن
Emirates	215,521	172,933	152,273	203,269	149,807	122,747	108,008	75,659	38,827	30,353	الإمارات
Bahrain	12,725	11,517	9,159	11,897	8,496	7,018	6,113	5,135	4,454	3,840	البحرين
Tunisia	26,204	23,567	19,162	24,542	19,070	15,028	13,327	12,995	10,896	9,503	تونس
Algeria	47,198	40,489	40,725	39,364	27,312	21,372	19,852	18,171	15,357	11,809	الجزائر
Saudi Arabia	127,628	103,692	92,011	113,539	90,064	69,813	59,510	44,745	36,916	32,290	السعودية
Sudan	9,227	10,002	9,656	9,332	8,742	8,074	6,690	4,086	2,705	2,136	السودان
Syria	26,253	25,457	21,887	26,547	20,880	16,752	14,563	6,336	8,571	7,150	سورية
Somalia	1,633	1,263	1,025	1,179	920	815	616	544	422	391	الصومال
Iraq	36,190	28,259	23,869	21,636	14,873	13,342	12,965	10,337	4,494	6,084	العراق
Oman	25,822	21,541	17,853	22,925	15,980	10,897	8,827	8,616	6,572	6,005	عمان
Qatar	24,341	22,537	25,039	27,900	23,430	16,441	10,061	6,004	4,897	4,051	قطر
Comoros	190.0	170.0	175.0	138.3	115.2	98.7	85.6	70.0	53.0	51.0	القمر
Kuwait	24,173	22,816	19,093	25,734	21,300	16,556	15,229	12,802	11,421	8,796	الكويت
Lebanon	20,051	17,964	16,225	16,137	11,815	9,397	9,340	9,397	7,168	6,445	لبنان
Libya	8,598	21,899	21,161	19,632	12,956	10,274	8,790	8,185	6,161	5,535	ليبيا
Egypt	59,333	52,815	44,655	52,772	27,033	20,594	19,812	12,841	10,893	12,496	مصر
Morocco	43,626	35,139	32,394	40,628	31,219	23,264	20,336	17,807	14,197	11,833	المغرب
Mauritania	3,491	2,541	2,112	2,289	1,793	1,389	1,340	1,109	998	879	موريتانيا
Yemen	10,312	10,484	9,659	11,053	9,859	7,941	4,800	3,985	4,279	2,777	اليمن

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

Balance of Payments — ميزان المدفوعات

Goods Exports (FOB) — الصادرات السلعية (فوب)
(Millions of U.S. Dollars) — (مليون دولار أمريكي)

Country	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الدولة
Total	**1,225,010**	**864,341**	**786,445**	**996,819**	**738,497**	**639,731**	**522,154**	**306,014**	**246,591**	**239,309**	المجموع
Jordan	8,006	7,028	6,375	7,937	5,731	5,204	4,301	3,082	2,770	2,294	الأردن
Emirates	302,243	191,933	239,213	180,529	134,995	117,255	90,998	67,137	52,163	48,773	الإمارات
Bahrain	19,650	13,647	11,874	17,316	13,634	12,200	7,660	6,721	5,888	5,656	البحرين
Tunisia	17,876	16,493	14,481	19,249	15,192	11,738	10,691	8,027	6,857	6,628	تونس
Algeria	72,780	57,090	45,186	78,590	60,591	54,740	46,334	24,460	18,720	19,090	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	364,735	251,143	192,307	313,481	233,311	211,305	180,712	93,244	72,464	67,973	السعودية
Sudan	9,599	11,404	8,257	11,671	8,879	5,657	4,824	2,542	1,949	1,699	السودان
Syria	10,584	12,273	10,884	15,334	11,756	10,245	8,602	7,220	5,762	6,668	سورية
Somalia	596	443	428	356	293	243	190	144	108	71	الصومال
Iraq	79,684	51,760	39,429	63,728	39,587	30,529	23,697	9,711	12,219	12,873	العراق
Oman	47,092	36,601	27,652	37,719	24,692	21,587	18,692	11,670	11,170	11,074	عمان
Qatar	114,299	46,928	54,912	42,020	34,051	25,762	18,685	13,382	10,978	10,870	قطر
Kuwait	104,290	67,631	54,423	86,944	62,526	56,453	45,303	21,795	15,367	16,237	الكويت
Lebanon	5,386	4,689	4,187	4,454	3,574	2,814	2,361	1,998	1,420	880	لبنان
Libya	12,986	48,935	37,055	61,950	46,929	37,473	28,849	12,878	9,851	10,634	ليبيا
Egypt	27,913	25,024	23,089	29,849	24,455	20,546	16,073	8,987	7,118	7,025	مصر
Morocco	15,946	12,309	9,166	15,252	9,885	8,038	7,328	8,771	7,839	7,142	المغرب
Mauritania	2,683	1,359	1,673	1,465	1,367	625	440	311	328	355	موريتانيا
Yemen	8,662	7,650	5,855	8,977	7,050	7,316	6,413	3,934	3,621	3,367	اليمن

Goods Imports (FOB) — الواردات السلعية (فوب)

Total	**-678,573**	**-582,257**	**-574,596**	**-561,093**	**-425,904**	**-342,282**	**-296,692**	**-196,977**	**-170,982**	**-164,611**	المجموع
Jordan	-16,826	-13,822	-12,641	-15,102	-12,183	-10,260	-9,317	-5,078	-4,501	-4,301	الأردن
Emirates	-195,575	-149,809	-176,288	-116,357	-86,118	-74,494	-63,431	-45,824	-37,533	-37,293	الإمارات
Bahrain	-12,106	-11,190	-9,613	-14,246	-10,925	-9,954	-6,923	-5,298	-4,679	-4,029	البحرين
Tunisia	-22,623	-21,005	-18,117	-23,194	-18,024	-14,202	-12,595	-10,297	-8,981	-8,997	تونس
Algeria	-44,767	-38,792	-37,388	-38,013	-26,376	-20,520	-19,817	-13,320	-12,010	-9,480	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	-119,961	-97,431	-87,078	-101,454	-82,595	-63,914	-54,595	-33,868	-29,624	-28,607	السعودية
Sudan	-8,128	-8,839	-8,528	-8,229	-7,722	-7,105	-5,946	-2,536	-2,294	-1,395	السودان
Syria	-20,218	-15,936	-13,948	-16,125	-12,277	-9,359	-8,742	-6,957	-4,430	-4,458	سورية
Somalia	-1,550	-1,016	-1,149	-918	-815	-616	-547	-422	-388	-338	الصومال
Iraq	-40,633	-37,328	-35,285	-29,761	-16,623	-18,708	-20,002	-8,444	-8,345	-11,152	العراق
Oman	-21,498	-17,874	-16,052	-20,707	-14,343	-9,881	-8,029	-6,086	-5,633	-5,308	عمان
Qatar	-26,926	-22,452	-25,135	-19,824	-14,811	-9,064	-5,410	-4,359	-3,650	-3,386	قطر
Kuwait	-21,958	-20,068	-18,529	-22,939	-19,962	-16,240	-15,053	-9,880	-8,117	-7,047	الكويت
Lebanon	-19,304	-17,188	-15,394	-15,531	-11,463	-9,025	-8,959	-7,001	-6,245	-6,800	لبنان
Libya	-11,200	-24,559	-22,002	-21,658	-17,701	-13,219	-11,174	-7,200	-7,408	-4,825	ليبيا
Egypt	-47,312	-45,145	-39,907	-49,608	-39,354	-28,984	-23,818	-13,189	-12,879	-13,960	مصر
Morocco	-37,333	-29,627	-28,027	-36,651	-25,954	-19,383	-16,698	-13,117	-10,900	-10,164	المغرب
Mauritania	-2,408	-1,475	-1,647	-1,442	-1,167	-1,428	-923	-545	-433	-471	موريتانيا
Yemen	-8,248	-8,700	-7,868	-9,334	-7,490	-5,926	-4,713	-3,557	-2,932	-2,600	اليمن

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

Balance of Payments — ميزان المدفوعات

Trade Balance (Millions of U.S. Dollars) — الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)

Country	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الدولة
Total	**546,437**	**282,084**	**211,849**	**435,726**	**312,593**	**297,449**	**225,461**	**109,038**	**75,609**	**74,697**	**المجموع**
Jordan	-8,819	-6,794	-6,266	-7,165	-6,452	-5,056	-5,016	-1,996	-1,731	-2,007	الأردن
Emirates	106,668	42,124	62,925	64,171	48,877	42,761	27,567	21,312	14,630	11,480	الإمارات
Bahrain	7,544	2,457	2,261	3,069	2,708	2,246	738	1,422	1,210	1,627	البحرين
Tunisia	-4,747	-4,512	-3,636	-3,945	-2,832	-2,464	-1,903	-2,269	-2,123	-2,369	تونس
Algeria	28,012	18,298	7,798	40,577	34,215	34,220	26,517	11,140	6,710	9,610	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	244,774	153,712	105,229	212,027	150,716	147,391	126,117	59,376	42,840	39,366	السعودية
Sudan	1,471	2,565	-271	3,441	1,157	-1,448	-1,122	6	-345	304	السودان
Syria	-9,634	-3,663	-3,065	-791	-521	886	-140	263	1,332	2,210	سورية
Somalia	-954	-573	-721	-562	-522	-373	-357	-278	-280	-267	الصومال
Iraq	39,051	14,432	4,145	33,967	22,965	11,822	3,695	1,268	3,874	1,721	العراق
Oman	25,594	18,726	11,600	17,012	10,349	11,705	10,663	5,584	5,537	5,766	عمان
Qatar	87,373	24,476	29,777	22,196	19,240	16,698	13,275	9,024	7,328	7,484	قطر
Kuwait	82,332	47,563	35,894	64,004	42,564	40,213	30,249	11,914	7,250	9,190	الكويت
Lebanon	-13,919	-12,499	-11,207	-11,077	-7,889	-6,211	-6,598	-5,003	-4,826	-5,920	لبنان
Libya	1,786	24,376	15,053	40,292	29,228	24,254	17,675	5,678	2,443	5,809	ليبيا
Egypt	-19,398	-20,120	-16,818	-19,759	-14,900	-8,438	-7,745	-4,201	-5,762	-6,935	مصر
Morocco	-21,387	-17,318	-18,861	-21,398	-16,069	-11,345	-9,370	-4,345	-3,061	-3,022	المغرب
Mauritania	275	-115	25	23	200	-803	-484	-234	-105	-116	موريتانيا
Yemen	414	-1,051	-2,013	-357	-441	1,390	1,700	377	689	766	اليمن

Goods, Services, and Income (Net) — صافي السلع والخدمات والدخل

Total	**408,048**	**176,529**	**106,292**	**352,828**	**258,885**	**244,115**	**176,925**	**88,249**	**55,746**	**55,742**	**المجموع**
Jordan	-8,336	-5,704	-5,022	-6,118	-5,737	-4,666	-4,888	-2,007	-1,763	-2,084	الأردن
Emirates	63,028	18,044	32,898	46,206	34,995	30,336	15,646	12,215	7,831	14,159	الإمارات
Bahrain	5,297	2,412	1,951	4,031	4,389	3,718	1,591	1,283	807	1,490	البحرين
Tunisia	-5,285	-4,039	-3,185	-3,634	-2,536	-2,062	-1,611	-1,901	-1,778	-1,732	تونس
Algeria	17,042	9,496	-2,231	31,666	28,412	27,312	19,113	8,440	4,480	7,920	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	187,930	94,672	48,627	155,334	110,422	115,846	104,838	55,852	40,655	36,699	السعودية
Sudan	-402	-2,811	-4,858	-2,641	-3,202	-5,624	-3,853	-1,657	-1,640	-896	السودان
Syria	...	-1,317	-2,092	-678	-361	355	-452	-88	0	961	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	30,592	8,996	870	31,376	15,900	3,144	-6,571	-1,924	1,010	-11,913	العراق
Oman	17,477	11,574	4,720	10,200	6,132	8,452	7,435	3,126	3,543	3,614	عمان
Qatar	64,629	17,737	19,218	14,231	13,196	10,059	9,806	7,404	5,341	5,752	قطر
Kuwait	85,886	51,345	41,405	70,929	51,783	48,986	33,491	11,804	6,406	10,403	الكويت
Lebanon	-7,294	-10,188	-8,568	-6,463	-4,373	-3,085	-3,811	-5,469	-4,619	-5,541	لبنان
Libya	-2,118	18,629	10,953	36,742	28,729	21,584	15,579	5,063	1,565	4,060	ليبيا
Egypt	-20,705	-16,943	-11,309	-11,173	-7,911	-3,134	-3,645	145	-3,337	-4,346	مصر
Morocco	-16,115	-11,196	-12,422	-13,297	-7,825	-4,918	-4,335	-2,520	-1,853	-1,944	المغرب
Mauritania	-416	-674	-583	-469	-194	-1,038	-626	-298	-58	-255	موريتانيا
Yemen	-3,163	-3,505	-4,080	-3,414	-2,934	-1,150	-782	-1,218	-846	-606	اليمن

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

Balance of Payments

ميزان المدفوعات

Trade Balance
(Millions of U.S. Dollars)

الميزان التجاري
(مليون دولار أمريكي)

Country	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الدولة
Total	**546,437**	**282,084**	**211,849**	**435,726**	**312,593**	**297,449**	**225,461**	**109,038**	**75,609**	**74,697**	المجموع
Jordan	-8,819	-6,794	-6,266	-7,165	-6,452	-5,056	-5,016	-1,996	-1,731	-2,007	الأردن
Emirates	106,668	42,124	62,925	64,171	48,877	42,761	27,567	21,312	14,630	11,480	الإمارات
Bahrain	7,544	2,457	2,261	3,069	2,708	2,246	738	1,422	1,210	1,627	البحرين
Tunisia	-4,747	-4,512	-3,636	-3,945	-2,832	-2,464	-1,903	-2,269	-2,123	-2,369	تونس
Algeria	28,012	18,298	7,798	40,577	34,215	34,220	26,517	11,140	6,710	9,610	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	244,774	153,712	105,229	212,027	150,716	147,391	126,117	59,376	42,840	39,366	السعودية
Sudan	1,471	2,565	-271	3,441	1,157	-1,448	-1,122	6	-345	304	السودان
Syria	-9,634	-3,663	-3,065	-791	-521	886	-140	263	1,332	2,210	سورية
Somalia	-954	-573	-721	-562	-522	-373	-357	-278	-280	-267	الصومال
Iraq	39,051	14,432	4,145	33,967	22,965	11,822	3,695	1,268	3,874	1,721	العراق
Oman	25,594	18,726	11,600	17,012	10,349	11,705	10,663	5,584	5,537	5,766	عمان
Qatar	87,373	24,476	29,777	22,196	19,240	16,698	13,275	9,024	7,328	7,484	قطر
Kuwait	82,332	47,563	35,894	64,004	42,564	40,213	30,249	11,914	7,250	9,190	الكويت
Lebanon	-13,919	-12,499	-11,207	-11,077	-7,889	-6,211	-6,598	-5,003	-4,826	-5,920	لبنان
Libya	1,786	24,376	15,053	40,292	29,228	24,254	17,675	5,678	2,443	5,809	ليبيا
Egypt	-19,398	-20,120	-16,818	-19,759	-14,900	-8,438	-7,745	-4,201	-5,762	-6,935	مصر
Morocco	-21,387	-17,318	-18,861	-21,398	-16,069	-11,345	-9,370	-4,345	-3,061	-3,022	المغرب
Mauritania	275	-115	25	23	200	-803	-484	-234	-105	-116	موريتانيا
Yemen	414	-1,051	-2,013	-357	-441	1,390	1,700	377	689	766	اليمن

Goods, Services, and Income (Net)

صافي السلع والخدمات والدخل

Total	**408,048**	**176,529**	**106,292**	**352,828**	**258,885**	**244,115**	**176,925**	**88,249**	**55,746**	**55,742**	المجموع
Jordan	-8,336	-5,704	-5,022	-6,118	-5,737	-4,666	-4,888	-2,007	-1,763	-2,084	الأردن
Emirates	63,028	18,044	32,898	46,206	34,995	30,336	15,646	12,215	7,831	14,159	الإمارات
Bahrain	5,297	2,412	1,951	4,031	4,389	3,718	1,591	1,283	807	1,490	البحرين
Tunisia	-5,285	-4,039	-3,185	-3,634	-2,536	-2,062	-1,611	-1,901	-1,778	-1,732	تونس
Algeria	17,042	9,496	-2,231	31,666	28,412	27,312	19,113	8,440	4,480	7,920	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	187,930	94,672	48,627	155,334	110,422	115,846	104,838	55,852	40,655	36,699	السعودية
Sudan	-402	-2,811	-4,858	-2,641	-3,202	-5,624	-3,853	-1,657	-1,640	-896	السودان
Syria	...	-1,317	-2,092	-678	-361	355	-452	-88	0	961	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	30,592	8,996	870	31,376	15,900	3,144	-6,571	-1,924	1,010	-11,913	العراق
Oman	17,477	11,574	4,720	10,200	6,132	8,452	7,435	3,126	3,543	3,614	عمان
Qatar	64,629	17,737	19,218	14,231	13,196	10,059	9,806	7,404	5,341	5,752	قطر
Kuwait	85,886	51,345	41,405	70,929	51,783	48,986	33,491	11,804	6,406	10,403	الكويت
Lebanon	-7,294	-10,188	-8,568	-6,463	-4,373	-3,085	-3,811	-5,469	-4,619	-5,541	لبنان
Libya	-2,118	18,629	10,953	36,742	28,729	21,584	15,579	5,063	1,565	4,060	ليبيا
Egypt	-20,705	-16,943	-11,309	-11,173	-7,911	-3,134	-3,645	145	-3,337	-4,346	مصر
Morocco	-16,115	-11,196	-12,422	-13,297	-7,825	-4,918	-4,335	-2,520	-1,853	-1,944	المغرب
Mauritania	-416	-674	-583	-469	-194	-1,038	-626	-298	-58	-255	موريتانيا
Yemen	-3,163	-3,505	-4,080	-3,414	-2,934	-1,150	-782	-1,218	-846	-606	اليمن

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

Balance of Payments — ميزان المدفوعات

Current Transfers (Net) — صافي التحويلات الجارية
(Millions of U.S. Dollars) — (مليون دولار أمريكي)

Country	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الدولة
Total	**-40,758**	**-34,516**	**-37,280**	**-24,357**	**-16,590**	**-11,378**	**-8,717**	**-22,785**	**-27,270**	**-28,651**	**المجموع**
Jordan	4,866	3,822	3,778	4,064	2,863	2,940	2,616	3,206	2,264	2,059	الأردن
Emirates	-12,044	-10,191	-10,619	-9,269	-6,622	-5,884	-5,057	-4,662	-4,425	-4,210	الإمارات
Bahrain	-2,050	-1,642	-1,391	-1,774	-1,483	-1,531	-1,120	-1,082	-857	-1,264	البحرين
Tunisia	1,899	1,935	1,951	1,922	1,619	1,443	1,312	1,171	1,031	892	تونس
Algeria	2,646	2,650	2,632	2,774	2,219	1,611	2,067	1,750	1,070	670	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	-29,386	-27,921	-27,673	-23,012	-17,043	-16,781	-14,778	-27,804	-28,782	-27,346	السعودية
Sudan	1,112	2,131	1,012	385	580	1,019	1,298	718	666	374	السودان
Syria	...	949	1,062	1,150	821	565	751	679	752	479	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	-4,386	-2,507	-2,022	-3,096	-1,843	-1,891	-942	989	-1,793	-3,497	العراق
Oman	-7,215	-5,704	-5,316	-5,181	-3,670	-2,788	-2,257	-1,672	-1,602	-1,532	عمان
Qatar	-12,651	-7,724	-5,019	-3,785	-3,737	-2,577	-2,254	-1,650	-1,517	-1,601	قطر
Kuwait	-15,125	-13,052	-13,022	-10,689	-10,453	-3,674	-3,421	-2,379	-2,142	-2,079	الكويت
Lebanon	2,429	2,601	1,827	2,360	2,769	1,969	1,063	328	77	151	لبنان
Libya	3,528	-1,828	-1,572	-1,040	-219	586	-634	-1,661	-871	-728	ليبيا
Egypt	15,221	12,439	7,960	9,758	8,322	5,770	5,748	3,599	3,960	3,957	مصر
Morocco	8,115	7,270	7,451	8,768	7,703	6,329	5,375	4,102	3,330	3,555	المغرب
Mauritania	148	131	164	145	159	161	109	142	110	124	موريتانيا
Yemen	2,134	2,123	1,515	2,163	1,426	1,356	1,406	1,442	1,457	1,344	اليمن

Current Account Balance — ميزان الحساب الجاري

Total	**367,290**	**142,013**	**69,011**	**328,471**	**242,295**	**232,737**	**168,204**	**65,459**	**28,452**	**27,091**	**المجموع**
Jordan	-3,470	-1,882	-1,244	-2,054	-2,875	-1,726	-2,272	1,199	502	-25	الأردن
Emirates	50,984	7,854	22,278	36,936	28,373	24,452	10,590	7,553	3,406	9,950	الإمارات
Bahrain	3,247	770	560	2,257	2,907	2,187	471	200	-50	226	البحرين
Tunisia	-3,386	-2,104	-1,234	-1,711	-917	-619	-299	-730	-746	-841	تونس
Algeria	19,688	12,146	401	34,440	30,631	28,923	21,180	10,190	5,550	8,590	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	158,544	66,751	20,954	132,322	93,380	99,066	90,060	28,048	11,873	9,353	السعودية
Sudan	710	-680	-3,846	-2,256	-2,622	-4,605	-2,555	-939	-974	-522	السودان
Syria	...	-367	-1,030	472	460	920	295	587	728	1,440	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	26,207	6,488	-1,152	28,280	14,056	1,252	-7,513	-935	-783	-15,410	العراق
Oman	10,263	5,871	-596	5,019	2,462	5,664	5,178	1,454	1,941	2,082	عمان
Qatar	51,978	10,013	14,199	10,446	9,459	7,482	7,552	5,754	3,824	4,151	قطر
Kuwait	70,761	38,293	28,384	60,239	41,330	45,312	30,071	9,424	4,265	8,324	الكويت
Lebanon	-4,866	-7,587	-6,741	-4,103	-1,605	-1,116	-2,748	-5,141	-4,542	-5,390	لبنان
Libya	1,410	16,801	9,381	35,702	28,510	22,170	14,945	3,402	694	3,332	ليبيا
Egypt	-5,484	-4,504	-3,349	-1,415	412	2,635	2,103	3,743	622	-388	مصر
Morocco	-8,000	-3,925	-4,971	-4,529	-122	1,411	1,041	1,582	1,477	1,611	المغرب
Mauritania	-268	-542	-419	-324	-36	-877	-517	-156	52	-130	موريتانيا
Yemen	-1,029	-1,381	-2,565	-1,251	-1,508	206	624	224	611	739	اليمن

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

Balance of Payments

ميزان المدفوعات

Capital and Financial Account Balance
(Millions of U.S. Dollars)

ميزان الحساب الراسمالي والمالي
(مليون دولار أمريكي)

Country	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الدولة
Total	**-182,182**	**-33,425**	**-30,625**	**6,439**	**-45,611**	**-74,803**	**-3,777**	**-43,671**	**-20,776**	**-22,143**	**المجموع**
Jordan	1,678	2,586	3,979	3,030	3,233	3,382	1,857	-13	523	-76	**الأردن**
Emirates	-29,740	-9,696	-55,292	11,284	-17,201	-26,859	-6,500	-6,696	-1,498	-9,465	**الإمارات**
Bahrain	-3,906	402	-428	-2,521	-1,502	-1,376	-1,330	543	-1,132	-317	**البحرين**
Tunisia	1,603	1,850	2,805	3,264	1,643	2,740	1,264	1,161	921	1,111	**تونس**
Algeria	2,726	4,424	6,031	5,720	-765	-10,134	-4,808	-1,370	-710	-870	**الجزائر**
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	**جيبوتي**
Saudi Arabia	-14,413	2,657	7,244	34,729	2,116	-7,497	8,361	-26,440	-9,137	-11,262	**السعودية**
Sudan	3,094	5,032	6,646	5,045	5,242	6,278	3,693	1,284	761	468	**السودان**
Syria	...	1,539	2,125	810	833	-344	-144	-79	-416	-230	**سورية**
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	**الصومال**
Iraq	-13,089	7,728	3,094	-545	-4,599	14,917	19,139	...	...	...	**العراق**
Oman	-7,763	-4,437	2,696	-3,815	3,580	-3,448	-1,517	-250	-792	-513	**عمان**
Qatar	-62,587	-1,893	392	544	-5,588	-3,969	-1,335	-757	-1,712	-1,055	**قطر**
Kuwait	-59,008	-44,318	-25,520	-49,552	-33,375	-48,815	-32,052	-10,674	-3,366	-2,547	**الكويت**
Lebanon	8,351	3,983	18,718	13,103	7,014	4,181	3,814	6,373	361	4,221	**لبنان**
Libya	1,272	-10,339	-5,525	-21,039	-9,542	-4,731	392	-166	89	-977	**ليبيا**
Egypt	-11,397	6,431	1,317	5,274	3,025	-333	5,551	-5,725	-3,333	190	**مصر**
Morocco	1,957	1,079	1,091	-761	-823	-284	-185	-1,130	-1,347	-980	**المغرب**
Mauritania	487	402	322	319	258	764	427	242	169	163	**موريتانيا**
Yemen	-1,447	-856	-317	1,550	842	726	-404	25	-157	-4	**اليمن**

Overall Balance

الميزان الكلي

Total	**95,382**	**66,685**	**-53,544**	**275,845**	**161,963**	**144,879**	**125,421**	**27,347**	**11,905**	**14,039**	**المجموع**
Jordan	-1,653	1,460	3,128	1,197	890	1,442	261	1,277	894	-255	**الأردن**
Emirates	4,530	-6,137	-46,967	49,793	6,502	2,590	3,493	1,291	-416	485	**الإمارات**
Bahrain	-587	1,280	-118	-294	1,415	822	294	44	35	124	**البحرين**
Tunisia	-1,709	-222	1,639	1,667	689	2,082	936	383	140	283	**تونس**
Algeria	20,230	15,303	3,759	36,809	29,364	16,828	16,183	8,820	4,840	7,720	**الجزائر**
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	**جيبوتي**
Saudi Arabia	96,057	35,256	-32,638	137,044	79,794	70,910	63,968	1,608	2,736	-1,909	**السعودية**
Sudan	-637	-53	-302	71	-245	-203	542	332	266	-78	**السودان**
Syria	...	2,076	348	50	544	-912	14	251	695	1,050	**سورية**
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	**الصومال**
Iraq	9,923	5,066	-5,845	18,491	5,795	16,748	12,077	...	...	...	**العراق**
Oman	1,462	1,499	1,076	1,827	6,250	2,206	2,809	638	307	1,015	**عمان**
Qatar	-14,346	8,120	11,927	12,663	5,440	4,483	3,927	4,230	1,789	2,624	**قطر**
Kuwait	4,471	611	3,759	647	3,219	3,584	619	-1,824	-970	2,908	**الكويت**
Lebanon	2,294	3,059	8,935	7,336	-665	250	458	5,035	663	-1,169	**لبنان**
Libya	3,369	4,170	5,188	12,948	20,044	19,447	13,840	5,126	1,145	1,149	**ليبيا**
Egypt	-19,736	-218	-1,635	931	3,687	2,937	5,226	-407	-804	-1,345	**مصر**
Morocco	-6,413	-3,012	-4,404	-5,704	-840	628	449	154	-52	861	**المغرب**
Mauritania	247	-10	-101	16	282	-74	-109	-17	138	-48	**موريتانيا**
Yemen	-2,121	-1,563	-1,292	354	-201	1,112	434	405	498	625	**اليمن**

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

Money and Credit — النقد والائتمان

Foreign Assets (Millions of U.S .Dollars) — الأصول الأجنبية (مليون دولار أمريكي)

Country	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الدولة
Total	**1,320,505**	**1,291,387**	**1,197,915**	**1,187,667**	**1,018,571**	**754,581**	**541,522**	**400,179**	**312,658**	**266,773**	**المجموع**
Jordan	22,049	23,328	20,709	18,195	18,201	16,809	14,092	13,583	12,627	11,547	الأردن
Emirates	95,651	94,332	81,334	86,149	131,483	91,126	68,947	53,083	45,543	45,921	الإمارات
Bahrain	34,240	35,382	34,259	37,693	32,225	11,263	6,538	5,829	5,153	4,780	البحرين
Tunisia	9,169	11,143	12,251	10,328	9,517	7,993	5,658	4,428	3,451	2,780	تونس
Algeria	192,172	162,896	152,681	146,146	116,596	81,512	58,180	44,299	31,981	24,073	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	498,814	494,656	464,336	482,343	344,298	259,501	177,362	112,518	81,294	67,457	السعودية
Sudan	3,084	3,035	2,334	3,105	2,710	3,015	3,104	2,306	1,380	941	السودان
Syria	13,788	13,930	14,027	13,579	15,904	15,212	14,740	14,525	14,007	13,480	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	70,923	61,492	58,043	58,093	39,277	27,118	15,923	12,315	1,115	37	العراق
Oman	19,017	17,179	16,388	16,425	13,752	9,106	6,816	5,476	4,880	4,415	عمان
Qatar	49,626	56,246	43,150	37,081	34,192	23,633	16,014	10,986	8,224	5,607	قطر
Kuwait	52,742	44,604	43,359	47,893	45,088	30,933	21,617	18,451	14,974	16,688	الكويت
Lebanon	70,720	67,335	59,402	44,222	38,127	32,429	27,843	27,053	23,982	17,839	لبنان
Libya	117,693	109,652	106,875	99,368	80,658	62,529	42,142	25,665	21,172	15,138	ليبيا
Egypt	39,660	61,184	52,111	50,687	58,239	47,878	34,864	26,380	23,141	20,249	مصر
Morocco	23,757	26,266	27,292	26,399	28,837	25,296	20,401	16,829	13,774	10,345	المغرب
Mauritania	637	397	375	295	323	316	133	67	58	101	موريتانيا
Yemen	6,761	8,328	8,987	9,665	9,145	8,913	7,149	6,387	5,901	5,376	اليمن

Foreign Assets (net) — صافي الأصول الأجنبية

Total	1,073,424	1,047,292	969,965	955,141	777,786	611,549	436,361	300,301	238,119	196,107	المجموع
Jordan	13,200	14,215	12,527	10,044	11,130	10,513	8,526	8,289	7,747	6,232	الأردن
Emirates	25,187	21,409	12,784	9,011	43,656	42,378	45,424	39,568	37,199	36,193	الإمارات
Bahrain	4,250	5,369	5,553	7,152	9,843	5,958	3,727	2,973	3,204	3,244	البحرين
Tunisia	4,216	6,372	7,048	5,465	5,406	4,478	2,242	1,457	1,799	1,384	تونس
Algeria	191,102	161,802	151,627	143,797	114,616	79,223	56,759	41,843	29,728	21,575	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	475,945	466,651	435,007	449,022	312,257	239,942	157,319	98,971	70,446	55,892	السعودية
Sudan	-2,122	-1,622	-1,954	-1,064	-1,215	-916	-292	-1,436	-2,182	-2,372	السودان
Syria	13,064	13,186	13,236	12,863	15,205	14,668	14,022	14,136	13,603	13,114	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	67,561	58,239	53,114	56,349	35,966	24,368	13,406	-1,963	-1,076	34	العراق
Oman	15,299	13,457	11,575	15,956	10,129	7,140	5,880	4,264	3,702	3,007	عمان
Qatar	4,835	17,578	12,954	13,426	16,880	16,827	13,137	8,740	7,093	4,950	قطر
Kuwait	41,239	33,491	32,926	27,172	21,363	19,502	13,456	12,102	8,369	9,826	الكويت
Lebanon	43,425	44,137	37,891	27,973	24,135	20,138	16,103	14,828	13,629	9,380	لبنان
Libya	117,213	109,310	106,723	99,253	80,629	62,436	42,079	25,552	20,980	15,061	ليبيا
Egypt	32,653	52,697	45,807	45,176	42,209	33,107	19,478	9,198	5,494	3,945	مصر
Morocco	19,663	23,049	24,518	24,339	26,847	23,380	18,725	16,200	13,307	10,023	المغرب
Mauritania	246	33	-14	-40	50	-12	-269	-258	-218	-154	موريتانيا
Yemen	6,448	7,919	8,642	9,248	8,679	8,420	6,639	5,838	5,296	4,773	اليمن

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

Money and Credit — النقد والائتمان

Net Domestic Credit — صافي الائتمان المحلي
(Millions of U.S .Dollars) — (مليون دولار أمريكي)

Country	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الدولة
Total	983,089	833,331	778,343	671,831	543,382	491,321	458,329	407,654	381,931	355,232	المجموع
Jordan	20,801	17,247	15,701	15,801	16,507	14,264	11,008	9,468	9,292	8,974	الأردن
Emirates	290,347	272,233	262,835	223,494	136,973	102,838	69,867	41,511	33,726	30,255	الإمارات
Bahrain	25,435	17,449	16,452	14,711	7,406	6,997	5,683	4,703	4,231	3,613	البحرين
Tunisia	36,825	31,630	29,553	26,792	22,067	19,250	20,254	17,445	14,993	13,023	تونس
Algeria	4,391	-1,667	-5,533	-14,215	8,450	11,537	20,855	24,839	23,124	21,180	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	20,117	-659	-1,749	-21,177	79,057	94,728	104,406	93,058	81,257	72,031	السعودية
Sudan	14,056	12,769	10,785	8,739	7,229	3,309	1,933	1,629	1,260	1,118	السودان
Syria	27,258	27,976	23,991	19,907	12,725	11,011	8,245	7,249	6,093	6,068	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	704	1,055	9,242	15,656	...	...	...	...	...	...	العراق
Oman	22,188	20,841	19,210	17,531	10,271	8,639	8,485	8,277	8,190	8,403	عمان
Qatar	136,841	95,044	78,846	65,382	25,471	19,050	10,708	9,102	7,713	7,546	قطر
Kuwait	92,136	88,015	82,952	81,383	56,268	47,549	41,167	38,624	33,237	29,310	الكويت
Lebanon	69,700	64,151	57,008	50,632	42,736	38,636	38,742	35,300	33,951	31,921	لبنان
Libya	-48,442	-53,875	-55,152	-41,644	-32,761	-16,993	-6,760	4,261	5,703	16,773	ليبيا
Egypt	169,569	138,980	133,706	120,326	95,668	86,717	77,466	70,517	85,563	76,326	مصر
Morocco	91,902	94,325	93,866	83,882	53,455	41,705	44,602	40,417	33,065	27,883	المغرب
Mauritania	1,608	1,642	1,648	1,618	983	1,120	1,020	749	586	550	موريتانيا
Yemen	7,654	6,173	4,980	3,014	877	962	649	506	-53	257	اليمن

Domestic Liquidity — السيولة المحلية

Total	1,416,177	1,324,714	1,301,999	1,178,042	1,022,925	811,226	666,134	566,982	492,768	448,531	المجموع
Jordan	31,796	29,517	26,596	24,291	22,012	19,900	17,438	14,910	13,350	11,874	الأردن
Emirates	224,860	214,129	201,666	183,586	154,037	108,725	88,241	65,961	54,622	47,285	الإمارات
Bahrain	21,636	20,924	18,934	17,895	15,113	10,732	9,343	7,659	7,354	6,914	البحرين
Tunisia	29,551	26,473	25,840	22,999	21,326	18,081	15,931	14,272	14,073	11,986	تونس
Algeria	136,290	108,918	98,625	97,724	92,838	71,126	56,739	50,954	43,341	36,411	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	208,099	208,099	274,385	247,766	210,602	176,156	145,673	132,293	111,324	104,114	السعودية
Sudan	15,695	14,300	12,152	10,520	9,427	8,866	5,657	3,943	2,813	2,139	السودان
Syria	42,592	43,714	39,622	36,041	31,628	26,245	22,502	20,310	18,355	16,774	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	61,691	51,620	38,836	29,795	22,322	16,627	9,959	7,806	5,542	1,978	العراق
Oman	22,847	22,847	20,520	19,592	15,916	11,603	9,293	7,657	7,366	7,186	عمان
Qatar	85,155	72,724	59,074	50,551	42,235	30,267	21,676	12,326	10,226	8,832	قطر
Kuwait	100,554	89,732	86,807	78,394	70,605	55,982	45,105	39,915	35,294	32,366	الكويت
Lebanon	97,036	92,003	82,069	68,607	59,774	53,171	49,325	47,203	42,876	37,929	لبنان
Libya	42,868	41,681	40,913	36,492	24,389	16,905	14,986	11,713	10,869	10,242	ليبيا
Egypt	178,413	168,139	155,108	143,887	129,948	105,253	90,206	77,849	70,211	76,112	مصر
Morocco	105,423	108,203	109,752	99,529	91,609	73,796	57,700	46,913	40,353	32,259	المغرب
Mauritania	1,068	1,090	1,087	1,025	876	684	579	507	450	347	موريتانيا
Yemen	10,604	10,602	10,013	9,350	8,266	7,106	5,782	4,792	4,347	3,785	اليمن

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

Government Finance — المالية العامة

Total Public Revenues — الايرادات العامة
(Millions of U.S .Dollars) — (مليون دولار أمريكي)

Country	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الدولة
Total	909,301	719,319	568,973	838,170	586,260	524,873	414,915	289,728	224,352	193,761	المجموع
Jordan	5,860	5,952	5,843	6,103	5,045	4,401	3,557	2,944	2,395	2,371	الأردن
Emirates	97,922	71,932	54,839	93,846	62,287	54,776	39,184	25,800	20,513	15,580	الإمارات
Bahrain	7,232	5,710	4,468	7,043	5,321	4,818	4,340	3,400	2,997	2,628	البحرين
Tunisia	14,392	12,873	12,520	13,109	10,514	9,320	8,448	8,004	6,703	6,228	تونس
Algeria	78,195	58,806	50,591	80,381	53,049	48,884	41,942	28,725	24,777	20,760	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	298,004	197,537	135,527	293,481	171,413	179,649	150,489	104,611	78,133	56,800	السعودية
Sudan	10,514	8,486	8,277	11,615	8,997	6,188	5,002	3,923	2,672	1,785	السودان
Syria	11,114	12,848	12,863	10,544	9,182	8,150	6,740	6,639	6,221	6,010	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	85,197	58,555	33,529	43,156	38,755	27,516	22,392	...	...	...	العراق
Oman	27,963	20,580	18,208	20,567	15,398	12,952	11,731	10,508	8,591	7,825	عمان
Qatar	60,465	42,860	46,467	38,744	32,381	23,644	18,045	15,127	8,439	7,834	قطر
Comoros	156	126	125	94	75	...	...	...	...	...	القمر
Kuwait	109,551	74,971	61,477	78,224	66,890	53,456	30,693	23,537	20,866	17,564	الكويت
Lebanon	9,334	8,414	8,428	6,868	5,804	4,838	4,912	4,984	4,414	3,867	لبنان
Libya	13,735	52,690	33,428	58,662	42,354	35,600	28,325	17,858	5,756	13,128	ليبيا
Egypt	44,231	47,743	49,651	39,902	30,865	25,715	17,957	16,576	18,562	18,942	مصر
Morocco	26,415	30,233	25,681	25,100	20,094	16,594	14,915	12,271	9,148	8,748	المغرب
Mauritania	1,125	918	748	826	726	806	456	448	382	372	موريتانيا
Yemen	7,897	8,083	6,303	9,906	7,109	7,569	5,786	4,371	3,781	3,320	اليمن

Current Revenues — الايرادات الجارية

Total	876,342	702,909	551,257	824,594	514,372	463,442	369,880	260,261	197,758	172,215	المجموع
Jordan	5,842	5,934	5,820	6,077	5,013	4,374	3,530	2,918	2,365	2,340	الأردن
Emirates	80,089	68,718	46,757	90,963	...	...	...	...	...	...	الإمارات
Bahrain	7,807	5,657	4,402	6,975	5,112	4,586	4,144	3,226	2,890	2,495	البحرين
Tunisia	14,389	12,862	12,513	13,102	10,510	9,315	8,436	7,990	6,685	6,216	تونس
Algeria	78,195	58,806	50,591	80,378	53,049	48,884	41,942	28,727	24,777	20,760	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	298,004	197,537	135,527	293,481	171,413	179,649	150,489	104,611	78,133	56,800	السعودية
Sudan	10,514	8,486	8,277	11,615	8,997	6,188	5,002	3,923	2,672	1,785	السودان
Syria	6,446	12,848	12,863	10,544	9,182	8,150	6,740	6,639	6,221	6,010	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	85,143	58,460	33,484	43,150	38,748	27,495	22,390	...	...	...	العراق
Oman	27,780	20,476	18,128	20,354	14,481	12,289	10,924	9,972	8,201	7,353	عمان
Qatar	51,399	38,830	44,334	36,113	31,313	22,911	17,249	15,127	6,224	5,466	قطر
Comoros	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	القمر
Kuwait	109,488	74,946	61,470	78,216	66,846	53,391	30,489	23,411	20,778	17,562	الكويت
Lebanon	9,334	8,414	8,428	6,868	5,804	4,838	4,912	4,984	4,414	3,867	لبنان
Libya	13,735	52,690	33,428	58,662	42,354	35,600	28,325	17,858	5,756	13,128	ليبيا
Egypt	42,860	39,406	42,864	32,613	24,117	21,096	14,366	13,970	15,464	16,129	مصر
Morocco	26,415	30,233	25,681	25,100	20,094	16,594	14,915	12,271	9,148	8,748	المغرب
Mauritania	1,044	918	746	817	718	797	432	405	349	358	موريتانيا
Yemen	7,858	7,687	5,944	9,567	6,621	7,285	5,593	4,229	3,680	3,196	اليمن

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

Government Finance — المالية العامة

Total Public Expenditure & Net Lending — **إجمالي الانفاق العام و صافي الاقراض**
(Millions of U.S .Dollars) — **(مليون دولار أمريكي)**

Country	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الدولة
Total	**810,044**	**729,149**	**614,359**	**606,580**	**469,464**	**381,343**	**325,779**	**258,687**	**223,385**	**216,811**	المجموع
Jordan	9,524	7,992	8,442	7,593	6,396	5,456	4,935	4,402	3,524	3,136	الأردن
Emirates	92,515	90,682	76,486	70,599	43,492	34,303	28,436	26,215	24,180	23,585	الإمارات
Bahrain	7,574	7,009	10,628	8,896	8,387	7,893	7,293	3,072	2,873	2,535	البحرين
Tunisia	15,866	13,466	13,823	13,476	11,309	9,867	9,271	8,719	7,451	6,640	تونس
Algeria	80,322	60,408	60,420	66,340	46,578	33,978	28,042	24,596	21,621	20,482	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	220,453	174,369	159,049	138,685	124,333	104,886	92,393	76,053	68,533	63,067	السعودية
Sudan	12,102	11,663	10,628	12,425	10,404	7,493	5,687	4,230	2,796	2,369	السودان
Syria	16,463	15,490	14,014	11,778	10,423	9,252	8,161	7,855	6,855	6,257	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	67,143	55,002	28,268	27,815	30,076	17,918	21,804	...	...	...	العراق
Oman	27,927	19,173	19,870	19,663	15,294	12,462	9,965	9,922	8,210	7,642	عمان
Qatar	52,240	45,535	31,478	27,260	23,695	18,447	13,947	9,918	7,422	6,264	قطر
Comoros	130	122	138	104	86	...	...	...	...	...	القمر
Kuwait	61,560	56,558	39,103	68,007	34,102	34,339	21,627	18,741	16,533	15,622	الكويت
Lebanon	11,716	11,295	11,373	10,049	9,061	8,277	6,868	7,148	7,159	6,855	لبنان
Libya	19,088	46,689	28,542	35,577	24,510	16,162	16,292	13,328	5,560	12,783	ليبيا
Egypt	67,229	66,272	64,086	51,257	41,119	34,827	27,017	25,299	24,870	25,460	مصر
Morocco	37,584	36,528	28,151	24,892	20,624	17,600	17,253	13,850	10,920	10,274	المغرب
Mauritania	1,152	1,030	870	1,021	837	777	626	568	536	421	موريتانيا
Yemen	9,455	9,865	8,991	11,144	8,737	7,407	6,161	4,773	4,343	3,420	اليمن

Overall Surplus (+) / Deficit (-) — الفائض (+) / العجز(-) الكلي

Total	**114,740**	**1,660**	**-38,411**	**238,009**	**119,881**	**148,181**	**88,024**	**35,035**	**5,692**	**-21,302**	المجموع
Jordan	-1,950	-1,474	-2,129	-477	-867	-625	-672	-313	193	-72	الأردن
Emirates	10,920	-13,221	-17,420	27,662	18,795	20,474	10,749	-415	-3,666	-8,005	الإمارات
Bahrain	-76	-1,223	-6,085	-1,774	-2,970	-3,000	-2,847	386	173	194	البحرين
Tunisia	-1,326	-555	-1,171	-211	-766	-510	-770	-659	-694	-330	تونس
Algeria	-1,304	-1,544	-9,816	14,045	6,585	14,909	12,219	5,633	5,503	136	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	77,550	23,167	-23,522	154,796	47,081	74,763	58,096	28,558	9,600	-6,267	السعودية
Sudan	-1,588	-2,663	-2,008	-603	-1,149	-1,305	-685	-307	-123	-584	السودان
Syria	-5,349	-2,642	-1,151	-1,235	-1,235	-1,103	-1,421	-1,215	-634	-247	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	18,069	4,418	5,280	15,342	8,678	9,598	587	...	...	...	العراق
Oman	36	1,408	-1,663	905	105	490	1,766	586	381	182	عمان
Qatar	8,226	-2,675	14,990	11,484	8,685	5,197	4,098	5,209	1,017	1,570	قطر
Comoros	26	5	-13	-9	-10	...	...	...	...	...	القمر
Kuwait	47,991	18,413	22,373	10,217	32,789	19,118	9,066	4,796	4,334	1,942	الكويت
Lebanon	-2,379	-2,858	-2,835	-2,917	-3,053	-2,794	-1,956	-2,163	-2,745	-2,988	لبنان
Libya	-5,353	6,001	4,886	23,085	17,844	19,438	12,033	4,530	195	345	ليبيا
Egypt	-22,614	-17,744	-12,991	-11,089	-9,574	-8,702	-8,586	-7,858	-5,651	-5,584	مصر
Morocco	-4,749	-3,456	-2,472	139	548	1,085	-3,218	-1,361	-1,581	-1,547	المغرب
Mauritania	0.32	-70	-113	-182	-48	980	-131	-72	-95	4	موريتانيا
Yemen	-1,389	-1,627	-2,552	-1,166	-1,554	169	-303	-300	-515	-54	اليمن

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

Government Finance — المالية العامة

Current Expenditure — الانفاق الجاري
(Millions of U.S .Dollars) — (مليون دولار أمريكي)

Country	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الدولة
Total	607,264	519,477	447,706	448,642	335,774	293,195	249,337	200,327	179,862	174,003	المجموع
Jordan	8,095	6,695	6,468	6,309	5,280	4,398	4,102	3,354	2,901	2,620	الأردن
Emirates	80,089	72,152	69,698	61,052	28,293	22,942	22,051	19,941	19,769	20,968	الإمارات
Bahrain	6,321	4,968	4,501	4,128	3,540	2,929	2,724	2,298	2,184	1,983	البحرين
Tunisia	12,806	10,587	10,274	10,935	9,209	8,249	7,549	6,930	5,645	5,236	تونس
Algeria	52,061	36,070	31,661	34,346	24,131	19,601	16,972	16,165	14,091	12,635	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	146,800	121,345	111,092	103,690	92,586	85,976	75,779	66,040	59,608	55,067	السعودية
Sudan	10,744	10,391	8,898	10,866	8,522	6,040	4,463	3,040	2,139	1,843	السودان
Syria	8,972	8,829	9,466	8,061	6,522	5,945	5,241	4,818	3,892	3,553	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	51,902	44,662	25,289	25,377	29,744	17,617	21,105	...	...	...	العراق
Oman	15,875	10,966	10,971	11,496	10,033	8,808	7,291	6,934	6,089	5,912	عمان
Qatar	38,479	33,380	20,696	18,076	14,373	13,668	8,998	7,766	5,981	5,040	قطر
Comoros	89	97	89	...	...	...	...	...	...	...	القمر
Kuwait	55,042	50,139	34,557	62,496	29,544	31,847	19,152	16,670	14,905	14,205	الكويت
Lebanon	8,514	8,367	8,169	6,827	6,409	5,922	5,257	5,341	5,851	5,520	لبنان
Libya	14,362	12,954	13,355	9,576	9,437	6,845	6,322	5,198	3,330	6,994	ليبيا
Egypt	60,879	57,491	55,719	45,011	34,401	32,228	22,999	21,046	21,161	21,513	مصر
Morocco	26,652	21,728	18,803	20,262	16,341	13,978	14,352	10,977	8,932	8,024	المغرب
Mauritania	811	744	712	791	612	594	477	404	386	273	موريتانيا
Yemen	8,773	7,911	7,287	9,343	6,798	5,607	4,503	3,405	2,997	2,617	اليمن

Capital Expenditure — الإنفاق الرأسمالي

Total	174,222	169,227	147,252	143,900	111,058	73,240	63,517	49,100	38,936	41,802	المجموع
Jordan	1,452	1,308	1,960	1,324	1,047	988	751	1,048	594	531	الأردن
Emirates	12,427	18,530	6,787	9,547	6,010	5,494	4,163	4,239	3,816	5,025	الإمارات
Bahrain	1,253	2,041	1,228	1,538	1,295	1,216	705	774	689	774	البحرين
Tunisia	3,472	2,913	3,013	2,605	2,110	1,969	1,859	1,892	1,637	1,563	تونس
Algeria	26,518	23,862	26,852	30,077	20,410	13,531	10,999	8,278	7,121	7,447	الجزائر
Djibouti	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
Saudi Arabia	73,653	53,024	47,957	34,995	31,746	18,910	16,614	10,014	8,925	8,000	السعودية
Sudan	1,359	1,272	1,730	1,559	1,882	1,453	1,225	1,189	657	525	السودان
Syria	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	سورية
Somalia	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
Iraq	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	العراق
Oman	12,052	8,207	8,899	8,166	5,261	3,654	2,674	2,988	2,121	1,731	عمان
Qatar	13,761	12,155	10,782	9,184	9,323	4,779	4,949	2,152	1,441	1,224	قطر
Comoros	41	25	49	...	...	...	...	...	...	...	القمر
Kuwait	6,518	6,419	4,546	5,511	4,558	2,491	2,475	2,070	1,628	1,417	الكويت
Lebanon	3,201	2,928	3,203	3,222	2,653	2,354	1,611	1,807	1,308	1,335	لبنان
Libya	4,727	20,329	15,187	23,309	15,074	8,346	7,842	5,196	2,230	5,789	ليبيا
Egypt	6,707	8,751	7,855	6,203	4,463	3,664	3,869	3,905	3,680	3,843	مصر
Morocco	6,183	5,973	5,732	4,926	3,444	2,690	2,315	2,236	1,814	1,792	المغرب
Mauritania	302	237	141	230	225	168	138	163	144	146	موريتانيا
Yemen	594	1,253	1,330	1,504	1,558	1,533	1,329	1,148	1,130	661	اليمن

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

Algeria — الجزائر

Gross Domestic Product at Current Market Prices (Millions of US Dollars) — الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار أمريكي)

As per Expenditure Items	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	حسب بنود الإنفاق
Private Consumption	64,869	55,848	51,876	50,983	42,676	37,109	34,797	32,903	27,473	24,966	الإستهلاك الخاص
Public Consumption	40,755	29,124	22,661	22,546	16,534	13,145	11,802	11,753	10,046	8,790	الإستهلاك العام
Total Consumption	105,624	84,972	74,537	73,529	59,209	50,254	46,598	44,656	37,520	33,756	إجمالي الإستهلاك
Total Investment	71,316	65,399	64,390	64,344	46,491	35,493	32,627	28,385	20,590	17,399	إجمالي الإستثمار
Exports of Goods and Services	77,085	61,962	48,536	82,253	63,463	57,127	48,653	34,179	25,957	20,152	الصادرات من السلع والخدمات
Imports of Goods and Services	56,576	50,383	49,334	49,106	33,532	25,654	24,812	21,886	16,203	14,547	الواردات من السلع والخدمات
Resource Gap	20,510	11,579	-797	33,147	29,930	31,473	23,841	12,292	9,754	5,605	فجوة الموارد
GDP at Current Market Prices	**197,450**	**161,950**	**138,130**	**171,020**	**135,630**	**117,220**	**103,066**	**85,333**	**67,864**	**56,760**	الناتج المحلي الإجمالي باسعار السوق الجارية
As per Economic Activity											حسب نوع النشاط الاقتصادي
Agriculture, Fishing and Forestry	16,106	13,644	12,820	11,266	10,208	8,828	7,927	8,056	6,658	5,236	الزراعة والصيد والغابات
Mining, Quarrying & Fuel	72,500	57,255	44,323	79,005	60,412	54,455	46,588	32,955	24,791	19,107	التعدين والصناعات الإستخراجية
Manufacturing Industries	7,126	5,543	5,492	5,397	4,658	4,233	3,969	3,789	3,290	3,019	الصناعات التحويلية
Electricity, Water & Gas	1,383	1,325	1,256	1,451	1,264	1,138	1,020	941	798	696	الكهرباء والماء والغاز
Construction	1,185	948	920	935	843	700	627	579	431	453	التشييد
Total Commodity Sectors	98,300	78,716	64,811	98,054	77,385	69,354	60,131	46,320	35,968	28,511	إجمالي القطاعات السلعية
Commerce, Rest. & Hotels	19,291	18,734	17,304	16,949	13,608	11,062	10,055	9,294	7,891	7,063	التجارة والمطاعم والفنادق
Transport & Storage	13,860	13,279	12,587	13,374	11,856	10,236	8,791	7,113	5,046	4,279	النقل والمواصلات والتخزين
Finance, Insurance & Banking	807	778	705	706	461	441	312	309	239	354	المؤسسات المالية والتأمين
Total Distributive Sectors	33,958	32,791	30,596	31,029	25,925	21,739	19,159	16,716	13,176	11,696	إجمالي القطاعات التوزيعية
Housing	18,973	16,126	13,678	13,240	10,436	8,302	6,843	6,318	5,202	4,536	الإسكان
Government Services	31,702	20,929	16,254	16,377	11,203	8,979	8,345	8,110	6,876	6,019	الخدمات الحكومية
Other Services	3,544	3,451	2,933	2,928	2,405	2,079	1,856	1,677	1,434	1,260	الخدمات الأخرى
Total Services Sectors	54,219	40,506	32,865	32,545	24,045	19,360	17,044	16,105	13,512	11,815	إجمالي القطاعات الخدمية
GDP Factor Cost	186,477	152,013	128,272	161,629	127,355	110,453	96,333	79,141	62,656	52,022	الناتج المحلي بسعر التكلفة
Net Indirect Taxes	10,973	9,937	9,858	9,391	8,275	6,767	6,733	6,192	5,208	4,738	صافي الضرائب غير المباشرة
GDP at Current Market Prices	**197,450**	**161,950**	**138,130**	**171,020**	**135,630**	**117,220**	**103,066**	**85,333**	**67,864**	**56,760**	الناتج المحلي الإجمالي باسعار السوق الجارية

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

Foreign Trade — **التجارة الخارجية**

Merchandise Exports of Algeria — **صادرات الجزائر السلعية**

(Millions of U.S Dollars) — **(مليون دولار أمريكي)**

To	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	إلى
Total	**73,452.4**	**57,063.8**	**45,188.3**	**79,279.8**	**59,228.8**	**54,548.8**	**46,048.0**	**31,284.2**	**24,962.5**	**18,838.7**	المجموع
1- **Arab Countries**	**2,393.5**	**1,976.7**	**1,421.1**	**2,408.7**	**1,025.5**	**1,106.2**	**1,040.0**	**1,008.0**	**673.2**	**502.4**	1- الدول العربية
Jordan	9.3	24.7	2.8	5.0	8.6	3.7	3.2	4.2	0.7	15.6	الأردن
Emirates	11.1	71.9	46.1	88.9	3.0	91.6	2.0	1.2	0.7	1.7	الإمارات
Bahrain	0.3	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	البحرين
Tunisia	650.1	536.3	451.2	855.7	99.9	106.2	99.9	340.8	118.9	89.3	تونس
Djibouti	0.1	1.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	جيبوتي
Saudi Arabia	20.8	8.9	18.8	42.8	15.7	4.9	1.5	2.5	0.3	0.3	السعودية
Sudan	16.9	52.4	0.0	0.3	0.2	0.7	0.2	0.3	0.0	0.1	السودان
Syria	43.1	74.4	11.0	28.9	8.7	20.7	44.7	22.6	8.2	7.4	سورية
Somalia	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	الصومال
Iraq	41.6	4.3	0.1	0.0	0.0	0.1	0.0	3.1	55.5	49.9	العراق
Oman	0.8	0.7	0.7	0.8	0.8	0.5	0.0	0.0	0.0	0.0	عمان
Qatar	1.7	0.5	1.6	0.8	5.2	3.5	0.0	0.1	0.2	0.0	قطر
Comoros	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	القمر
Kuwait	0.6	0.2	4.5	0.8	2.2	2.8	0.1	11.7	16.9	15.2	الكويت
Lebanon	12.6	28.3	4.2	17.4	4.9	10.5	12.0	1.7	5.1	10.3	لبنان
Libya	11.4	30.7	12.3	46.7	13.9	19.3	13.9	15.9	10.2	9.1	ليبيا
Egypt	650.7	427.1	472.5	606.6	557.6	451.4	557.7	419.9	284.2	146.8	مصر
Morocco	921.8	713.3	392.2	710.9	304.3	387.8	304.3	179.6	158.7	145.4	المغرب
Mauritania	0.7	1.1	2.0	2.4	0.1	1.4	0.1	4.4	13.0	10.7	موريتانيا
Yemen	0.0	0.2	0.8	0.4	0.2	1.0	0.2	0.1	0.6	0.5	اليمن
2- **Advanced Economies**	**58,954.2**	**46,652.8**	**36,206.6**	**66,636.9**	**49,500.2**	**47,357.5**	**38,761.4**	**27,844.2**	**21,561.1**	**15,779.6**	2- الاقتصادات المتقدمة
2-1 **Eurozone**	**34,003.5**	**26,415.2**	**21,612.3**	**38,680.8**	**24,602.0**	**27,037.3**	**24,859.6**	**22,075.5**	**14,461.2**	**11,723.1**	2-1 منطقة اليورو
Austria	0.0	0.0	0.3	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	70.3	0.0	النمسا
Belgium-Lux	2,118.5	1,920.8	1,137.4	2,054.6	1,204.1	1,998.3	1,562.2	766.1	1,272.7	469.5	بلجيكا-لوكسمبرج
Cyprus	0.7	41.4	0.9	10.3	15.3	9.6	0.0	1.1	1.0	0.1	قبرص
Finland	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	59.1	34.2	0.1	2.2	2.2	فنلندا
France	6,531.4	3,776.8	4,423.5	6,358.7	4,104.0	4,570.2	4,600.7	3,392.2	3,432.7	2,554.0	فرنسا
Germany	498.0	384.0	334.3	316.4	244.5	396.3	1,256.5	177.2	887.4	426.2	المانيا
Greece	295.2	270.7	214.3	312.0	182.1	189.0	104.5	92.1	90.3	64.1	اليونان
Ireland	150.0	0.5	33.3	0.2	0.0	38.9	0.0	4.9	0.2	16.5	ايرلندا
Italy	10,437.4	8,780.0	5,707.3	12,304.2	7,975.6	9,314.3	7,540.4	13,139.8	4,799.7	3,910.9	ايطاليا
Malta	26.1	152.1	148.1	54.8	51.0	19.4	8.1	36.0	1.7	13.6	مالطا
Netherlands	4,914.6	4,164.3	3,265.5	6,148.8	4,532.5	2,844.7	3,026.9	1,379.7	813.4	1,683.9	هولندا
Portugal	1,847.9	1,014.8	956.3	2,044.6	949.0	1,614.6	1,672.2	549.5	226.7	335.0	البرتغال
Slovak Republic	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	جمهورية سلوفاكيا
Spain	7,183.7	5,909.8	5,391.1	9,075.9	5,344.0	5,982.9	5,053.9	2,536.8	2,862.9	2,247.2	اسبانيا
2-2 **Other Advanced Economies**	**24,950.7**	**20,237.5**	**14,594.3**	**27,956.1**	**24,898.2**	**20,320.2**	**13,901.8**	**5,768.7**	**7,099.9**	**4,056.5**	2-2 اقتصادات متقدمة أخرى
Australia	0.0	27.2	49.0	95.9	90.4	0.0	32.4	17.8	0.0	37.0	استراليا
Canada	4,457.1	2,971.4	2,436.7	5,422.4	4,671.1	3,579.0	2,265.3	819.3	1,717.0	927.6	كندا
China,P.R.;HongKong	0.4	0.0	31.4	0.0	1.6	0.2	0.0	0.0	0.1	0.3	هونغ كونغ (الصين)
Czech Republic	0.2	0.0	0.1	0.1	0.6	0.0	1.0	1.4	0.3	0.7	جمهورية التشيك
Denmark	135.7	49.6	0.0	12.1	0.4	0.0	19.9	1.2	2.7	0.1	الدانمارك
Iceland	1,359.3	482.5	100.8	0.8	82.2	38.1	25.5	16.6	0.0	0.2	ايسلندا
Japan	235.6	126.0	219.9	856.5	257.8	55.4	5.6	85.4	54.0	37.3	اليابان
Korea, South	256.9	1,157.8	0.0	0.7	0.0	22.6	0.4	0.0	174.2	9.3	كوريا الجنوبية
New Zealand	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.9	0.0	0.0	0.0	نيوزيلندا
Norway	59.9	0.1	0.0	74.4	4.7	14.2	0.2	0.0	0.6	7.2	النرويج
Singapore	39.5	63.8	11.0	0.0	206.1	16.1	0.2	9.0	0.0	47.2	سنغافورة
Sweden	105.4	119.8	104.5	197.9	36.6	23.4	14.9	0.1	13.7	13.7	السويد
Switzerland	324.2	118.9	138.6	106.3	11.3	90.7	233.2	54.8	88.6	1.7	سويسرا
United Kingdom	2,854.1	1,290.2	1,143.2	2,240.9	1,578.5	1,623.8	692.1	508.1	388.3	382.7	المملكة المتحدة
United States	15,122.3	13,830.0	10,358.9	18,948.2	17,956.7	14,856.7	10,610.1	4,255.1	4,660.4	2,591.5	الولايات المتحدة

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

Foreign Trade — **التجارة الخارجية**

Merchandise Exports of Algeria — **صادرات الجزائر السلعية**

(Millions of U.S Dollars) — **(مليون دولار أمريكي)**

	To	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	إلى
3-	**Develop'g & Emerg'g Economies**	**10,803.1**	**8,098.2**	**5,680.7**	**8,091.4**	**7,347.8**	**5,100.0**	**5,512.9**	**2,209.8**	**2,508.6**	**2,333.5**	3- الاقتصادات النامية والناشئة
3-1	**Non-Arab Asian Countries**	**7,389.6**	**5,543.6**	**3,718.5**	**4,987.6**	**4,933.2**	**2,923.5**	**2,485.1**	**1,297.8**	**1,302.0**	**1,260.6**	1-3 الدول الأسيوية غير العربية
	Afghanistan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	أفغانستان
	Bangladesh	0.0	0.0	1.5	3.7	0.0	0.8	138.7	0.0	0.0	0.0	بنغلاديش
	China, P.R.	2,173.1	1,173.7	876.2	502.2	1,107.5	13.8	273.5	140.7	90.2	77.5	الصين الشعبية
	India	2,236.0	1,565.5	506.4	1,165.8	1,552.1	651.1	137.0	37.5	3.3	66.8	الهند
	Indonesia	449.8	84.8	164.5	0.2	180.6	201.6	49.4	110.4	160.3	139.4	اندونيسيا
	Iran	2.9	0.0	0.0	26.0	0.2	0.0	0.0	0.1	1.4	1.2	ايران
	Lao, P.D.R.	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	لاوس
	Malaysia	0.1	0.1	2.7	0.7	2.1	2.1	1.0	0.4	1.5	1.7	ماليزيا
	Maldives	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المالديف
	Pakistan	0.4	4.1	0.0	7.5	0.2	2.0	2.8	0.1	0.4	0.1	باكستان
	Philippines	3.2	5.0	19.3	16.6	3.9	6.2	3.3	0.0	0.7	0.0	الفلبين
	Sri Lanka	0.0	6.2	0.0	0.0	0.4	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	سريلانكا
	Thailand	0.0	0.1	145.2	347.7	40.8	181.4	151.9	30.7	60.9	6.9	تايلاند
	Turkey	2,524.1	2,704.2	2,002.5	2,917.2	2,045.4	1,864.4	1,727.3	977.9	983.3	966.9	تركيا
	Vietnam	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	فيتنام
3-2	**Non-Arab African Countries**	**44.7**	**44.8**	**82.6**	**276.7**	**19.5**	**12.5**	**19.5**	**21.2**	**11.6**	**35.2**	2-3 الدول الأفريقية غير العربية
	Benin	0.1	0.0	0.3	0.1	1.0	2.8	1.0	0.0	0.0	24.7	بنين
	Burkina Faso	0.1	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	بوركينا فاسو
	Cameroon	1.1	1.2	0.3	4.0	0.1	1.0	0.1	0.1	0.7	0.0	الكاميرون
	Chad	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	تشاد
	Ethiopia	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	اثيوبيا
	Gabon	0.1	0.0	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2	0.3	5.1	4.6	الغابون
	Gambia	1.0	1.2	1.2	1.1	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	غامبيا
	Guinea	12.3	12.6	10.0	8.8	0.2	1.6	0.2	0.0	0.0	0.0	غينيا
	Guinea-Bissau	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	غينيا - بيساو
	Kenya	0.0	1.2	0.0	2.2	0.1	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	كينيا
	Mali	1.0	0.3	2.7	0.4	0.2	0.3	0.2	0.0	0.0	0.0	مالي
	Mozambique	1.6	1.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	موزمبيق
	Niger	13.4	13.6	62.3	147.2	0.2	0.7	0.2	1.0	4.2	0.1	النيجر
	Nigeria	10.8	10.2	1.1	106.3	16.2	1.3	16.2	14.5	0.6	3.2	نيجيريا
	Senegal	0.8	0.7	1.5	3.4	1.4	3.9	1.4	5.2	0.9	2.4	السنغال
	Sierra Leone	2.4	2.5	2.5	2.7	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	سيراليون
	Uganda	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0	0.1	0.0	0.0	0.1	0.2	أوغندا
3-3	**Other European Countries**	**79.7**	**70.0**	**238.4**	**5.9**	**5.7**	**4.5**	**1.9**	**10.0**	**7.1**	**32.8**	3-3 دول أوروبية أخرى
	Albania	0.1	1.9	0.0	1.1	2.1	0.5	0.1	0.0	0.2	0.2	ألبانيا
	Bulgaria	32.3	8.4	1.1	0.8	0.0	0.7	0.1	0.0	0.1	0.7	بلغاريا
	Hungary	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	المجر
	Poland	42.7	3.6	163.0	0.6	0.0	0.8	0.1	2.3	5.4	0.8	بولندا
	Romania	2.4	55.3	74.1	0.0	0.0	0.2	0.0	4.6	0.2	26.9	رومانيا
	Russia	2.2	0.8	0.2	3.2	3.6	2.2	1.6	3.0	1.1	4.3	روسيا
3-4	**Latin American Countries**	**3,289.1**	**2,439.8**	**1,641.2**	**2,821.2**	**2,389.4**	**2,159.6**	**3,006.4**	**880.8**	**1,187.9**	**1,004.9**	4-3 دول أمريكا اللاتنية
	Argentina	0.1	0.1	0.0	0.1	95.3	15.7	0.1	0.2	0.1	25.0	الأرجنتين
	Bahamas	32.1	0.0	163.1	0.0	365.6	194.5	0.0	5.9	0.0	0.0	البهاما
	Brazil	3,232.9	2,415.9	1,467.3	2,638.0	1,826.2	1,892.3	2,925.7	848.9	1,114.2	910.4	البرازيل
	Mexico	18.4	21.6	10.7	180.3	77.2	47.3	79.9	25.8	73.4	69.6	المكسيك
	Uruguay	5.7	2.2	0.1	2.9	1.0	9.8	0.0	0.0	0.0	0.0	أورغواي
	Venezuela	0.0	0.0	0.0	0.0	24.0	0.0	0.6	0.0	0.2	0.0	فنزويلا
4-	**Rest of World**	**1,301.6**	**336.1**	**1,879.9**	**2,142.8**	**1,355.2**	**985.1**	**733.7**	**222.3**	**219.6**	**223.2**	4- باقي دول العالم

ملحق رقم 3: تقرير صندوق النقد العربي (الجزائر خلال الفترة 2002-2011)

Foreign Trade — **التجارة الخارجية**

Merchandise Imports of Algeria — **واردات الجزائر السلعية**

(Millions of U.S Dollars) — **(مليون دولار أمريكي)**

From	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	من
Total	**47,197.7**	**40,488.9**	**40,724.7**	**39,364.4**	**27,312.1**	**21,372.3**	**19,851.9**	**18,170.5**	**15,357.3**	**11,808.7**	**المجموع**
1- Arab Countries	**2,442.5**	**1,041.4**	**851.1**	**682.0**	**597.3**	**725.0**	**639.0**	**652.0**	**549.1**	**492.3**	**1- الدول العربية**
Jordan	151.1	137.8	123.9	129.8	98.9	74.8	73.0	75.1	63.3	46.1	الأردن
Emirates	345.5	219.5	91.6	56.3	51.9	37.8	49.0	73.0	57.1	51.4	الإمارات
Bahrain	65.5	21.2	14.1	43.0	26.5	14.4	8.2	13.8	24.1	21.7	البحرين
Tunisia	440.2	382.7	354.5	294.2	144.2	171.6	144.2	86.7	114.0	102.0	تونس
Djibouti	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	جيبوتي
Saudi Arabia	447.8	362.8	169.3	141.2	119.5	94.7	63.9	61.0	33.2	29.8	السعودية
Sudan	1.5	1.3	1.2	0.2	1.4	0.5	1.4	1.8	0.2	1.0	السودان
Syria	77.1	69.0	62.8	30.3	22.6	27.4	36.2	53.0	140.5	126.3	سورية
Somalia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	الصومال
Iraq	0.0	0.0	0.2	0.2	0.0	0.0	0.0	3.1	0.0	0.0	العراق
Oman	43.5	12.2	4.6	7.4	1.9	1.1	1.3	2.2	1.1	1.5	عمان
Qatar	29.2	19.7	6.9	12.3	11.5	7.8	10.1	11.9	2.0	1.3	قطر
Comoros	0.1	0.0	0.0	2.8	2.9	0.0	2.9	0.1	0.0	0.0	القمر
Kuwait	72.1	22.7	7.0	6.4	5.6	9.3	8.4	5.5	1.4	1.3	الكويت
Lebanon	67.3	42.3	95.7	74.0	25.5	23.5	26.2	35.0	30.3	26.3	لبنان
Libya	7.8	25.6	0.8	0.7	2.7	0.2	2.7	2.5	2.0	1.8	ليبيا
Egypt	451.8	346.9	502.9	195.6	141.5	197.7	141.5	168.9	46.7	58.0	مصر
Morocco	241.6	135.6	123.2	86.6	49.8	49.9	49.9	37.4	26.1	17.5	المغرب
Mauritania	0.2	0.0	0.1	13.2	20.2	13.8	20.2	20.8	6.1	5.5	موريتانيا
Yemen	0.2	0.1	0.5	0.1	0.2	0.3	0.1	0.2	0.9	0.8	اليمن
2- Advanced Economies	**29,595.9**	**26,276.8**	**25,288.0**	**26,326.7**	**18,834.4**	**14,779.3**	**13,681.8**	**12,902.9**	**11,378.8**	**8,986.2**	**2- الاقتصادات المتقدمة**
2-1 Eurozone	**21,293.6**	**17,922.9**	**18,106.5**	**18,675.2**	**12,504.8**	**10,393.9**	**9,458.3**	**9,170.1**	**9,159.3**	**6,164.9**	**2-1 منطقة اليورو**
Austria	346.8	313.5	266.4	311.5	359.5	235.8	189.1	169.7	98.9	107.7	النمسا
Belgium-Lux	849.2	801.5	804.6	894.8	740.9	539.3	446.8	482.4	572.1	294.4	بلجيكا-لوكسمبرج
Cyprus	2.3	2.8	3.8	5.1	11.1	6.1	4.1	8.3	3.1	5.7	قبرص
Finland	280.5	292.8	259.2	211.9	253.3	148.5	126.0	139.2	102.3	96.9	فنلندا
France	7,111.6	6,102.1	6,160.4	6,502.3	4,618.5	4,365.8	4,477.6	4,117.3	4,731.0	2,682.3	فرنسا
Germany	2,557.2	2,342.6	2,765.6	2,410.9	1,790.1	1,476.5	1,279.1	1,245.6	843.8	850.6	المانيا
Greece	576.0	380.4	313.6	252.7	153.3	223.7	40.9	52.4	43.2	59.1	اليونان
Ireland	193.4	153.9	114.0	131.7	130.5	119.1	93.7	64.5	24.7	47.4	ايرلندا
Italy	4,674.4	4,054.8	3,695.3	4,312.4	2,409.4	1,881.6	1,525.8	1,639.6	1,463.2	1,136.0	ايطاليا
Malta	0.6	33.8	0.3	5.1	2.8	0.4	1.4	0.7	1.0	4.6	مالطا
Netherlands	701.3	480.2	394.1	460.9	340.5	271.1	233.0	297.2	284.0	215.0	هولندا
Portugal	551.1	302.4	329.0	232.2	88.6	86.9	67.9	62.4	51.9	44.2	البرتغال
Slovak Republic	23.9	23.8	28.4	29.5	16.8	12.4	4.1	0.6	0.7	0.6	جمهورية سلوفاكيا
Spain	3,425.4	2,638.4	2,971.7	2,914.1	1,589.6	1,026.8	968.7	890.1	939.6	620.3	اسبانيا
2-2 Other Advanced Economies	**8,302.2**	**8,353.9**	**7,181.5**	**7,651.6**	**6,329.6**	**4,385.3**	**4,223.5**	**3,732.8**	**2,219.5**	**2,821.3**	**2-2 اقتصادات متقدمة أخرى**
Australia	43.8	36.4	41.3	93.6	59.3	99.3	56.1	65.4	38.4	64.3	استراليا
Canada	258.1	329.7	418.9	968.7	498.1	272.5	227.4	320.9	278.3	335.0	كندا
China,P.R.;HongKong	13.0	10.1	24.3	9.0	6.8	14.3	26.7	25.6	13.9	19.2	هونغ كونغ (الصين)
Czech Republic	170.9	159.3	189.7	132.2	136.8	143.2	124.1	79.9	74.3	34.4	جمهورية التشيك
Denmark	245.1	144.7	193.2	136.1	133.5	208.4	55.7	79.4	42.8	56.1	الدانمارك
Iceland	1.6	0.3	0.1	0.8	0.2	3.3	7.7	8.9	0.0	3.0	ايسلندا
Japan	1,072.4	1,510.0	1,193.9	1,416.4	1,065.7	709.7	781.9	597.8	303.1	439.6	اليابان
Korea, South	1,614.3	1,976.1	1,119.8	960.9	810.5	445.6	402.8	331.9	247.1	206.7	كوريا الجنوبية
New Zealand	363.9	188.8	217.2	238.8	177.0	161.0	115.9	81.0	58.3	62.9	نيوزيلندا
Norway	22.1	31.0	86.6	27.9	11.4	20.0	9.0	5.3	3.7	18.7	النرويج
Singapore	247.6	106.2	39.9	49.0	39.9	22.6	15.4	21.2	5.2	18.9	سنغافورة
Sweden	462.1	392.9	420.6	440.8	372.8	262.3	450.2	346.5	161.2	97.6	السويد
Switzerland	600.5	588.0	504.9	355.5	347.7	216.6	237.3	227.0	115.9	0.1	سويسرا
United Kingdom	1,011.1	763.8	725.7	640.9	552.2	386.1	358.1	381.7	341.3	304.1	المملكة المتحدة
United States	2,175.7	2,116.7	2,005.6	2,181.1	2,117.9	1,420.5	1,355.2	1,160.2	536.1	1,160.7	الولايات المتحدة

Foreign Trade — **التجارة الخارجية**

Merchandise Imports of Algeria — **واردات الجزائر السلعية**

(Millions of U.S Dollars) — **(مليون دولار أمريكي)**

	From	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	من	
3-	Develop'g & Emerg'g Economies	13,493.9	10,879.3	10,930.2	10,606.4	6,780.7	5,071.8	4,601.3	3,839.1	2,756.1	1,894.2	الاقتصادات النامية والناشئة	3-
3-1	Non-Arab Asian Countries	8,248.1	7,551.8	8,025.6	7,110.9	4,289.3	3,218.6	2,589.2	2,083.7	1,709.0	1,028.6	الدول الأسيوية غير العربية	1-3
	Afghanistan	0.0	0.1	1.2	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	2.6	2.3	أفغانستان	
	Bangladesh	6.9	9.5	4.3	4.1	2.7	0.9	1.4	0.9	0.8	0.6	بنغلاديش	
	China, P.R.	4,734.9	4,442.8	4,741.4	4,066.0	2,391.9	1,707.8	1,334.6	923.9	711.0	340.0	الصين الشعبية	
	India	1,092.0	772.5	805.4	749.2	444.8	422.9	295.2	213.8	119.1	83.1	الهند	
	Indonesia	256.5	210.6	234.3	385.6	170.1	155.0	132.1	112.1	60.2	94.2	اندونيسيا	
	Iran	20.8	39.7	29.2	29.4	24.4	9.5	6.9	6.5	0.0	0.0	ايران	
	Lao, P.D.R.	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	لاوس	
	Malaysia	273.9	236.3	154.0	181.5	127.1	78.4	82.5	132.7	82.7	66.3	ماليزيا	
	Maldives	0.2	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	3.6	0.0	5.5	5.0	المالديف	
	Pakistan	25.5	17.3	12.0	17.4	13.7	8.4	5.0	4.1	9.0	1.9	باكستان	
	Philippines	17.7	7.4	5.8	11.5	7.3	5.8	5.3	4.6	2.8	5.4	الفلبين	
	Sri Lanka	2.1	1.4	1.6	1.5	1.7	0.6	1.2	0.2	0.4	0.3	سريلانكا	
	Thailand	262.1	177.2	195.5	219.8	128.0	73.4	86.4	69.0	64.5	31.6	تايلاند	
	Turkey	1,397.7	1,515.8	1,746.5	1,345.5	922.3	710.8	606.6	589.1	630.3	391.3	تركيا	
	Vietnam	157.9	121.1	94.3	99.3	55.2	45.1	28.2	26.4	20.0	6.5	فيتنام	
3-2	Non-Arab African Countries	37.3	16.4	30.5	20.5	22.6	15.8	22.6	15.6	8.8	11.6	الدول الأفريقية غير العربية	2-3
	Benin	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	بنين	
	Burkina Faso	0.3	0.0	0.0	0.1	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.6	بوركينا فاسو	
	Cameroon	17.9	6.4	7.8	4.8	10.6	6.4	10.6	3.8	6.3	1.6	الكاميرون	
	Chad	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	تشاد	
	Ethiopia	0.5	0.8	1.1	1.8	3.1	0.4	3.1	1.7	0.0	1.7	اثيوبيا	
	Gabon	0.2	0.0	0.0	0.8	1.1	2.1	1.1	1.7	0.7	0.6	الغابون	
	Gambia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	غامبيا	
	Guinea	11.4	6.4	11.2	3.7	1.0	3.5	1.0	1.6	0.4	0.2	غينيا	
	Guinea-Bissau	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	غينيا - بيساو	
	Kenya	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	2.4	كينيا	
	Mali	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	مالي	
	Mozambique	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.3	0.0	0.0	موزمبيق	
	Niger	0.0	0.0	0.1	0.4	0.7	0.0	0.7	0.0	0.3	0.0	النيجر	
	Nigeria	0.6	0.5	0.4	1.2	3.3	1.5	3.3	3.0	0.5	2.4	نيجيريا	
	Senegal	0.6	0.2	0.3	0.5	0.3	0.5	0.3	0.7	0.4	0.7	السنغال	
	Sierra Leone	1.3	1.0	0.3	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	سيراليون	
	Uganda	4.2	1.0	9.2	7.0	2.3	0.7	2.3	1.7	0.0	1.4	أوغندا	
3-3	Other European Countries	1,311.8	905.7	937.0	828.7	752.7	518.6	733.9	584.6	517.8	457.9	دول أوروبية أخرى	3-3
	Albania	0.4	0.8	1.1	0.2	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.1	ألبانيا	
	Bulgaria	178.8	73.7	144.0	134.3	115.0	21.7	58.6	32.3	18.3	37.6	بلغاريا	
	Hungary	101.5	61.6	61.9	62.3	108.6	101.6	73.8	35.1	27.1	28.1	المجر	
	Poland	409.0	312.4	227.1	246.5	242.8	120.4	171.2	108.5	95.0	84.9	بولندا	
	Romania	354.1	293.5	384.8	173.7	107.4	71.6	60.3	52.6	56.7	39.7	رومانيا	
	Russia	268.0	163.7	118.1	211.7	179.0	203.2	369.9	356.0	320.6	267.6	روسيا	
3-4	Latin American Countries	3,896.7	2,405.3	1,937.1	2,646.2	1,716.1	1,318.8	1,255.7	1,155.2	520.6	396.1	دول أمريكا اللاتنية	4-3
	Argentina	1,781.5	1,216.2	807.4	1,263.0	923.3	631.0	592.3	596.9	228.8	161.3	الأرجنتين	
	Bahamas	0.4	0.0	0.0	0.1	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	البهاما	
	Brazil	1,757.9	902.2	883.8	735.9	604.3	523.9	530.1	420.8	169.1	106.7	البرازيل	
	Mexico	288.9	231.5	221.6	616.1	169.4	124.9	113.4	112.8	95.6	101.5	المكسيك	
	Uruguay	68.0	47.5	22.0	23.2	18.2	38.3	17.8	23.2	27.2	19.9	أورغواي	
	Venezuela	0.0	7.9	2.4	8.1	0.9	0.4	2.0	1.5	0.0	6.7	فنزويلا	
4-	Rest of World	1,665.5	2,291.5	3,655.4	1,749.2	1,099.7	796.3	929.9	776.5	673.4	436.0	باقي دول العالم	4-

Algeria — الجزائر

Balance of Payments — **ميزان المدفوعات**
(Millions of U.S. Dollars) — **(مليون دولار أمريكي)**

Item	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	البند
Current Account											الحساب الجاري
Goods	28,012	18,298	7,798	40,577	34,215	34,220	26,517	11,140	6,710	9,610	السلع
Goods Exports (FOB)	72,780	57,090	45,186	78,590	60,591	54,740	46,334	24,460	18,720	19,090	الصادرات السلعية (فوب)
Goods Imports (FOB)	-44,767	-38,792	-37,388	-38,013	-26,376	-20,520	-19,817	-13,320	-12,010	-9,480	الواردات السلعية (فوب)
Services (Net)	-8,857	-8,434	-8,710	-7,649	-3,971	-2,273	-2,316	...	...	...	الخدمات (صافي)
Receipts (Credit)	3,738	3,566	2,983	3,490	2,833	2,564	2,507	...	...	...	متحصلات (دائن)
Transportation	702	758	774	996	976	832	851	...	...	...	النقل
Travel	209	219	266	324	219	220	184	...	...	...	السفر
Insurance	64	76	67	137	72	60	479	...	...	...	التأمين
Communications	176	154	100	123	143	99	96	...	...	...	الاتصالات
Other Business Services	2,130	1,901	1,210	1,376	976	979	637	...	...	...	خدمات الاعمال الاخرى
Other Services	457	458	566	534	447	373	260	...	...	...	خدمات أخرى
Payments (Debit)	-12,594	-12,000	-11,693	-11,139	-6,804	-4,837	-4,823	...	...	...	مدفوعات (مدين)
Transportation	-3,441	-3,056	-2,952	-3,132	-2,150	-1,636	-1,801	...	...	...	النقل
Travel	-502	-577	-455	-469	-376	-349	-370	...	...	...	السفر
Insurance	-195	-213	-182	-188	-169	-125	-127	...	...	...	التأمين
Communications	-136	-122	-179	-188	-127	-107	-162	...	...	...	الاتصالات
Other Business Services	-5,564	-4,849	-4,308	-3,593	-1,932	-1,612	-1,448	...	...	...	خدمات الاعمال الاخرى
Other Services	-2,691	-3,089	-3,603	-3,512	-2,013	-967	-875	...	...	...	خدمات أخرى
Income (Net)	-2,114	-368	-1,319	-1,262	-1,832	-4,635	-5,088	-2,700	-2,230	-1,690	الدخل (صافي)
Receipts (Credit)	4,443	4,597	4,746	5,132	3,806	2,417	1,427	760	680	850	متحصلات (دائن)
Compensation of Employees	151	130	77	59	62	....	1	...	...	...	تعويضات العاملين
Investment Income	4,292	4,467	4,669	5,073	3,744	2,417	1,426	...	...	...	دخل الاستثمار
Payments (Debit)	-6,557	-4,965	-6,065	-6,394	-5,638	-7,052	-6,515	-3,460	-2,910	-2,540	مدفوعات (مدين)
Compensation of Employees	0	0	0	0	0	0	-2	...	...	...	تعويضات العاملين
Investment Income	-6,557	-4,965	-6,065	-6,394	-5,638	-7,052	-6,513	...	...	...	دخل الاستثمار
Balance on Goods,Services and Income	17,042	9,496	-2,231	31,666	28,412	27,312	19,113	8,440	4,480	7,920	ميزان السلع ،الخدمات والدخل
Current Transfers (Net)	2,646	2,650	2,632	2,774	2,219	1,611	2,067	1,750	1,070	670	التحويلات الجارية (صافي)
Receipts (Credit)	3,311	2,975	2,932	2,998	2,626	2,058	2,347	...	...	...	متحصلات (دائن)
General Government	294	314	242	209	206	99	97	...	...	...	الحكومة العامة
Other Sectors of Which :	3,016	2,661	2,690	2,789	2,420	1,959	2,250	...	...	...	القطاعات الاخرى منها :
Workers' Remittances	52	66	73	45	36	189	169	...	...	...	تحويلات العاملين
Payments (Debit)	-665	-325	-300	-224	-407	-447	-280	...	...	...	مدفوعات (مدين)
General Government	-59	-53	-36	-102	-94	-181	-135	...	...	...	الحكومة العامة
Other Sectors of Which :	-606	-272	-264	-122	-313	-266	-145	...	...	...	القطاعات الاخرى منها :
Workers' Remittances	-71	-28	-46	-27	-48	-35	-25	...	...	...	تحويلات العاملين
Current Account Balance	19,688	12,146	401	34,440	30,631	28,923	21,180	10,190	5,550	8,590	ميزان الحساب الجاري

Algeria — الجزائر

Balance of Payments (Continue)
(Millions of U.S. Dollars)

ميزان المدفوعات (تابع)
(مليون دولار أمريكي)

Item	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	البند
Capital and Financial Account											الحساب الرأسمالي والمالي
Capital Account	-1	4	...	-1	-1	-5	-3	...	...	...	الحساب الرأسمالي
Capital Transfers (Credit)	0	10	...	...	1	...	...	...	...	...	التحويلات الراسمالية (دائن)
Capital Transfers (Debit)	-1	-6	...	-1	-2	-5	-3	...	...	...	التحويلات الراسمالية(مدين)
Financial Account	2,727	4,420	6,031	5,721	-764	-10,129	-4,805	-1,370	-710	-870	الحساب المالي
Direct Investment (Net)	2,027	2,044	2,546	2,276	1,367	1,762	1,101	620	970	...	الإستثمار المباشر (صافي)
Abroad	-693	-287	-507	-399	-467	-79	-55	...	...	...	في الخارج
In reporting economy	2,721	2,331	3,053	2,675	1,834	1,841	1,156	...	...	...	في الإقتصاد معد البيان
Portfolio Investment (Net)	8	1,435	...	...	-5	...	...	...	...	...	إستثمارات الحافظة (صافي)
Portfolio Investment Assets	8	1,435	...	...	-5	...	...	...	...	...	إستثمارات الحافظة أصول
Equity Securities	...	1	...	...	-5	...	...	...	...	...	سندات الملكية
Debt Securities	8	1,434	...	...	...	...	...	...	...	...	سندات الدين
Portfolio Investment Liabilities	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	إستثمارات الحافظة خصوم
Equity Securities	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	سندات الملكية
Debt Securities	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	سندات الدين
Financial Derivatives (Net)	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية (صافي)
Financial Derivatives Assets	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	مشتقات مالية أصول
Financial Derivatives Liabilities	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	مشتقات مالية خصوم
Other Investment (Net)	691	937	3,485	3,446	-2,125	-11,886	-5,903	...	...	...	إستثمارات أخرى (صافي)
Other Investment Assets	609	-316	347	3,032	-1,425	-231	-1,720	...	...	...	إستثمارات أخرى أصول
Loans	136	256	189	38	205	121	58	...	...	...	قروض
Currency & Deposits	0	-23	18	-125	-294	-298	-225	...	...	...	العملة والودائع
Trade Credits	473	-549	140	3,119	-1,336	-54	-1,553	...	...	...	إئتمان تجاري
Other Assets	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	أصول أخرى
Other Investment Liabilities	82	1,253	3,138	414	-700	-11,655	-4,183	...	...	...	إستثمارات أخرى خصوم
Loans	-226	-127	1,401	-913	-606	-12,080	-3,213	...	...	...	قروض
Currency & Deposits	1,125	1,144	1,723	1,281	338	872	-375	...	...	...	العملة والودائع
Trade Credits	-817	236	14	46	-432	-447	-595	...	...	...	إئتمان تجاري
Other Liabilities	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	أصول أخرى
Capital and Financial Account Balance	2,726	4,424	6,031	5,720	-765	-10,134	-4,808	-1,370	-710	-870	ميزان الحساب الراسمالي والمالي
Net Errors and Omissions	-2,183	-1,267	-2,674	-3,351	-502	-1,961	-189	...	...	...	صافي السهو والخطأ
Overall Balance	**20,230**	**15,303**	**3,759**	**36,809**	**29,364**	**16,828**	**16,183**	**8,820**	**4,840**	**7,720**	الميزان الكلي
Reserve and Related Items	-20,230	-15,303	-3,759	-36,809	-29,364	-16,828	-16,183	-8,820	-4,840	-7,720	الاحتياطيات وبنود ذات صلة
Reserve Assets	-20,194	-15,324	-3,860	-36,997	-29,548	-17,736	-16,304	-8,820	-4,840	-7,720	الاصول الاحتياطية
Use of Fund Credit and Loans	...	...	...	...	...	...	-600	...	...	...	إستخدام تسهيلات ص.ن.د.
Exceptional financing	-36	21	101	188	184	908	721	...	...	...	التمويل الاستثنائي

Algeria — الجزائر

Government Fiscal Budget (Billions of Domestic Currency) — الموازنة العامة للحكومة (مليار عملة محلية)

Item	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	البند
Total Public Revenues and Grants	5,703	4,380	3,676	5,190	3,688	3,582	3,083	2,230	1,974	1,603	إجمالي الإيرادات العامة والمنح
Total Public Revenues	5,703	4,375	3,675	5,190	3,680	3,582	3,077	2,223	1,974	1,603	إجمالي الإيرادات العامة
Grants	0	4	1	0	8	0	6	7	0	0	المنح
Total Public Expenditure & Net Lending	5,859	4,495	4,389	4,284	3,231	2,490	2,057	1,904	1,723	1,582	إجمالي الإنفاق العام وصافي الإقراض
Current Expenditure of which :	3,797	2,684	2,300	2,218	1,674	1,436	1,245	1,251	1,123	976	الإنفاق الجاري منها:
Interest on Public Debt	38	30	37	61	81	69	73	85	114	137	فوائد الدين العام
Capital Expenditure	1,934	1,775	1,951	1,942	1,416	992	807	641	567	575	الإنفاق الرأسمالي
Lending Minus Repayments	127	35	139	124	141	62	5	12	33	31	الاقراض ناقص السداد
Overall Surplus (+) / Deficit (-)	-95	-115	-713	907	457	1,093	896	436	439	11	الفائض (+) / العجز(-) الكلي *
Financing	95	115	713	-907	-457	-1,093	-896	-436	-439	-11	التمويل
Net Domestic Financing	96	115	712	-903	-346	-928	-781	-383	-348	64	صافي التمويل المحلي
Monetary Authorities	-559	-492	57	-1,411	-553	-977	-1,002	-412	-209	32	السلطات النقدية
Commercial Banks	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المصارف التجارية
Other Domestic Sources	655	606	655	508	207	49	222	30	-138	33	مصادر محلية أخرى
Net Foreign Financing	-1	0	1	-4	-111	-165	-116	-53	-91	-75	صافي التمويل الخارجي

Total Public Revenues and Grants — الايرادات العامة والمنح

Total Public Revenues and Grants	5,703	4,380	3,676	5,190	3,688	3,582	3,083	2,230	1,974	1,603	إجمالي الإيرادات العامة والمنح
Total Public Revenues	5,703	4,375	3,675	5,190	3,680	3,582	3,077	2,223	1,974	1,603	إجمالي الإيرادات العامة
Current Revenues	5,703	4,375	3,675	5,190	3,680	3,582	3,077	2,223	1,974	1,603	الايرادات الجارية
Revenues (Oil, Gas and Phosphate)	3,980	2,905	1,927	4,089	2,797	2,799	2,353	1,571	1,350	1,008	إيرادات النفط والغاز والفوسفات
Oil Revenue	3,980	2,905	1,927	4,089	2,797	2,799	2,353	1,571	1,350	1,008	إيرادات النفط
Gas Revenue	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	إيرادات الغاز
Phosphate Revenue	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	إيرادات الفوسفات
Taxes Revenue	1,449	1,288	1,147	965	767	721	640	581	525	483	إيرادات ضريبية
Income and Profit	654	560	462	310	258	241	168	148	128	112	ضرائب على الدخل والأرباح
Salaries and Wages, Taxes	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	ضرائب الرواتب والاجور
Real Estate, Taxes	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	ضرائب الممتلكات
Goods and Services, Taxes	539	509	478	403	347	341	309	274	234	223	ضرائب السلع والخدمات
International Trade, Taxes	210	179	170	153	133	115	144	139	144	128	ضرائب التجارة الدولية
Other Taxes	45	39	36	30	28	24	20	20	19	19	ضرائب أخرى
None Taxes Revenue	275	183	201	127	116	120	84	72	96	112	إيرادات غير ضريبية
Social Security Contributions	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	مساهمات الضمان الاجتماعي
Capital Revenues	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الايرادات الرأسمالية **
Grants	0	4	1	0	8	0	6	7	0	0	المنح

* ناقص رصيد حساب التخصيص
** تشمل الايرادات الراسمالية الدخل من الاستثمار

Algeria — الجزائر

Total Public Expenditure & Net Lending (Billions of Domestic Currency) — إجمالي الإنفاق العام وصافي الإقراض (مليار عملة محلية)

Item	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	البند
Total Public Expenditure & Net Lending	5,859	4,495	4,389	4,284	3,231	2,490	2,057	1,904	1,723	1,582	إجمالي الإنفاق العام وصافي الإقراض
Total Public Expenditure	5,731	4,459	4,251	4,160	3,090	2,428	2,052	1,892	1,690	1,551	إجمالي الانفاق العام
Current Expenditure	3,797	2,684	2,300	2,218	1,674	1,436	1,245	1,251	1,123	976	الانفاق الجاري
Goods and Services	...	...	405	355	273	216	188	...	...	...	السلع والخدمات
Salaries and Wages	1,453	991	692	692	526	448	419	391	330	340	الرواتب والاجور
Purchases Other Goods and Services	90	91	88	82	94	96	76	72	59	69	مشتريات سلع وخدمات اخرى
Interest on Public Debt	38	30	37	61	81	69	73	85	114	137	فوائد الدين العام
Subsidies	...	...	...	457	375	308	267	246	225	138	الاعانات
Other Current Transfer	2,017	1,419	1,292	936	599	518	410	457	397	414	تحويلات جارية أخرى
Capital Expenditure	1,934	1,775	1,951	1,942	1,416	992	807	641	567	575	الانفاق الراسمالي
Capital Assets Possession	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	حيازة أصول رأسمالية
Inventory Purchases	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	مشتريات المخزون
Land and Intangible Assets Purchases	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	مشتريات أراضي وأصول غيرملموسة
Capital Transfer	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	تحويلات راسمالية
Other Expenditure	...	...	...	...	...	2,428	...	...	...	...	نفقات أخرى
Lending Minus Repayments	127	35	139	124	141	62	5	12	33	31	الاقراض ناقص السداد

Classification of Expenditure by Function of Government — التبويب الوظيفي للإنفاق الحكومي الجاري

Total Current Expenditure	3,797	2,684	2,300	2,218	1,674	1,436	1,245	1,251	1,123	976	إجمالي الانفاق الجاري
General Public Services	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الخدمات العامة
Defense	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الدفاع
Public Order and Safety	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الأمن وحفظ النظام
Education Services	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	خدمات التعليم
Health Services	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الخدمات الصحية
Social Protection	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	خدمات الضمان الاجتماعي والرعاية
Housing and Community Amenities	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	خدمات الإسكان والمرافق العامة
Recreation , Culture and Religion	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	خدمات الشؤون الدينيـة والثقافية والترفيهية
Fuel and Energy Services	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	خدمات الوقود والطاقة
Agriculture, Forestry and Hunting Services	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	خدمات الصيد والزراعة والغابات
Mining and Manufacturing and Construction	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	خدمات التعدين والصناعات التحويلية والإنشاءات
Transport and Communication	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	خدمات النقل والاتصالات
Economic Affairs	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	خدمات اقتصادية
Other Services	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	خدمات أخرى

ملحق رقم 4: تقرير التنمية البشرية العالمي (الجزائر خلال الفترة 2002-2013)

1 دليل التنمية البشريّة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة[a]	متوسط العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام) 2002	نسبة الأمية لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) 2002[b]	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) 2001/02[c]	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) 2002	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي	قيمة دليل التنمية البشرية 2002	الترتيب بحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية[d]
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	70.1	77.1[e,f]	69	6,690	0.75	0.74	0.70	0.732	-31
102 الأراضي الفلسطينية المحتلة	72.3	90.2[m]	79	..[m]	0.79	0.86	0.52	0.726	21
103 السلفادور	70.6	79.7	66	4,890[n]	0.76	0.75	0.65	0.720	-9
104 غيانا	63.2	96.5[f,o]	75[f]	4,260[n]	0.64	0.89	0.63	0.719	-1
105 الرأس الأخضر	70.0	75.7	73[h]	5,000[n]	0.75	0.75	0.65	0.717	-12
106 الجمهورية العربية السورية	71.7	82.9	59	3,620	0.78	0.75	0.60	0.710	4
107 أوزبكستان	69.5	99.3[e]	76	1,670	0.74	0.91	0.47	0.709	35
108 الجزائر	69.5	68.9	70[h]	5,760[n]	0.74	0.69	0.68	0.704	-25
109 غينيا الاستوائية	49.1	84.2[f,k]	58	30,130[f,q]	0.40	0.76	0.95	0.703	-103
110 قيرغيزستان	68.4	97.0[e,o]	81	1,620	0.72	0.92	0.46	0.701	33
111 إندونيسيا	66.6	87.9	65[h]	3,230	0.69	0.80	0.58	0.692	2
112 فييت نام	69.0	90.3[f,j]	64	2,300	0.73	0.82	0.52	0.691	12
113 جمهورية مولدوفا	68.8	99.0[e]	62	1,470	0.73	0.87	0.45	0.681	36
114 بوليفيا	63.7	86.7[f]	86[h]	2,460	0.64	0.86	0.53	0.681	6
115 هندوراس	68.8	80.0[f]	62[f,o]	2,600[n]	0.73	0.74	0.54	0.672	3
116 طاجيكستان	68.6	99.5[e,j]	73	980	0.73	0.90	0.38	0.671	45
117 منغوليا	63.7	97.8[f]	70	1,710	0.64	0.89	0.47	0.668	21
118 نيكاراغوا	69.4	76.7[e]	65	2,470[n]	0.74	0.73	0.54	0.667	1
119 جنوب إفريقيا	48.8	86.0	77	10,070[n]	0.40	0.83	0.77	0.666	-66
120 مصر	68.6	55.6[f,j]	76[f,l]	3,810	0.73	0.62	0.61	0.653	-12
121 غواتيمالا	65.7	69.9	56[h]	4,080[n]	0.68	0.65	0.62	0.649	-15
122 غابون	56.6	71.0[e,o]	74[h]	6,590	0.53	0.72	0.70	0.648	-50
123 سان تومي وبرينسيبي	69.7	83.1[m]	62	1,317[f,k]	0.75	0.76	0.43	0.645	29
124 جزر سليمان	69.0	76.6[m]	50[m]	1,590[n]	0.73	0.68	0.46	0.624	21
125 المغرب	68.5	50.7	57	3,810	0.72	0.53	0.61	0.620	-17
126 ناميبيا	45.3	83.3	71	6,210[n]	0.34	0.79	0.69	0.607	-48
127 الهند	63.7	61.3[f]	55[f]	2,670[n]	0.64	0.59	0.55	0.595	-10
128 بوتسوانا	41.4	78.9	70	8,170	0.27	0.76	0.73	0.589	-67
129 فانواتو	68.6	34.0[m]	59	2,890[n]	0.73	0.42	0.56	0.570	-13
130 كمبوديا	57.4	69.4	59	2,060[n]	0.54	0.66	0.50	0.568	1
131 غانا	57.8	73.8	46	2,130[n]	0.55	0.65	0.51	0.568	-3
132 ميانمار	57.2	85.3	48	1,027[r]	0.54	0.73	0.39	0.551	26
133 بابوا غينيا الجديدة	57.4	64.6[f,k]	41	2,270[n]	0.54	0.57	0.52	0.542	-8
134 بوتان	63.0	47.0[e,o]	..[e]	1,969[f,s]	0.63	0.48	0.50	0.536	0
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	54.3	66.4	59	1,720	0.49	0.64	0.47	0.534	2
136 جزر القمر	60.6	56.2	45	1,690[n]	0.59	0.53	0.47	0.530	4
137 سوازيلندا	35.7	80.9	61	4,550	0.18	0.74	0.64	0.519	-37
138 بنغلاديش	61.1	41.1	54	1,700	0.60	0.45	0.47	0.509	1
139 السودان [g]	55.5	59.9	36	1,820[n]	0.51	0.52	0.48	0.505	-3
140 نيبال	59.6	44.0	61	1,370	0.58	0.50	0.44	0.504	11
141 الكاميرون	46.8	67.9[e]	56[h]	2,000	0.36	0.64	0.50	0.501	-9
تنمية بشرية منخفضة									
142 باكستان	60.8	41.5[f,j]	37[f]	1,940	0.60	0.40	0.49	0.497	-7
143 توغو	49.9	59.6	67	1,480[n]	0.41	0.62	0.45	0.495	5
144 الكونغو	48.3	82.8	48[h]	980	0.39	0.71	0.38	0.494	17
145 ليسوتو	36.3	81.4[e]	65	2,420[n]	0.19	0.76	0.53	0.493	-24
146 أوغندا	45.7	68.9	71	1,390[n]	0.34	0.70	0.44	0.493	4
147 زمبابوي	33.9	90.0	58[h]	2,400[f]	0.15	0.79	0.53	0.491	-25
148 كينيا	45.2	84.3	53	1,020	0.34	0.74	0.39	0.488	11
149 اليمن	59.8	49.0	53[f]	870	0.58	0.50	0.36	0.482	16
150 مدغشقر	53.4	67.3[f,k]	45	740	0.47	0.60	0.33	0.469	20
151 نيجيريا	51.6	66.8	45[f,l]	860	0.44	0.59	0.36	0.466	15

ملحق رقم 4: تقرير التنمية البشرية العالمي (الجزائر خلال الفترة 2002-2013)

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2003
54 تونغا	..	..	..	..	..	..	0.810
55 بلغاريا	..	0.769	0.789	0.795	0.784	0.795	0.808
56 بنما	0.710	0.737	0.747	0.749	0.772	0.794	0.804
57 ترينيداد وتوباغو	0.749	0.781	0.788	0.792	0.789	0.800	0.801
تنمية بشرية متوسطة							
58 الجماهيريّة العربيّة الليبيّة	..	..	..	..	..	..	0.799
59 مقدونيا (جمهوريّة يوغوسلافيا السابقة)	..	..	..	..	..	..	0.797
60 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	..	..	0.797
61 ماليزيا	0.615	0.659	0.695	0.721	0.760	0.790	0.796
62 الاتحاد الرّوسي	..	..	..	..	0.770	..	0.795
63 البرازيل	0.645	0.682	0.698	0.719	0.747	0.783	0.792
64 رومانيا	..	..	..	0.772	0.768	0.773	0.792
65 موريشيوس	..	0.659	0.690	0.724	0.747	0.776	0.791
66 غرينادا	..	..	..	..	..	..	0.787
67 بيلاروس	..	..	..	0.787	0.751	0.774	0.786
68 البوسنة والهرسك	..	..	..	..	..	..	0.786
69 كولومبيا	0.662	0.691	0.708	0.727	0.752	0.773	0.785
70 دومينيكا	..	..	..	..	..	..	0.783
71 عمان	0.494	0.547	0.641	0.699	0.738	0.769	0.781
72 ألبانيا	..	..	0.693	0.703	0.702	0.736	0.780
73 تايلاند	0.614	0.652	0.678	0.714	0.749	..	0.778
74 ساموا (الغربيّة)	..	..	0.723	0.732	0.742	0.763	0.776
75 فنزويلا	0.718	0.732	0.740	0.759	0.767	0.772	0.772
76 سانت لوسيا	..	..	..	..	..	..	0.772
77 المملكة العربيّة السعوديّة	0.603	0.659	0.673	0.708	0.741	0.762	0.772
78 أوكرانيا	..	..	..	0.799	0.747	0.754	0.766
79 بيرو	0.643	0.674	0.698	0.707	0.734	..	0.762
80 كازاخستان	..	..	..	0.767	0.721	0.731	0.761
81 لبنان	..	..	..	0.677	0.727	0.742	0.759
82 إكوادور	0.630	0.674	0.698	0.715	0.730	..	0.759
83 أرمينيا	..	..	..	0.737	0.698	0.735	0.759
84 الفلبين	0.654	0.687	0.693	0.720	0.736	..	0.758
85 الصين	0.525	0.558	0.594	0.627	0.683	..	0.755
86 سورينام	..	..	..	..	..	..	0.755
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	..	..	0.755
88 باراغوي	0.668	0.702	0.709	0.720	0.739	0.753	0.755
89 تونس	0.514	0.570	0.622	0.657	0.698	0.738	0.753
90 الأردن	..	0.641	0.664	0.683	0.708	0.742	0.753
91 بليز	..	0.707	0.717	0.747	0.768	0.779	0.753
92 فيجي	0.663	0.686	0.702	0.724	0.741	..	0.752
93 سري لانكا	0.607	0.649	0.681	0.705	0.727	..	0.751
94 تركيا	0.587	0.610	0.646	0.678	0.709	..	0.750
95 الجمهوريّة الدومينيكيّة	0.619	0.650	0.672	0.679	0.700	0.732	0.749
96 ملديف	..	..	..	..	..	..	0.745
97 تركمانستان	..	..	..	..	..	..	0.738
98 جامايكا	0.688	0.696	0.699	0.719	0.723	0.730	0.738
99 إيران (جمهوريّة-الإسلاميّة)	0.566	0.570	0.610	0.650	0.694	0.721	0.736
100 جورجيا	..	..	..	..	..	..	0.732
101 أذربيجان	..	..	..	..	..	..	0.729
102 الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة	..	..	..	..	..	..	0.729
103 الجزائر	0.506	0.558	0.610	0.649	0.671	..	0.722
104 السلفادور	0.592	0.588	0.609	0.650	0.689	0.715	0.722
105 الرأس الأخضر	..	..	..	0.625	0.677	..	0.721
106 الجمهوريّة العربيّة السوريّة	0.540	0.587	0.623	0.646	0.672	0.692	0.721

ملحق رقم 4: تقرير التنمية البشرية العالمي (الجزائر خلال الفترة 2002-2013)

ترتيب دليل التنمية البشرية[a]	قيمة دليل التنمية البشرية (HDI) 2005	العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام) 2005	نسبة محو الأمية للبالغين (% من عمر 15 فما فوق) 1995-2005[b]	نسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية (%) 2005	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية بدولار الأمريكي) 2005	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل إجمالي الناتج المحلي	تصنيف إجمالي الناتج المحلي للفرد (تعادل القوة الشرائية بالدولار أمريكي) ناقص تصنيف دليل التنمية البشرية[c]
54 سانت كيتس ونيفس	0.821	70.0 [h,p]	97.8 [k]	73.1 [e]	13,307 [h]	0.750	0.896	0.816	-4
55 تونغا	0.819	72.8	98.9	80.1 [e]	8,177 [n]	0.797	0.926	0.735	15
56 الجماهيرية العربية الليبية	0.818	73.4	84.2 [l]	94.1 [e,h]	10,335 [h,m]	0.806	0.875	0.774	4
57 أنتيغوا وباربودا	0.815	73.9 [h,p]	85.8 [q]	.. [r]	12,500 [h]	0.815	0.824	0.806	-4
58 عمان	0.814	75.0	81.4	67.1	15,602 [h]	0.833	0.766	0.843	-15
59 ترينيداد وتوباغو	0.814	69.2	98.4 [l]	64.9 [e]	14,603	0.737	0.872	0.832	-14
60 رومانيا	0.813	71.9	97.3	76.8	9,060	0.782	0.905	0.752	3
61 المملكة العربية السعودية	0.812	72.2	82.9	76.0	15,711 [n]	0.787	0.806	0.844	-19
62 بنما	0.812	75.1	91.9	79.5	7,605	0.836	0.878	0.723	15
63 ماليزيا	0.811	73.7	88.7	74.3 [h]	10,882	0.811	0.839	0.783	-6
64 بيلاروس	0.804	68.7	99.6 [d]	88.7	7,918	0.728	0.956	0.730	8
65 موريشيوس	0.804	72.4	84.3	75.3 [e]	12,715	0.790	0.813	0.809	-13
66 البوسنة والهرسك	0.803	74.5	96.7	69.0 [h,s]	7,032 [h,t]	0.825	0.874	0.710	17
67 الاتحاد الروسي	0.802	65.0	99.4 [d]	88.9 [e]	10,845	0.667	0.956	0.782	-9
68 ألبانيا	0.801	76.2	98.7	68.6 [h]	5,316	0.853	0.887	0.663	30
69 مقدونيا (جمهورية يوغسلافيا السابقة)	0.801	73.8	96.1	70.1	7,200	0.814	0.875	0.714	11
70 البرازيل	0.800	71.7	88.6	87.5 [h]	8,402	0.779	0.883	0.740	-3
تنمية بشرية متوسطة									
71 دومينيكا	0.798	75.6 [h,q]	88.0 [q]	81.0 [e]	6,393 [h]	0.844	0.857	0.694	19
72 سانت لوسيا	0.795	73.1	94.8 [q]	74.8	6,707 [h]	0.802	0.881	0.702	15
73 كازاخستان	0.794	65.9	99.5 [d]	93.8	7,857	0.682	0.973	0.728	1
74 فنزويلا (الجمهورية البوليفارية)	0.792	73.2	93.0	75.5 [e,h]	6,632	0.804	0.872	0.700	14
75 كولومبيا	0.791	72.3	92.8	75.1	7,304 [n]	0.788	0.869	0.716	4
76 أوكرانيا	0.788	67.7	99.4 [d]	86.5	6,848	0.711	0.948	0.705	9
77 ساموا	0.785	70.8	98.6 [l]	73.7 [e]	6,170	0.763	0.903	0.688	14
78 تايلاند	0.781	69.6	92.6	71.2 [e]	8,677	0.743	0.855	0.745	-13
79 الجمهورية الدومينيكية	0.779	71.5	87.0	74.1 [e,h]	8,217 [n]	0.776	0.827	0.736	-10
80 بيليز	0.778	75.9	75.1 [q]	81.8 [e]	7,109	0.849	0.773	0.712	1
81 الصين	0.777	72.5	90.9	69.1 [e]	6,757 [u]	0.792	0.837	0.703	5
82 غرينادا	0.777	68.2	96.0 [q]	73.1 [e]	7,843 [h]	0.720	0.884	0.728	-7
83 أرمينيا	0.775	71.7	99.4 [d]	70.8	4,945	0.779	0.896	0.651	20
84 تركيا	0.775	71.4	87.4	68.7 [e]	8,407	0.773	0.812	0.740	-18
85 سوريندم	0.774	69.6	89.6	77.1 [e]	7,722	0.743	0.854	0.725	-9
86 الأردن	0.773	71.9	91.1	78.1	5,530	0.782	0.868	0.670	11
87 بيرو	0.773	70.7	87.9	85.8 [e]	6,039	0.761	0.872	0.684	6
88 لبنان	0.772	71.5	.. [j]	84.6	5,584	0.775	0.871	0.671	8
89 الإكوادور	0.772	74.7	91.0	.. [r]	4,341	0.828	0.858	0.629	21
90 الفلبين	0.771	71.0	92.6	81.1	5,137	0.767	0.888	0.657	11
91 تونس	0.766	73.5	74.3	76.3	8,371	0.808	0.750	0.739	-23
92 فيجي	0.762	68.3	.. [j]	74.8 [e]	6,049	0.722	0.879	0.685	0
93 سانت فنسنت وغرينادينز	0.761	71.1	88.1 [q]	68.9	6,568	0.768	0.817	0.698	-4
94 إيران (الجمهورية الإسلامية)	0.759	70.2	82.4	72.8 [e]	7,968	0.754	0.792	0.731	-23
95 باراغواي	0.755	71.3	93.5 [l]	69.1 [e,h]	4,642 [n]	0.771	0.853	0.641	10
96 جورجيا	0.754	70.7	100.0 [d,v]	76.3	3,365	0.761	0.914	0.587	24
97 غويانا	0.750	65.2	.. [j]	85.0	4,508 [n]	0.670	0.943	0.636	12
98 أذربيجان	0.746	67.1	98.8	67.1	5,016	0.702	0.882	0.653	4
99 سريلانكا	0.743	71.6	90.7 [w]	62.7 [e,h]	4,595	0.776	0.814	0.639	7
100 جزر المالديف	0.741	67.0	96.3	65.8 [e]	5,261 [h,m]	0.701	0.862	0.661	-1
101 جامايكا	0.736	72.2	79.9	77.9 [e]	4,291	0.787	0.792	0.627	11
102 الرأس الأخضر	0.736	71.0	81.2 [l]	66.4	5,803 [n]	0.766	0.763	0.678	-7
103 السلفادور	0.735	71.3	80.6 [l]	70.4	5,255 [n]	0.772	0.772	0.661	-3
104 الجزائر	0.733	71.7	69.9	73.7 [e]	7,062 [n]	0.778	0.711	0.711	-22
105 فيتنام	0.733	73.7	90.3	63.9	3,071	0.812	0.815	0.572	18
106 الأراضي الفلسطينية المحتلة	0.731	72.9	92.4	82.4 [e]	.. [x]	0.799	0.891	0.505	33

ملحق رقم 4: تقرير التنمية البشرية العالمي (الجزائر خلال الفترة 2002-2013)

دليل التنمية البشرية وعناصره

الجدول 1

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		قيمة دليل التنمية البشرية[1]	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (السنوات)	متوسط سنوات الدراسة (السنوات)	متوسط سنوات الدراسة المتوقع (السنوات)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2008)	ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل
		2010	2010	2010	2010[b]	2010	2010	2010
45	شيلي	**0.783**	78.8	9.7	14.5	13,561	11	0.840
46	الأرجنتين	**0.775**	75.7	9.3	15.5	14,603	6	0.821
47	الكويت	**0.771**	77.9	6.1	12.5	55,719	−42	0.714
48	لاتفيا	**0.769**	73.0	10.4	15.4	12,944	13	0.822
49	الجبل الأسود	**0.769**	74.6	10.6[b,q]	14.4[h]	12,491	16	0.825
50	رومانيا	**0.767**	73.2	10.6	14.8	12,844	13	0.820
51	كرواتيا	**0.767**	76.7	9.0	13.8	16,389	−2	0.798
52	أوروغواي	**0.765**	76.7	8.4	15.7	13,808	3	0.810
53	الجماهيرية العربية الليبية	**0.755**	74.5	7.3	16.5	17,068	−5	0.775
54	بنما	**0.755**	76.0	9.4	13.5	13,347	4	0.796
55	المملكة العربية السعودية	**0.752**	73.3	7.8	13.5	24,726	−20	0.742
56	المكسيك	**0.750**	76.7	8.7	13.4	13,971	−3	0.785
57	ماليزيا	**0.744**	74.7	9.5	12.5	13,927	−3	0.775
58	بلغاريا	**0.743**	73.7	9.9	13.7	11,139	10	0.795
59	ترينيداد وتوباغو	**0.736**	69.9	9.2	11.4	24,233	−23	0.719
60	صربيا	**0.735**	74.4	9.5	13.5	10,449	11	0.788
61	بيلاروس	**0.732**	69.6	9.3[b,q]	14.6	12,926	1	0.763
62	كوستاريكا	**0.725**	79.1	8.3	11.7	10,870	7	0.768
63	بيرو	**0.723**	73.7	9.6	13.8	8,424	14	0.788
64	ألبانيا	**0.719**	76.9	10.4	11.3	7,976	19	0.787
65	الاتحاد الروسي	**0.719**	67.2	8.8	14.1	15,258	−15	0.729
66	كازاخستان	**0.714**	65.4	10.3	15.1	10,234	6	0.756
67	أذربيجان	**0.713**	70.8	10.2[b,o]	13.0	8,747	8	0.769
68	البوسنة والهرسك	**0.710**	75.5	8.7[b,q]	13.0	8,222	12	0.771
69	أوكرانيا	**0.710**	68.6	11.3	14.6	6,535	20	0.794
70	إيران (جمهورية–الإسلامية)	**0.702**	71.9	7.2	14.0	11,764	−3	0.725
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	**0.701**	74.5	8.2	12.3	9,487	3	0.742
72	موريشيوس	**0.701**	72.1	7.2	13.0	13,344	−13	0.712
73	البرازيل	**0.699**	72.9	7.2	13.8	10,607	−3	0.728
74	جورجيا	**0.698**	72.0	12.1[b,q]	12.6	4,902	26	0.805
75	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	**0.696**	74.2	6.2	14.2	11,846	−9	0.716
76	أرمينيا	**0.695**	74.2	10.8	11.9	5,495	19	0.787
77	إكوادور	**0.695**	75.4	7.6	13.3	7,931	7	0.749
78	بليز	**0.694**	76.9	9.2	12.4	5,693	16	0.782
79	كولومبيا	**0.689**	73.4	7.4	13.3	8,589	−3	0.732
80	جامايكا	**0.688**	72.3	9.6	11.7	7,207	6	0.748
81	تونس	**0.683**	74.3	6.5	14.5	7,979	1	0.729
82	الأردن	**0.681**	73.1	8.6	13.1	5,956	10	0.755
83	تركيا	**0.679**	72.2	6.5	11.8	13,359	−26	0.679
84	الجزائر	**0.677**	72.9	7.2	12.8	8,320	−6	0.716
85	تونغا	**0.677**	72.1	10.4	13.7	4,038	23	0.792
	تنمية بشرية متوسطة							
86	فيجي	**0.669**	69.2	11.0	13.0	4,315	21	0.771
87	تركمانستان	**0.669**	65.3	9.9[b,o]	13.0[h]	7,052	1	0.719
88	الجمهورية الدومينيكية	**0.663**	72.8	6.9	11.9	8,273	−9	0.695
89	الصين	**0.663**	73.5	7.5	11.4	7,258	−4	0.707
90	السلفادور	**0.659**	72.0	7.7	12.1	6,498	0	0.711
91	سري لانكا	**0.658**	74.4	8.2	12.0	4,886	10	0.738
92	تايلند	**0.654**	69.3	6.6	13.5[n]	8,001	−11	0.683
93	غابون	**0.648**	61.3	7.5	12.7	12,747	−29	0.637
94	سورينام	**0.646**	69.4	7.2[b,q]	12.0	7,093	−7	0.681
95	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	**0.643**	66.3	9.2	13.7	4,357	11	0.724
96	باراغواي	**0.640**	72.3	7.8	12.0	4,585	9	0.714
97	الفلبين	**0.638**	72.3	8.7	11.5	4,002	12	0.726
98	بوتسوانا	**0.633**	55.5	8.9	12.4	13,204	−38	0.613
99	جمهورية مولدوفا	**0.623**	68.9	9.7	12.0	3,149	19	0.729
100	منغوليا	**0.622**	67.3	8.3	13.5	3,619	12	0.710

ملحق رقم 4: تقرير التنمية البشرية العالمي (الجزائر خلال الفترة 2002-2013)

اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1980-2011

الجدول 2

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية القيمة											الترتيب حسب دليل التنمية البشرية التغير		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية)		
	1980	1990	2000	2005	2009	2010	2011	2006–2011	2010–2011	1980–2011	1990–2011	2000–2011
58 بنما	0.628	0.660	0.718	0.740	0.760	0.765	0.768	2	1	0.65	0.73	0.62
59 صربيا	..	..	0.719	0.744	0.761	0.764	0.766	−2	1	..	..	0.58
60 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	..	0.763	0.764	..	1	..	..	..
61 ماليزيا	0.559	0.631	0.705	0.738	0.752	0.758	0.761	2	3	1.00	0.90	0.69
62 ترينيداد وتوباغو	0.673	0.676	0.701	0.728	0.755	0.758	0.760	2	1	0.40	0.56	0.74
63 الكويت	0.688	0.712	0.754	0.752	0.757	0.758	0.760	−8	−1	0.32	0.31	0.07
64 ليبيا	..	..	..	..	0.763	0.770	0.760	−5	−10	..	..	..
65 بيلاروس	..	..	..	0.723	..	0.751	0.756	1	0	..	..	..
66 الاتحاد الروسي	..	..	0.691	0.725	0.747	0.751	0.755	−1	0	..	..	0.81
67 غرينادا	..	..	..	..	..	0.746	0.748	..	0	..	..	..
68 كازاخستان	..	..	0.657	0.714	0.733	0.740	0.745	2	1	..	..	1.15
69 كوستاريكا	0.614	0.656	0.703	0.723	0.738	0.742	0.744	−1	−1	0.62	0.60	0.51
70 ألبانيا	..	0.656	0.691	0.721	0.734	0.737	0.739	−1	1	..	0.57	0.61
71 لبنان	..	..	..	0.711	0.733	0.737	0.739	3	−1	..	..	..
72 سانت كيتس ونيفس	..	..	..	..	..	..	0.735	..	0	..	..	..
73 فنزويلا – الجمهورية البوليفارية	0.623	0.629	0.656	0.692	0.732	0.734	0.735	7	0	0.54	0.74	1.04
74 البوسنة والهرسك	..	..	..	0.717	0.730	0.731	0.733	−2	0	..	..	..
75 جورجيا	..	..	..	0.707	0.724	0.729	0.733	1	0	..	..	..
76 أوكرانيا	..	0.707	0.669	0.712	0.720	0.725	0.729	−3	3	..	0.15	0.78
77 موريشيوس	0.546	0.618	0.672	0.703	0.722	0.726	0.728	1	0	0.93	0.78	0.73
78 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	0.704	0.725	0.726	0.728	1	−2	..	..	..
79 جامايكا	0.607	0.637	0.680	0.702	0.724	0.726	0.727	−2	−1	0.59	0.64	0.62
80 بيرو	0.574	0.612	0.674	0.691	0.714	0.721	0.725	4	1	0.75	0.81	0.67
81 دومينيكا	..	..	0.699	0.709	0.722	0.723	0.724	−7	−1	..	..	0.33
82 سانت لوسيا	..	..	..	..	..	0.720	0.723	..	0	..	..	..
83 إكوادور	0.591	0.636	0.668	0.695	0.716	0.718	0.720	0	0	0.64	0.59	0.69
84 البرازيل	0.549	0.600	0.665	0.692	0.708	0.715	0.718	3	1	0.87	0.86	0.69
85 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	..	0.715	0.717	..	−1	..	..	..
86 أرمينيا	..	..	0.643	0.689	0.712	0.714	0.716	−3	0	..	..	0.99
87 كولومبيا	0.550	0.594	0.652	0.675	0.702	0.707	0.710	4	1	0.83	0.85	0.77
88 إيران – الجمهورية الإسلامية	0.437	0.534	0.636	0.671	0.703	0.707	0.707	2	−1	1.57	1.35	0.97
89 عمان	..	..	..	0.694	0.703	0.704	0.705	−2	0	..	..	..
90 تونغا	..	0.649	0.681	0.696	0.701	0.703	0.704	−5	0	..	0.39	0.30
91 أذربيجان	..	..	..	..	..	0.699	0.700	..	0	..	..	..
92 تركيا	0.463	0.558	0.634	0.671	0.690	0.696	0.699	2	3	1.34	1.08	0.90
93 بليز	0.619	0.651	0.668	0.689	0.696	0.698	0.699	−3	−1	0.39	0.34	0.42
94 تونس	0.450	0.542	0.630	0.667	0.692	0.698	0.698	3	−1	1.43	1.21	0.94
تنمية بشرية متوسطة												
95 الأردن	0.541	0.591	0.646	0.673	0.694	0.697	0.698	1	−1	0.83	0.80	0.70
96 الجزائر	0.454	0.551	0.624	0.667	0.691	0.696	0.698	2	0	1.40	1.13	1.03
97 سري لانكا	0.539	0.583	0.633	0.662	0.680	0.686	0.691	2	1	0.80	0.81	0.80
98 الجمهورية الدومينيكية	0.532	0.577	0.640	0.658	0.680	0.686	0.689	2	2	0.83	0.84	0.67
99 ساموا	..	..	0.657	0.676	0.685	0.686	0.688	−6	0	..	..	0.43
100 فيجي	0.566	0.624	0.668	0.678	0.685	0.687	0.688	−5	−3	0.63	0.47	0.27
101 الصين	0.404	0.490	0.588	0.633	0.674	0.682	0.687	6	0	1.73	1.62	1.43
102 تركمانستان	..	..	..	0.654	0.677	0.681	0.686	1	0	..	..	..
103 تايلند	0.486	0.566	0.626	0.656	0.673	0.680	0.682	−1	0	1.10	0.89	0.78
104 سورينام	..	..	..	0.659	0.674	0.677	0.680	−3	0	..	..	..
105 السلفادور	0.466	0.524	0.619	0.652	0.669	0.672	0.674	−1	0	1.20	1.21	0.79
106 غابون	0.522	0.605	0.621	0.648	0.664	0.670	0.674	0	0	0.83	0.52	0.75
107 باراغواي	0.544	0.572	0.612	0.635	0.651	0.662	0.665	1	0	0.65	0.71	0.76
108 بوليفيا – دولة متعددة القوميات	0.507	0.560	0.612	0.649	0.656	0.660	0.663	−3	0	0.87	0.81	0.73
109 ملديف	..	..	0.576	0.619	0.650	0.658	0.661	2	0	..	..	1.27
110 منغوليا	..	0.540	0.555	0.611	0.642	0.647	0.653	4	0	..	0.91	1.49
111 جمهورية مولدوفا	..	..	0.586	0.631	0.638	0.644	0.649	−2	0	..	..	0.92
112 الفلبين	0.550	0.571	0.602	0.622	0.636	0.641	0.644	1	1	0.51	0.58	0.62
113 مصر	0.406	0.497	0.585	0.611	0.638	0.644	0.644	2	−1	1.50	1.24	0.88
114 الأرض الفلسطينية المحتلة	..	..	..	..	..	0.640	0.641	..	0	..	..	..
115 أوزبكستان	..	..	..	0.611	0.631	0.636	0.641	2	0	..	..	..
116 ميكرونيزيا – الولايات الموحدة	..	..	..	0.633	..	0.635	0.636	−5	0	..	..	..
117 غيانا	0.501	0.489	0.579	0.606	0.624	0.629	0.633	1	2	0.76	1.23	0.81
118 بوتسوانا	0.446	0.594	0.585	0.601	0.626	0.631	0.633	1	−1	1.14	0.30	0.71
119 الجمهورية العربية السورية	0.497	0.548	0.583	0.621	0.630	0.631	0.632	−6	−1	0.78	0.68	0.73
120 ناميبيا	..	0.564	0.577	0.593	0.617	0.622	0.625	2	1	..	0.49	0.72

ملحق رقم 4: تقرير التنمية البشرية العالمي (الجزائر خلال الفترة 2002-2013)

الجدول 3

	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة			معامل عدم المساواة بين البشر	عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة	دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في التعليم[a]	دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في الدخل[a]	دليل الدخل معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في الدخل		
	القيمة	القيمة	مجموع الخسارة (بالنسبة المئوية)	الفارق عن ترتيب دليل التنمية البشرية[b]	القيمة	(بالنسبة المئوية)	القيمة	(بالنسبة المئوية)	القيمة	w	القيمة	نسبة الشريحة الخمسية	نسبة بالمائة	معامل جيني
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013[c]	2013	2003–2012	2003–2012	2003–2012
58 بلغاريا	0.777	0.692	11.0	5	10.8	7.9	0.759	5.8	0.706	18.8	0.618	4.3	1.0	28.2
59 بربادوس	0.776	..	..	..	..	..	0.783	..	..	..	..	..	..	..
60 بالاو	0.775	..	..	..	..	..	..	12.0	0.692	23.0	0.565	..	..	..
61 أنتيغوا وبربودا	0.774	..	..	..	..	8.0	0.792	..	..	..	..	..	..	..
62 ماليزيا	0.773	..	..	..	..	4.9	0.805	..	..	..	..	11.3	2.6	46.2
63 موريشيوس	0.771	0.662	14.2	–2	14.1	9.2	0.749	13.2	0.623	19.8	0.621	..	..	..
64 ترينيداد وتوباغو	0.766	0.649	15.2	–6	15.0	16.4	0.641	6.6	0.654	21.9	0.653	..	..	..
65 لبنان	0.765	0.606	20.8	–17	20.3	6.7	0.861	24.1	0.479	30.0	0.538	..	..	..
65 بنما	0.765	0.596	22.1	–18	21.4	12.1	0.778	16.3	0.550	35.8	0.494	17.1	3.6	51.9
67 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	0.764	0.613	19.7	–10	19.4	12.2	0.738	17.6	0.562	28.4	0.556	11.5	2.4	44.8
68 كوستاريكا	0.763	0.611	19.9	–11	19.1	7.3	0.855	15.7	0.551	34.3	0.483	14.5	3.3	50.7
69 تركيا	0.759	0.639	15.8	–3	15.6	11.0	0.757	14.1	0.560	21.8	0.616	8.3	1.9	40.0
70 كازاخستان	0.757	0.667	11.9	9	11.8	16.7	0.596	5.9	0.717	12.7	0.695	4.2	1.1	29.0
71 المكسيك	0.756	0.583	22.9	–13	22.3	10.9	0.788	21.4	0.501	34.6	0.500	10.7	2.7	47.2
71 سيشيل	0.756	..	..	..	..	7.9	0.754	..	..	..	..	18.8	6.4	65.8
73 سانت كيتس ونيفس	0.750	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
73 سري لانكا	0.750	0.643	14.3	1	14.2	8.3	0.766	14.6	0.630	19.6	0.550	5.8	1.6	36.4
75 إيران - الجمهورية الإسلامية	0.749	0.498	33.6	–34	32.1	12.5	0.728	37.3	0.429	46.6	0.395	7.0	1.7	38.3
76 أذربيجان	0.747	0.659	11.8	7	11.5	21.7	0.611	8.3	0.642	4.5	0.730	5.3	1.4	33.7
77 الأردن	0.745	0.607	18.6	–5	18.5	11.9	0.730	22.4	0.543	21.1	0.564	5.7	1.5	35.4
77 صربيا	0.745	0.663	10.9	12	10.9	8.5	0.761	10.7	0.621	13.5	0.618	4.6	1.1	29.6
79 البرازيل	0.744	0.542	27.0	–16	26.3	14.5	0.709	24.7	0.498	39.7	0.452	20.6	4.3	54.7
79 جورجيا	0.744	0.636	14.5	4	14.0	12.9	0.728	3.3	0.745	25.9	0.474	9.5	2.1	42.1
79 غرينادا	0.744	..	..	..	..	8.4	0.744	..	..	..	..	..	..	..
82 بيرو	0.737	0.562	23.7	–9	23.4	13.9	0.726	25.6	0.494	30.6	0.495	13.5	2.9	48.1
83 أوكرانيا	0.734	0.667	9.2	18	9.1	10.4	0.669	6.1	0.747	10.9	0.593	3.6	0.9	25.6
84 بليز	0.732	..	..	..	..	11.4	0.734	..	..	37.9	0.426	17.6	..	53.1
84 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	0.732	0.633	13.6	7	13.3	7.6	0.785	10.6	0.574	21.8	0.563	10.0	2.3	43.6
86 البوسنة والهرسك	0.731	0.653	10.6	13	10.4	6.7	0.809	5.2	0.621	19.2	0.555	6.5	1.5	36.2
87 أرمينيا	0.730	0.655	10.4	15	10.2	12.7	0.733	3.7	0.675	14.3	0.567	4.6	1.2	31.3
88 فيجي	0.724	0.613	15.3	6	15.1	12.3	0.672	10.5	0.686	22.6	0.500	8.0	2.2	42.8
89 تايلند	0.722	0.573	20.7	–2	20.0	9.8	0.755	16.1	0.510	34.0	0.488	6.9	1.8	39.4
90 تونس	0.721	..	..	..	..	10.6	0.768	..	..	..	..	6.4	1.5	36.1
91 الصين	0.719	..	..	..	..	9.8	0.768	..	..	29.5	0.505	10.1	2.1	42.1
91 سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.719	..	..	..	..	12.9	0.703	..	..	..	..	..	..	..
93 الجزائر	0.717	..	..	..	..	16.7	0.654	..	..	..	..	..	..	..
93 دومينيكا	0.717	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
95 ألبانيا	0.716	0.620	13.4	11	13.4	9.9	0.796	11.9	0.536	18.3	0.558	5.3	1.4	34.5
96 جامايكا	0.715	0.579	19.0	1	18.6	15.0	0.700	10.6	0.598	30.1	0.465	9.6	..	45.5
97 سانت لوسيا	0.714	..	..	..	..	9.9	0.760	..	..	..	..	..	..	..
98 كولومبيا	0.711	0.521	26.7	–10	25.7	13.5	0.719	22.1	0.469	41.5	0.420	20.1	4.5	55.9
98 إكوادور	0.711	0.549	22.7	–3	22.4	13.4	0.752	21.6	0.466	32.1	0.472	12.5	3.1	49.3
100 سورينام	0.705	0.534	24.2	–6	23.5	13.6	0.678	19.5	0.474	37.3	0.475	17.9	..	52.9
100 تونغا	0.705	..	..	..	..	13.7	0.699	..	..	..	..	..	..	..
102 الجمهورية الدومينيكية	0.700	0.535	23.6	–4	23.4	16.9	0.683	24.0	0.449	29.3	0.500	11.3	2.7	47.2
تنمية بشرية متوسطة														
103 ملديف	0.698	0.521	25.4	–7	24.2	8.1	0.819	41.2	0.322	23.2	0.535	6.8	..	37.4
103 منغوليا	0.698	0.618	11.5	16	11.4	16.6	0.610	5.2	0.658	12.3	0.588	6.2	1.6	36.5
103 تركمانستان	0.698	..	..	..	..	26.0	0.517	..	..	..	..	..	..	..
106 ساموا	0.694	..	..	..	..	13.3	0.709	..	..	..	..	..	..	..
107 دولة فلسطين	0.686	0.606	11.7	13	11.7	13.1	0.711	6.9	0.617	15.0	0.507	5.8	1.5	35.5
108 إندونيسيا	0.684	0.553	19.2	5	19.1	16.4	0.654	23.2	0.463	17.7	0.559	6.3	1.7	38.1
109 بوتسوانا	0.683	0.422	38.2	–21	36.5	21.9	0.533	32.1	0.420	55.5	0.336	..	..	..
110 مصر	0.682	0.518	24.0	–5	22.8	13.4	0.682	40.9	0.339	14.2	0.602	4.4	1.2	30.8
111 باراغواي	0.676	0.513	24.1	–5	23.7	19.2	0.650	17.2	0.486	34.6	0.428	17.3	3.7	52.4
112 غابون	0.674	0.512	24.0	–5	24.0	28.0	0.482	23.5	0.451	20.4	0.617	7.8	2.0	41.5
113 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	0.667	0.470	29.6	–10	29.4	24.5	0.549	27.6	0.488	36.1	0.388	27.8	4.8	56.3
114 جمهورية مولدوفا	0.663	0.582	12.2	16	12.0	11.0	0.670	6.1	0.614	18.9	0.480	5.3	1.3	33.0

ملحق رقم 5: تقرير قياس الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر (الجزائر خلال الفترة 2003-2009)

Annex table 25. Inward FDI Performance and Potential Index rankings, 1990-2009

Economy	Inward FDI Performance Index								Inward FDI Potential Index							
	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009
Albania	..	40	58	67	80	53	35	25	..	112	101	82	83	82	79	..
Algeria	98	..	115	118	115	127	113	77	53	98	88	67	67	69	70	..
Angola	114	7	12	2	10	8	6	5	74	100	98	80	79	72	64	..
Argentina	44	51	61	74	92	103	87	91	60	53	48	63	61	59	60	..
Armenia	..	57	39	45	36	46	26	16	..	84	99	78	73	74	71	..
Australia	19	34	59	139	68	70	61	69	14	14	20	20	18	20	21	..
Austria	75	88	48	61	96	35	91	82	20	20	24	26	25	28	26	..
Azerbaijan	..	12	85	12	141	140	135	111	..	123	108	68	66	65	58	..
Bahamas	112	37	21	19	23	24	21	21	29	43	43	48	60	60	66	..
Bahrain	116	9	49	22	9	27	31	104	25	32	30	28	26	24	23	..
Bangladesh	105	118	104	109	119	130	115	121	109	116	110	117	118	118	120	..
Belarus	..	125	111	119	127	81	75	48	..	62	61	52	50	47	49	..
Belgium	..	..	..	17	15	6	4	28	..	..	..	19	19	18	15	..
Belgium and Luxembourg	11	35	2	..	..	..	..	..	8	11	9	..	..	..	..	..
Benin	14	110	84	115	121	72	93	99	111	135	130	132	135	138	138	..
Bolivia, Plurinational State	37	15	20	138	97	96	85	67	90	89	75	88	91	95	90	..
Botswana	18	65	110	77	65	80	68	78	32	52	71	76	81	81	88	..
Brazil	88	98	43	101	111	101	90	87	58	81	69	71	71	71	67	..
Brunei Darussalam	89	5	18	70	74	110	112	58	28	27	31	51	51	53	54	..
Bulgaria	102	92	24	9	4	3	5	19	..	42	64	59	57	54	61	..
Burkina Faso	104	111	112	126	131	67	111	72	96	120	125	126	126	129	129	..
Cameroon	113	126	91	111	112	125	119	92	81	129	122	114	112	112	105	..
Canada	42	66	16	85	60	40	73	100	2	2	4	6	9	12	11	..
Chile	28	26	31	35	57	39	27	26	44	41	46	50	49	51	53	..
China	57	18	62	68	91	102	94	76	41	50	49	36	33	32	30	..
Colombia	51	76	81	25	66	77	63	55	61	79	89	95	90	92	95	..
Congo	62	13	44	1	3	4	3	3	65	108	96	98	94	98	92	..
Congo, Democratic Rep. of	107	135	99	..	89	9	12	24	104	137	139	140	139	132	130	..
Costa Rica	23	39	82	51	41	45	40	39	52	51	63	74	78	80	87	..
Côte d'Ivoire	74	58	87	94	109	109	103	83	75	107	113	127	128	127	126	..
Croatia	..	104	46	52	37	33	28	43	..	71	53	56	56	57	55	..
Cyprus	25	29	17	27	24	25	8	2	33	34	40	47	53	52	52	..
Czech Republic	..	22	19	15	71	54	86	98	..	36	38	37	38	34	33	..
Denmark	59	46	4	41	126	85	125	66	16	15	21	22	22	23	24	..
Dominican Republic	29	42	55	65	87	84	43	37	54	61	57	72	74	79	78	..
Ecuador	49	49	135	113	130	136	107	125	70	90	105	99	98	88	81	..
Egypt	31	79	105	39	27	34	51	52	66	78	68	81	84	85	93	..
El Salvador	100	108	103	71	120	43	76	75	103	83	74	102	99	96	99	..
Estonia	..	17	28	3	20	17	37	22	..	49	36	32	31	30	31	..
Ethiopia	95	122	93	88	79	129	131	132	112	131	137	133	132	131	134	..
Finland	68	84	26	82	77	68	139	112	12	17	8	11	11	14	14	..
France	46	67	65	54	85	88	100	71	5	8	17	18	20	19	18	..
Gabon	39	138	138	75	90	106	114	129	48	72	82	93	96	94	94	..
Gambia	7	30	10	14	18	20	30	33	55	110	106	113	115	113	111	..
Georgia	..	119	50	26	13	10	16	30	..	127	115	96	100	104	109	..
Germany	90	105	9	103	107	107	127	113	4	5	10	9	5	5	3	..
Ghana	85	62	63	112	56	58	36	12	88	102	112	110	111	107	106	..
Greece	50	83	113	132	102	132	118	115	38	38	35	38	40	43	46	..
Guatemala	55	97	102	97	106	108	105	93	106	101	95	109	105	100	103	..
Guinea	66	128	128	69	73	26	34	59	79	126	120	135	134	134	136	..
Guyana	27	4	15	16	19	14	9	9	91	70	87	104	109	106	108	..
Haiti	80	131	125	125	84	128	132	126	115	134	135	139	140	135	137	..
Honduras	36	68	40	33	45	41	46	53	82	96	97	107	103	101	101	..
Hong Kong, China	6	25	1	5	6	5	2	4	15	12	13	10	10	6	5	..
Hungary	34	6	36	28	11	1	1	141	47	57	41	41	41	40	40	..
Iceland	77	132	89	10	7	2	52	139	17	19	11	7	7	13	17	..
India	96	95	117	120	100	111	82	63	86	97	92	84	82	84	84	..
Indonesia	56	55	139	73	117	120	109	119	45	56	90	97	97	93	85	..
Iran, Islamic Republic of	111	129	129	107	129	133	130	120	63	46	60	57	59	56	50	..
Ireland	43	52	3	140	140	29	141	11	27	23	14	13	16	17	20	..
Israel	84	61	37	60	22	63	54	80	31	25	19	25	27	25	27	..
Italy	69	106	106	116	101	117	126	96	18	24	26	29	30	31	32	..
Jamaica	10	48	42	34	35	50	24	23	62	68	85	94	93	90	102	..
Japan	99	130	130	134	137	134	129	135	13	6	12	24	24	27	25	..
Jordan	53	121	8	7	5	12	13	14	59	60	65	62	62	66	73	..
Kazakhstan	..	20	27	62	32	22	17	8	..	88	83	49	46	45	44	..
Kenya	71	116	114	133	133	99	133	128	89	105	121	125	124	124	125	..
Korea, Republic of	82	117	92	123	132	137	123	124	22	18	16	15	17	16	16	..
Kuwait	101	127	133	131	134	138	137	136	49	29	29	35	34	37	35	..
Kyrgyzstan	..	11	136	100	42	61	55	103	..	140	116	105	101	103	98	..
Latvia	..	33	41	50	29	37	70	134	..	85	59	42	43	49	57	..
Lebanon	86	113	35	8	17	16	10	6	77	69	55	85	89	87	91	..
Libyan Arab Jamahiriya	73	134	127	84	78	42	60	42	51	55	44	40	37	35	36	..
Lithuania	..	75	64	55	46	65	69	117	..	82	58	34	35	38	39	..
Luxembourg	..	..	..	6	1	141	7	1	..	..	..	4	3	4	6	..
Madagascar	63	114	88	102	53	23	15	32	92	130	126	131	130	133	135	..

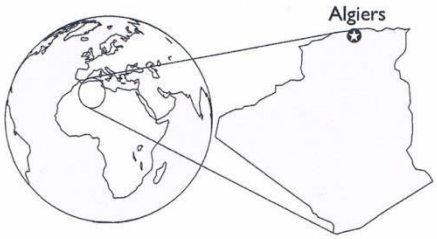

ALGERIA

Rank: **94**
Score: **3.25**
Category: *Mostly Unfree*

Trade Policy	**5**	Government Intervention	**3**	Foreign Investment	**2**	Wages and Prices	**3**	Regulation	**3**
Fiscal Burden	**3.5**	Monetary Policy	**2**	Banking and Finance	**4**	Property Rights	**4**	Black Market	**3**

Algeria has been a one-party socialist state almost exclusively since gaining its independence from France in 1962, and its economy has paid a heavy price for decades of state domination. Years of economic mismanagement by the ruling National Liberation Front (FLN) and low oil prices in the late 1980s led to anti-government riots in 1988. In 1989, the FLN tried to open the political system by amending the constitution and calling for multiparty elections, but the elections were cancelled in January 1992 when it became clear that the radical Islamic Salvation Front (FIS) would take control. The FIS went underground and launched a brutal civil war that has claimed the lives of more than 100,000 Algerians since 1992. Although Islamic terrorism continues, the intensity of the civil war has declined since its peak in the mid-1990s. President Abdelaziz Bouteflika, who came to power in April 1999 in elections boycotted by a number of opposition parties, negotiated a peace accord with the FIS. His government is pressing for liberalization and privatization in the oil and gas sectors but faces strong opposition from high-level army leaders who have acquired a vested interest in the current system. Algeria's fiscal burden of government score is 0.5 point better this year, and its government intervention score is 1 point better; however, its trade policy, monetary policy, and banking and finance scores are all 1 point worse. As a result, Algeria's overall score is 0.15 point worse this year.

TRADE POLICY

Score: 5–Worse (very high level of protectionism)

According to the World Bank, Algeria's weighted average tariff rate in 1998 (the most recent year for which World Bank data are available) was 17.3 percent, up from the 12.46 percent reported in the 2002 *Index*. As a result, Algeria's trade policy score is 1 point worse this year. Non-tariff barriers take the form of bureaucratic customs clearance procedures. According to the U.S. Department of State, "The importation of some items, essentially luxury goods, continues to be restricted to certain importers owing to the state-owned banks' unwillingness to provide to all importers the documents that are necessary to clear such items through customs."

FISCAL BURDEN OF GOVERNMENT

Score—Income and Corporate Taxation: 3–Stable (moderate tax rates)

Score—Government Expenditures: 4–Better (high level of government expenditure)

***Final Score:* 3.5–Better (high cost of government)**

According to the International Monetary Fund, Algeria's top income tax rate is 50 percent; the marginal rate for the average taxpayer is 10 percent. The top corporate tax rate is 30 percent. In 2000, government expenditures equaled 29.4 percent of GDP, down from the 34.7 percent reported in the 2002 *Index*. As a result, Algeria's fiscal burden of government score is 0.5 point better this year.

Scores for Prior Years:

2002: 3.10 **2001:** 3.20 **2000:** 3.45
1999: 3.50 **1998:** 3.45 **1997:** 3.50
1996: 3.50 **1995:** 3.50

2000 Data (in constant 1995 US dollars)

Population: 30,399,250

Total area: 2,381,740 sq. km

GDP: $48.8 billion

GDP growth rate: 2.4%

GDP per capita: $1,606

Major exports: petroleum, natural gas, and petroleum products

Exports of goods and services: $14.9 billion

Major export trading partners: Italy 21.6%, France 11.7%, US 11.7%, Spain 9.9%

Major imports: capital goods, food and beverages, consumer goods

Imports of goods and services: $13.3 billion

Major import trading partners: France 32.0%, Italy 9.0%, Germany 6.4%, Spain 5.7%

Foreign direct investment (net): $384 million

ملحق رقم 6: تقرير الحرية الاقتصادية (الجزائر خلال الفترة 2003-2014)

Index of Economic Freedom Rankings

2005 Rank	Country	Past Year's Scores 2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	Trade Policy	Fiscal Burden	Govt. Intervention	Monetary Policy	Foreign Investment	Banking & Finance	Wages & Prices	Property Rights	Regulation	Informal Market
79	Guyana	3.08	3.13	3.20	3.28	3.35	3.35	3.30	3.55	3.35	3.38	3.70	4.0	3.8	3.0	2.0	3.0	2.0	2.0	3.0	4.0	4.0
79	Sri Lanka	3.08	3.06	3.05	2.89	2.84	2.91	2.81	2.76	2.61	2.94	3.06	3.0	3.3	2.0	3.0	3.0	4.0	3.0	3.0	3.0	3.5
81	Namibia	3.10	2.96	2.65	2.84	2.93	2.98	2.84	2.99	2.80	n/a	n/a	2.0	4.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	4.0	3.0	3.0
81	Qatar	3.10	2.86	2.78	3.03	3.18	3.18	3.11	n/a	n/a	n/a	n/a	3.0	2.0	4.5	2.0	4.0	3.0	3.0	3.0	4.0	2.5
83	Tunisia	3.14	2.94	2.91	2.89	3.04	2.94	3.01	2.90	2.89	2.83	2.98	5.0	3.9	2.5	1.0	4.0	4.0	2.0	3.0	3.0	3.0
84	Bosnia and Herzegovina	3.16	3.30	3.49	3.89	4.04	4.40	4.61	4.61	n/a	n/a	n/a	3.0	2.6	2.5	1.0	4.0	2.0	3.0	5.0	5.0	3.5
85	Guatemala	3.18	3.16	3.01	3.00	2.88	2.91	2.89	2.91	2.89	3.15	3.36	3.0	3.8	2.0	3.0	4.0	2.0	2.0	4.0	4.0	4.0
85	Mali	3.18	3.34	3.20	3.10	3.15	3.13	3.24	3.33	3.50	3.44	3.53	3.0	4.3	2.5	1.0	3.0	4.0	3.0	4.0	3.0	4.0
85	Morocco	3.18	2.93	2.96	3.15	2.80	3.05	2.95	3.08	3.00	2.89	3.03	5.0	3.8	2.5	1.0	2.0	4.0	3.0	4.0	3.0	3.5
88	Colombia	3.21	3.13	3.10	2.94	3.00	3.14	2.99	3.19	3.23	3.15	3.10	4.0	4.1	3.5	3.0	3.0	2.0	2.0	4.0	3.0	3.5
88	Ukraine	3.21	3.49	3.59	3.84	3.88	3.75	3.75	3.83	3.83	3.75	4.05	3.0	2.6	2.5	2.0	4.0	3.0	3.0	4.0	4.0	4.0
90	Brazil	3.25	3.10	3.01	3.06	3.21	3.46	3.19	3.36	3.28	3.56	3.46	4.0	3.0	4.0	4.0	3.0	3.0	2.0	3.0	3.0	3.5
90	The Philippines	3.25	3.05	2.95	3.05	3.16	3.00	2.98	2.84	3.06	3.14	3.35	2.0	3.5	2.0	2.0	4.0	4.0	3.0	4.0	4.0	4.0
92	Ivory Coast	3.26	3.18	3.16	3.00	3.08	3.68	3.73	3.74	3.80	3.83	3.43	4.0	4.6	2.0	2.0	3.0	2.0	3.0	4.0	4.0	4.0
93	Burkina Faso	3.28	3.28	3.35	3.33	3.45	3.61	3.63	3.80	3.81	3.96	n/a	4.0	3.8	3.0	1.0	3.0	3.0	3.0	4.0	4.0	4.0
93	Fiji	3.28	3.06	3.48	3.54	3.50	3.29	3.29	3.23	3.23	3.24	3.49	4.0	3.3	2.5	2.0	4.0	3.0	3.0	4.0	3.0	4.0
93	Guinea	3.28	3.24	3.26	3.45	3.21	3.34	3.19	3.11	3.39	3.13	3.29	4.0	4.3	1.5	3.0	4.0	2.0	2.0	4.0	4.0	4.0
93	Kenya	3.28	3.26	3.21	3.28	3.26	3.05	3.09	3.06	3.26	3.54	3.45	5.0	3.3	2.0	3.0	3.0	3.0	2.0	3.0	4.0	4.5
97	Kyrgyz Republic	3.29	3.36	3.41	3.65	3.80	3.78	3.73	4.00	n/a	n/a	n/a	3.0	3.4	2.5	2.0	4.0	3.0	3.0	4.0	4.0	4.0
98	Djibouti	3.30	3.23	3.30	3.16	3.38	3.38	3.28	3.29	3.18	n/a	n/a	5.0	3.5	3.5	1.0	3.0	3.0	2.0	4.0	4.0	4.0
98	Ghana	3.30	3.40	3.54	3.59	3.29	3.24	3.29	3.29	3.53	3.54	3.54	4.0	3.0	1.5	5.0	3.0	4.0	3.0	3.0	3.0	3.5
100	Georgia	3.34	3.19	3.40	3.48	3.68	3.80	3.85	3.78	3.88	3.94	n/a	4.0	2.4	1.5	3.0	4.0	3.0	3.0	4.0	4.0	4.5
100	Mozambique	3.34	3.28	3.40	3.15	3.40	3.94	3.95	4.15	4.15	4.11	4.39	4.0	3.4	2.0	4.0	2.0	3.0	3.0	4.0	4.0	4.0
102	Lesotho	3.36	3.50	3.24	3.39	3.44	3.44	3.48	3.69	3.70	3.78	n/a	2.0	4.1	3.5	3.0	4.0	3.0	3.0	3.0	4.0	4.0
103	Azerbaijan	3.38	3.39	3.50	3.58	3.93	4.33	4.29	4.35	4.58	4.78	n/a	3.0	3.3	3.0	1.0	4.0	4.0	3.0	4.0	4.0	4.5
103	Chad	3.38	3.54	3.59	3.75	3.74	4.00	4.06	4.24	4.24	n/a	n/a	5.0	4.8	2.0	1.0	3.0	3.0	2.0	4.0	4.0	5.0
103	Egypt	3.38	3.28	3.39	3.53	3.53	3.58	3.35	3.31	3.49	3.40	3.69	4.0	4.3	3.0	2.0	3.0	4.0	3.0	3.0	4.0	3.5
106	Gabon	3.40	3.43	3.18	3.33	3.38	3.26	3.09	3.18	3.31	3.40	3.19	5.0	4.0	3.0	1.0	3.0	4.0	3.0	3.0	4.0	4.0
106	The Gambia	3.40	3.54	3.49	3.34	3.59	3.64	3.60	3.66	3.55	n/a	n/a	3.0	4.0	2.0	4.0	3.0	3.0	3.0	4.0	4.0	4.0
106	Zambia	3.40	3.50	3.50	3.30	3.25	2.94	2.96	2.94	2.88	3.08	3.15	3.0	4.0	2.0	5.0	3.0	3.0	3.0	3.0	4.0	4.0
109	Tanzania	3.41	3.29	3.54	3.56	3.65	3.58	3.36	3.48	3.46	3.73	3.79	5.0	3.6	2.5	2.0	4.0	2.0	3.0	4.0	4.0	4.0
110	Honduras	3.43	3.53	3.19	3.33	3.50	3.51	3.71	3.51	3.58	3.58	3.58	3.0	3.3	4.0	3.0	4.0	2.0	3.0	4.0	4.0	4.0
111	Paraguay	3.45	3.39	3.40	3.28	3.39	3.01	3.00	3.04	2.91	2.89	2.94	3.0	3.0	3.0	4.0	3.0	3.0	3.0	4.0	4.0	4.5
112	China, People's Republic of	3.46	3.64	3.54	3.56	3.55	3.49	3.56	3.69	3.73	3.78	3.78	4.0	4.1	3.0	1.0	4.0	4.0	3.0	4.0	4.0	3.5
112	Turkey	3.46	3.39	3.50	3.33	2.93	2.73	2.80	2.66	2.70	3.00	2.95	3.0	3.6	2.5	5.0	3.0	4.0	3.0	3.0	4.0	3.5
114	Algeria	3.49	3.31	3.39	3.05	3.40	3.40	3.59	3.64	3.63	3.70	3.68	5.0	3.9	4.0	1.0	3.0	4.0	3.0	4.0	3.0	4.0
114	Argentina	3.49	3.48	3.04	2.58	2.29	2.23	2.28	2.53	2.75	2.63	2.85	4.0	3.9	2.0	4.0	3.0	4.0	3.0	4.0	3.0	4.0
114	Ecuador	3.49	3.60	3.58	3.60	3.51	3.14	3.09	3.10	3.21	3.33	3.39	4.0	2.9	2.0	4.0	4.0	3.0	3.0	4.0	4.0	4.0
117	Central African Republic	3.51	3.38	3.28	3.31	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	5.0	4.1	4.0	2.0	2.0	3.0	3.0	4.0	4.0	4.0
118	Equatorial Guinea	3.53	3.69	3.73	4.15	4.13	4.18	4.26	n/a	n/a	n/a	n/a	4.0	2.8	1.5	3.0	4.0	3.0	4.0	4.0	4.0	5.0
118	India	3.53	3.53	3.58	3.61	3.91	3.93	3.93	3.83	3.88	3.93	3.93	5.0	4.3	3.0	2.0	3.0	4.0	3.0	3.0	4.0	4.0

ALGERIA

Rank: 119
Score: 3.46
Category: Mostly Unfree

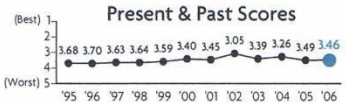

QUICK STUDY

SCORES

Trade Policy	4
Fiscal Burden	3.6
Government Intervention	4
Monetary Policy	2
Foreign Investment	3
Banking and Finance	4
Wages and Prices	3
Property Rights	4
Regulation	3
Informal Market	4

Population: 31,832,612

Total area: 2,381,740 sq. km

GDP: $60.9 billion

GDP growth rate: 6.8%

GDP per capita: $1,916

Major exports: petroleum, natural gas, and petroleum products

Exports of goods and services: $25.13 billion

Major export trading partners: Italy 19.2%, US 18.7%, France 13.7%, Spain 12.7%

Major imports: capital goods, food and beverages, consumer goods

Imports of goods and services: $14.12 billion

Major import trading partners: France 30.7%, Italy 9.5%, Spain 6.1%, Germany 5.5%

Foreign direct investment (net): $584.6 million

2003 Data (in constant 2000 US dollars)

Algeria gained its independence from France in 1962 and imposed a socialist economic model that retarded economic growth, wasted oil wealth, and exacerbated social, political, and economic problems when oil prices declined in the late 1980s. After the army seized power in January 1992 and cancelled parliamentary elections, Islamic radicals launched a brutal civil war that has claimed more than 100,000 lives. The government gained the upper hand in the late 1990s, and President Abdelaziz Bouteflika negotiated a peace accord with the Islamic Salvation Front, although more radical Islamic groups continue to fight. Bouteflika was re-elected in April 2004 with 83 percent of the vote, largely because of his calls for national reconciliation and improvements in security. His economic reform program, which includes the encouragement of foreign investment, liberalization, and privatization, has been stalled by the military elite, state bureaucrats, and labor unions, which share a vested interest in the current system. Economic prospects have improved as a result of increases in oil production, high dollar oil prices, and growing natural gas exports. Algeria is the world's second largest exporter of natural gas and has the world's fifth largest natural gas reserve and 14th largest oil reserve. Algeria's monetary policy score is 1 point worse this year; however, its trade policy score is 1 point better, and its fiscal burden of government score is 0.3 point better. As a result, Algeria's overall score is 0.03 point better this year.

TRADE POLICY

Score: **4**–Better (high level of protectionism)

According to the World Bank, Algeria's weighted average tariff rate in 2003 (the most recent year for which World Bank data are available) was 12 percent, down from the 15.3 percent for 2002 reported in the 2005 *Index*. Non-tariff barriers take the form of bureaucratic customs clearance procedures. A World Bank survey ranking 51 countries in terms of the number of days required to clear imports through customs identified Algeria as the worst at 23 days. The International Monetary Fund reports that there is corruption in the customs administration. Based on the decreased tariff rate, as well as a revision of the trade factor methodology, Algeria's trade policy score is 1 point better this year.

FISCAL BURDEN OF GOVERNMENT

Score—Income Taxation: **4**–Stable (high tax rates)
Score—Corporate Taxation: **4**–Stable (high tax rates)
Score—Change in Government Expenditures: **2.5**–Better (low decrease)
Final Score: **3.6**–Better (high cost of government)

According to the International Monetary Fund, Algeria's top income tax rate is 40 percent. The top corporate tax rate is 30 percent. In 2003, according to the African Development Bank, government expenditures as a percentage of GDP decreased 1.7 percentage points to 34 percent, compared to a 4.2 percentage point increase in 2002. On net, Algeria's overall fiscal burden of government score is 0.3 point better this year.

GOVERNMENT INTERVENTION IN THE ECONOMY

Score: **4**–Stable (high level)

The World Bank reports that the government consumed 14.1 percent of GDP in 2003. In the same year, based on data from the International Monetary Fund, Algeria received 68.75

ملحق رقم 6: تقرير الحرية الاقتصادية (الجزائر خلال الفترة 2003-2014)

Table D1

Economic Freedom Scores for the Middle East and North Africa

2008 World Rank	2008 Regional Rank	Country	Economic Freedom 2008	Change from 2007	Business Freedom	Trade Freedom	Fiscal Freedom	Government Size	Monetary Freedom	Investment Freedom	Financial Freedom	Property Rights	Freedom from Corruption	Labor Freedom
19	1	Bahrain	72.2	1.0	80.0	80.8	99.7	80.3	74.3	60	90	60.0	57.0	40.0
39	2	Kuwait	68.3	1.7	68.5	81.0	99.9	74.6	73.8	50	50	55.0	48.0	82.1
42	3	Oman	67.4	1.4	55.8	83.6	98.5	60.7	74.7	60	60	50.0	54.0	77.2
46	4	Israel	66.1	1.5	68.4	86.6	55.9	35.1	81.8	80	60	70.0	59.0	64.0
58	5	Jordan	63.0	-0.5	55.4	74.8	83.7	53.2	80.4	50	60	55.0	53.0	64.8
60	6	Saudi Arabia	62.8	1.2	72.5	76.8	99.7	69.1	76.7	30	40	50.0	33.0	80.6
63	7	United Arab Emirates	62.8	-0.1	47.9	80.4	99.9	80.2	70.9	30	40	40.0	62.0	76.2
66	8	Qatar	62.2	-0.7	60.0	70.8	99.8	72.1	69.4	30	50	50.0	60.0	60.0
73	9	Lebanon	60.9	-0.5	55.4	77.4	91.4	69.5	77.8	30	70	30.0	36.0	71.2
84	10	Tunisia	59.3	-0.2	79.2	71.8	76.4	77.1	77.6	30	30	50.0	46.0	55.3
85	11	Egypt	59.2	4.0	59.7	66.0	90.8	73.0	69.9	50	40	40.0	33.0	69.1
98	12	Morocco	56.4	-0.8	75.8	62.6	65.4	73.2	79.8	60	40	35.0	32.0	40.2
102	13	Algeria	55.7	0.6	72.7	68.8	77.0	74.6	80.2	40	30	30.0	31.0	52.3
125	14	Yemen	52.8	-0.4	53.7	66.4	83.2	58.5	62.9	50	30	30.0	26.0	67.7
144	15	Syria	46.6	-1.5	52.9	54.0	86.2	60.3	66.2	30	10	30.0	29.0	47.1
151	16	Iran	44.0	-0.1	55.0	57.4	81.1	84.5	61.3	10	10	10.0	27.0	43.8
154	17	Libya	38.7	1.6	20.0	39.6	81.7	63.5	74.9	30	20	10.0	27.0	20.0

Source: Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner, and Mary Anastasia O'Grady, *2008 Index of Economic Freedom* (Washington, D.C.: The Heritage Foundation and Dow Jones & Company, Inc., 2008), at *www.heritage.org/index*.

Chart D3

Distribution of Economic Freedom in the Middle East and North Africa

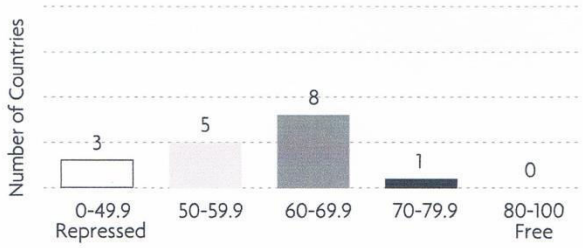

Source: Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner, and Mary Anastasia O'Grady, *2008 Index of Economic Freedom* (Washington, D.C.: The Heritage Foundation and Dow Jones & Company, Inc., 2008), at *www.heritage.org/index*.

overall freedom scores. It also includes the change from last year's score, the country's world rank, and each country's 2008 scores for each of the 10 economic freedoms. Bahrain, Kuwait, Oman, and Israel—nations that are dissimilar politically but united in their commitment to economic freedom—rank highest. The lowest ranking countries are Syria, Iran, and

ملحق رقم 6: تقرير الحرية الاقتصادية (الجزائر خلال الفترة 2003-2014)

Table D1

Economic Freedom Scores for the Middle East and North Africa

2008 World Rank	2008 Regional Rank	Country	Economic Freedom 2008	Change from 2007	Business Freedom	Trade Freedom	Fiscal Freedom	Government Size	Monetary Freedom	Investment Freedom	Financial Freedom	Property Rights	Freedom from Corruption	Labor Freedom
19	1	Bahrain	72.2	1.0	80.0	80.8	99.7	80.3	74.3	60	90	60.0	57.0	40.0
39	2	Kuwait	68.3	1.7	68.5	81.0	99.9	74.6	73.8	50	50	55.0	48.0	82.1
42	3	Oman	67.4	1.4	55.8	83.6	98.5	60.7	74.7	60	60	50.0	54.0	77.2
46	4	Israel	66.1	1.5	68.4	86.6	55.9	35.1	81.8	80	60	70.0	59.0	64.0
58	5	Jordan	63.0	-0.5	55.4	74.8	83.7	53.2	80.4	50	60	55.0	53.0	64.8
60	6	Saudi Arabia	62.8	1.2	72.5	76.8	99.7	69.1	76.7	30	40	50.0	33.0	80.6
63	7	United Arab Emirates	62.8	-0.1	47.9	80.4	99.9	80.2	70.9	30	40	40.0	62.0	76.2
66	8	Qatar	62.2	-0.7	60.0	70.8	99.8	72.1	69.4	30	50	50.0	60.0	60.0
73	9	Lebanon	60.9	-0.5	55.4	77.4	91.4	69.5	77.8	30	70	30.0	36.0	71.2
84	10	Tunisia	59.3	-0.2	79.2	71.8	76.4	77.1	77.6	30	30	50.0	46.0	55.3
85	11	Egypt	59.2	4.0	59.7	66.0	90.8	73.0	69.9	50	40	40.0	33.0	69.1
98	12	Morocco	56.4	-0.8	75.8	62.6	65.4	73.2	79.8	60	40	35.0	32.0	40.2
102	13	Algeria	55.7	0.6	72.7	68.8	77.0	74.6	80.2	40	30	30.0	31.0	52.3
125	14	Yemen	52.8	-0.4	53.7	66.4	83.2	58.5	62.9	50	30	30.0	26.0	67.7
144	15	Syria	46.6	-1.5	52.9	54.0	86.2	60.3	66.2	30	10	30.0	29.0	47.1
151	16	Iran	44.0	-0.1	55.0	57.4	81.1	84.5	61.3	10	10	10.0	27.0	43.8
154	17	Libya	38.7	1.6	20.0	39.6	81.7	63.5	74.9	30	20	10.0	27.0	20.0

Source: Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner, and Mary Anastasia O'Grady, *2008 Index of Economic Freedom* (Washington, D.C.: The Heritage Foundation and Dow Jones & Company, Inc., 2008), at *www.heritage.org/index*.

Chart D3

Distribution of Economic Freedom in the Middle East and North Africa

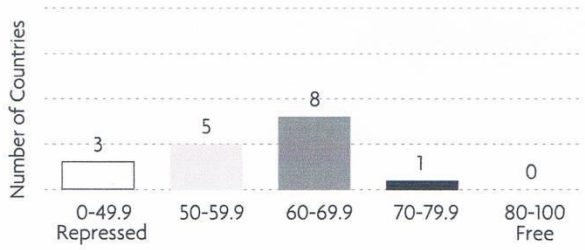

Source: Kim R. Holmes, Edwin J. Feulner, and Mary Anastasia O'Grady, *2008 Index of Economic Freedom* (Washington, D.C.: The Heritage Foundation and Dow Jones & Company, Inc., 2008), at *www.heritage.org/index*.

overall freedom scores. It also includes the change from last year's score, the country's world rank, and each country's 2008 scores for each of the 10 economic freedoms. Bahrain, Kuwait, Oman, and Israel—nations that are dissimilar politically but united in their commitment to economic freedom—rank highest. The lowest ranking countries are Syria, Iran, and

ملحق رقم 6: تقرير الحرية الاقتصادية (الجزائر خلال الفترة 2003-2014)

RANKING THE WORLD BY ECONOMIC FREEDOM

Rank	Country	Overall Score
1	Hong Kong	90.0
2	Singapore	87.1
3	Australia	82.6
4	Ireland	82.2
5	New Zealand	82.0
6	United States	80.7
7	Canada	80.5
8	Denmark	79.6
9	Switzerland	79.4
10	United Kingdom	79.0
11	Chile	78.3
12	Netherlands	77.0
13	Estonia	76.4
14	Iceland	75.9
15	Luxembourg	75.2
16	Bahrain	74.8
17	Finland	74.5
18	Mauritius	74.3
19	Japan	72.8
20	Belgium	72.1
21	Macau	72.0
22	Barbados	71.5
23	Austria	71.2
24	Cyprus	70.8
25	Germany	70.5
26	Sweden	70.5
27	The Bahamas	70.3
28	Norway	70.2
29	Spain	70.1
30	Lithuania	70.0
31	Armenia	69.9
32	Georgia	69.8
33	El Salvador	69.8
34	Botswana	69.7
35	Taiwan	69.5
36	Slovak Republic	69.4
37	Czech Republic	69.4
38	Uruguay	69.1
39	Saint Lucia	68.8
40	South Korea	68.1
41	Trinidad and Tobago	68.0
42	Israel	67.6
43	Oman	67.0
44	Hungary	66.8
45	Latvia	66.6
46	Costa Rica	66.4
47	Malta	66.1
48	Qatar	65.8
49	Mexico	65.8
50	Kuwait	65.6
51	Jordan	65.4
52	Jamaica	65.2
53	Portugal	64.9
54	United Arab Emirates	64.7
55	Panama	64.7
56	Bulgaria	64.6
57	Peru	64.6
58	Malaysia	64.6
59	Saudi Arabia	64.3
60	Saint Vincent and the Grenadines	64.3
61	South Africa	63.8
62	Albania	63.7
63	Uganda	63.5
64	France	63.3
65	Romania	63.2
66	Belize	63.0
67	Thailand	63.0
68	Slovenia	62.9
69	Mongolia	62.8
70	Dominica	62.6
71	Namibia	62.4
72	Colombia	62.3
73	Madagascar	62.2
74	Kyrgyz Republic	61.8
75	Turkey	61.6
76	Italy	61.4
77	Cape Verde	61.3
78	Macedonia	61.2
79	Paraguay	61.0
80	Fiji	61.0
81	Greece	60.8
82	Poland	60.3
83	Kazakhstan	60.1
84	Nicaragua	59.8
85	Burkina Faso	59.5
86	Samoa	59.5
87	Guatemala	59.4
88	Dominican Republic	59.2
89	Swaziland	59.1
90	Kenya	58.7
91	Honduras	58.7
92	Vanuatu	58.4
93	Tanzania	58.3
94	Montenegro	58.2
95	Lebanon	58.1
96	Ghana	58.1
97	Egypt	58.0
98	Tunisia	58.0
99	Azerbaijan	58.0
100	Bhutan	57.7
101	Morocco	57.7
102	Pakistan	57.0
103	Yemen	56.9
104	The Philippines	56.8
105	Brazil	56.7
106	Cambodia	56.6
107	Algeria	56.6
108	Zambia	56.6
109	Serbia	56.6
110	Senegal	56.3
111	Sri Lanka	56.0
112	The Gambia	55.8
113	Mozambique	55.7
114	Mali	55.6
115	Benin	55.4
116	Croatia	55.1
117	Nigeria	55.1
118	Gabon	55.0
119	Côte d'Ivoire	55.0
120	Moldova	54.9
121	Papua New Guinea	54.8
122	Tajikistan	54.6
123	India	54.4
124	Rwanda	54.2
125	Suriname	54.1
126	Tonga	54.1
127	Mauritania	53.9
128	Niger	53.8
129	Malawi	53.7
130	Bolivia	53.6
131	Indonesia	53.4
132	China	53.2
133	Nepal	53.2
134	Bosnia and Herzegovina	53.1
135	Ethiopia	53.0
136	Cameroon	53.0
137	Ecuador	52.5
138	Argentina	52.3
139	Micronesia	51.7
140	Djibouti	51.3
141	Syria	51.3
142	Equatorial Guinea	51.3
143	Maldives	51.3
144	Guinea	51.0
145	Vietnam	51.0
146	Russia	50.8
147	Haiti	50.5
148	Uzbekistan	50.5
149	Timor-Leste	50.5
150	Laos	50.4
151	Lesotho	49.7
152	Ukraine	48.8
153	Burundi	48.8
154	Togo	48.7
155	Guyana	48.4
156	Central African Republic	48.3
157	Liberia	48.1
158	Sierra Leone	47.8
159	Seychelles	47.8
160	Bangladesh	47.5
161	Chad	47.5
162	Angola	47.0
163	Solomon Islands	46.0
164	Kiribati	45.7
165	Guinea–Bissau	45.4
166	Republic of Congo	45.4
167	Belarus	45.0
168	Iran	44.6
169	Turkmenistan	44.2
170	São Tomé and Príncipe	43.8
171	Libya	43.5
172	Comoros	43.3
173	Democratic Republic of Congo	42.8
174	Venezuela	39.9
175	Eritrea	38.5
176	Burma	37.7
177	Cuba	27.9
178	Zimbabwe	22.7
179	North Korea	2.0
n/a	Afghanistan	n/a
n/a	Iraq	n/a
n/a	Liechtenstein	n/a
n/a	Sudan	n/a

ECONOMIC FREEDOM SCORES

- 80–100 FREE
- 70–79.9 MOSTLY FREE
- 60–69.9 MODERATELY FREE
- 50–59.9 MOSTLY UNFREE
- 0–49.9 REPRESSED

ملحق رقم 6: تقرير الحرية الاقتصادية (الجزائر خلال الفترة 2003-2014)

2010 *Index of Economic Freedom* World Rankings

World Rank	Country	Overall Score	Change from 2009	Business Freedom	Trade Freedom	Fiscal Freedom	Government Spending	Monetary Freedom	Investment Freedom	Financial Freedom	Property Rights	Freedom from Corruption	Labor Freedom
81	Paraguay	61.3	0.3	60.9	83.5	96.6	91.7	75.4	65.0	60.0	30.0	24.0	26.1
82	Kazakhstan	61.0	0.9	73.5	85.9	87.9	82.1	65.6	30.0	50.0	30.0	22.0	83.1
83	Guatemala	61.0	1.6	52.5	84.0	79.3	93.9	70.2	60.0	50.0	35.0	31.0	54.3
84	Samoa	60.4	0.9	73.2	70.0	79.6	67.5	73.8	30.0	30.0	55.0	44.0	80.8
85	Fiji	60.3	–0.7	63.5	71.0	75.7	80.6	73.6	25.0	60.0	30.0	40.0	84.0
86	Dominican Republic	60.3	1.1	62.4	80.0	85.3	90.2	70.8	55.0	40.0	30.0	30.0	59.6
87	Ghana	60.2	2.1	56.8	65.3	83.5	58.9	65.9	65.0	60.0	50.0	39.0	57.4
88	Mongolia	60.0	–2.8	69.0	79.8	81.9	56.7	66.5	50.0	60.0	30.0	30.0	75.9
89	Lebanon	59.5	1.4	56.6	80.5	91.6	62.8	71.4	55.0	60.0	30.0	30.0	57.0
90	Burkina Faso	59.4	–0.1	60.0	71.3	80.4	80.0	73.0	50.0	50.0	30.0	35.0	64.4
91	Morocco	59.2	1.5	76.1	71.2	68.5	81.5	78.4	60.0	60.0	40.0	35.0	21.7
92	Croatia	59.2	4.1	61.5	87.8	70.3	47.1	75.8	65.0	60.0	40.0	44.0	40.8
93	Rwanda	59.1	4.9	74.5	67.4	77.1	75.6	66.9	40.0	40.0	30.0	30.0	89.2
94	Egypt	59.0	1.0	65.0	74.0	89.7	73.4	64.2	50.0	50.0	40.0	28.0	55.6
95	Tunisia	58.9	1.0	80.2	53.5	74.4	78.5	76.5	35.0	30.0	50.0	44.0	67.4
96	Azerbaijan	58.8	0.8	74.6	77.1	79.5	77.5	62.7	55.0	40.0	20.0	19.0	82.5
97	Tanzania	58.3	0.0	45.5	70.5	80.3	82.6	70.8	65.0	50.0	30.0	30.0	58.4
98	Nicaragua	58.3	–1.5	55.7	82.8	78.4	78.5	64.1	55.0	50.0	25.0	25.0	68.3
99	Honduras	58.3	–0.4	63.0	83.7	84.7	73.5	70.2	60.0	60.0	30.0	26.0	31.6
100	Zambia	58.0	1.4	66.4	79.9	72.4	82.6	63.3	50.0	50.0	30.0	28.0	57.0
101	Kenya	57.5	–1.2	63.4	67.9	78.1	83.1	72.7	45.0	50.0	30.0	21.0	63.7
102	Swaziland	57.4	–1.7	67.2	74.9	63.1	55.5	68.8	55.0	40.0	45.0	36.0	68.4
103	Bhutan	57.0	–0.7	60.5	52.0	84.1	58.3	73.4	15.0	30.0	60.0	52.0	85.1
104	Serbia	56.9	0.3	58.9	75.2	83.2	41.4	64.5	50.0	50.0	40.0	34.0	72.2
105	Algeria	56.9	0.3	71.2	70.7	83.5	73.4	77.2	45.0	30.0	30.0	32.0	56.4
106	Nigeria	56.8	1.7	53.2	67.2	84.4	64.7	75.4	40.0	40.0	30.0	27.0	85.7
107	Cambodia	56.6	0.0	39.9	70.0	91.0	92.9	70.5	60.0	50.0	30.0	18.0	43.6
108	Vanuatu	56.4	–2.0	68.7	55.1	94.9	84.3	76.8	20.0	40.0	40.0	29.0	55.0
109	The Philippines	56.3	–0.4	48.1	77.8	78.8	91.2	72.7	40.0	50.0	30.0	23.0	51.9
110	Bosnia and Herzegovina	56.2	3.1	61.3	80.8	83.2	28.8	74.7	70.0	60.0	10.0	32.0	61.2
111	Mozambique	56.0	0.3	58.7	74.5	77.6	76.1	74.9	50.0	50.0	30.0	26.0	42.0
112	Mali	55.6	0.0	47.5	69.6	60.2	81.1	73.8	50.0	40.0	35.0	31.0	67.9
113	Brazil	55.6	–1.1	54.5	69.2	68.4	50.3	75.8	45.0	50.0	50.0	35.0	57.5
114	Indonesia	55.5	2.1	53.1	77.9	81.9	89.1	70.8	35.0	40.0	30.0	26.0	50.8
115	Benin	55.4	0.0	42.3	57.0	75.9	85.2	74.6	60.0	50.0	30.0	31.0	47.8
116	Gabon	55.4	0.4	58.8	62.1	61.5	86.4	71.4	45.0	40.0	40.0	31.0	57.4
117	Pakistan	55.2	–1.8	71.7	67.0	80.5	88.8	69.4	30.0	40.0	30.0	25.0	49.8
118	The Gambia	55.1	–0.7	58.5	60.6	71.9	75.3	71.6	55.0	50.0	25.0	19.0	63.8
119	Senegal	54.6	–1.7	63.1	69.7	64.7	77.8	75.2	35.0	40.0	45.0	34.0	41.9
120	Sri Lanka	54.6	–1.4	71.8	62.2	73.5	83.9	56.8	15.0	40.0	40.0	32.0	70.7
121	Yemen	54.4	–2.5	74.4	76.1	83.2	51.3	65.1	45.0	30.0	30.0	23.0	65.4

ملحق رقم 6: تقرير الحرية الاقتصادية (الجزائر خلال الفترة 2003-2014)

RANKING THE WORLD BY ECONOMIC FREEDOM

Rank	Country	Overall Score
1	Hong Kong	89.7
2	Singapore	87.2
3	Australia	82.5
4	New Zealand	82.3
5	Switzerland	81.9
6	Canada	80.8
7	Ireland	78.7
8	Denmark	78.6
9	United States	77.8
10	Bahrain	77.7
11	Chile	77.4
12	Mauritius	76.2
13	Luxembourg	76.2
14	Estonia	75.2
15	The Netherlands	74.7
16	United Kingdom	74.5
17	Finland	74.0
18	Cyprus	73.3
19	Macau	73.1
20	Japan	72.8
21	Austria	71.9
22	Sweden	71.9
23	Germany	71.8
24	Lithuania	71.3
25	Taiwan	70.8
26	Saint Lucia	70.8
27	Qatar	70.5
28	Czech Republic	70.4
29	Georgia	70.4
30	Norway	70.3
31	Spain	70.2
32	Belgium	70.2
33	Uruguay	70.0
34	Oman	69.8
35	South Korea	69.8
36	Armenia	69.7
37	Slovak Republic	69.5
38	Jordan	68.9
39	El Salvador	68.8
40	Botswana	68.8
41	Peru	68.6
42	Barbados	68.5
43	Israel	68.5
44	Iceland	68.2
45	Colombia	68.0
46	The Bahamas	68.0
47	United Arab Emirates	67.8
48	Mexico	67.8
49	Costa Rica	67.3
50	Saint Vincent and the Grenadines	66.9
51	Hungary	66.6
52	Trinidad and Tobago	66.5
53	Malaysia	66.3
54	Saudi Arabia	66.2
55	Macedonia	66.0
56	Latvia	65.8
57	Malta	65.7
58	Jamaica	65.7
59	Panama	64.9
60	Bulgaria	64.9
61	Kuwait	64.9
62	Thailand	64.7
63	Romania	64.7
64	France	64.6
65	Cape Verde	64.6
66	Slovenia	64.6
67	Turkey	64.2
68	Poland	64.1
69	Portugal	64.0
70	Albania	64.0
71	Belize	63.8
72	Dominica	63.3
73	Namibia	62.7
74	South Africa	62.7
75	Rwanda	62.7
76	Montenegro	62.5
77	Paraguay	62.3
78	Kazakhstan	62.1
79	Guatemala	61.9
80	Uganda	61.7
81	Madagascar	61.2
82	Croatia	61.1
83	Kyrgyz Republic	61.1
84	Samoa	60.6
85	Burkina Faso	60.6
86	Fiji	60.4
87	Italy	60.3
88	Greece	60.3
89	Lebanon	60.1
90	Dominican Republic	60.0
91	Zambia	59.7
92	Azerbaijan	59.7
93	Morocco	59.6
94	Mongolia	59.5
95	Ghana	59.4
96	Egypt	59.1
97	Swaziland	59.1
98	Nicaragua	58.8
99	Honduras	58.6
100	Tunisia	58.5
101	Serbia	58.0
102	Cambodia	57.9
103	Bhutan	57.6
104	Bosnia and Herzegovina	57.5
105	The Gambia	57.4
106	Kenya	57.4
107	Sri Lanka	57.1
108	Tanzania	57.0
109	Mozambique	56.8
110	Gabon	56.7
111	Nigeria	56.7
112	Vanuatu	56.7
113	Brazil	56.3
114	Mali	56.3
115	The Philippines	56.2
116	Indonesia	56.0
117	Benin	56.0
118	Tonga	55.8
119	Malawi	55.8
120	Moldova	55.7
121	Senegal	55.7
122	Côte d'Ivoire	55.4
123	Pakistan	55.1
124	India	54.6
125	Djibouti	54.5
126	Niger	54.3
127	Yemen	54.2
128	Tajikistan	53.5
129	Suriname	53.1
130	Bangladesh	53.0
131	Papua New Guinea	52.6
132	Algeria	52.4
133	Haiti	52.1
134	Mauritania	52.1
135	China	52.0
136	Cameroon	51.8
137	Guinea	51.7
138	Argentina	51.7
139	Vietnam	51.6
140	Syria	51.3
141	Laos	51.3
142	Seychelles	51.2
143	Russia	50.5
144	Ethiopia	50.5
145	Micronesia	50.3
146	Nepal	50.1
147	Bolivia	50.0
148	Burundi	49.6
149	Sierra Leone	49.6
150	São Tomé and Príncipe	49.5
151	Guyana	49.4
152	Central African Republic	49.3
153	Togo	49.1
154	Maldives	48.3
155	Belarus	47.9
156	Lesotho	47.5
157	Equatorial Guinea	47.5
158	Ecuador	47.1
159	Guinea–Bissau	46.5
160	Liberia	46.5
161	Angola	46.2
162	Solomon Islands	45.9
163	Uzbekistan	45.8
164	Ukraine	45.8
165	Chad	45.3
166	Kiribati	44.8
167	Comoros	43.8
168	Republic of Congo	43.6
169	Turkmenistan	43.6
170	Timor-Leste	42.8
171	Iran	42.1
172	Democratic Republic of Congo	40.7
173	Libya	38.6
174	Burma	37.8
175	Venezuela	37.6
176	Eritrea	36.7
177	Cuba	27.7
178	Zimbabwe	22.1
179	North Korea	1.0
n/a	Afghanistan	n/a
n/a	Iraq	n/a
n/a	Liechtenstein	n/a
n/a	Sudan	n/a

ECONOMIC FREEDOM SCORE

- 80–100 FREE
- 70–79.9 MOSTLY FREE
- 60–69.9 MODERATELY FREE
- 50–59.9 MOSTLY UNFREE
- 0–49.9 REPRESSED

Economic Freedom in Middle East/North African Countries

World Rank	Region Rank	Country	Overall Score	Change from 2011	Property Rights	Freedom from Corruption	Fiscal Freedom	Government Spending	Business Freedom	Labor Freedom	Monetary Freedom	Trade Freedom	Investment Freedom	Financial Freedom
12	1	Bahrain	75.2	-2.5	55.0	49.0	99.9	72.2	76.5	91.1	70.4	82.8	75.0	80.0
25	2	Qatar	71.3	0.8	70.0	77.0	99.7	73.6	69.7	67.9	77.1	82.5	45.0	50.0
32	3	Jordan	69.9	1.0	55.0	47.0	93.5	67.0	69.5	75.7	81.2	79.6	70.0	60.0
35	4	United Arab Emirates	69.3	1.5	55.0	63.0	99.9	80.1	68.0	78.8	80.9	82.6	35.0	50.0
47	5	Oman	67.9	-1.9	50.0	53.0	98.4	53.6	68.2	85.1	72.1	83.7	55.0	60.0
48	6	Israel	67.8	-0.7	70.0	61.0	64.1	41.0	64.4	65.1	79.0	83.6	80.0	70.0
71	7	Kuwait	62.5	-2.4	50.0	45.0	99.9	47.2	61.8	63.5	71.3	81.6	55.0	50.0
74	8	Saudi Arabia	62.5	-3.7	45.0	47.0	99.6	37.3	87.5	71.1	64.9	82.3	40.0	50.0
87	9	Morocco	60.2	0.6	40.0	34.0	69.7	74.8	77.2	27.6	77.9	75.7	65.0	60.0
90	10	Lebanon	60.1	0.0	25.0	25.0	90.8	68.2	53.9	60.6	76.9	80.4	60.0	60.0
95	11	Tunisia	58.6	0.1	40.0	43.0	74.8	71.5	82.9	74.1	76.9	58.1	35.0	30.0
100	12	Egypt	57.9	-1.2	35.0	31.0	89.7	64.1	63.8	53.7	62.3	74.0	65.0	40.0
121	13	Yemen	55.3	1.1	30.0	22.0	83.1	62.8	71.5	57.3	69.3	81.5	45.0	30.0
139	14	Syria	51.2	-0.1	30.0	25.0	84.4	78.5	60.1	50.0	70.9	72.8	20.0	20.0
140	15	Algeria	51.0	-1.4	30.0	29.0	82.9	47.9	66.3	54.4	76.3	72.8	20.0	30.0
171	16	Iran	42.3	0.2	10.0	22.0	80.6	76.9	64.8	51.5	62.0	45.7	0.0	10.0
176	17	Libya	35.9	-2.7	10.0	22.0	80.2	17.9	20.0	20.0	73.6	85.0	10.0	20.0
N/A	N/A	Iraq	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A

- 80-100 Free
- 70-79.9 Mostly Free
- 60-69.9 Moderately Free
- 50-59.9 Mostly Unfree
- 0-49.9 Repressed

Table 5 ☎ heritage.org

by economic freedom scores that are among the worst in the world.

ASIA-PACIFIC

The Asia–Pacific region contains over half of the world's population: one-third in China and nearly another third in India. Despite the challenging global economic environment, the region has achieved an average annual economic growth rate of around 8 percent over the past five years, largely driven by China, India, and other export-oriented economies.

The Asia–Pacific region is distinguished by the extraordinary disparity in levels of economic freedom among its economies. Four of the world's 10 freest economies—Hong Kong, Singapore, Australia, and New Zealand—are in this region, yet most of the other countries remain "mostly unfree." Countries such as Turkmenistan and Burma have economies that are "repressed." North Korea, which continues to reject any form of free-market activity, remains the least free economy in both the region and the world. The region's overall economic freedom

Biggest Gainers and Losers in the 2011 *Index*

Nations that Gained or Lost at Least 2 Points in their *Index* Scores from Last Year

GAINERS		LOSERS	
Rwanda	+3.6	Iceland	–5.5
Djibouti	+3.4	Algeria	–4.5
Seychelles	+3.3	Timor-Leste	–3.0
Soloman Islands	+3.0	Kuwait	–2.8
Guinea–Bissau	+2.9	Ireland	–2.6
Jordan	+2.8	Nepal	–2.6
Cape Verde	+2.8	Greece	–2.4
Bulgaria	+2.6	Italy	–2.4
Sri Lanka	+2.5	Ecuador	–2.2
Colombia	+2.5	Angola	–2.2
Tonga	+2.4	Chad	–2.2
Cyprus	+2.4	Madagascar	–2.1
Belize	+2.3	Albania	–2.0
The Gambia	+2.3	United Kingdom	–2.0
Oman	+2.1		
Burundi	+2.1		
Moldova	+2.0		
Saudi Arabia	+2.0		
Togo	+2.0		

Sources: Terry Miller and Kim R. Holmes, *2011 Index of Economic Freedom* (Washington, D.C.: The Heritage Foundation and Dow Jones & Company, Inc., 2011), at *www.heritage.org/index*.

Table 1 ☎ heritage.org

the biggest improvements have been achieved in developing and emerging economies where poverty reduction is a top priority. (See Table 1.)

- The scores of 117 economies are better, the scores of 58 are worse, and those of four are unchanged. Of the 117 economies whose scores improved, 102 are developing or emerging economies, many of which are in Sub-Saharan Africa and the South and Central America/Caribbean region.
- All regions except Europe and North America recorded increased levels of economic freedom. The Sub-Saharan Africa region, led by Rwanda, Djibouti, and Cape Verde, achieved the largest score improvement, with countries gaining over half a point on average in the 2011 *Index*. The South and Central America/Caribbean region gained the second most freedom on average, exactly half a point, owing to significant progress in Colombia and Costa Rica, among others. The Middle East and North Africa and Asia–Pacific regions also showed gains, but North America and Europe, despite increases by some countries, experienced a decline in economic freedom and no change, respectively, on average.
- Along with Hong Kong and Singapore, Australia, New Zealand, Switzerland, and Canada have solidified their status as the world's "free" economies. These top six economies are the only countries to achieve scores above 80 on the 0 to 100 economic freedom grading scale. Hong Kong was able to uphold its status as the world's freest economy, a position it has held for 17 consecutive years. Singapore remains a close second, narrowing the gap with Hong Kong. Australia and New Zealand have maintained their previous rankings of 3rd and 4th in the 2011 *Index*, while Switzerland climbed up to the 5th spot, overtaking Ireland, which fell to 7th place. The relative strength of the "free" economies is no accident. Their strong commitment to all facets of economic freedom has endowed their economies with a high degree of resilience. All are recovering rapidly from the shocks of the global slowdown.

ملحق رقم 6: تقرير الحرية الاقتصادية (الجزائر خلال الفترة 2003-2014)

Economic Freedom in Middle East/North African Countries

World Rank	Region Rank	Country	Overall Score	Change from 2012	Property Rights	Freedom from Corruption	Fiscal Freedom	Government Spending	Business Freedom	Labor Freedom	Monetary Freedom	Trade Freedom	Investment Freedom	Financial Freedom
12	1	Bahrain	75.5	0.3	55.0	51.0	99.9	72.4	75.8	90.4	72.5	82.8	75.0	80.0
27	2	Qatar	71.3	0.0	70.0	72.0	99.8	81.2	69.4	63.4	80.3	82.5	45.0	50.0
28	3	United Arab Emirates	71.1	1.8	55.0	68.0	99.9	85.1	74.0	77.6	83.9	82.6	35.0	50.0
33	4	Jordan	70.4	0.5	60.0	45.0	93.6	68.8	69.2	75.5	82.0	79.6	70.0	60.0
45	5	Oman	68.1	0.2	50.0	48.0	98.5	69.1	68.1	80.9	72.7	78.7	55.0	60.0
51	6	Israel	66.9	-0.9	70.0	58.0	60.2	39.3	66.1	63.7	78.6	83.0	80.0	70.0
66	7	Kuwait	63.1	0.6	50.0	46.0	99.9	61.5	57.7	62.8	71.6	76.8	55.0	50.0
82	8	Saudi Arabia	60.6	-1.9	40.0	44.0	99.6	52.2	68.2	69.2	65.7	77.3	40.0	50.0
90	9	Morocco	59.6	-0.6	40.0	34.0	71.4	64.3	76.4	30.1	78.9	70.8	70.0	60.0
91	10	Lebanon	59.5	-0.6	20.0	25.0	90.8	74.6	50.3	57.2	76.5	80.4	60.0	60.0
107	11	Tunisia	57.0	-1.6	40.0	38.0	74.5	63.7	82.8	70.1	77.8	58.1	35.0	30.0
113	12	Yemen	55.9	0.6	30.0	21.0	91.5	72.8	61.3	55.3	65.7	81.5	50.0	30.0
125	13	Egypt	54.8	-3.1	35.0	29.0	85.6	69.4	63.3	43.3	58.4	73.8	50.0	40.0
145	14	Algeria	49.6	-1.4	30.0	29.0	80.4	44.1	65.2	52.6	76.6	67.8	20.0	30.0
168	15	Iran	43.2	0.9	10.0	27.0	80.8	80.5	65.3	55.0	58.0	45.7	0.0	10.0
N/A	N/A	Iraq	N/A	N/A	N/A	18.0	N/A	N/A	47.0	70.1	N/A	N/A	N/A	N/A
N/A	N/A	Libya	N/A	N/A	10.0	20.0	N/A	N/A	N/A	N/A	64.8	85.0	10.0	20.0
N/A	N/A	Syria	N/A	N/A	20.0	26.0	86.2	N/A	59.3	48.9	71.5	72.8	10.0	20.0

Table 4 heritage.org

improved their economic freedom, and the same number of countries lost economic freedom. Five countries in the region recorded notable changes in their economic freedom status. The United Arab Emirates and Jordan have advanced into the "mostly free" category, while Lebanon and Morocco have slid back into "mostly unfree" status. Algeria has become a "repressed" economy for the first time in its *Index* history. While no countries in the region were among the world's 10 most improved in the 2013 *Index*, Egypt recorded the third-largest score decline.

The Middle East/North Africa region has scores that are lower than the global average in half of the 10 economic freedoms, including property rights, freedom from corruption, monetary freedom, investment freedom, and financial freedom. Reflecting the fragile foundations of economic freedom in the region, the scores for rule of law have continued to deteriorate. Business freedom, labor freedom, trade freedom, and investment freedom have also declined.

SOUTH AND CENTRAL AMERICA/ CARIBBEAN

With mixed progress toward greater economic freedom in the region's individual countries, the South and Central America/Caribbean region is ranked fourth out of the six regions in

ملحق رقم 6: تقرير الحرية الاقتصادية (الجزائر خلال الفترة 2003-2014)

Economic Freedom in Middle East/North African Countries

World Rank	Region Rank	Country	Overall Score	Change from 2013	Property Rights	Freedom from Corruption	Fiscal Freedom	Government Spending	Business Freedom	Labor Freedom	Monetary Freedom	Trade Freedom	Investment Freedom	Financial Freedom
13	1	Bahrain	75.1	-0.4	60	49.4	99.9	71.4	76.3	82.0	78.4	78.6	75	80
28	2	United Arab Emirates	71.4	0.3	55	66.4	99.6	83.1	74.4	82.9	84.6	82.5	35	50
30	3	Qatar	71.2	-0.1	70	72.4	99.9	72.1	71.7	70.0	81.2	79.8	45	50
39	4	Jordan	69.2	-1.2	60	45.6	94.0	66.9	62.0	72.9	81.3	79.6	70	60
44	5	Israel	68.4	1.5	75	59.3	60.1	40.3	73.2	63.0	80.6	82.9	80	70
48	6	Oman	67.4	-0.7	50	48.2	98.5	56.0	68.3	75.5	73.6	78.7	65	60
76	7	Kuwait	62.3	-0.8	50	43.7	97.7	55.6	57.7	63.6	73.2	76.7	55	50
77	8	Saudi Arabia	62.2	1.6	40	43.7	99.7	63.1	67.3	75.8	68.7	74.0	40	50
96	9	Lebanon	59.4	-0.1	20	24.5	90.9	73.7	55.6	58.7	74.5	75.8	60	60
103	10	Morocco	58.3	-1.3	40	33.3	71.3	64.1	76.2	31.5	78.1	58.8	70	60
109	11	Tunisia	57.3	0.3	40	39.2	74.3	63.8	80.7	72.6	75.9	61.8	35	30
123	12	Yemen	55.5	-0.4	30	19.4	91.7	74.9	59.2	54.9	62.1	82.4	50	30
135	13	Egypt	52.9	-1.9	20	28.6	85.6	69.6	62.7	45.7	60.5	71.4	45	40
146	14	Algeria	50.8	1.2	30	28.7	80.5	51.0	66.3	48.3	67.8	60.8	45	30
173	15	Iran	40.3	-2.9	10	23.4	80.6	85.9	62.3	41.7	47.3	41.4	0	10
N/A	N/A	Iraq	N/A	N/A	N/A	13.7	95.5	40.3	56.9	73.4	70.0	N/A	N/A	N/A
N/A	N/A	Libya	N/A	N/A	10	18.3	95.0	0.0	50.1	77.9	66.9	N/A	5	20
N/A	N/A	Syria	N/A	N/A	10	23.3	N/A	N/A	60.4	55.1	N/A	N/A	0	20

Table 5 heritage.org

Chile has been rated consistently as one of the "mostly free" economies with economic freedom scores above 70. Achieving its highest economic freedom score ever in the 2014 *Index*, Colombia has become a "mostly free" economy for the first time. By sharp contrast, Cuba remains the least free economy in the region, and Argentina has plunged further to the ranks of the economically "mostly unfree."

MIDDLE EAST/NORTH AFRICA: AT A CRITICAL CROSSROADS

The Middle East/North Africa region, which consists of 18 countries, continues to undergo widespread turmoil, and many of its economies remain only "moderately free" or "mostly unfree."

Structural and institutional problems abound, and the regional unemployment rate, which averages more than 10 percent, is among the highest in the world and is most pronounced among younger members of the labor force. The region's troubles are complex, rooted in decades of authoritarianism that has kept power and resources monopolized in the hands of a few. The problems will not be solved simply by holding elections with more political parties or allowing freedom of expression. Hard institutional reforms that reduce the state's role in the economy and in people's lives are required. Leaders

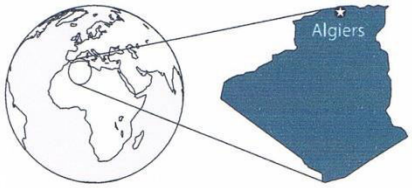

ALGERIA

World Rank: **146** Regional Rank: **14**

Algeria's economic freedom score is 50.8, making its economy the 146th freest in the 2014 *Index*. Its overall score is 1.2 points better than last year due to notable score improvements in investment freedom and the management of government spending. Algeria is ranked 14th among the 15 countries in the Middle East and North Africa region, and its score remains lower than both the regional and world averages.

Over the 20-year history of the *Index*, Algeria's economic freedom score has declined by almost 5 points, one of the 20 worst losses of economic freedom. Seven of the 10 economic freedoms, notably property rights, freedom from corruption, the management of government spending, and financial freedom, have declined. The Algerian economy remains just at the bottom of the category of "mostly unfree" states.

As policies to sustain reform measures have been neglected or even reversed, Algeria has become more dependent on the hydrocarbon sector. In light of increasing social discontent, the government in recent years has adopted expansionary public spending programs, making little progress in improving fiscal governance.

BACKGROUND: President Abdelaziz Bouteflika won a third term in 2009 in an election that was boycotted by some political parties. After the "Arab Spring" protests swept neighboring Tunisia and Libya, the government introduced some political reforms, including an end to state-of-emergency restrictions that had lasted almost two decades. The socialist model adopted after Algeria gained its independence from France in 1962 has hampered development. Formal-sector unemployment remains persistently high, and there is a housing shortage. Algeria is the world's sixth-largest exporter of natural gas and has the world's 10th-largest natural gas reserves and 16th-largest oil reserves. The government began a five-year, $286 billion program to modernize infrastructure in 2010 and appears to be trying to attract foreign and domestic private investment and to diversify the economy.

How Do We Measure Economic Freedom?
See page 471 for an explanation of the methodology or visit the *Index* Web site at *heritage.org/index*.

Economic Freedom Score

Freedom Trend

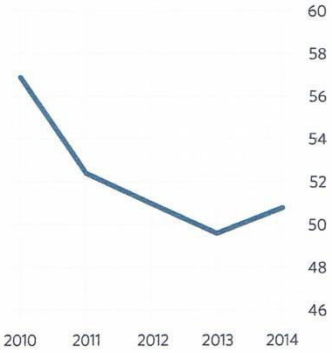

Country Comparisons

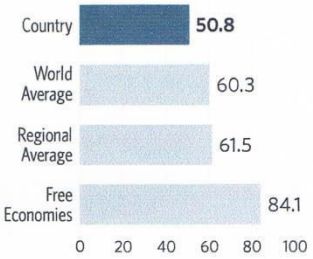

Quick Facts

Population: 36.5 million
GDP (PPP): $272.9 billion
2.5% growth in 2012
5-year compound annual growth 2.4%
$7,477 per capita
Unemployment: 9.7%
Inflation (CPI): 8.9%
FDI Inflow: $1.5 billion
Public Debt: 9.9% of GDP

2012 data unless otherwise noted.
Data compiled as of September 2013.

ALGERIA (continued)

THE TEN ECONOMIC FREEDOMS

An estimated one-half of all economic transactions occur in the informal sector, beyond the reach of Algeria's generally weak, slow, and opaque judiciary system. An investigation into the state oil and gas company (Sonatrach) was launched in 2013 after the interior minister reported that up to one-quarter of the domestic production of petroleum products is smuggled out of the country. Most real property remains in government hands.

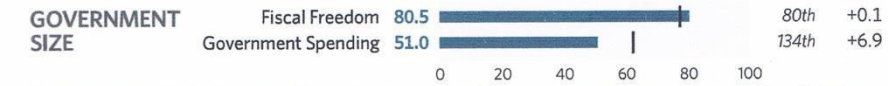

The top individual income tax rate is 35 percent. The corporate tax rate is two-tiered: 25 percent for the non-tourism services sector and 19 percent for the tourism and production sectors. Other taxes include a value-added tax (VAT). The overall tax burden is 10 percent of GDP, and public debt is about 10 percent of the economy. Government spending is slightly over 40 percent of GDP. The hydrocarbon sector continues to boost public finances.

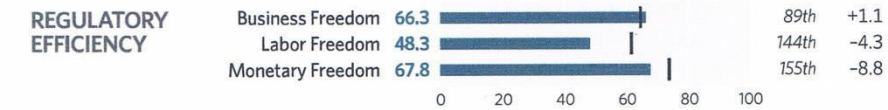

Significant bureaucratic impediments to entrepreneurial activity and economic development persist. Launching a business requires over 10 procedures, there are minimum capital requirements, and obtaining necessary permits can take more than 200 days. The labor market remains rigid, contributing to high youth unemployment of over 20 percent. The government uses price ceilings, tariffs, and redistribution schemes to control prices.

Algeria has a 12.1 percent average tariff rate. The government restricts imports of medicine, medical products, and used earth-moving equipment. It also screens foreign investment, and foreign participation in new investments may not exceed 49 percent. Reflecting the difficult access to financing, credits to the private sector remain low. The equity market is underdeveloped, with a capitalization of less than 1 percent of GDP.

Long-Term Score Change (since 1995)

RULE OF LAW		GOVERNMENT SIZE		REGULATORY EFFICIENCY		OPEN MARKETS	
Property Rights	-20.0	Fiscal Freedom	+31.7	Business Freedom	-3.7	Trade Freedom	+6.6
Freedom from Corruption	-21.3	Government Spending	-18.5	Labor Freedom	-7.6	Investment Freedom	-5.0
				Monetary Freedom	+8.6	Financial Freedom	-20.0